الفساد الإدارى

نحو نظريه الإجتماعية فى علم الإجتماع الإنحراف والجريمة

(دراسة ميدانية)



دكتور
عبدالله أحمد المصراتى

المكتب العربى الحديث

كتاب: د.عبدالله احمد المصراتي ، الفساد الاداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي(دراية ميدانية، المكتب العربي الحديث(الإسكندرية)، 2011.

الباب الأول
نحو إطار اجتماعي تفسيري للفساد الإداري

الفصل الأول

(الفساد الإداري: ماهيته، عوامله، آثاره ،وسبل مكافحته)

أولا. ماهية الفساد الإداري

1. التطور التاريخي لظاهرة الفساد الإداري.
2. اتجاهات تعريف الفساد الإداري.
3. الفساد الإداري ظاهرة اجتماعية.
4. الفساد الإداري وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية.

ثانيا. النظريات السوسيولوجية المفسرة للفساد.

ثالثا. أنماط ونماذج الفساد الإداري.

رابعا. عوامل الفساد الإداري.

خامسا. الآثار السلبية والإيجابية للفساد.

سادسا. الفساد وعلاقته بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سابعا. آليات وسبل مكافحة الفساد.

ثامنا. الجهود الدولية والعربية في مكافحة الفساد.

تاسعا. العولمة والفساد الإداري.

.

تمهيد :

يهدف هذا الفصل لعرض أهم جوانب الفساد الإداري بوصفه موضوع الدراسة، ولقد تم التركيز على ماهية هذه الظاهرة حيث أشتمل هذا الجزء على البعد التاريخي للظاهرة وتعريفها إضافة إلى علاقتها بالمفاهيم الاجتماعية ذات العلاقة مثل الجريمة والانحراف والتسيب والرشوة، أما الجزء الثاني، فقد خصص لدراسة أنماط الفساد الإداري ونماذجه الأساسية من خلال تحليل عدد من الدراسات والبحوث ووجهات نظر عدد من العلماء والباحثين، كما تم التعرض لأهم العوامل التي تسهم في حدوث هذه الظاهرة عارضين لوجهات النظر المختلفة حول كل ذلك مبينين موقفنا منها، إضافة إلى دراسة آثار الفساد الإداري الايجابية منها والسلبية لتبني اتجاه معين حيال ذلك. وفي هذا الفصل درسنا أيضا علاقة الفساد الإداري بالتغير والعولمة، وأخيرا وليس آخرا، بحثنا علاقة الفساد الإداري بالتنمية الاجتماعية وآليات وسبل مكافحة هذا الظاهرة والحد من آثارها السلبية، ضمن ذلك عرضنا لبعض التجارب التي قامت بها بعض الدول والمنظمات الرسمية والأهلية العربية وغير العربية في مجال مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح الإداري، وختاما فقد عرضنا أهم النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة الفساد الإداري بوصفه ضربا من السلوك المنحرف ، وفيما يلي عرض لهذه الموضوعات:

أولا. ماهية الفساد الإداري:

1. التطور التاريخي لظاهرة الفساد الإداري:

الفساد ظاهرة لها جذورها التاريخية، وإن كان من الصعب تحديد نقطة بدء نشوء هذه الظاهرة إلا أنه يمكن الجزم بوجودها في سائر المجتمعات الإنسانية وعلى مرَّ العصور، ويعتقد البعض أن ظهور هذه الظاهرة قد ارتبط

بوجود الإنسان على الأرض حيث بدأت منذ عراك ابني آدم قابيل وهابيل. بمعنى آخر، منذ أن هبط الإنسان على سطح الأرض شرع في ارتكاب تلك السلوكيات الفاسدة مدفوعا بعوامل متعددة ومتنوعة منها الاجتماعي ومنها الاقتصادي ومنها النفسي ومنها السياسي...إلخ، قال تعالي: (***وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسدُ فيها ويسفك الدماء ونحن نسبحُ بحمدك ونقدس لك قال إني اعلم ما لا تعلمون***) (الآية 30 سورة البقرة).

إن هذا يعني أن الفساد موجود منذ القدم وهو مرتبط بوجود الإنسان على الأرض، وإن كانت قد تغيرت بعض صوره وتطورت بعض أساليب إبدائه عبر مسيرة المجتمعات الإنسانية نحو التطور والتعقيد الاجتماعي مما ترتب عليه تغير أساليب وطرق الحياة لدى الإنسان ودخول التكنولوجيا الحديثة وتطور وسائل الإعلام وغيرها من العوامل، إلا أن الفساد عُرف منذ أقدم العصور، وعُرِف في مجال الإدارة منذ أن كلّف الحكام والملوك نوابا عنهم وإداريين يقومون بإدارة شؤون الدولة وتنظيم أمورها الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

عُرف الفساد الإداري منذ عهد الألواح السومرية ومحاضرات جلسات مجلس(ارك) هذه المحاضرات التي تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد حيث تشكلت حينها محكمة عليا تنظر في قضايا استغلال النفوذ والوظيفة العامة وقبول الرشوة وانتهاك العدالة. كذلك عُرف الفساد من خلال تشريعات (حمورابي) ملك بابل فقد أشار في المادة السادسة من تشريعه إلى جريمة الرشوة فهي دون أي الجرائم كان يفترض بفاعلها أن يمثل أمام "حمو رابي" نفسه لكي يقاضيه، وهذا يدل على مدى اهتمامه بمثل تلك الجرائم، وعرف

الفساد أيضا في مصر القديمة من خلال تشريعات (حور محب) التي حملت وصايا وتنبؤات في تنظيم الإدارة والعمل الإداري(عماد عبد الرازق، 17).

كما عُرف عند الصين القديمة من خلال كتابات أمثال (كونفوشيوس)، وعُرف عند اليونان القديم من خلال أعمال "أفلاطون" بخاصة في كتابه (الجمهورية) حيث بين أن انعدام العدالة يسهم في انتشار النزعة النفعية والفردية والبحث عن المصالح الشخصية مما يدعو إلى ارتقائها عن المصلحة الجماعية أو المجتمعية، وبذلك يشيع الفساد وينتشر. كذلك عُرف الفساد في الديانة المسيحية فهي ترى في بعض النصوص أن حب المال والدنيا يؤثر سلبا في الأخلاق القويمة ويدفع النفس إلى الفعل الفاسد أخلاقيا(عماد عبد الرازق، 19–21).

أما في الدين الإسلامي فقد تم التعرض بالتفصيل للفساد، حيث بيّنت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة مدى خطورة هذه الظاهرة وأنماطها المختلفة اجتماعية مثل:(القتل بغير حق، والزنا، والبغاء، وشرب الخمر، والتعرض لعورات الناس بالباطل، والتنابز بالألقاب، والنميمة والغبية، والكبر والتعالي والغرور وحب الدنيا وزينتها...الخ) واقتصادية مثل:(إنقاص الكيل والميزان، واخذ الربا، وأكل أموال الناس بالباطل، وأكل أموال اليتامى، والمقامرة، والمضاربة، واحتكار الأقوات، والإسراف والتبذير...الخ) وإدارية مثل:(الرشوة، وهدية المدراء والمسؤولين، والسرقة والابتزاز والتحريف والتزوير، وخيانة الأمانة...إلخ)، من هنا تجد تشريحا موسعا لهذه الظاهرة والحث الشديد على الابتعاد عن تعاطيها من خلال الترهيب والترغيب، وفي بعض الحالات نص القرآن الكريم على عقوبة مادية رادعة تبدأ من القتل وتنتهي بالجلد أو الكفارات.

أما في الوقت الراهن فقد بدأ الاهتمام رسميا بهذه الظاهرة على مستوى عالمي منذ عام 1975، وذلك بعد أن قدمت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة توصية تدين الممارسات الفاسدة، وفي عام 1992 قام المجلس الأوربي بإنشاء فريق متعدد الاختصاصات يعنى بمكافحة ومحاربة الفساد، واستمر الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة حتى عام 1993 حيث تم إنشاء منظمة الشفافية العالمية، وفي عام 1997 قدمت هيئة الأمم المتحدة إعلانها الأول لمكافحة الرشوة، وفي عام 1999 عقد المنتدى العالمي الأول لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة يزداد عند الباحثين والعلماء ورجال الدين والساسة على حد سوأ، فظهرت العديد من المحاولات الفلسفية التي تحاول كشف النقاب عن هذه الظاهرة وفهم أبعادها وعواملها وآثارها، للتحكم فيها والحد منها.

2. اتجاهات تعريف الفساد:

لقد بلغ التباين بين العلماء والباحثين في تعريف الفساد درجة أصبح معها من الصعب الاعتماد على تعريف بعينة، وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل على رأسها تلك التباينات الثقافية بين المجتمعات الإنسانية(النسبية الاجتماعية)، وتنوع أنماط الفساد وصوره، حيث أسهم هذا في عدم الاتفاق على تعريف معين للفساد بين الدارسين والبحاث الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية وفكرية وسياسية مختلفة، فأصبح ما يعتبر فسادا في مجتمع ما يعد إكرامية أو واجبا أو تفضُلا أو مساعدة للموظف أو المسؤول في مجتمع آخر، فيذهب "سام فكنن Sam Vaknin" 2003 إلى ذلك حيث يقول: إنه

من الصعب بلوغ تعريف عام للفساد، فالسلوك الذي يعد رشوة في ثقافة مثل ثقافة السويد يعد مجرد تعبير عن الامتنان أو الكرم في ثقافات أخرى مثل الثقافة الفرنسية أو الإيطالية، ومن جهة أخرى، فإن الإعلان والإفصاح عن جرائم الفساد وامتثالها أمام العدالة تختلف نسبتها من مكان إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر (Sam Vaknin , 7-9).

وهذا بالضبط ما ذهب إليه Gerald E. Caiden، حيث يرى أن بعض الأنماط من السلوك مثل المحسوبية تعد سلوكا فاسدا في بعض المجتمعات في حين لا تُعد كذلك في مجتمعات أخرى، أو على الأقل مسموح بها لبعض الموظفين وليس للكل(Gerald E. Caiden, 4). وهذا التباين والاختلاف بين المجتمعات والثقافات في تحديد ما هو فاسد أسهم كثيرا في عدم بلوغ تعريف جامع مانع للفساد وفي الوصول إلى نظرية عامة تفسر جميع أشكاله وأنماطه.

فالطابع القيمي الذي ينطوي عليه الفساد أسهم كثيرا في وجود ذلك التباين بين الباحثين والمهتمين حول الوصول لتعريف موحد للفساد، فهذا المفهوم يرتبط بالقيم الثقافية السائدة في المجتمع، والتي من خلالها يحدد الأفراد في هذا المجتمع أو ذاك ما السلوك المحرم والممنوع والمستهجن أي الفاسد، وما السلوك المرغوب والمقبول اجتماعيا، ولأن الثقافات تختلف عن بعضها البعض في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، لذا فانه من غير المتوقع الاتفاق حيال الحكم على تلك السلوكيات بالاستعانة بهذه الأداة(الثقافة).

على الرغم من ذلك كله، لم يقف الباحثون عند هذه النقطة في تعريف الفساد بل كل أدلى بدلوه في هذا المجال، وحاول كل منهم الوقوف عند تعريف مرن لتناول أكبر عدد من الممارسات التي يعتبرونها فاسدة (بير لاكوم، 30)، فمثلا يعرف البنك الدولي الفساد على أنه:" *سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة*"(محمود عبد الفضيل، 5).

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 فقد عرفت الفساد على أنه: *"الرشوة بجميع وجوهها والاختلاس في القطاعين العام والخاص والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد وإعاقة سير العدالة، إضافة إلى أفعال المشاركة، والشروع في كل ما سبق من أنماط الفساد*"(عادل عبد اللطيف، 384)، والواضح هنا أن هنالك ربطا وثيقا بين الرشوة وبين الفساد وكأن الفساد لا يعني إلا الرشوة، في حين أن الرشوة لا تعدو كونها نمطا من أنماط السلوك الفاسد.

هذا، ويعرف "اوسترفيلد" Osterfeld الفساد كما يلي(مصطفى السيد، وصلاح زرنوقة، 52):

- الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي وتعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه لكي يسمح لهم بالتهرب من القوانين والقرارات ذلك لتمكينهم من تحقيق مكاسب شخصية مباشرة.
- الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم أو لعائلاتهم، وذلك من خلال الطلب المباشر أو غير المباشر لهذه الفوائد لاستحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تحقق لهم فوائد.

فعوامل الفساد على هذا النحو، إما أن تأتي من خارج الإدارة، أو أن تأتي من داخلها، والملاحظ أنه في الحالتين يقوم به الموظف العام، أو بالأحرى يقع في شراكه ومغرياته.

ويذهب "جرولد. إ. كايدن"Gerald E. Caiden للقول: بأن التعريف الذي طرحه "جوزيف ني" Joseph Nye يعد تعريفا جيدا ويعالج إلى حد كبير مشكلة التباينات في النظرة للفساد بين المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فهو يفيد بأن الفساد عبارة عن: "سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية للدور العام بسبب الاعتبارات الخصوصية (شخصية أو عائلية) أو تحقيق مكاسب مالية أو مكاسب في المكانة الاجتماعية" (Gerald E. 10 Caiden,). ونلاحظ هنا أن هذا التعريف قد أشتمل على عدة صور للفساد منها الرشوة والمحسوبية وسوء التخصص والابتزاز والتزوير ... الخ من صور، كما أن هذا التعريف يؤكد على كون الفساد سلوكا اجتماعيا منحرفا يقصد منه تحقيق مكاسب شخصية مادية أو غير مادية وهو بذلك _ على حد رأيCaiden _ يغطي أغلب التعريفات التي طُرحت للفساد.

هذا، ويضيف "روبن ثيوبولد" Robin Theobald" 1990 أن **تعريف الفساد على أساس** فكرة **المنصب أو الوظيفة العامة** يفرض على المجتمعات النامية أفكارا غريبة عليها، ذلك لأن فكرة المنصب العام هي غربية في أصلها، ناهيك عن أن الاعتماد على المنصب العام في تعريف الفساد سيدعو إلى تقبل المعايير والإجراءات التي تضعها الحكومة للمنصب العام، وكمثال على مشكلة الاعتماد على المهنة أو المنصب العام في تعريف الفساد نسوق المثال الآتي: رجل شرطة يأخذ رشوة من أجل عدم

تعذيب شخص ما قبض عليه في معركة حربية ويراد منه معلومات استخباراتية، فوفقا للتعريفات السابقة يعد هذا السلوك سلوكا فاسدا؛ لأنه خالف قواعد الدور الذي يؤديه الموظف العام(Robins, Theobold, 3-5).

في ظل هذه الاختلافات اقترح فريق من العلماء على رأسهم Senturia 1990 **تعريف الفساد الإداري على أساس الرأي العام**، ففي اعتقادهم أن الرأي العام بالمجتمع هو الذي يمكنه تحديد ما يعتبر سلوكا فاسدا من إجمالي أنماط السلوك الشائع في المجتمع (Robins, Theobold, 7). وهذا ما عملت عليه بعض المسوح الاجتماعية التي أجريت في عدد من الدول منها مثلا المسح الذي أجري في بريطانيا عن الفساد في قطاع البناء والذي سبق عرضه ضمن الدراسات السابقة بهذه الدراسة.

وبالرغم من أن الاعتماد في تعريف الفساد على الرأي العام يسهم كثيرا في تجنب الانحياز الغربي أو إلزام المجتمعات بثقافة وأفكار غربية، فإن هذا الاتجاه سيزيد من النسبية الاجتماعية لمفهوم الفساد، كما أنه قد يزيد من مخاطر تدخل الجماعات السياسية الضاغط والدعائية لتشويش الرأي العام وجعل ما هو فساد سلوكا اجتماعيا مقبولا، أو العكس، هذا ناهيك عن أن الفساد قد يكون ثقافة تنتشر في ظل الغبن الذي قد يشعر به أفراد مجتمع معين أو في حالات التشتت والاضطرابات التي تصحب النكبات والحروب. وبمعنى آخر، قد يكون الفساد الحل الأمثل أمام أفراد مجتمع ما خاصة إن غاب القانون، وضعف الضبط الاجتماعي، وتقلد أشخاص غير نزيهين زمام الأمور، أو غير مباليين بالحد من الفساد، فبذلك قد يزيد التشجيع على الفساد وعدم الاكتراث بالأخلاق التي ينبغي أن يكون

عليها الموظف العام لأن المصالح الخاصة غلبت على المصلحة العامة، وبالتالي قد لا يكون اتجاه الرأي العام نافعا في بلوغنا تعريفا عاما للفساد.

عموما، يعرف Robins Theobold الفساد على أنه " الاستخدام اللاقانوني للمنصب العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية" (Robins, 15 Theobold,)، وهو يعتقد أن هذا التعريف يشمل الفساد الإداري والسياسي على حد سواء، لأنه لا يرتبط بالمكتب الإداري بل بالمنصب العام كما يضم جميع الأدوار البيروقراطية، والملاحظ أن مشكلة هذا التعريف هي الخلط بين أنماط الفساد، وقد يصعب بالاعتماد عليه الفصل بينها مع العلم أن تلك الأنماط مترابطة عمليا مع بعضها البعض.

من جهة أخرى، قام Szeftel John 1983 بمحاول لصدع هذا الاختلاف في تعريف الفساد بأن قام بالجمع بين مجموعة من الاتجاهات المختلفة في تعريف الفساد. ولقد انتهى إلى بيان خمسة محاور أو اتجاهات أساسية في تعريف هذه المفهوم هي (Szeftel, John, 164):

1. **المصلحة العامة:** ويعد الفساد من هذا المنظور عبارة عن سلوك يدمر المصلحة العام بغلبة المصلحة الشخصية أو الفردية عما عداها، وانتشار الأنانية.

2. **السوق:** إن المعايير التي تحكم ممارسات الوظيفة العامة قد تحوّلت من نمط ثبات السعر إلى نمط السوق الحر، حيث تغلب المصالح الفردية ويشيع السلوك الفاسد من قبيل الرشوة والابتزاز

والتزوير...إلخ، خاصة عندما لا توجد معايير لتنظيم العلاقة بين القطاعين العام الخاص.

3. **المنصب العام أو المكتب الحكومي:** وهو يقوم أساسا على اعتبار الفساد حالة تمثل إساءة استخدام الموظفين للسلطة التي منحت لهم لتحقيق مصالح خاصة، بصرف النظر عن نوع وحجم تلك السلطة، سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو حتى قضائية.

4. **الرأي العام:** وهو يعتمد على وجهة النظر العامة التي يتبناها أفراد المجتمع تجاه أنماط السلوك الفاسد ومدى انتشارها والعوامل التي أدت إليه.
5. **القانوني:** وهو ينظر إلى الفساد وفقا لمحدداته القانونية أو وفقا للقواعد والنصوص القانونية التي إذا ما خالفها السلوك أُعتبر فسادا.

من ناحية أخرى، نجد **فريقا من المتساهلين** مع السلوك الفاسد يرون أنه عبارة عن :"سلوك إداري غير رسمي بديل عن السلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعرض له المجتمع" (عامر الكبيسي، 2005، 8-11) ومن هنا فأنصار هذا الاتجاه يرون أن للفساد وظيفة يؤديها تتمثل في استقرار الأوضاع في ظل الجمود البيروقراطي، والتخلف العلمي والاقتصادي، والابتعاد عن الديمقراطية، وغيرها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية تواجه العديد من المجتمعات الإنسانية بخاصة النامية.

إن أنصار هذا الاتجاه يتجاهلون أنهم يعالجون المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها تلك المجتمعات التي يقصدونها بمشكلة لا تقل خطورة عن غيرها من المشاكل التي يستهدفون علاجها، وربما يكون العلاج الموصوف لتلك المشاكل (الفساد) أكثر سلبية من تلك المشاكل نفسها، بل قد يكون سببا لها، فالفساد لا يمكن أن يكون علاجا ناجحا لتلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل قد يزيد من حدتها في ظل الفقر المتزايد وارتفاع نسبة الأمية وتدهور الأوضاع الأمنية والصحية ...إلخ الناتجة عن فشل مشاريع التنمية، فالمحصلة في الغالب ندرة الخدمات ومزيد من التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

إن هذا التعدد في تعريف الفساد نظير اختلاف المواقف وتعدد المذاهب وتباين الاختصاصات والاختلافات الثقافية بين الباحثين، أنتج ثلاثة مواقف متباينة في نظرتها لمفهوم الفساد هي(خالد آل الشيخ ، 25) :

1. **الاتجاه المناهض للفساد:** وهو يركز على الجانب السلبي والتأثيرات غير الحميدة التي يتركها الفساد في البناء الأخلاقي والاجتماعي للمجتمع، والآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يلحقها انتشار الفساد بالمجتمع مما يعوق تقدمه ويهدد استقرار أوضاعه، ويسهم كثيرا في انتشار الجريمة والانحرافات السلوكية .

2. **الاتجاه المؤيد للفساد:** أنصار هذا الاتجاه ينظرون للفساد بوصفه مسهّلا للعملية الإدارية وعلاجا للعديد من المشاكل التي تنتج عن الممارسات البيروقراطية الجامدة، وحلا مثاليا لغياب الديمقراطية، فهو يخفف التوتر والصراع والعنف الذي تحدثه تلك الظواهر والمشكلات.

3.**الاتجاه المحايد أو الممتنع:** يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الفساد موضوع مبتدع والبحث فيه غير مجدٍ، ولا طائل منه وهو من صنع بعض المستفيدين مثل الشركات متعددة الجنسيات والبنوك المقرضة عالميا وما في حكمه.

والباحث يقف من هذه الاتجاهات موقفا **مؤيدا للفريق الأول** الذي يركز على عواقب الفساد ويعتبره ظاهرة ضارة وذات آثار غير حميدة على نسق المجتمع ونظمه الاجتماعية المختلفة ويحد كثيرا من تقدمه ورقيه من خلال آثاره السلبية في مشاريع التنمية الاجتماعية ومنظومة القيم الأخلاقية والضبط الاجتماعي بالمجتمع.

عموما، ومن خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى **التعريف الذي ستعتمد عليه هذه الدراسة**، وهو الذي يرى أن الفساد عبارة عن(*سلوك منحرف وضار يُرتكب بمحض الإرادة في مجال العمل الإداري والفني بالقطاع العام(الحكومي)، ويقوم به موظفون لتحقيق مصالح شخصية مادية كانت أو معنوية أو الاثنين معا، بمفردهم كانوا أو مشتركين مع آخرين من داخل المؤسسة أو من خارجها، وهو يتجلى في أنماط متعددة ومختلفة من السلوك مثل: الرشوة، استغلال، وتبادل المنافع والمصالح غير المستحقة، والاختلاس، والتزوير،والتحايل، والابتزاز، والوساطة والمحسوبية في تعيين الأقارب والأصدقاء، أو في توزيع الخدمات الاجتماعية المختلفة، أو في صرف المكافآت والعلاوات والإجراءات الإدارية المستحقة، أو في إرساء العطاءات والعقود، أو الإعفاء من الضرائب والرسوم المستحقة مقابل*

الخدمات، وهدر المال العام وتبذيره أو عدم الحرص في إنفاقه على ما يعود بالنفع على المجتمع...إلخ).

3. الفساد الإداري ظاهرة اجتماعية :

كتب "إميل دوركايم" في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع The Rules of sociological Method(إميل دوركايم، 1950) عن الظاهرة الاجتماعية حيث يعرفها بأنها" طريقة للسلوك والتفكير والشعور خارجة عن الفرد، ولها من قوة التأثير ما تستطيع به أن تفرض نفسها على الفرد" (محمد بيومي، 246)، فالظاهرة الاجتماعية تمتاز عن غيرها من الظواهر الطبيعية والفردية أو النفسية بالخارجية، والقهرية أو الجبرية، والعموم أو الذيوع، أي الانتشار(نيقولا تيماشيف، 168–171).

إن خاصية **الخارجية** تعني أن الظاهرة الاجتماعية خارجة عن ذوات الأفراد وإن كان الأفراد هم مصدر نشوء تلك الظواهر الاجتماعية، إلا أنها تستقل عنهم، مثال ذلك العقل الجمعي. حيث يتألف من اتحاد عقول الأفراد مجموعة من القيم والتقاليد والاعتقادات تصبح مسيطرة على العقول التي ابتدعتها. ومن جهة أخرى، قد يولد الإنسان ويجدها أمامه فيتبعها ويلتزم بها عنوة دون أن يعلم مصدرها أو تفسيرها المنطقي، وعلى هذا النحو، تعني الخارجية أن الظواهر الاجتماعية لها وجودها المستقل والذي يمكّننا من ملاحظتها كما لو كانت عنصرا ماديا ملموسا بالواقع المعاش.

وإذا ما أمعنا النظر في الفساد الإداري نجد أنه يمثل سلوكا خارجيا ناتجا عن طريقة معينة من التفكير تستهدف تحقيق مصالح ذاتية قد تكون

في الغالب مشروعة ولكن بطرائق وأساليب مخالفة للقيم وللقوانين المنظمة للعمل، والشخص الذي يرتكب هذه السلوكيات يكون مدفوعا بمجموعة من الاعتقادات والأفكار والتصورات التي يستمدها أو يتعلمها من خلال تفاعله بالواقع الذي نشأ في كنفه، فالفساد . وإن كان غير مرئي وغير محسوس مباشرة . إلا أنه يمكن قياسه ورصده وتعقبه؛ لأنه سلوك يصدر عن الإرادة وله وجوده الخارجي المستقل عن الأفراد الذين ارتكبوه، وبذا تكون له خاصية الخارجية التي تمتاز بها الظواهر الاجتماعية.

كذلك تمتاز الظواهر الاجتماعية –وفقا "لدوركايم"– **بالجبرية**، وهو يعتقد أن لها قوة تأثير تجعل من الأفراد يسلكون تلك المسالك رغما عنهم، والإجبار هنا يأتي من تأثير مصادر الضبط الاجتماعي بما فيها القيم الاجتماعية والتقاليد المتعارف عليها، وهنا يكون للفساد ذلك النفوذ والجبرية عندما تغيب العقوبة القانونية المادية الرادعة وينجو كثيرٌ من المفسدين من تطبيق القانون عليهم، فيشيع في الوسط الاجتماعي أن الفساد طريقٌ سريع ومريح لتحقيق الأهداف والغايات، ومن هنا تتشكل ثقافة فرعية تتضمن قيما وأفكارا جديدة تدفع بقوة بعض من تتاح لهم الفرصة لممارسة تلك السلوكيات حيث يصبح الفساد الطريقة المثلى عندما تختل منظومة القيم فتكون له بهذا جاذبية كبيرة وقوة بالغة الأثر في النفوس التي تعاني من هوة بين الطموحات والإمكانات المادية المتاحة لديهم، خاصة إن كان ذلك السلوك يقابل بدرجة عالية من الرضا والقبول الاجتماعي الناتج عن انتشار تلك الثقافة الفرعية بين عدد كبير من الأفراد بالمجتمع.

بكلمات أخرى، فإن للفساد ثقافة فرعية تتشكل في ظل ظروف من الارتباك الاجتماعي التي تصحب موجات التغير الاجتماعي غير المخطط لها أو العشوائية، وتشمل هذه الثقافة مجموعة من التوجهات والأفكار والاعتقادات والقيم السلوكية يبيح بموجبها الأفراد ارتكاب سلوك مُجرم قانونيا ضد المال العام وممتلكات الدولة. ومن ناحية أخرى، فتعرض الأفراد لموجات التحديث الاجتماعي التي تتيح ارتفاعا في مستوى التعليم والوعي والذوق والتعرض لوسائل الإعلام والانفتاح على ثقافات أخرى ينتج عنه تغير في اعتقادات الأفراد وتوجهاتهم وولائه الاجتماعي وانتمائهم، ويصبحون بذلك أكثر فردية وأنانية، وفي ظل هذه الظروف تضعف وسائل الضبط الاجتماعي ويغيب القانون وتتشكل ثقافة الفساد التي تدفع الأفراد إلى تبني تلك الأنماط من السلوك الفاسد الموجه ضد المجتمع.

أما الانتشار والذيوع الذي تتسم به الظواهر الاجتماعية، فهو يعني أن هذا النوع من الظواهر لها جذور تاريخية من جهة، وأن آثارها تشمل نطاقا واسعا من أفراد المجتمع حيث يتعاطون بها ويتأثرون بإيجابياتها وسلبياتها وليس كالظواهر الفردية التي يكون تأثيرها مقتصرا على فرد بعينه أو يؤديها كل فرد بمفرده، وفيما يخص الفساد، فلم يعد لدى أي باحث أدنى شك في أنه بات يشكل ظاهرة شاعت وانتشرت في مختلف المجتمعات المعاصرة منها والقديمة، فالفساد انتشر بشكل جعل العديد من المسؤولين يعلنون الحرب عليه، وجعل من الجهود الأهلية والحكومية تتكاثف وتتضافر في حربها ضده، حيث ظهرت الجمعيات والمنظمات التي تهدف إلى تعرية الفساد وكشف النقاب عنه واستيضاح آثاره وتحديد أي المجتمعات ينتشر فيها الفساد بشكل أكبر، والبحث عن العوامل الكامنة وراء ذلك الانتشار الهائل للفساد، ولعل أوضح مثال على هذه المنظمات منظمة الشفافية

الدولية* التي تقوم منذ إنشائها بنشر تقرير سنوي عن الفساد يشمل تصنيف الدول المشتركة على مقياس الشفافية لتحديد الأكثر فسادا في العالم.

وتشير الكثير من الأدبيات في هذا المجال إلى مدى انتشار الفساد في كثير من مجتمعات العالم المتقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية والسويد واليابان وغيرها، كما تشير تلك الأدبيات إلى أن الفساد بأنواعه المختلفة ينتشر بشكل أكبر وواضح في مجتمعات العالم النامي لما تعانيه تلك المجتمعات من افتقار إلى الإمكانات المادية وانخفاض مستوى التعليم ومحدودية الفرص الاقتصادية أمام الأفراد، إضافة إلى تدخل قوى خارجية مثل الشركات الأجنبية –خاصة متعددة الجنسية– للاستثمار بتلك الدول ذات الموارد الاقتصادية.

ومن هنا فإن خاصية **الانتشار** التي تمتاز بها الظاهرة الاجتماعية متوفرة بشكل واضح في الفساد، إضافة إلى أنه يمتاز بالعمومية والتكرار و الخارجية والجبرية، مثله في ذلك مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى يهتم علم الاجتماع بدراستها وتحليلها والبحث عن العوامل الكامنة وراءها بهدف التنبؤ بها والحد من انتشارها، ومن هنا جاء اهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع بهذا الموضوع.

4. الفساد الإداري وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية:

---

* هي منظمة غير حكومية لها ما يزيد عن 90 فرعا على مستوى دول العالم أسّست عام 1993 هدفها محاربة الفساد والحد منه وتحفيز واستثارة الجهود الأهلية والحكومية تجاه محاربة هذه الظاهرة للمزيد انظر: جبليان ديل ، **اتفاقية مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات"**، منشورات منظمة الشفافية الدولية (النسخة العربية) ، بدون تاريخ. ص5.

تواجه أي باحث مشكلة تداخل المفاهيم في مدلولاتها خاصة في العلوم الاجتماعية، وكحل لهذه المشكلة يتوجب على الباحث أن يعقد مقارنة نظرية بين تلك المفاهيم في المدلول أو المعنى لكي يكون على درجة من الدقة في اختيار المصطلحات لبيان أفكاره وتجنب تداخل المفاهيم والمعاني في دراسته.

فالفساد الإداري عندما يُدرس من الناحية الاجتماعية يتداخل مع مفاهيم اجتماعية أخرى درج الباحثون على استخدامها مثل **الجريمة، الانحراف، والتسيب، والرشوة،** فهذه المفاهيم بالرغم من كونها تعاني هي الأخرى من مشكلة تعدد التعريفات وتنوعها واختلاف العلماء والباحثين وعدم اتفاقهم على تعريف عام لها، إلا أنها تختلف . أو ينبغي أن تختلف . عن مفهوم الفساد، وإلا ستكون مرادف له ولا داعي في هذه الحالة لتعدد المفاهيم، وفيما يلي نحاول وضع فواصل في المعنى بين هذه المفاهيم ومفهوم الفساد الإداري:

فالجريمة في مجال علم الاجتماع تعتبر نمطا من السلوك إراديا كان أو غير مقصود وفيه انتهاك واضح للمعايير والقيم الثقافية، وهو سلوك يخالف القانون المعمول به في المجتمع ويستهجنه الرأي العام ويعتبره انتهاكا للضوابط الأخلاقية السائدة، فمصطلح الجريمة درج الباحثون على استخدامه للدلالة على كل سلوك يخالف القانون الجنائي، فلا جريمة بدون خرق لقاعدة أو نص قانوني معين، فالجريمة هي كل سلوك يصدر عن فرد أو أكثر ويتضرر منه شخص أو أكثر أو الدولة في المال والممتلكات أو العرض والشرف أو في الأرواح. بهذا فالجريمة مشروطة بقانون تجريم يضعه المشرع لحماية مصالح معينة قد تكون فردية أو جماعية أو مجتمعية أمنية كانت أو

اقتصادية أو اجتماعية ...إلخ، إضافة إلى النظرة الاجتماعية المتمثلة في الرأي العام بالمجتمع (فرج الهريش، 47–53).

أما **الانحراف الاجتماعي** فهو مفهوم أعم وأشمل، فهو يعني أن السلوك خرج عن المألوف أو المعتاد في المجتمع، وهذا الخروج ليس دائما خروجا غير مرغوب أو مستهجنا فقد يكون خروجا مستحسنا من قبيل الإبداع والتطوير إلى الأفضل ومع ذلك يكون انحرافا اجتماعيا(مصطفي كاره،248)، وهنا نجد الفرق الأول بين الانحراف والجريمة. ومن ناحية ثانية فإن الجريمة لا تكون كذلك إلا إذا وجد النص القانوني، أما الانحراف المُعيب–على حد تعبير ميرتون– فهو لا يشترط فيه توافر ذلك النص، بل يركن إلى معايير المجتمع وحدها في الحكم عليه بوصفه سلوكا منحرفا، ومن هنا يمكن القول: بأن كل جريمة انحراف وليس كل انحراف جريمة، إذن فالانحراف أوسع واشمل من الجريمة.

أما بالنسبة **للفساد**، فالفارق بينه وبين الجريمة يكمن في أن الجريمة أعم من الفساد؛ لأن الفساد يمثل نمطا محددا من السلوك المنحرف اجتماعيا في مجال الإدارة وتقوم به فئة معينة من أفراد المجتمع، بمعنى أنه يقتصر على مجموعة معينة من الأفراد هم الموظفون وليس عامة أفراد المجتمع، أما الجريمة فيحتمل ارتكابها من قبل أي فرد في المجتمع كبيرا كان أو صغيرا ذكرا أو أنثى. من ناحية ثانية، وحسب الدافع، نجد أن الدافع للجريمة لا يكون دائما ماديا، فقد يكون الفرد مدفوعا من قبل الغرائز الشهوانية أو الانتقام أو للدفاع عن الشرف... إلخ. أما الفساد ففي الغالب الأعم يكون الهدف منه الحصول على منفعة مادية أو معنوية شخصية أو جماعية. ومن الجهة الثالثة، نجد أن ضحية الجريمة متنوعة الأنماط

والأشكال فقد تكون أرواحا أو ممتلكات أو أموالا أو إضرارا بالنفس أو بالنظام... إلخ، وفي المقابل فان ضحية الفساد هي الممتلكات العامة بما فيها المال العام، وهنا يمكن القول: إن الجريمة أعم وأشمل من الفساد، فالفساد سلوك مجرم قانونيا يصدر عن فئة معينة من الأفراد هم الموظفون ويستهدف تحقيق مصلحة خاصة.

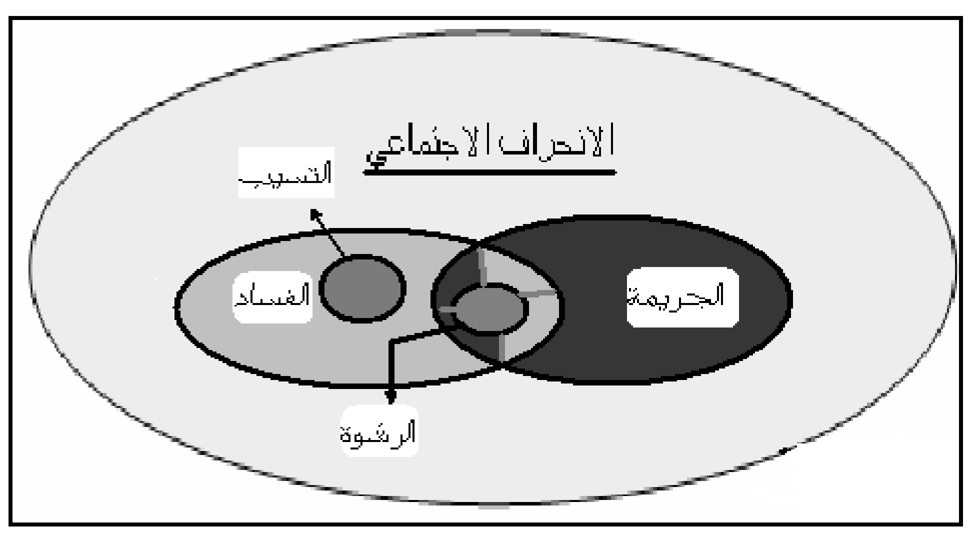
وعن **علاقة الفساد بالانحراف**، فيبدو أن الانحراف أعم وأشمل من الفساد الإداري لأن الأخير يقتصر على الموظفين بالقطاع العام، ولا بد من ملاحظة أن الانحراف يشمل شتى مناحي الحياة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، في حين أن الفساد الإداري يقتصر على الجانب الإداري أو البيروقراطي أو إساءة استخدام السلطة العامة الممنوحة، بذا فإن الانحراف الاجتماعي أعم وأشمل من الفساد الإداري، فالسلوك المنحرف لا يكون دائما غير مرغوب أو مستهجنا اجتماعيا، فقد يكون الانحراف الاجتماعي غير معيب أو مرغوب، بمعنى أن آثاره إما أن تكون حسنة أو ليست واضحة للرأي العام لاستهجانه، وعلى العكس من ذلك الفساد، فهو دائما مستهجن وغير مقبول اجتماعيا.

وفيما يخص علاقة **التسيب الإداري** بالفساد الإداري، نجد أن الأخير أشمل وأعم من التسيب الذي يعني الإهمال وعدم الاهتمام من قبل الموظف العمومي بإدارة الأعمال الموكلة إليه على أكمل وجه، قاصدا من ذلك الوصول إلى غرض معين أو تحقيق مكاسب معينه، أما التسيب فالمحور الأساسي فيه أنه يفضي إلى الوصول إلى غاية معينة، ومن ناحية ثانية فإن التسيب لا يرقى إلى مستوى التجريم القانوني وإنما يبقى عند مستوى

الانحراف الاجتماعي لأنه سلوك غير متلائم مع النمط المثالي لسلوك الموظف، أما الفساد فهو أكثر من كونه سلوكا غير متوقع أو غير متطابق مع الصورة النموذجية أو المعيارية للسلوك، وإنما يتعداه لتصل بعض صوره إلى مستوى التجريم القانوني والديني والأخلاقي مثل الرشوة، وعليه فإن التسيب الإداري يدخل ضمن الفساد، فالأخير أعم وأشمل من التسيب.

أما **الرشوة** فهي نمط من أنماط الفساد الإداري وهي تعني أن موظفا ما يطلب بغير وجه حق، أو تُعرض عليه، هبة أو عطية مالية أو غير مالية من أجل إتمام إجراء إداري معين مستحق لصاحب تلك الخدمة، أو حصول العميل على خدمة غير مستحقة، أو تعطى للموظف من أجل تعطيل العمل بقانون معين، أو من أجل تهريب العميل من دفع الضرائب، أو من أجل الحصول على معلومات مهمة عن العطاءات أو ما في حكمه. إذن، فالرشوة تتجلى في حصول الموظف على هدية أو هبة مقابل عمل ما في الغالب يكون غير قانوني ومخالف، أما الفساد فهو يشمل أنماط أخرى غير الرشوة أو الارتشاء وبذا فهو أعم من الرشوة ويشملها.

على هذا النحو يختلف الفساد الإداري عن هذه المفاهيم الاجتماعية التي عرضناها وهي الانحراف الاجتماعي والجريمة والتسيب الإداري والرشوة، وبذا يكون له معناه الخاص الذي يتميز به عن باقي المفاهيم الاجتماعية المتداخلة معه في المدلول، والتي قد تسبب تشويش الفهم، وعلى هذا النحو يمكن التمييز بينها بدقة والشكل الآتي يوضح هذه العلاقة:



شكل (1) العلاقة بين مفهوم الفساد والمفاهيم الاجتماعية ذات العلاقة

ثانيا. نماذج من النظريات السوسيولوجية المفسرة للفساد:

تشتمل النظريات الاجتماعية والاقتصادية الآتية على جملة من الآراء ووجهات النظر لعدد من العلماء والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين تبلورت لديهم هذه النظريات حين اهتموا بتفسير ظاهرة الانحراف الاجتماعي والجريمة من زوايا متعددة، وذلك عند بحثهم عن العامل أو العوامل التي تتداخل في إحداث هذه الظاهرة، ومن خلال البحث في مجال التراث النظري لعلم الاجتماع لم يتسن للباحث الحصول على نظرية اجتماعية ركزت على تفسير ظاهرة الفساد الإداري بوجه التحديد، وتصب كل اهتمامها على هذه الظاهرة فأغلب الاجتماعيين الذين درسوا هذه الظاهرة نظروا إليها على أنها ظاهرة اجتماعية غير سوية، أو أنها تمثل انحرافا، ومن هنا فقد اعتمدوا على نظريات تفسير الانحراف الاجتماعي والجريمة بحثا عن مدخل تفسيري لهذه الظاهرة، على غرار ذلك اعتمد الباحث على بعض تلك النظريات للوقوف على تفسير اجتماعي لهذه الظاهرة بوصفها سلوكا اجتماعيا منحرفا أو غير ممتثل للمعايير والقيم الاجتماعية.

والملاحظ أن الاعتماد على نظرية بعينها قد لا يسوغ للباحث الوصول إلى رؤية اجتماعية دقيقة وعميقة، لذا رأينا أهمية الوقوف على أكثر من نظرية، وذلك بهدف تجنب مواطن الضعف في كل نظرية من تلك النظريات وتحقيقا للمدخل التكاملي في فهم الظواهر الاجتماعية، حيث يسهم تنوع المداخل والمناظير في بلورة فهم أعمق لهذه الظاهرة. ونعرض في هذا الجزء بعض النظريات منها: **المنظور الديني** الذي يلخص وجهة نظر الدين لا سيّما الإسلامي في الجريمة والفساد، **المنظور الأخلاقي** الذي يتبناه بعض الفلاسفة الاجتماعيين وعلى رأسهم ابن خلدون، والذي يرجع الفساد إلى اختلال في منظومة الأخلاق لدى الفرد وبالمجتمع، **والنظرية اللامعيارية** والتي أسسها إميل دوركايم، وطورها من بعده ميرتون، والتي ترجع الانحراف إلى حالة البهتان والضعف التي تنتاب المعايير الاجتماعية إثر التغير السريع والمفاجئ، **والنظرية الوظيفية** التي ترى أن الاختلال الوظيفي يسهم كثيرا في تفسير تطور وانتشار العديد من الظواهر الانحرافية التي منها الجريمة والفساد، ومن ثم نعرض **النظرية الاقتصادية** التي تركز على البعد المادي للسلوك بوصفه الحافز الأساسي له، وفيما يلي نعرض هذه النظريات بشيء من التفصيل:

1. المنظور الديني في تفسير الفساد:

لقد ذهب البعض (سالم ساري، 63-107)، إلى افتراض وجود علاقة بين **ضعف الوازع الديني** والجريمة، حيث يرى هذا الفريق أن ضعف الوازع الديني يجعل الفرد كمخلوق أجوف خال من وسائل الضبط والكبح، الأمر الذي يفتح الباب أمام غرائزه وميوله ورغباته لتجنح ويكون بهذا عاجزا عن

كبح نفسه وتهذيبها، وهذا بدوره ما يدفعه إلى الانفصال بوعي عن تعاليم وقيم ومعايير مجتمعه.

وبالرغم من الإشكاليات المنهجية التي قد تعوق قياس هذا المتغير بالشاكلة التي هو عليها في الواقع، إلاّ أن علماء أمثال "دوركايم" مثلا أكدوا على وجود علاقة بين طبيعة القيم الدينية وارتكاب الأفراد بعض السلوكيات الإجرامية مثل الانتحار والشروع فيه، كما تجد طرحا دينيا إسلامياً آخر لتفسير الجريمة أساسه: أن الجريمة سلوك حُدد له في الدين الإسلامي عقاب مادي دنيوي تعزيراً كان أو حدّاً، وإنها تُفَسر من خلال" **غياب الوازع أو الضابط الديني**" فهذا المتغير في اعتقاده هو المفسر الحقيقي لهذه الظاهرة وارتفاع معدلاتها بالمجتمع، لأن الإنسان ليس مجبراً، خاصة على ارتكاب الجريمة (عبدالله عبد الغني غانم، 111 وما بعده).

هذا ويذهب "**حيدر البصري**"(حيدر البصري، موقع نت) للقول: بأن في القرآن الكريم تفسيرا عميقا للظاهرة الإجرامية، وهو يعتقد أن هذا التفسير يرتكز على جانبين أساسيين هما: الجانب **الذاتي** في الإجرام **والجانب الموضوعي أو الخارجي**، ويدلل بالقرآن الكريم والسنة على هذا، ومن المهم عدم إغفال كون العوامل الذاتية والموضوعية في الظاهرة الإجرامية متداخلة ومترابطة في النفس البشرية، فتجزئتها والتركيز على واحد منها قد يُذهب الباحث عن مبتغاه الأساسي وهو تفسير الظاهرة الإجرامية والانحراف.

عموما، فإن للفساد في الإسلام مفهوما خاصا لا يقتصر على مجرد الفساد الإداري أو الاقتصادي، فقد جاء الفساد في الإسلام بأكثر من مصطلح منها العتو في الأرض والتخريب وإهلاك الحرث والنسل ...الخ،

ويعتبر ضعف الوازع الديني العامل المهم في تفسير ارتكاب الأفراد لهذا السلوك حيث تغلب عليهم أفكار حب الدنيا ومتاعها والغفلة عن يوم الحساب الذي صوره رب العزة في القرآن الكريم(حسن الجندي، 9-20.).

الأفكار المستفادة من المنظور الديني:

إن الفكرة الجوهرية التي ترتكز عليها هذه النظرية هي ضعف الوازع الديني لدى الفرد مما يجعله يتبنى أفكار واتجاهات واعتقادات تدفعه للتحرر من وسائل الضبط الاجتماعي بالمجتمع الأمر الذي يفتح الباب أمام رغباته وطموحاته والسعي في تحقيقها ولو كان ذلك على حساب المبادئ الأخلاقية والقواعد القانونية السائدة بالمجتمع والمنظمة للسلوك والعلاقات الاجتماعية بداخله.

على أي حال، فإن الوقوف عند متغير واحد في تفسير السلوك الإجرامي يبدو عاجزاً عن إيصالنا إلى تفسير علمي عميق الغور للسلوك الإجرامي، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تولي كامل الاهتمام لمتغير على قدر كبير من الأهمية في تفسير الجريمة (ضعف الوازع الدين)، فإن الاهتمام بهذا المتغير وحده قد لا يسوغ تفسير سائر أنماط السلوك الفاسد والتطور الكمي والكيفي الحادث على هذه الظاهرة بالمجتمع، هذا ناهيك عن أن قبول هذا الطرح يدعونا أولا للبحث عن نظرية اجتماعية تفسر ظاهرة ضعف الوازع الديني ليتسنى لنا من بعدها معرفة علاقة هذا الأخير بالسلوك الإجرامي خاصة الفساد، كما قد تواجهنا العديد من المشكلات عند قياسه إجرائيا.

2. المنظور الأخلاقي في تفسير الفساد:

يعتمد بعض الباحثين على الاختلال في منظومة الأخلاق عند تفسيرهم لانتشار وتطور ظواهر الانحراف والفساد، فهم يعتقدون أن السلوك المنحرف بوجه عام عبارة عن فعل يمثل خروج عن القيم والمعايير الأخلاقية نتيجةً لطمع الفرد وجشعه، حيث ترقى المصلحة الفردية عنده على أي مصلحة أخرى وبخاصة العامة، فيصبح شخصا ضارا أكثر منه نافعا للجماعة والمجتمع الذي ينتمي إليه ذلك الفرد.

ويؤكد "عبد الرحمن بن خلدون" في نظريته حول انحطاط الدولة وانهيارها ونشوء العمران أن التحول من البداوة إلى الحضرية يصاحبه كثير من الانحلال في منظومة الأخلاق التي كان يمتاز بها المجتمع البدوي إضافة إلى اندثار بعض الخصائص الأخرى وعلى رأسها العصبية.

المهم في الأمر أن "ابن خلدون" يرى أن هذا التحول إلى الحضرية (التغير الاجتماعي) يتبعه بروز العديد من صور الترف والبذخ والعالة على المجتمع أو الدولة وضياع الحشمة وكثرة صور الفسق وتحرر الأفراد من الضوابط الاجتماعية بغية تحقيق غاياتهم وأهدافهم التي تحمل في ثناياها السعي نحو تحقيق أعلى مستوى من الترف والبذخ والتنعم في سبل العيش، فيقول في ذلك: "فطرة الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل المُلك تبعه الرفاهية واتساع الأحوال والحضارة إنما هي تفنن في الترف والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله ... والتأنق فيه ويتلو بعضها بعضا وتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملذات والتنعم بأحوال الترف... " (عبد الرحمن بن خلدون، 172).

من هنا يمكن القول: أن"ابن خلدون" يربط بوضوح بين التغير باتجاه التحضر والتمدين وبين انتشار الانحراف بين الناس والجريمة والفساد عموما، فهو يعتقد أن التغير_يؤثر سلبا في القيم الأخلاقية ومدى التزام الأفراد بها، فالبحث عن الترف والعيشة الرغدة وازدياد ملاذ الحياة وتعددها، واندثار القناعة والتجرد من الزهد يفسد الأخلاق ويقلل الالتزام بالقواعد الأخلاقية والقيم، مما يضعف بذلك الوسائل الاجتماعية للضبط. فالعلاقة طردية بين البحث عن الترف(الطموحات المفرط فيها) وترك الاعتدال والقناعة وبين انتشار الفساد والانحراف عموما، خاصة في ظل ضغوط الحياة الحضرية والتي تتحول فيها الحاجات من كماليات إلى أساسيات كلما زاد التحضر والتقدم لمضاهاة أسلوب الحياة الذي يزيد في التعقيد(الحضرية).

من جهة أخرى، وعلى حد ما يذهب "حمدي عبد الرحمن" فإن من أنصار هذا الاتجاه من يرون أن الرغبة الجامحة في التملك وحب المال والثراء هي التي تدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب السلوك الفاسد وأن العوامل السياسية أو الاقتصادية ليست هي وحدها المسؤولة عن انتشار تلك الظاهرة. ومن هنا فإن علاج الفساد يكون ميسورا إذا تمكنا من الاعتماد على موظفين يتسمون بالالتزام الأخلاقي، ومتمسكين بالقيم والمعايير الأخلاقية (حمدي عبد الرحمن، 39) .

والملاحظ على هذا الاتجاه أن أنصاره قد تجاهلوا مدى صعوبة الحكم على أخلاقيات الأفراد قبل تعيينهم في مهنهم وإخضاعهم للتجارب وللاختبارات العملية، فالمشكلة في هذا الركن أنه يحتوي على جانب كبير

من المعنوية. بمعنى آخر، إننا نتعامل مع جانب خفي يتمثل في القيم حيث الالتزام بها يتأثر بمجموعة من الأفكار والاعتقادات السابقة، إضافة إلى الوسط الاجتماعي ووجود القدوة الحسنة وغيرها من هذه العوامل، فقد يكون الموظف في أساسه على خلق رفيع (صالح أخلاقيا)، ولكن يخضع بسهولة إلى عوامل مؤثرة خارجية موجودة في الوسط الذي يعمل به، من جانب ثانٍ، فليست كل دوافع الفساد مادية فمن الفساد مثلا ما يكون مدفوعا بحب التخريب أو الضغوط القرابية أو السياسية أو يكون مدفوعا من قِبل علاقات تبادل المصالح، ومن هنا فإن الاعتماد على وجهة النظر هذه (الأخلاقية) قد لا تسوغ لنا فهم خفايا الفساد بوصفه ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد والعوامل.

3. النظرية اللامعيارية :

(1.3) اللامعيارية عند دوركايم:

مؤسس هذا النظرية هو عالم الاجتماع "إميل دوركايم Emile Durkheim" (1858-1917) حيث يعتبر أول من استخدم مصطلح اللامعيارية "Anomie" في علم الاجتماع حين طرح نظريته عن الانتحار Suicide(Emile Durkheim,1951)، وتقسيم العمل The Division of Labour، فاستخدمه للإشارة إلى حالة التفكك المناقضة للتضامن والتآزر التي تسود المجتمع، أي تلك الحالة التي تشير إلى التخبط وانعدام الأمن واضطراب التوازن الاجتماعي وانتشار القلق بين الأفراد(سامية محمد جابر، 347)، وهذه الحالة من التفكك الاجتماعي التي تطرأ على المجتمع تكون ناتجة عن حدوث موجات من التغير الاجتماعي الفجائي والسريع.

ينطلق "دوركايم" من افتراض أن كل ظاهرة اجتماعية تؤدي وظيفة معينة وعلى عالم الاجتماع أن يبحث عن تلك الوظيفة، ويضيف أن على الباحث في علم الاجتماع أن يتقصى أثر العوامل الكامنة وراء تطور تلك الظواهر وانتشارها، وهو يعتقد أن وظيفة الظواهر الاجتماعية تشير إلى ذلك الترابط الذي يحدث بين الظاهرة والواقع الاجتماعي الذي يعبر عن الحاجات العامة للأفراد(Emile Durkheim,1958, 121-122)، ومن هنا اعتبر "إميل دوركايم" واحدا من أبرز الوظيفيين الذين يرون أن للظواهر الاجتماعية وظائف تؤديها بالمجتمع، كما سيأتي ذكر ذلك فيما يلي من حديث عن النظرية الوظيفية.

عموما تقوم نظرية "إميل دوركايم" حول اللامعيارية على مجموعة قضايا نظرية أساسية هي كما يأتي (مصلح الصالح، 33):

1-تؤدي الأزمات الاقتصادية الشديدة والتغيرات السريعة المفاجئة في المجتمع سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء (طفرة) إلى حدوث حالة من اضطراب المجتمع.
2-هذه الاضطرابات تُحدث حالة من انهيار التصنيف في المكانة الاجتماعية للأفراد واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد الأساسية التي تحكم السلوك وتوجهه .

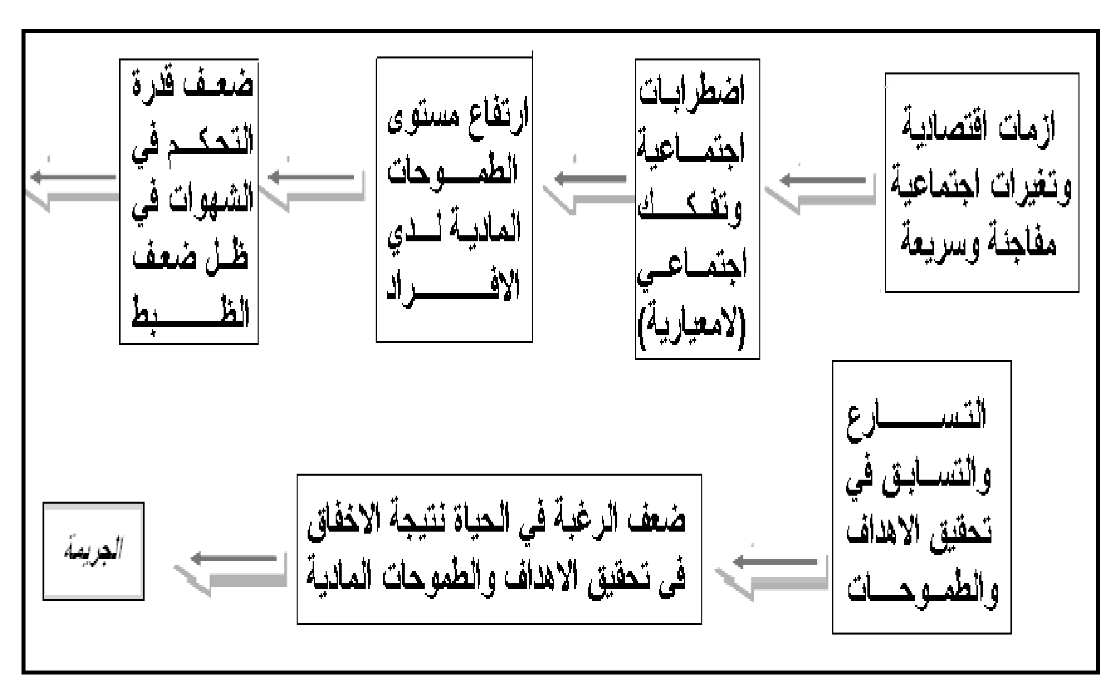
3-هذه الحالة(اللامعيارية) تؤدي إلى رفع القيود عن الطموحات الفردية، وهذا ما يساعد على ارتفاع مستواها .

4–زيادة الطموحات لدى الناس تجعل من الصعب على الوعي الجمعي أن يتحكم بها ونتاج ذلك تسيطر الشهوات، وتصل بذلك اللامعيارية إلى أقصى مدى لها.

5– هذه الحالة من التهيج في الطموحات مع عدم القدرة على تحقيقها وتوفر الإمكانات تقود إلى التنافس والصراع الشديدين مما يقود بالأفراد إلى فقدان الرغبة في الحياة.

6–وضعف الرغبة في الحياة يقود بدوره إلى الانتحار.

ويمكن تلخيص هذه القضايا المنطقية في هذا النموذج النظري في شكل(2) الذي يشرح فكرة علاقة اللامعيارية بالجريمة والانتحار خاصة.



شكل(2) فكرة علاقة اللامعيارية بالجريمة والانتحار

ويقصد بالتغيرات الاجتماعية المفاجئة تلك الحالة من التغير التي تشمل التحضر، وزيادة الكثافة السكانية الناتجة بدورها عن انتشار التصنيع، وتشكل المدن الكبرى والتطورات الهائلة التي لحقت بوسائل الاتصال والمواصلات جراء تلك الدفعة القوية التي أحدثتها مشاريع التنمية الاجتماعية، هذه الموجة القوية من التغيرات ينتج عنها ما اصطلح عليه دوركايم "تقسيم العمل" الذي يؤثر بدوره في نوعية التضامن الاجتماعي الذي يسود المجتمع فيتحول من تضامن آلي إلى تضامن عضوي يكون فيه التكامل بين الأعضاء رغم التباين بينها، مثله في ذلك مثل الجسد الإنساني.

هذه الاضطرابات تقود إلى ما أسماه " بالانهيار في التصنيف" والذي يشير إلى التبدل الذي يحدث على مكانة بعض الأفراد بالمجتمع، ونظرا لتلك التغيرات يصبح المجتمع عاجزا عن إعادة تكيف أولئك الأفراد الذين فقدوا إثر تلك التغيرات مكانتهم الاجتماعية، وهذا ما يدعو إلى اغترابهم وانفصالهم عن الواقع الأمر الذي يدعو إلى انحرافهم ووقوعهم في جريمة مثل الانتحار (مصلح الصالح، 35-37).

عموما، يرى دوركايم أن نمو المجتمعات الصناعية الحديثة يصاحبه نمو ظواهر سلبية تسهم في تفاقم معدلات الجريمة منها مثلا ظاهرة الأنانية، وهي حالة تشير إلى عدم الامتثال للقانون وعدم المحافظة على التضامن والاندماج مع المجتمع، وتعني اعتلاء المصالح الفردية عما عداها من مصالح، وحالة اللامعيارية التي يقصدها "دوركايم" تشير إلى حالة الاختلال في التوازن الاجتماعي بالمجتمع وضعف الضبط الاجتماعي حيث تسود حالة من الانهيار في توقعات الأفراد للسلوك الجيد والمقبول اجتماعيا، إضافة إلى اختلال الثقة في صور السلوك المطلوب في ظل الظروف

المتغيرة (Mike Fetz, 346) وهذا بدوره يسهم في انتشار الجريمة والسلوك المنحرف بوجه عام حيث يضعف بشكل واضح الضبط الاجتماعي وتزيد رغبة الأفراد في تجاوز المعتاد بل وخرق القانون إذا ما كان عائقا أمام تحقيق طموحاتهم.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت إلى "إميل دوركايم" حول اللامعيارية وتفسيره للانتحار والتي من أهمها أنه أهمل جميع العوامل مقابل تركيزه على العوامل الاجتماعية(مصلح الصالح، 46–52)، إلا أنها لا تزال فاتحة للكثير من الدراسات والبحوث من بعدها، ومدخلا اجتماعيا لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، بل يذهب بعض الباحثين الاجتماعيين للقول: إن هذه النظرية يمكن تعميميها وإجراء دراسات مقارنة على مستوى عالمي بالاستناد إليها(مصلح الصالح، 44).

(2.3) اللامعيارية عند ميرتون:

بالرغم من أن دوركايم قد وظف فكرة اللامعيارية لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، غير أن العلماء من بعده طوروا هذه الفكرة لاستخدامها في تفسير السلوكيات الانحرافة بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء "كلووارد" و"ميرتون".

فقد قام "روبرت ميرتون" "R. Merton" بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية، ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده "دوركايم"، فلقد افترض في مقاله الموسوم بـ"البناء الاجتماعي واللامعيارية"1938 أن هنالك بعض البِنى الاجتماعية تكون فيها مخالفة القواعد الاجتماعية (القيم والمعايير) حالة سوية حيث يري أن تلك البنى الاجتماعية تمارس ضغوطا

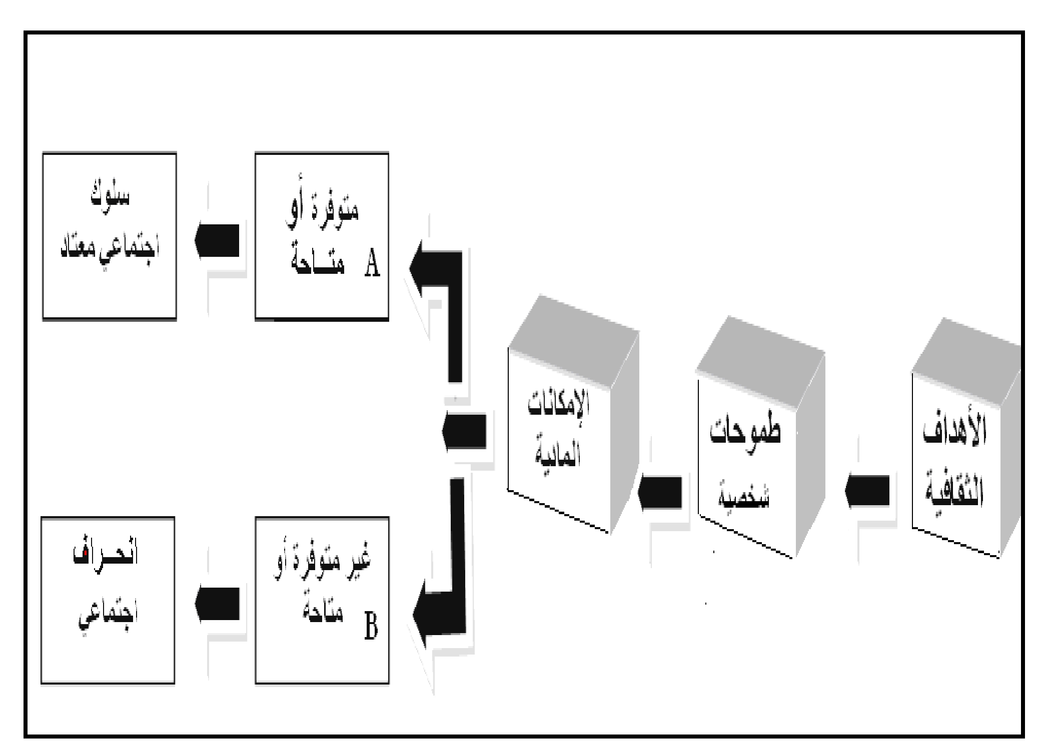
على أشخاص معينين يفضلون إثر ذلك السلوك غير السوي على السلوك السوي أو المُمتثل(مصلح الصالح، 52).

فهو يرى أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، وتوجد بها أيضا مجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد بإتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، ومنها ما هو غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه وتستهجنها، ولأن المجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينون في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكاناتهم، لذا فإن الأفراد متباينين في بلوغ تلك السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة فمنهم من يستطيع أن يحقق أهدافه بتلك السبل المشروعة ومنهم من يعجز عن وصولها، وهؤلاء عرضة للانحراف وللعمل بالسبل غير المشروعة (نبيل رمزي، 354 – 355).

وفي اعتقاده، عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه "الانحراف **الابتكاري**"، الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة لتحقيق الأهداف ذات الإجبار الثقافي، هذا النوع من الانحراف عند "ميرتون" هو واحد من خمسة أنواع انتهى إليها من دراساته هي: "الانحراف **الانتمائي**" ويشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى. و"الانحراف **الانسحابي**" الذي يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به إلى التكيف السلبي عن طريق تعاطي المخدرات والخمور وما في حكمها، و" الانحراف **الثوري**" الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، وأخيرا " الانحراف **الطقوسي**" الذي يمثل حالة من حالات الانحراف غير المعيب، وهو يتمثل

في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الانحراف عن المعتاد(نبيل رمزي، 346 – 348).

إن الانحراف وفقا لنظرية "ميرتون" نوعان: أولهما معيب، وهو يمثل فعل فيه من خرق القواعد الأخلاقية والخطورة الإجرامية ما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله(أي جريمة)، أما النوع الثاني من الانحراف فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروجا عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، أي أنه سلوك لا يتنافى مع القواعد الأخلاقية غير أنه غير عادى أو مألوف بين أفراد المجتمع، ومن هنا يفرق "ميرتون" بين نوعين من المنحرفين هما: (المنحرف المنشق، والمنحرف الضال) ففي الوقت الذي يجاهر فيه الأول (المنشق) بخروجه عن المعايير يحاول الثاني كتمان ذلك وإنكاره ،ومثال ذلك المنشقون السياسيون (الانفصاليون عن السلطة). كذلك فإن المنشق لا يعترف بسلطة وشرعية المعايير، عكس الضال الذي يعترف بهذه الشرعية، أيضا فإن المنشق غالباً يمثل شخصية ثورية أي أنه يرمي إلى تغيير المعايير الاجتماعية وليس إلى إصلاحها، وهو لا يهدف من هذا تحقيق فوائد ذاتية أو شخصية إنما يهدف لخدمة المصالحة العامة عكس الضال الذي يهدف للإفلات من ضغوط قوى الضبط الاجتماعي لتحقيق أهدافه الخاصة(نبيل رمزي، 352 – 353).



شكل (3) يلخص نظرية ميرتون في الانحراف الاجتماعي

لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات، من بينها أن "**ميرتون**" قد أهمل دور عامل البناء الطبقي لا سيما في المجتمع الذي قام بدراسته، واستقراء نظريته في الانحراف من واقعه(المجتمع الأمريكي)، فرغم طابعها الاجتماعي(السوسيولوجي) إلا أنها تصور الأفراد الأنوميّن وكأنهم مفصولون عن الواقع الاجتماعي، كما ولو كانوا في صناديق وليسوا في مجتمع فيه من التفاعل الاجتماعي والمؤسسات والجماعات ما قد يخفف ويلات هذه الظاهرة التي تعوُّل عليها النظرية في تفسير الانحراف الاجتماعي.

من جهة أخرى، تُنتقد هذه النظرية في أنها لم تحدد بدقة الحالة الزمنية والمكانية أو الأوضاع الاجتماعية التي تدعو إلى حالة الانومي في المجتمع، "فدوركايم" مثلا، يرى أن للانحراف علاقة طردية بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع، أما "ميرتون" فهو يرى أن الانحراف مرتبط طرديا

بدرجة التجاذب الحادث بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع، وفي الوقت ذاته يرى "ميرتون" أن هذه الحالة من التجاذب دائمة في أي مجتمع من المجتمعات وليست عارضة. هذا ناهيك عن أن هذه النظرية تحاول تعميم ما تستقرئه من المجتمع الأمريكي ذي التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية (عايد الوريكات، 156–160)، وإن كان "اميل دوركايم " قد حاول البحث دون جدوى عن حلول لهذه المشكلة حيث اقترح تفعيل دور الروابط المهنية لتكون وسيطا بين الفرد والمجتمع، كما أكد على دور التربية والتعليم والمعلمين في التخفيف، على الأقل، من ويلات هذه الظاهرة، نجد في المقابل أن "ميرتون" لم يخض في هذا المجال ووقف موقف الواصف لظاهرة اللامعيارية(الانومي) ولم يحاول وضع حلول لها كما فعل "دوركايم"(نبيل رمزي، 368).

(3.3) اللامعيارية عند كلوارد، وأوهلن:

من زاوية أخرى قدما كلوارد ووهلن " Cloward and 1960Ohlin Richard Cloward and Lioyd Ohin,)نظريتهما(1960) ، في الانومي معتمدين على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع الأمريكي، فهما يفترضان أن عملية اغتراب الأفراد عن المعايير وتبنيهم سلوكا غير اجتماعي تأخذ الخطوات الآتية (نبيل رمزي، 356 – 357):

- التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية نظرا لفقدانهم الإيمان بشرعيتها.
- الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلا من الاعتماد على أنفسهم.

- التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب جريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف .
- اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند إتباع سبل غير مشروعة.

ولقد أرجع العالمان هذه الحالة من الاغتراب عن المعايير الاجتماعية إلى حالات الفشل أو توقعه من قبل الأفراد في تحقيق أهدافهم، وهم غالبا ما يُحمّلون التنظيم الاجتماعي مسؤولية هذا الفشل إن فعلا مُنيوا به في مسيرتهم نحو تحقيق أهدافهم، وذلك لما يرونه في التنظيم من قصور وعدم توافر عدالة اجتماعية فيه، مما يحملهم على تكوين اتجاهات سلبية من أهمها شعورهم بالحرمان، مثل هذا الشعور في رأي العالمين يقود إلى ضعف شعور الولاء والانتماء والإيمان بشرعية التنظيم الاجتماعي والقواعد والقوانين والضوابط الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبني سلوك إجرامي لتحقيق غاياتهم، ويضيفان قولهما: بأن الفرص غير المشروعة هي كالفرص المشروعة من حيث توافرها أمام الأفراد، فالأفراد غير متكافئين في إتباعها، فهذه الأخيرة (الفرص غير المشروعة) ليست متاحة أمام جميع الأفراد، فالسارق لن يسرق ما لم تتح له فرصة السرقة، ولا تتاح هذه الفرصة دائما أمام جميع الأفراد، هذا ناهيك عن أن الفرد لن يحظى بقبول المحترفين ما لم يتقن هذا الفعل؛ بكلمات أخرى إن لجماعات الانحراف ثقافة خاصة بهم ذات معايير وقيم تتمايز عن الثقافة العامة للمجتمع .

(4.3) الأفكار المستفادة من النظرية اللامعيارية:

الملاحظ من نظرية اللامعيارية أن الأهداف (الطموحات) خاصة المادية تؤدي دورا بارزا في تفسير الجريمة والانحراف عن معايير المجتمع،

فعندما يصاب البناء الاجتماعي بموجة سريعة وعميقة من التغير تتأثر سلبيا وسائل الضبط الاجتماعي والتي منها الرأي العام والمعايير الاجتماعية والقيم والقانون...إلخ، ففي نظر أنصار هذه النظرية أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل الثقافية المشروعة، إما لعدم القدرة المادية أو الجسمية على ذلك التحقيق، أو لاستعجال الأفراد في تحقيق تلك الطموحات، ينجم عنه إصابتهم بدرجة من **الشعور بالاغتراب** عن واقعهم **وفقدان درجة عالية من الولاء الاجتماعي واحترامهم للقوانين والأعراف** السائدة في المجتمع، وهذا ما يحفزهم على تبني القيم والأفكار التي تدفعهم **للتحرر من الضوابط الاجتماعية** بهدف تحقيق الطموحات التي عادة ما تكون مشروعة، وهذا بدوره ما يحفزهم لارتكاب سلوك إجرامي، بكلمات أخرى. فإن المنتمين لهذه النظرية يريدون القول: بأن الأفراد يجرمون عنوة أي جراء الصراع الحادث بين طموح الفرد وأهدافه الثقافية المشروعة، وبين وسائل الضبط الاجتماعي، فهم يحمّلون النظام الاجتماعي جزءا كبيرا من المسؤولية عن ارتكاب الأفراد سلوكيات إجرامية ومنحرفة(مصلح الصالح، 45).

من هنا يمكن النظر إلى الفساد الإداري على أنه سلوك يصدر جراء حالة من فقدان المعايير الاجتماعية لدى الأفراد إثر تعرضهم لموجات من التغير الاجتماعي، فالأفراد إثر تلك التغيرات تكوّنت لديهم درجة عالية من الطموحات المادية(الاقتصادية) في ظل عدم توفر فرص وإمكانات لتحقيق تلك الطموحات، إضافة إلى الضعف الذي اعترى النظم الاجتماعية وبخاصة نظام الضبط الاجتماعي، مما قاد بعضهم إلى ارتكاب تلك السلوكيات المنحرفة اجتماعيا في مجال الإدارة تحقيقا لأهداف شخصية.

ولا بد من الوضع في الاعتبار أنه بالرغم مما قدمته هذه النظرية من إيضاح وتفسير اجتماعي للسلوك المنحرف والجريمة فإنها قد تكون عاجزة عن تفسير كل جوانب ظاهرة الفساد الإداري، فالفساد لا يشير في جميع حالاته إلى الجانب المادي(الاقتصادي) وتحديدا الجانب المالي، لأنه يشمل أكثر من البحث عن المال، فقد يكون الفساد عبارة عن سلوك مبعثه المجاملة أو يستهدف مزيدا من القوة السياسية أو الإدارية، فمثلا: الوساطة والمحسوبية وتعيين الأقارب والتجاوز في القوانين من أجل الأصدقاء والأقارب في ترقيتهم أو مكافأتهم أو إيفادهم في مهام داخلية أو خارجية، فقد يكون كل ذلك مبعثه أو دافعه علاقات تبادل المنافع أو الحصول على تسهيلات إدارية أو اكتساب الأصوات الانتخابية ...إلخ، المهم أن مبعث مرتكبي ذلك الفساد عامل آخر غير المادي كأن يكون الولاء المفرط فيه للقبيلة أو الضغوط المفرطة لجماعة المصلحة أو البحث عن مزيد من المزايا الإدارية أو المكانة الاجتماعية أو الوصول إلى مناصب سياسية، أو غير ذلك من الأهداف المعنوية الكامنة وراء تلك السلوكيات المنحرفة.

4.النظرية الوظيفية:

(1.4) الأفكار العامة:

لقد قامت النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة على قاعدة عريضة من الجهود العلمية لعدد من علماء علم الاجتماع والتي أسهمت كثيرا في بلورة هذه النظرية في الوقت الراهن ومكنتها من تناول القضايا والمشكلات الاجتماعية بشكل مميز على الصعيدين النظري والمنهجي، من هذه الجهود مثلا، النظرية العضوية عند "كونت" وعند "سبنسر" ونظرية التضامن الاجتماعي عند "دوركايم"، ونظرية العقد الاجتماعي عند "فيبر" ونظرية التفاعل الرمزي عند "جورج سميل"، ونظرية التوازن الاجتماعي عند "باريتو"،

كل هذه النظريات الوظيفية ساهمت إلى حد كبير في تبلور البناء المنطقي لهذه النظرية (عبدالله عبد الرحمن، 11-12).

ويعتمد أنصار هذه النظرية على مفاهيم أساسية في دراساتهم الاجتماعية للظواهر منها على سبيل المثال لا الحصر: النسق الاجتماعي، الوظيفة، الاختلال الوظيفيDysfunctional والمحافظة على النمط وإدارة التوتر (عبدالله عبد الرحمن، 13-20).

وأنصار هذه النظرية يرون أن حالات التغير الاجتماعي المفاجئة ستؤدي إلى خلق درجة من اختلال التوازن في النسق، بافتراض أن أي مجتمع يمثل نسقا تتكامل أجزاؤه بعضها مع البعض الآخر من أجل المحافظة على استمرار ذلك النسق واستمراره. فكل نسق يؤدي وظيفة محددة داخل ذلك الكل الأكبر فإذا ما اختل أو انحرف ذلك النسق الفرعي في أدائه لتلك الوظيفة فإنه يؤثر في توازن النسق العام وسلامته، مما يسبب في بروز عدد من المشكلات الاجتماعية بواقع ذلك المجتمع، وربما على رأسها انتشار السلوك المنحرف والجريمة.

وبهذا فإن النظرية البنائية الوظيفية تُرجع المشكلات والظواهر الاجتماعية غير السوية أو المرضية إلى حالة الارتباك وعدم التوازن التي تنجم عن حالة الاختلال الوظيفي للأنساق الفرعية، وهذه الأخيرة ناتجة عن حالات التغير الفجائية الآتية إما من الداخل أو من خارج حدود المجتمع.

هكذا فإن السلوك المنحرف- وعلى رأسه الفساد- يمكن أن يفسر من خلال هذه النظرية بمتغير اختلال الوظائف في النظام الاجتماعي لبعض

الأنساق الفرعية (عبد السلام الدويبي، 30) ، مثل نسق التعليم والتنشئة الاجتماعية، أو نسق الأسرة، أو نسق الأمن والضبط الاجتماعي...الخ، حيث يعجز نسق من أنساق المجتمع عن تأديته للوظيفة المناط بها، ذلك نتيجة حدوث موجة من التغير السريع، الأمر الذي ينعكس سلبا على طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك. فعندما يحدث أي خلل في تأدية أحد هذه الأنساق لوظيفته فإن باقي الأنساق تتأثر سلبا في تأديتها لوظائفها، ومن هنا تصبح المشكلة تتفاقم أكثر فأكثر ويزداد التوتر والتفكك الاجتماعي، وهنا يبدأ النسق العام في البحث عن سبل إعادة التوازن وتحقيق الاستقرار، وذلك بالبحث عن حلول للمشكلات الاجتماعية التي كانت سببا في ذلك الإرباك وفقدان التوازن الاجتماعي بين الأنساق الفرعية بالنسق العام.

إن "تالكوت بارسونز"Talcoot Parsons يفترض أن المجتمع مكون من أربعة أجزاء أو أنساق كل منها يؤدي وظيفة معينة تسهم في الحفاظ على توازن النسق العام وهذه الأنساق هي: النسق العضوي (التكيف)، ونسق الشخصية(تحقيق الأهداف)، ونسق الثقافة (المحافظة على النمط)، والنسق الاجتماعي(التكامل)، أما الأنساق الفرعية فهي النسق الاقتصادي والنسق السياسي، ونسق التنشئة الاجتماعية، والروابط المجتمعية التي تشمل مجموعة النظم التي تعمل على إقامة علاقات بين أفراد المجتمع وتحافظ على استمرارها (جي روشية، 116-117).

فللمجتمع، من وجهة نظر بارسونز أسبقية في الوجود عن مجموع الأفراد الذين يشكلونه، فهو في الصورة المثالية متجانس ومستقر وأنساقه متكاملة ومتساندة وظيفيا، كما يسعى دائما نحو تحقيق أكبر قدر من التوازن

لأنـه يمتلـك القـدرة علـى التطـور المتوافـق مـع الظـروف المسـتحدثة والمتغيـرة (جراهام كينلوتش، 220–227).

عمومـا فـإن أنصـار الاتجـاه الـوظيفي يـرون أن لظـواهر الانحـراف والجريمـة، والفسـاد الإداري ضـرب منهـا، وظيفـة تؤديهـا داخـل النسـق العـام تتمثـل فـي زيـادة التضـامن والتماسـك الاجتمـاعي فـي المجتمـع ممـا يـدعم التكامـل الـوظيفي بـين الأنظمـة والمؤسسـات الاجتماعيـة، وذلـك عنـدما يسـود الشـعور بأهميـة مواجهـة هـذه المشـكلة والتصـدي لهـا علـى أصـعدة عـدة. إن الجريمـة والانحـراف، مـن وجهـة نظـر أنصـار هـذه النظريـة، يخففـان مـن قـوة التـوتر والاضـطرابات والصـراع، خاصـة فـي مجتمعـات العـالم النـامي، كمـا أن هـذه الظـواهر تـدفع أعضـاء المجتمـع ليعيـدوا النظـر فيمـا يسـود فـي واقعهـم لتحقيق درجة أعلى من التوازن والتكامل إضافة إلى أنها تمثل مصدرا للحركة والتجديد في المجتمع(جي روشية، 118).

وربمـا مـن هـذا المنطلـق تجـد بعـض البـاحثين فـي مجـال الفسـاد الإداري يركـزون علـى الوظـائف أو الآثـار الحميـدة لظـاهرة الفسـاد الإداري فـي المجتمعـات وبالتحديـد الناميـة منهـا حيـث يرونـه يقـوم بوظـائف مـن أهمهـا تخفيف صـرامة البيروقراطيـة ورتابتهـا والتـي تعرقـل إلـى حدٍّ مـا نجـاح مشـاريع التنميـة وتبطـئ تحقيـق التقـدم والتطـور الاجتمـاعي والاقتصـادي المسـتهدف، ولكـن تبقـى هـذه النظـرة محـدودة وضـيقة الأفـق حيـث تركـز علـى الجانـب الإيجابي من هذه الظاهرة غاضة النظر عن كل الآثار السلبية لها والتي قد تكـون أكبـر وأعظـم مضـرة وخطـورة علـى تماسـك المجتمـع وازدهـاره(Robin, Theobald, 6-8).

(2.4) الأفكار المستفادة:

إن موجات التغير السريعة والقوية تحدث إرباكا كبيرا في المجتمع حيث تؤثر في تساند الأنظمة داخل النسق الكلي مما يسبب ارتباكا في تأدية بعض تلك الأنظمة لوظائفها، وهذا ما ينعكس بدوره على السلوك أو الفعل الاجتماعي بالمجتمع حيث تطفو أنماط من السلوك مستهجنة وغير مقبولة اجتماعية وتتعارض مع قيم ومعايير المجتمع، ولأنها كذلك تجد المجتمع يسعى إلى ابتداع سبل للحد من انتشار تلك الأنماط من السلوك بحثا منه عن مزيد من التوازن الاجتماعي .

بكلمات أخرى يحاول أنصار هذه النظرية القول بأن: موجات التغير الاجتماعي هي المسؤولة عن الكثير من المشاكل الاجتماعية بالمجتمع، بالرغم من اعتقادهم بأن تلك المشاكل الاجتماعية خاصة الجريمة (الفساد) تؤدي وظيفة اجتماعية تتمثل في دفع المجتمع إلى التوازن ومعالجة ما يحدث من اضطرابات في شبكة التكامل الاجتماعي بين الأنساق. ومن هنا نلاحظ أن أنصار هذه النظرية يحمّلون النسق الاجتماعي جزءا من المسؤولية عن انحراف أفراده واندفاعهم إلى ارتكاب سلوكيات غير مقبولة اجتماعيا نظرا لحالة الارتباك والاختلال الوظيفي التي يُصاب بها النسق الاجتماعي(المجتمع).

هكذا فإن الانحراف بما فيه الانحراف في مجال الإدارة (الفساد) هو نتاج ذلك الخلل الوظيفي الذي ينتج جراء تعرض المجتمع إلى موجات سريعة وجذرية من التغير والتبدل الاجتماعي غير المدروس والمخطط له، حيث يصاب البناء الاجتماعي للمجتمع بحالة من الارتباك في تأدية نظمه

الفرعية لوظائفها على أكمل وجه، وفي ظل هذه الظروف تجد أن الضبط الاجتماعي قد ضعف حيث تفقد المعايير الاجتماعية سيطرتها على السلوك وبذا عدم القدرة على توجيهه للوجهة التي تقبلها الثقافة السائدة بالمجتمع.

5. النظرية الاقتصادية:

إن العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي أولاها العديد من العلماء اهتماما بارزاً في تحليلاتهم الاجتماعية التي قدموها لتفسير ما يعتري المجتمع من تغير وتبدل في أوضاعه المختلفة، وبروز العديد من الظواهر الاجتماعية، ومن هذه العوامل توزيع العمالة، والدخل، ونوع المهنة، وسنوات الخبرة، ومدى توافر السلع الاستهلاكية، والأزمات الاقتصادية ....إلخ.

ومن هؤلاء العلماء مثلا، "بونجر" الذي وسع تحليله عندما قدم طرحه في كتابه "الإجرام والأوضاع الاقتصادية " حيث أكد أن الإنسان يولد وهو مزود " بغرائز اجتماعية غيرية " تتأثر بما يعترض الفرد من ظروف، فإن كانت ملائمة زادت قوة الغرائز في ضبط السلوك، وإن كانت العكس ضعفت الأمر الذي يدفعه إلى الإجرام بعد أن تسيطر عليه الأنانية، وتحكم سلوكه، هذا الشعور تزرعه في نفوس الأفراد الظروف الاقتصادية السائدة في النظام الرأسمالي. بمعنى آخر، إن محصلة العيش في ظل النظام الرأسمالي هي تلاشي الوازع الاجتماعي وروح الجماعة جراء النكبات الاقتصادية، وهذا ما قد يؤدي إلى إضعاف الولاء الاجتماعي مما ينعكس سلباً على الانصياع لأوامر وسائل الضبط الاجتماعية وبذا يقعون في الجريمة، وهم على دراية تامة بأنهم يبدون سلوكا مجرما قانونيا(فوزية عبد الستار، 58).

ولقد انتهى "**ولتر ملر**" من دراسته لقبول الفرض الذي ينص على ارتباط جنوح الأحداث بالفقر أو (العوز الاقتصادي) ، كما استطاع "ركلس" أن يطرح تفسيرا للقضية التي مفادها: لماذا أكثر المجرمين من الفقراء؟، تضاف إلى ما تقدم به "سذرلاند" حول إجرام ذوي الياقات البيضاء، فلقد طرح "ركلس" نظريته عن **المجازفة الطبقية** مؤكدا أن عملية المجازفة هذه تقوم على عوامل عدة منها العمر والسلالة والعرق...إلخ، كماُ بيّن أن الفرص أمام الأفراد في ظل النظام الرأسمالي ليست متساوية، فنجد أن الفقراء أو أبناء الطبقة الدنيا هم أقل حظا مما يجعلهم أكثر مجازفة ومغامرة من أبناء الطبقة الوسطى الذين هم أكثر مجازفة من أبناء الطبقة العليا، فهم يعتقدون أنهم إن لم يكسبوا شيئا من هذه المغامرة فإنهم لن يخسروا شيئا، عكس أبناء الطبقة العليا الذين سيخسرون الكثير إن فشلوا في مغامرتهم والتي قد لا تعود عليهم، إن نجحوا فيها، بمنافع تضاهي خسارتهم إذ فشلوا، ونظرا لأن الفقراء لا يحظون بمكانة مرموقة في المجتمع مثل تلك التي يحظى بها الأغنياء فإنهم يقعون بسهولة في قبضة السلطات ويودعون في السجون، هذا ناهيك عن عجز الغالبية عن توفير محامي دفاع على درجة من الحنكة القانونية كما يحدث مع الأغنياء(مصطفى التير، السجون، 21-22).

إن فكرة إرجاع الجريمة للعامل الاقتصادي كعامل أساسي هي قديمة، وبدأت تتضح في القرون الوسطى ثم قويت وتجلت في القرنين الثامن والتاسع عشر، ولقد تعددت الدراسات واختلفت وجهات النظر حتى تأثرت بالصراع الفكري الدائر بين المذاهب السياسية والاقتصادية في العالم (الصراع هنا مقصود به الصراع بين الرأسمالية والماركسية)، ولقد قدم "عدنان الدوري" تلخيصا لهذه الدراسات تمثل في حصرها بخمس مجموعات أساسية منها مثلا تلك المجموعة التي تركز على عوامل اقتصادية مثل المواسم والتقلبات في الأسعار، وأيضا الدراسات التي ركزت على درجة عجز

الفرد عن إشباع احتياجاته ودور ذلك في ارتكابه سلوكا إجراميا، بينما اهتمت مجموعة أخرى بمتغيرات مثل المهنة والدخل، ومن مثل هذه الدراسات تلك التي قدمها "بونجيه" في إيطاليا، وانتهى منها للقول: بأن الجريمة تصل ذروتها في المهن التجارية وتنخفض كلما اتجهنا نحو المهن المرتبطة بالزراعة، أما المجموعة الأخرى من هذه الدراسات فقد اهتمت بمتغيرات أهمها البطالة وأثرها في معدلات الجريمة(عدنان الدوري، 101-262).

هذا ولقد نحى المنتمون إلى نظرية الصرع المحدثة **(الراديكاليون)** منحىً معارضا ومنتقدا للنظام الرأسمالي وتوجهاته وأفكاره المتعلقة بالجريمة والقانون الجنائي محملين هذا النظام مسؤولية إجرام الأفراد، فهذا النظام في رأي الراديكاليين يحتوي على بذرة الإجرام المتمثلة في صراع الطبقات، فهم يرون أن عدم توافر العدالة الاجتماعية في توزيع وسائل الإنتاج بالمجتمع يؤثر في مردود الإنتاج فيزيد من قوة الطبقة البرجوازية ويضعف أكثر فأكثر من شأن العمال الكادحين(البوليتاريا)، ومن حق هؤلاء الآخرين أن يحققوا لأنفسهم المكانة اللائقة ويكفوا عن أنفسهم هذا الاضطهاد، وذلك بالثورة على النظام الرأسمالي، ولأن البرجوازية تعرف هذا الأمر فهي تسعى دوما إلى الحد من قوة هذه الفئة بسن القوانين وتشريع القرارات وفرض الضرائب عليهم، ووفقا لهذا التصور يكون المجرم عبارة عن ثائر على التعسف الرأسمالي ولا يمكن النظر إليه على أنه شخص خارج عن النظام الأخلاقي المعمول به في المجتمع(فهد الثاقب، 64-102).

الأفكار المستفادة من النظرية الاقتصادية:

يمكن القول من خلال القراءة المعمقة لما ورد عن النظرية الاقتصادية بأن: متغيرات مثل مستوى الدخل ومدى كفايته وسنوات الخبرة ونوع العمل،

والأزمات الاقتصادية والدرجة الوظيفية، وانتشار البطالة في المجتمع، كل هذه متغيرات اقتصادية على درجة من الأهمية في تفسير الفساد.

من جهة ثانية، فإن بعض المشكلات الاقتصادية والأزمات وطبيعة النظام الاقتصادي السائد قد تسبب في ظهور بعض الظواهر الاجتماعية النفسية المرضية مثل الأنانية(برجماتية) والفردية والتحررية، هذه الظواهر قد تسهم في تفسير جزء من اتجاهات الأفراد نحو السلوك الفاسد والتعامل به ودفع بعض الأفراد إلى تعاطيه.

ولعل ما ذهب إليه الراديكاليون يفسر إلى حد كبير تجرد الأفراد من مبادئ الالتزام بالقوانين والإجراءات المعمول بها إذ يرونها وضعت لتحقيق مصلحة فئة أو طبقة معينة، وهذا ما يدفعهم إلى عدم احترامها وتجاوزها يكون بذلك أمرا اعتياديا أي غير منحرف من وجهة نظر أفراد المجتمع، بل تشجع ثقافتهم عليه وتعتبره عملا ذكيا وشجاعا نظرا لتبنيهم لتلك الأفكار والاعتقادات حيال القانون.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة للجانب الاقتصادي في تفسير السلوك الإنساني بوجه عام والفعل الاجتماعي بوجه الخصوص، فإنه لا يمكن الاعتماد على هذه الجانب وحده لأن جوانب الحياة الاجتماعية مترابطة بعضها بالبعض الآخر ومتداخلة بشكل يجعل من الصعب الاعتماد على جانب واحد من جوانب متعددة في تفسير هذه الظاهرة أو تلك. فظاهرة الفساد الإداري مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها من خلال الركون للجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب الأخرى مثل الاجتماعي والثقافي والسياسي والنفسي...الخ.

6.التعليق على النظريات:

إنـه ومـن خـلال اسـتعراض مـا سـبق مـن نظريـات حـول الانحـراف والجريمة بوجه عام تبيّن أنه بالإمكان توظيف هذه النظريات في استجلاء الغموض عن كثير من جوانب ظاهرة الفساد حيث يعد الأخير ضربا من الانحراف عما يسود في الثقافة، وأحيانا يمثل انحرافا عن القانون المعمول به في المجتمع، وبالتالي فهو جريمة، ومن هنا فإن هذه النظريات تسهم كثيرا في تفسير هذه الظاهرة .

ومن خلال تحليل تلك النظريات يتضح أن هنالك مجموعة من العوامل المتنوعة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا يمكن أن تشكل إطارا مرجعيا في تفسير ظاهرة الفساد الإداري، ومن تلك العوامل مثلا: التغير الاجتماعي، والتحضـر والحضـرية، وضـعف الضـبط الاجتمـاعي، عـدم الالتـزام بـالقيم والمعـايير الاجتماعيـة، واغتـراب الفـرد عـن واقعـه الاجتمـاعي، والهـوة بـين الإمكانات والطموحات لدى الأفراد، وانخفاض مستوى الدخل، وعدم كفايته لسد الحاجات الأساسية، ونوع المهنة وخبرة الشخص ودرايته وإطلاعه على القوانين واللوائح التنظيمية، والاتجاه نحو القانون والعمل به، وضعف الوازع الديني، وعدم مقاومة جموح النفس البشرية وضعف الضبط الذاتي، ودرجة الاقتناع بشخص المدير ومدى قدرته على إدارة القطاع أو المؤسسة، ومدى وجـود معـايير ثابتـة للتعامـل مـع أعضـاء الإدارة فـي شـؤونهم الداخليـة، والاستقرار الإداري....إلخ.

هذا ولا تفوتنا الإشارة إلى أن أغلب النظريات التي طُرحت تهتم بعامل بعينـه وتنظـر إلـى ظـاهرة الانحـراف والجريمة(الفسـاد) مـن منظـور أحـادي

الجانب، وهذا ما قد يسهم كثيرا في عدم القدرة على الاعتماد على واحدة منها، من جهة ثانية، فإن هذه النظريات تفسير ظاهرة الانحراف الاجتماعي بوجه عام ولا تركز على ظاهرة الفساد في حد ذاته، وهذا يستدعي البحث عن مزيد من الإسهامات العلمية التي بحثت عن تفسيرات علمية اجتماعية لظاهرة الفساد بهدف الوقوف على أبرز الأبعاد الاجتماعية بما فيها من آثار وعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وإدارية.

ثالثا. أنماط ونماذج الفساد الإداري:

1.أنماط الفساد الإداري:

تشمل هذه الأنماط على مجموعة من السلوكيات المنحرفة والتي تعتبر فسادا، فدراسة أنماط أو صور الفساد تساعد على تكوين فهم عميق لأبعاد هذه الظاهرة وتنوع صورها، كما تسهم كثيرا في تحديد هذه الظاهرة بدرجة عالية من الدقة بحيث يمكن تمييزها عن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، فدراسة الفساد بهذا المنهج (الكيفي) تساعد في فصل صور الفساد وتمييز كل منها عن الأخرى كالفساد السياسي، والأخلاقي والقانوني، والاجتماعي...إلخ، فتحديد تلك الصفات التي يتصف بها كل نمط من الفساد هي محاولة نحو تجريد هذه الظاهرة لتحقيق أعلى درجة من الفهم العميق لها ولأبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد يذهب Gerald E. Caiden إلى محاولة رصد أكثر صور الفساد انتشارا في جدول يتضمن عددا كبيرا من الأنماط، هي كالآتي(Gerald E. Caiden, 5-6):

- عدم أداء الواجب والتهرب منه أو التملق والتململ.
- الخيانة والتخريب وتسريب المعلومات السرية المتعلقة بالعمل.
- اللصوصية وتخصيص الأموال العامة والاختلاس والسرقة.
- إساءة التخصيص، والتزوير وتبطين الحسابات وتحويل الأموال واستخدام الأموال والإرادات غير المراجعة.
- سوء استخدام القوة القهرية والتخويف والعفو غير المستحق والتعذيب.
- الخداع والغش وإفساد العدالة والسلوك الإجرامي والأدلة المزيفة والاحتجاز غير المشروع والمؤامرات.
- الرشوة والريع والابتزاز والرسوم غير المشروعة.
- سوء استعمال المعرفة السرية وتزييف السجلات والوثائق.
- الاحتكارات والعقود والقروض والرخص والإتجار بالممتلكات العامة.
- التلاعب في المشتريات والتوريد والانحياز والمحسوبية.
- التهرب من الضرائب والتربح، وتضارب المصالح، والسمسرة والعبث بالنفوذ.
- قبول الهدايا والريع والمال.
- حماية الإدارة السيئة والتغطية عليها والحنث باليمين.
- عمليات السوق السوداء وارتباطها بالجريمة المنظمة.
- المحسوبية وإقامة الولائم .
- سوء استخدام القرطاسية، والإقامة وبدل المبيت والعلاوات غير المستحقة.
- سوء استخدام الأختام الرسمية ووسائل الاتصال والمواصلات.

وعموما، فإن أنماط الفساد متعددة ومتداخلة، وقد تختلف من مجتمع إلى آخر ذلك حسب الثقافة السائدة بالمجتمع، وحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، فقد تنتشر صور أو أنماط من الفساد في مجتمع معين لا تنتشر في مجتمع آخر، ومن خلال الإطلاع على حالة المجتمع الليبي بمعاينة تقارير الجريمة والرقابة الإدارية والمالية ومن خلال معايشة هذا المجتمع استطاع الباحث رصد هذه الصور أو الأنماط من الفساد الإداري:

- الرشوة والهدايا العينية والمالية للمسؤولين وأصحاب السلطات التنفيذية والتشريعية.
- اختلاس الأموال العامة بطرق مباشرة وغير مباشرة.
- تزوير المعاملات الرسمية والشهادات والأختام من قبيل العقود والفواتير والتقارير السنوية والشهادات العلمية والتقارير الطبية...إلخ .
- تدخل العلاقات القرابية والقبلية والشخصية في صنع القرارات الإدارية.
- التأثير القبلي والشخصي في المدراء والموظفين والمسؤولين بالإدارة.
- الوساطة والمحسوبية والتمييز في منح الخدمة.
- إفشاء المعلومات السرية خاصة فيما يتعلق بالعطاءات والمشاريع.
- مرتبات الأشباح(صرف مرتبات أو مكافآت لأشخاص إما وهميين أو أموات).
- المشاريع الوهمية، أو استلام بعضها دون المستوى المطلوب .
- سوء استخدام الوظيفة (استغلال السلطة والنفوذ في تحقيق مصالح شخصية من جهات إدارية وتنفيذية أخرى).
- إساءة التصرف في المال العام وتبذيره فيما لا يعود بالنفع على المجتمع.
- التفرغ طويل الأمد غير المبرر من العمل أو المهنة.

- الاتجار بالدمغات المفروضة على الخدمات العامة والاستيلاء على ثمنها.
- تزوير الإيصالات المالية والصكوك وفواتير المشتريات.
- التحيز للأقارب في العمل الإداري من قبيل الحوافز والإجازات والتعيين ... الخ.
- الإهمال والتقصير في أداء المهنة مثل تعطيل المعاملات والإجراءات الإدارية والغياب والتأخر المتكرر غير المبرر عن العمل والتهرب من مسؤوليات الدور.
- أخذ عمولات عن الخدمة العامة، والتربح من الوظيفة.
- سرقة المواد الخام والمعدات والقرطاسيات التابعة للجهات العامة.
- استخدام الآليات المساعدة على أداء الدور في الأغراض الشخصية(مثل السيارات والهواتف والكمبيوترات ...إلخ).

2. نماذج الفساد الإداري:

إن نمذجة الفساد الإداري تعني إيجاد روابط مشتركة بين صور الفساد لتجمع معا في شكل واحد أو مجموعة واحدة، وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين بغرض تعميق الفهم والتبصر بالظاهرة محل الدراسة، فالنمذجة هي أحد أساليب البحث الاجتماعي التي درج على استخدامها علماء علم الاجتماع مثل "دوركايم" و"فيبر" في دراسة وفهم بعض الظواهر الاجتماعية مثل البيروقراطية والسلطة والانتحار والتضامن الاجتماعي ...إلخ.

ولقد طرحت للفساد العديد من النماذج، منها ما يعتمد على نوع السلطة، ومنها ما يعتمد على المجال الذي يدور فيه ممارسة الفساد، ويقسم

الفساد أيضا وفقا للقطاعات الأكثر فسادا، وغيرها من هذه التصنيفات، وفيما يلي مجموعة من هذه النماذج بشيء من الاختصار:

(1.2) الفساد حسب السلطة والمشاركة في الحكم: يقسم الفساد بهذا النموذج بناء على نوع السلطة حيث يشمل الفساد الناتج عن **الطبقة الحاكمة** كالرؤساء والوزراء والقادة السياسيين ورؤساء الأحزاب...إلخ، وفساد أعضاء **السلطة التشريعية** مثل أعضاء البرلمانات ومجالس الشعب والأمة والشورى...الخ. وفساد **أعضاء السلطة القضائية** مثل القضاة وهيئات الادعاء والمحلفين والمحامين ...إلخ. وفساد أعضاء السلطة الدينية ويشمل فساد المفُتين والأئمة ورؤساء الكنائس والباباوات والقساوسة...إلخ. وأخيرا، **فساد أعضاء السلطة المحلية** ويشمل فساد الولاة والمحافظين وكبار العمال والإداريين (عامر الكبسي، الفساد والعولمة، 78).

(2.2). الفساد بناء على المجال أو النشاط الذي يقوم فيه الفساد: ويقسم الفساد هنا حسب المجال إلى: **فساد سياسي** يشمل فساد العمل السياسي من انتخابات وأحزاب، **وفساد إداري** ويشمل فساد البيروقراطيين. **وفساد اقتصادي** وينطوي على فساد رجال الأعمال وموظفي البنوك والشركات وتوظيف الأموال، **والفساد الأمني** والعسكري ويشمل فساد العاملين بقطاع الجيش والشرطة والأمن بمختلف مستوياتهم، كما يمكن إضافة **الفساد القانوني** الذي يكون في آليات تطبيق القانون وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع المختصمين والمطالبين بحقوقهم (عامر الكبسي،78).

(3.2). الفساد حسب القطاع: ويشمل هذا النموذج **الفساد التعليمي** أي الذي يتم في العملية التعليمية من قِبل المعلمين والموجهين ومدراء المدارس

إضافة إلى أساتذة الجامعات وعمدائها وموظفيها المكتبيين، كما يتضمن **الفساد الصحي** الذي يقوم به العاملون بالقطاع الصحي بمختلف مستوياتهم من متخصصين أو موظفين إداريين أو فنيين أو مساعدين أو صيادلة، و**الفساد الاجتماعي** وهو يشمل فساد العاملين بالمؤسسات الاجتماعية من دور رعاية ومؤسسات ضمان ومؤسسات إصلاح وتأهيل. كما يشمل أيضا **الفساد الرياضي** والمتعلق بالنوادي والاتحادات الرياضية والمدربين واللاعبين، و**الفساد الفني والإعلامي** ويشمل أعمال المخرجين والممثلين والمطربين والمسرحيين والمذيعين والصحفيين(عامر الكبسي، 79).

(4.2) الفساد حسب النطاق الجغرافي: ويقسم الفساد هنا إلى ثلاث صور أساسية هو **الفساد المحلي:** وهو الفساد الذي لا يخرج عن حدود المجتمع أو المحافظة الواحدة وهو يتعلق بحدود محلية لمحافظة أو مدينة أو ولاية معينة، و**الفساد الإقليمي** وهو يشمل أكثر من منطقة فهو على مستوى أقاليم متعددة، **الفساد الدولي** الذي يشمل الفساد على مستوى دول العالم قاطبة، وهو ما يعرف بالفساد العابر للحدود(عامر الكبسي، 80).

من جهة أخرى وبناء على **المعيار الجغرافي** يمكن تقسيم الفساد إلى **فساد خارجي** يشمل الفساد الذي تقوم بها الشركات والحكومات الأخرى داخل مجتمع ما من أجل أن تظفر بالمشاريع والعطاءات الكبيرة، **والفساد الداخلي** الذي يقوم به الموظفون العاملون بالقطاع العام بذلك المجتمع.

(5.2) الفساد حسب المجال: يشمل الفساد هنا **فساد موظفي القطاع العام** التابعين للدولة أي الذين يتقاضون منها مرتباتهم ويكلفون من قبلها بأداء تلك

الأدوار، **وفساد القطاع الخاص** أي العاملين بمشاريع ومؤسسات خاصة ترجع ملكيتها وإدارتها للأفراد (خالد آل الشيخ ، 46).

(6.2) الفساد بناء على أثره: يشمل الفساد بناء على الأثر الذي يلحقه بالمصلحة العامة والخاصة نوعان هما **الفساد الأكبر**، وهو أشد أنواع الفساد خطورة ويكون صادرا عن أشخاص مسوؤلين يتقلدون زمام الأمور في مؤسساتهم أو وزاراتهم أو حكوماتهم، **والفساد الأصغر** وهو أقل أثرا وتكلفة من النوع الأول ويصدر عن صغار الموظفين(خالد آل الشيخ ، 47).

(7.2) كما يقسم الفساد حسب مدى اتفاق العامة مع الصفوة على تجريمه إلى ثلاثة أنواع هي: **الفساد الأسود**، وهو يشمل أنماط السلوك التي يتم الاتفاق عليها بين الصفوة والعامة على أنها ممارسات فاسدة، **والفساد الرمادي** وهو تلك السلوكيات التي لا تحظى باتفاق بين العامة والصفوة، فمنهم من يرى أنها تعتبر فسادا، ومنهم من يرونه يمثل سلوكا عاديا ومقبولا، **والفساد الأبيض** وهو يمثل السلوكيات التي يعتبرها كل من الصفوة والعامة سلوكيات يمكن التجاوز عنها ولا تستحق عقاب أي أنها تمثل سلوكا مقبولا اجتماعيا (محمد البدوي، 56).

رابعا. عوامل الفساد الإداري:

إن ظاهرة الفساد معقدة ومتعددة الأبعاد، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال افتراض أنه يمكن الركون إلى جانب واحد لتفسيرها، فهي متعددة العوامل، ومن خلال استعراض التراث النظري حول الفساد وجد الباحث اختلافا وتباينا واضحا بين الباحثين فيما يخص العوامل المفسرة لهذه

الظاهرة، وربما يعود ذلك الى اختلاف مواقف الباحثين والدول والمنظمات الدولية من هذه الظاهرة، إضافة إلى اختلاف فهم كل منهم لها، وبذا فإن النتيجة هي اختلافهم في تقديم العوامل التي انتهوا إليها في تفسير هذه الظاهرة ولأنه لا يتسع المقام إلى استعراض جميع هذه الإسهامات، لذا رأى الباحث أهمية تلخيص هذه العوامل وتصنيفها وتجريدها في نموذج نظري يساعد في فهمها بعمق.

من خلال النظر إلى عوامل الفساد حسب حدود المجتمع يتضح أن لدينا مجموعتين من العوامل الأولى: **مجموعة العوامل الداخلية** والتي مصدرها بيئة المجتمع وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمجموعة الثانية هي: **العوامل الخارجية**، وهي التي ترتبط بوضع المجتمع في الساحة الدولية، أو بكلمات أخري، هي تلك العوامل التي تأتي بالفساد من خارج حدود المجتمع السياسية. وبناء على ذلك يمكن تلخيص عوامل الفساد فيما يلي:

1. العوامل الداخلية :

وهي مجموعة العوامل التي تصدر أو تنشأ من داخل بنية المجتمع، وتشمل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية والعوامل الإدارية، والنفسية الاجتماعية، وفيما يلي نستعرض كلا منها على حدة[1]:

---

[1] ممن عملوا بتصنيف عوامل الفساد على هذه الشاكلة:

(1.1) العوامل الاجتماعية والثقافية للفساد:

وهي تشمل العوامل الاجتماعية التي تتصل بالقيم والاتجاهات التي تسود وتنتشر في المجتمع إضافة إلى العلاقات القرابية والشخصية وضعف مؤسسات التربية والإعلام وهي تشمل أيضا العوامل الدينية والثقافية، وهي عموما تتجلى فيما يلي :

- انتشار الجهل وتفشى وارتفاع معدلات الأمية وعدم دراية المواطنين بحقوقهم الفردية.
- التغير والتبدل الاجتماعي السريع وغير المخطط له والتنمية غير المتوازنة.
- تدهور دور الإعلام وخضوعه لسيطرة بعض الفئات ذات المصلحة من الفساد.
- انتشار أفكار واعتقادات تدعم استغلال الوظيفة من باب استثمارها والتربح منها.
- غلبة العلاقات القرابية والشخصية النفعية على العلاقات الرسمية في مجال الإدارة.
- شعور بعض فئات المجتمع بالغبن والظلم وعدم المساواة .
- انتشار قيم تدعم التهرب من المسؤولية تجاه المجتمع والمؤسسات وتبيح نهب المال العام والتهرب من الضرائب لدى أغلب الأفراد.

---

* سالم عبد العزيز محمود، **مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي**، غرفة تجارة وصناعة الكويت(24/23-5-2005)، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، مجلد 33، عدد 3، 2005، ص ص 759-767.
* عبدالله بن عبد الكريم السالم،**الفساد الإداري في الدول النامية: رؤية أكاديمية لمفهومه، أسبابه، أشكاله، آثاره، واستراتيجيات مكافحته**، مجلة البحوث الإدارية، الكويت، عدد8 ، 2003، ص ص 304-315.
* الـلا ولد محمد عمر، دراسة حول الفساد المالي والإداري في موريتانيا (الحلقة الثانية)، مركز التجارب الإدارية والتنموية، 2006 انظر موقع الإنترنت الآتي: http://experience-reforme.info/modules/news /article.php?storyid=87#top

- ضعف كفاءة المؤسسات التعليمية في غرس القيم الأخلاقية في نفوس الناس مثل الإبداعية والمسؤولية ودعم القيم الأخلاقية لديهم.
- ضعف الولاء الوطني والمجتمعي لدى الأفراد .
- تدخل القيادات والرموز القبلية في شؤون إدارة والمؤسسات العامة.
- ضعف الوازع الديني، ووسائل الضبط الاجتماعي من قيم ورأي عام وسيادة القانون.
- سيادة القيم الاستهلاكية والترف والبذخ والإنفاق الزائد.
- التأثر بالتقنية الحديثة وإساءة استخدامها في تحقيق مكاسب خاصة مخالفة للقانون.
- وجود هوة بين الطموحات المادية والاجتماعية للافراد وبين الإمكانات المادية والاجتماعية المتاحة للأفراد في الواقع مما تسبب في إخفاق أغلبهم في تحقيق تلك الطموحات.
- الاضطراب القيمي والعقائدي لدى فئة من الأفراد والصراع بين القديم والحديث.
- سيادة النزعة الفردية والأنانية والتحرر من الضوابط الاجتماعية كنتيجة للتغير.

(2.1). العوامل الاقتصادية للفساد:

- الأزمات والنكبات الاقتصادية.
- تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي في ظل ارتفاع مستوى المعيشة.
- السيطرة التامة للدولة على المؤسسات المالية والاقتصادية.

- انخفاض أسعار بعض السلع المدعومة مقارنة بأسعارها في السوق مما يشجع على السمسرة فيها والحصول عليها مقابل دفع الرشاوى.
- خصخصة القطاع العام دون وجود استراتيجية مخططة لإتمام ذلك.
- التفاوت الاقتصادية بين الطبقات والفئات الاجتماعية.
- انعدام أو ضعف المنافسة في السوق مما يشجع على ظهور مصادر للاحتكار.
- عد الفصل التام بين القطاعين العام والخاص (تداخل الحدود والعمالة والتمويل).
- عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.
- عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية(عامر الكبيسي،2000، 85-123).

(3.1). العوامل الإدارية للفساد:

- غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والمفصلة المحددة للدور الوظيفي.
- انعدام أو ضعف أخلاق المهنة العام عند فئة كبيرة من الموظفين.
- عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر للهيكلية والمدراء والمسؤولين الإداريين.
- تضخم الجهاز البيروقراطي (بطالة مقنعة).
- غياب معايير الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف مستوياتهم وباختلاف مهنهم.
- تعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام الموظفين مما يجعلهم يبحثون عن سبل أيسر وأسرع لإتمام معاملاتهم .
- ضعف قواعد البيانات أو انعدامها في كثير من مؤسسات الدولة.
- ضعف كفاءة الكادر الوظيفي فنيا وعلميا وتقنيا.

- غلبة استخدام المعايير الشخصية على الموضوعية في تقلد المناصب الإدارية.

(4.1). العوامل القانونية للفساد:

- غياب أو ضعف التشريعات والأنظمة والمؤسسات القانونية المختصة بجرائم الفساد.
- عدم تطبيق العقوبات على المفسدين، أو قدرتهم على الإفلات منها لوجود ثغرات قانونية أو انتشار الفساد بقطاع القضاء والعدل.
- خضوع المحامين والقضاة للأعراف والعادات والتقاليد والثقافة العامة السائدة بالمجتمع.
- عدم خضوع التشريعات الجديدة للدراسة الميدانية المتعمقة من قبل المشرعين.
- تفشي بعض الظواهر الهدامة في مجال العمل القضائي والمحاماة.
- ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة و المحاسبة وعدم مسايرتها للتغيرات في عالم الفساد والجريمة المنظمة.

(5.1). العوامل السياسية للفساد:

- عدم وجود فصل واضح بين السلطات الأساسية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وإن وجد الفصل فقد لا توجد الاستقلالية التامة.
- عدم الاستقرار السياسي والتبدل المستمر في السلطة والأدوار والأجهزة ...إلخ.
- التحايل في عملية التنافس على السلطة (الانتخابات) مما يؤدي إلى وصول أشخاص غير صالحين إلى السلطة.

- ضعف هيبة الحكومة وفقدانها للمصداقية في نظر العديد من المواطنين.
- تأثير الجماعات الضاغطة من ساسة ورجال أعمال.
- ضعف أو انعدام المشاركة السياسية لدى الأفراد .
- ضعف أو انعدام دور الأحزاب السياسية في توجيه جموح الحكومات وعدم امتثالها للشفافية والديمقراطية.
- عدم اكتراث الحكومة بمعاناة الناس من خلال علاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانون منها.

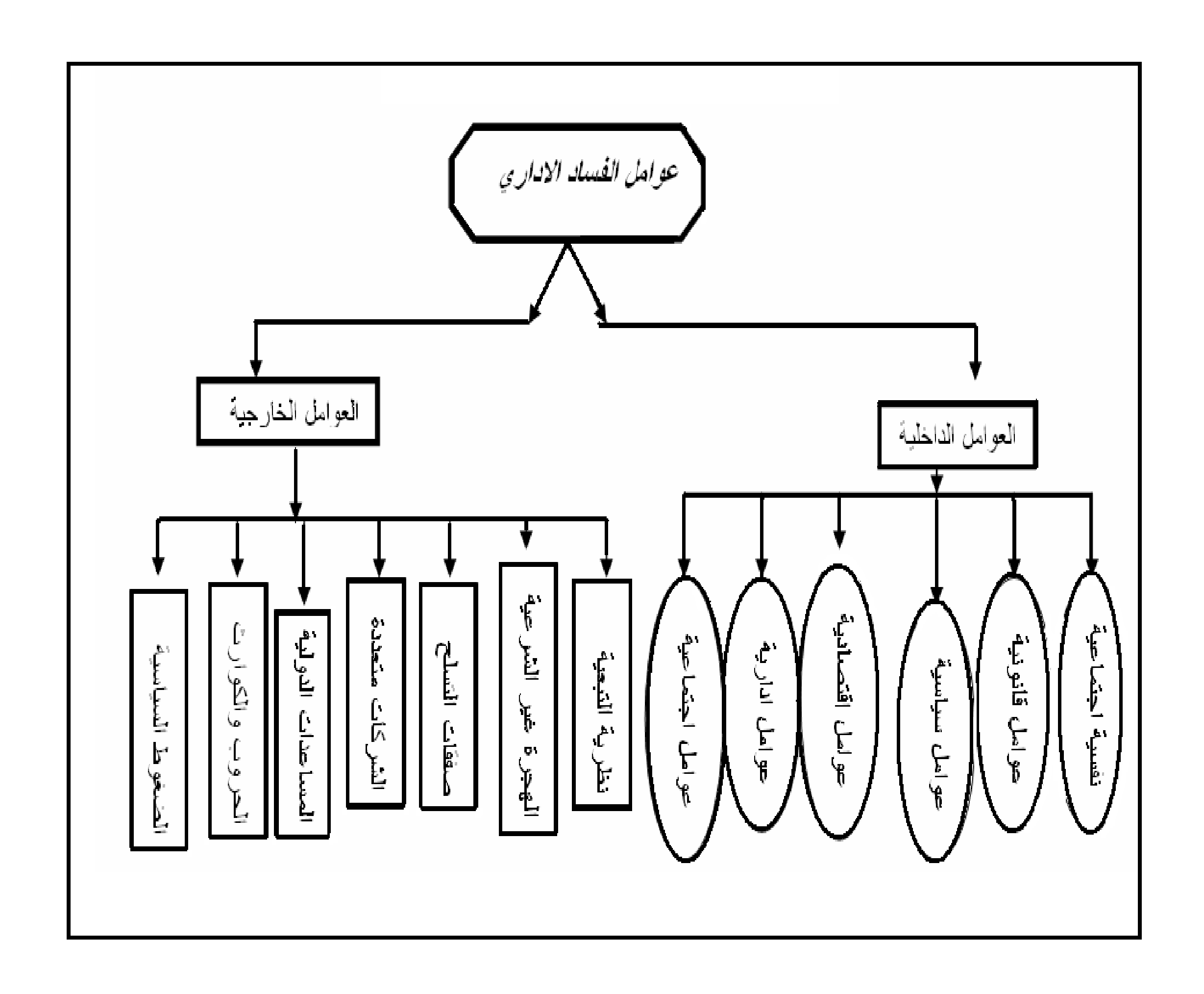
2. العوامل الخارجية:

يذهب البعض للقول: بأن هنالك عوامل تسهم في انتشار الفساد تأتي من خارج حدود المجتمع تشمل العوامل التي تتصل بالأوضاع العالمية المعاصرة التي يتفاعل معها المجتمع أو بوضع بعض حكومات المجتمعات ذات الاقتصاد الكبير (المتقدمة)، وعلاقتها بالمجتمعات الفقيرة أو تتصل بالشركات العالمية التي تسعى إلى التربح والاستثمار والغنى الفاحش، وفيما يلي نستعرض هذه العوامل (حنان سالم، 39-49):

- شركات الاستثمار الاجنبية وعصابات التجارة الدولية ومافيا المخدرات وغسل الأموال.
- ترويج ثقافة التخلف وعدم القدرة على الاعتماد على النفس في أوساط العالم النامي وترسيخ فكرة التبعية(الخبرة الاستعمارية).
- الحروب والكوارث الطبيعية.
- الصراع بين الدول الغنية على مصادر الطاقة، خاصة البترول.
- تجارة الأسلحة وسباق التسلح بين الدول والتهديدات الخارجية.

- الهجرة غير الشرعية، والعمالة الأجنبية غير المؤهلة.
- المساعدات الخارجية والتي تقدم للدول الفقيرة أو المنكوبة.

بناء على ما سبق، فإن عوامل الفساد الإداري متعددة ومتنوعة ولا يمكن حصرها في عامل بعينه أو في محور معين اجتماعيا كان أو اقتصاديا أو سياسيا، ومرجع ذلك إلى تعدد أبعاد هذه الظاهرة وتداخل جوانبها وتفاعلها مع ظواهر اجتماعية أخرى من منطلق أن الظواهر الاجتماعية متفاعلة ومترابطة بعضها مع البعض الآخر في واقع الحياة الاجتماعية. ويمكن تلخيص عوامل هذه الظاهرة في النموذج(2) الذي قام الباحث بتطويره.



شكل (4) نموذج يلخص عوامل الفساد الإداري

خامسا. الآثار السلبية والإيجابية للفساد (التكلفة):

إن البحث في آثار الفساد قد يسهم في تفهم حقيقة هذه الظاهرة وإبعادها المختلفة والمتداخلة في آنٍ واحد، فبعض المفكرين يرون أن لهذه الظاهرة إيجابيات لا ينبغي إغفالها أو غض النظر عنها، وهم بذلك يبررون أهمية انتشارها، وفي المقابل نجد الفريق الثاني المناقض والذي لا يرى للفساد إلا الآثار السلبية التي يلحقها ببنى تلك المجتمعات ونظمها الاجتماعية المختلفة وأصعدة الحياة المتنوعة، فدراسة آثار الفساد قد تساعد الباحث في تبني أحد هذين الاتجاهين، وذلك من خلال تحليل آراء كل منهما، فبالأضداد (الجدلية) تفهم الأشياء على حدّ ما يذهب هيجل.

1. الآثار الايجابية للفساد :

قبل عقود قليلة ساد اتجاه يدافع عن الفساد وانتشاره ويبرر أنصار هذا الاتجاه آراءهم من منطلق مجموعة من الأفكار حاول Gerald E. Caiden اختصارها في النقاط الآتية (Gerald E. Caiden,21):

- يساعد الفساد على التوحد والاستقرار القومي ويشجع على المشاركة في الشؤون العامة ويسهم في تكوين نظام أحزاب جيد مؤتلف.
- يدمج الفساد الجماعات المعزولة ويخلق نوعا من الاندماج بينها، فهو بديل جديد عن العنف.

- كما يقوي المؤسسات السياسية ويرسخ النخب المحافظة، وبذا فهو يحقق الاستقرار السياسي.
- يثير التنمية الاقتصادية ويحفزها لأنه يسهل الاستثمار خاصة الأجنبي.
- يجعل الرسميات ذات الطابع الإنساني، ويزيد من الاستجابات البيروقراطية ويقلل المحظورات ويسرع الأعمال والإجراءات العامة .

كما يعتقد أنصار هذا الفريق أن الفساد يسهم في زيادة إيرادات الموظفين من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال الهدايا والهبات والرشاوى التي يحصلون عليها من ممارسة الفساد، كما يسهم في تخفيف توتر الفئات الهامشية والأقليات المستبعدة عن السلطة.

هذا، ولا بد من الوضع في الاعتبار أن أغلب الدراسات القديمة للفساد كانت تنظر إلى الفساد بوصفه الرشوة، وهم يعتقدون أن الرشوة لا تؤثر في ميزان الرفاهية الاجتماعية لأنها تمثل إعادة توزيع الدخل بين الأفراد، لكن، ومن المنظور المتكامل للظاهرة يتضح أن هذا الرأي لا يجانب الصواب لأن الفساد أكبر من مجرد دفع ريع ورشاوى للموظفين، فالفساد يشمل استلام المشاريع دون المستوى المطلوب أو الواجب توفره مقابل الرشوة، وبذلك فالفساد أكبر من مجرد الحصول على الرشوة.

باختصار، فإن هذه هي أهم مبررات من يرون أن للفساد وانتشاره في أي مجتمع فوائد ومكاسب يجنيها الأفراد في المجتمع، فهم يرون أن الفساد يسهل العمليات الإدارية المعقدة، ويمكن الأفراد من إتمام أعمالهم الإدارية ويسهم في تحقيق الاستقرار السياسي ويمكن من الاستثمار الاقتصادي،

ويزيد من فرص الكسب والعيش. ولكي نعلم إلى أي مدى تعتبر هذا الافتراضات غير الإمبيريقية منطقية ومقبولة فلننظر إلى الاتجاه المعاكس، والذي يرى أن الفساد ظاهرة سلبية وخطيرة على المجتمع من حيث استقراره وتوازن نظمه وجهود التنمية والأمن فيه.

2. الآثار السلبية للفساد:

أغلب التقارير والدراسات في مجال دراسة الفساد تؤكد أن هذه الظاهرة لها العديد من الآثار السلبية على مناحٍ عدة، إذ لا تقتصر آثارها على الجانب الاقتصادي بل تمتد إلى الجانب الأخلاقي، والاجتماعي، والصحي، والسياسي، والإداري، والقانوني، والأمني...الخ . بكلمات أخرى، إن الآثار السلبية لهذه الظاهرة متعددة ومتنوعة وقد لا يمكن حصرها جميعا هنا، وبالرغم من أن هنالك شبه اتفاق بين الباحثين مفاده أن أبرز هذه الآثار هي الآثار الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن التسليم بهذا الفرض، ذلك لكون جوانب الحياة الاجتماعية في أي مجتمع مترابطة بعضها البعض، وعليه فإن الآثار الاقتصادية للفساد تسهم في تفاقم المشكلة حيث تظهر آثار على أصعدة ومناحٍ مختلفة للحياة بالمجتمع.

إن للفساد آثارا وخيمة **في التنمية الاجتماعية الاقتصادية** بالمجتمعات خاصة النامية التي هي في أمس الحاجة إلى جميع إمكاناتها المادية والبشرية لتحقيق الدفعة القوية للخروج مما تعانيه من تخلف، حيث يؤثر الفساد في النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد، وارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر، كما تصاب المؤسسات العامة بركود وضعف الإنتاجية والكفاءة، فالفساد يرتبط عكسيا بدرجة الأداء، والقدرة على

المنافسة، وهذا كله يعد معوقا قويا للتنمية الاقتصادية في المجتمع (برنامج الأمم المتحدة، 1997، 39– 51).

فأي مجتمع يخسر الكثير من إيراداته عندما تنتشر الرشوة والريع بين البيروقراطيين ورجال الأعمال والساسة، فقد يتجاهل الموظفون مقابل رشوة جزء كبير من الضرائب الواجب دفعها لخزينة الدولة أو تهرب بعض الموردين أو المصدرين من دفع الجمارك والضرائب المستحقة عليهم، وبهذا تفقد الدولة جزءا من الدخل العام يطّرد حجمه مع حجم انتشار الفساد بذلك المجتمع، مما يؤثر سلبا في إنفاق الدولة على قطاع الخدمات الاجتماعية المجانية والمدعومة، والتي عادة ما يستفيد منها الفقراء والعجزة، والأدهى من ذلك هو أن تكون الرشاوى وسيلة فعالة أمام المهربين وتجار المخدرات والأسلحة والأغذية الفاسدة والأدوية غير الصالحة ...إلخ(يوسف اليوسف، 257–284).

وعلى هذا النحو فإن ظاهرة الفساد تسهم إلى حد كبير في **تقويض جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية** حيث تُضعّف الخدمات الاجتماعية وتوهنها ويتردى بذلك مستواها وتتقلص نسبة المستفيدين منها، إذ التهرب من الضرائب يحد كثيرا من مستوى إنفاق الحكومات على الخدمات الاجتماعية بخاصة الصحة والتعليم والأمن، مما يترتب عليه ضعف جودة تلك الخدمات، كما يُضعف الفساد بشكل واضح منظومة الأمن الاجتماعي إذ يحد من استفادة الأفراد المستحقين للمنفعة من خدمة الضمان الاجتماعي مثل العجزة والمعاقين والمتقاعدين والبطالة، وهذه الفئات هي الأكثر معاناة من الفساد (The World Bank, 18-20).

من ناحية أخرى، فإن **للفساد تأثيرا كبيرا في سيادة الديمقراطية** ونجاحها مما ينعكس على ولاء الأفراد وثقتهم في الحكومة، كما أنه يؤثر سلبيا في سيادة مبادئ **حقوق الإنسان** حيث يعجز الفقراء والعجزة عن دفع الرشاوى وبهذا فهم غير قادرين على بلوغ العديد من الخدمات التي يحتكرها الموظفون أو يرجون عليها مقابلا ماديا، وهنا تنعدم العدالة ويصبح الفقراء غير متساوين مع الأغنياء حيث تضيع أهم حقوقهم والمتمثلة في المساواة والعدالة، وتتجلى هذه الصورة أيضا من خلال انتشار الفساد في قطاع الأمن والعدل خاصة في مجال القضاء والمحاماة حيث لا يطبق القانون إلا على من لا يملك ولا يستطيع أن يدفع الرشاوى للمحاميين والقضاة والشرطة (United Nations development Programmer, 2004, 6-10.).

وفي **البعد الاقتصادي** نلاحظ أن للفساد آثارا مباشرة تتمثل في فشل المشاريع التنموية لانعدام المنافسة بين الممولين والمقاولين، من جهة. ولانتشار الرشاوى بين الموظفين، من جهة ثانية. حيث تسلم المشاريع دون المستوى المطلوب من الجودة والدقة والإتقان، كما أن الفساد يسهم كثيرا في زيادة كلفة المشاريع، ذلك لأن مبالغ كبيرة تذهب في الارتشاء والهدايا ولا تنفق فعليا على تلك المشاريع، ويعد هذا تبذيرا للمال العام، كما يسهم الفساد في إساءة استخدام واستثمار الموارد الاقتصادية النادرة واستنزافها في مشاريع غير دائمة أو غير طموحة قد لا تعمر كثيرا (Mohamamad M. Khan, net link).

وعن **الآثار السياسية** للفساد نجد أن العلاقة طردية بين انتشار الفساد في المجتمع وبين مستوى الأداء الحكومي المنخفض، فكلما انتشر الفساد

أكثر ضعف مستوى أداء الحكومة، ويترتب على ذلك انتشار الظلم لغياب العدالة مما قد يهدد أو يقوض الشرعية السياسية للحكومة حيث يفقدها ذلك ولاء الأفراد نظرا لفقدان مصداقيتها، من وجهة نظر الأفراد، وضعف رقابتها على أنشطة الدولة والقطاع الخاص، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات الفئات المختلفة من أبناء المجتمع مما يضعف مستوى المشاركة الشعبية لديهم ويدفعهم لتبني اتجاهات سلبية حيال تلك الحكومة وإدارتها لشؤون المجتمع (منير الحمش، 60- 87).

وعلى **الصعيد الاجتماعي،** نجد أن للفساد آثار اجتماعية سلبية تتمثل في خلخلة القيم الأخلاقية مما يؤدي إلى انتشار الإحباط وانتشار قيم سلبية مثل اللامبالاة والسلبية تجاه المجتمع ومؤسساته ونظمه وأفراده، إضافة إلى النفعية والفردية والتعصب والتطرف، والعنف، هذا ناهيك عن ضعف الضبط الاجتماعي الناتج عن عدم اكتراث الأفراد بما لا يعنيهم وكنتيجة عن ضعف الولاء والانتماء للمجتمع أو بالأحرى للحكومة، إضافة إلى انتشار الجريمة وأشكال الانحرافات السلوكية المختلفة (منظمة النزاهة الفلسطينية)، إضافة إلى ذلك فإن الفساد – خاصة الرشوة– يسهم كثيرا في ضعف الوظيفة الاجتماعية للقيم بوصفها رادعا وموجها للسلوك، الأمر الذي يضعف منظومة الضبط الاجتماعي بالمجتمع مما يسهم في انتشار مزيد من صور الفساد والانحرافات السلوكية الأخرى؛ بما فيها الجريمة (السيد شتا، 1999، 257- 267) .

هذا ناهيك عن **الآثار الصحية** الناتجة عن انتشار الفساد في قطاع الصحة مثل ندرة الأدوية للأمراض المزمنة والسارية، والمتاجرة فيها، وإتلاف المعدات الطبية، والأخطاء الطبية الوخيمة وتلوث الأغذية والمياه، وغيرها

من أنماط سلوكية تكون في الغالب نتاجا لانتشار هذه الظاهرة في قطاع الصحة العامة.

نلاحظ عموما من خلال استعراض آراء الفريقين بخصوص آثار الفساد وأبعاده أن هنالك ضعفا واضحا في موقف من يبررون الفساد ويدعمون انتشاره وتغلغله في واقع الحياة الاجتماعية بالمجتمعات الإنسانية من خلال وجهات نظر منطقية غير عملية، ورجاحة الاتجاه المعارض للفساد الذي يرى أن الفساد ظاهرة تغلب سلبياتها على إيجابياتها لذا لا بد من مواجهتها والتصدي لها والحد قدر المستطاع من انتشارها وتفاقمها، والباحث يدعم هذا الاتجاه ويستند إليه في دراسته لهذا الظاهرة.

سادسا. الفساد الإداري وعلاقته بالتنمية الاجتماعية:

لم يعد مجال للشك في أن العلاقة بين الفساد والتخلف متداخلة ومتبادلة، فالتخلف يمثل بيئة جيدة لانتشار الفساد في حين يسهم الفساد في انتشار التخلف والتدهور وضعف النمو الاقتصادي وانهيار الرأسمال البشري(عماد عبد الرازق، 146-147). فيذهب "دايتر فريش Dieter Frisch" 1996 إلى هذا في مقالته "**آثار الفساد في التنمية**"، حيث يرى أن الفساد هو سبب ونتيجة في نفس الوقت للتخلف والفقر، ويرى أن الفقر والعوز الاقتصادي وعدم القدرة على بلوغ حد الكفاف في المعيشة هو من دواعي استمرار الفساد وتفاقم هذه المشكلة، ففي الوقت الذي يدمر الفساد جهود التنمية والتطوير نجد أن الفقر والعوز والتخلف وتدني مستوى الخدمات وانعدام الديمقراطية وغياب القانون تمثل عوامل قوية لنمو ظاهرة الفساد وانتشارها(Dieter Frisch,96-97).

هذا ويرى " فريش" أن من أهم آثار الفساد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن الفساد يزيد من كلفة السلع والخدمات مما يثقل كاهل المواطنين خاصة الفقراء، إضافة إلى أن المفسدين يسعون إلى اختيار المشاريع التي تتيح لهم مزيدا من الإنفاق بصرف النظر عن أولوياتها بالنسبة للتنمية والتطوير، فمعيار الاختيار للمشاريع المنفذة هو مدى اتساع هامش الإنفاق، وهذا ما يؤدي إلى إهمال المشاريع ذات الأولوية والأكثر أهمية والاكتراث بالمشاريع التي تعود بالربح على أشخاص معينين، وهذا بدوره يزيد من عبء الديون الخارجية للدولة خاصة تلك الدول التي تعتمد على المساعدات والإقراض الخارجي في إنشاء بعض المشاريع التنموية، وفي ظل هذا الوضع لا يمكن توفر الخدمات والحاجات الأساسية من مأكل، ومشرب، وصحة، وتعليم لأغلب أفراد المجتمع مما يسهم كثيرا في ضياع أخلاقيات المهنة العامة واستغلالها في المكاسب الشخصية، وقد يدفع، أيضا، إلى انتشار ثقافة منحرفة وغير سليمة ينظر من خلالها الأفراد إلى من يعملون بجد ومثابرة على أنهم أناس سذج ومغفلون وطقوسيون، وهذا ما يؤثر سلبا في الروح المعنوية للأفراد ويدفع إلى انسحاب الكفاءات والخبرات والملتزمين أخلاقيا والأكفاء مهنيا(Dieter Frisch،70).

وفي هذا السياق يذكر"حسن أبو حموده" أن الفساد يعد ظاهرة مهدمة ومدمرة لعملية التنمية الاجتماعية حيث يرى أن الفساد يضعف من ثقة المواطنين بفعالية القانون والنظام العام، كما يؤثر سلبا في الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك عدم انتظام الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة، فالفساد يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتضارب مصالحه مع مصالح الفساد وأنصاره، ومن جهة أخرى فإن الفساد

يخل بتوزيع الدخول لصالح من يمتلكون السلطة والقرار (حسن أبو حموده، 445-469).

ومن المنظور التنموي "يعطل الفساد فرص التراكم والاستثمار المنتج في الأصول البشرية والمادية ويقوي من قيم وسلوك الربح السريع من خلال توظيف الريع، بدلا من العمل المنتج المحقق للمصلحة العامة، وبناء على ذلك يعوق الفساد فرص التنمية ويقلل على وجه الخصوص من إمكان تمتع عامة الناس بالحرية والعدالة" (منظمة الشفافية الدولية 2005، 16-17)، والتنمية هنا لا تعني مجرد تمكين الناس من إشباع حاجاتهم الأساسية بل تشمل تمتعهم بالحرية والمساواة والعدالة والحقوق السياسية وهي الغايات الإنسانية الأسمى، والتي تضمن لهم العيش الكريم بكل المقاييس(الحرية والعدالة، والكرامة الإنسانية).

ويكن تلخيص أهم وأبرز آثار الفساد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يلي(عبد الرحمن تيشوري، 2005):

- تدني مستوى الإنتاجية والأداء كميا وكيفيا ورفع كلفة تأدية الخدمة العامة.
- تراكم الثروة الوطنية لدى أقلية من أفراد المجتمع ويترتب على ذلك تكوّن نظام طبقي متميز بكونه يتألف من طبقتين الأولى ثرية والأخرى معدومة وفقيرة وهي الغالبية.
- انهيار اقتصادي واجتماعي نتيجة الخسائر الكبيرة التي يلحقها الفساد باقتصاد المجتمع.

- يفرز الفساد تألف واتحادات لا أخلاقية بين التيارات والجماعات الفاسدة وكل هذه القوى متحدة توجه ضد القوى النظيفة والتي تسعى للإصلاح والتغيير والتطوير.
- هجرة الكفاءات والخبرات والمؤهلات للعمل في الشركات الخاصة أو البلدان الغنية .
- عدم الإقبال على التعليم والدراسة العليا لأن معايير التفضيل باتت مادية صرفة.
- تبذير المال العام وعدم إنفاقه في ما يعود بالنفع على المجتمع وأفراده.
- ظهور صور من الانحرافات السلوكية والجريمة المنظمة مع انتشار الفساد.
- فقدان الثقة عند العامة في أجهزة الدولة ومؤسساتها واعتبارها عاجزة وبالتالي يتأثر الانتماء سلبا عند أغلب الأفراد بما يضعف المشاركة الشعبية لدى الأفراد.

كما يمكن إضافة أبعاد تأثير أخرى إضافة إلى ما ذكر، تتمثل في أن الفساد يهدر جهود المؤسسات الدولية التي تُعنى بأمور الإغاثة والإقراض وتقديم المساعدات للدول المنكوبة بالحروب والمجاعات، كما أن الفساد، وهذا يسهم كثيرا في وصول غير الأكفاء والمؤهلين إلى المناصب الإدارية والقيادية بالمجتمع يسهم في عدم نجاح المشاريع التنموية في تحقيق أهدافها، كذلك فإن الفساد يزيد من انتشار الأنماط الانحرافية والجريمة ويخل بالأمن والعدالة مما يزيد من ارتفاع معدلات الخوف من الجريمة، كما يسهم الفساد

في إحباط الجهود الرامية إلى ابتكار وتطوير المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع (زياد ابن على، 24–31).

بهذا يتضح مدى تأثير الفساد في نجاح المجتمعات النامية في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من أن هنالك اتجاها يرى أن الفساد يسهم كثيرا في دفع عجلة التنمية الاجتماعية، وذلك بتسهيل أو تيسير تلك العملية خاصة في ظل التجمد البيروقراطي، إلا أنه ومن خلال ما تقدم عرضه يتضح أن الفساد ظاهرة لها تأثيراتها السلبية أكثر منها الإيجابية على البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات مما يزيد من تقهقرها وتردي أوضاع الحياة المعيشية للأفراد، وإن كانت أغلب الدول قد تحتمل معدلات بسيط من الفساد وقد يسهم الأخير في تحسين وتعديل بعض الأنظمة الرديئة ويكسر أيضا الجمود البيروقراطي إلا أنه عندما يصبح الفساد هو القاعدة تكون آثاره وخيمة ومعوقة للمشاريع التنموية الهادفة الرقي بالمجتمع وتحسين أوضاعه (روبرت كايتجاد، 2–6).

سابعا. آليات وسبل مكافحة الفساد:

لقد انتهت المرحلة الأولى من الحملة العالمية ضد الفساد بنجاح حيث تحقيق درجة عالية من الوعي القومي العالمي تجاه أبعاد هذه الظاهرة ومخاطرها على رقي المجتمعات الإنسانية واقتصادياتها، ويرى "دانيال كوفمان" 1998 أن هذه المرحلة عبارة عن مقدمة إلى المرحلة الثانية والتي تتمثل في اتجاه العالم نحو وضع خطط واستراتيجيات محكمة للحد من الفساد ومواجهته عمليا على كافة الأصعدة، وسينفع كثيرا تقييم تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد ومواجهته، فهو يعتقد أن عدم التقييم لما ينبغي أن

تكون عليه تلك الخطط والاستراتيجيات سيرجح انتشار العمل بالتدابير البعدية في التعامل مع الفساد حيث يكون هدفها تطبيق القانون على مرتكبي الفساد وملاحقتهم، والأفضل في اعتقاده أن تعتمد الاستراتيجية على تفادي وقوع الفساد والقضاء على مسبباته قبل أن يرتكب الفساد أصلا(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد ومبادرة تحسين النزاهة 67-68).

هكذا فإن أي استراتيجية توضع لمكافحة الفساد لا بد أن تقوم على أساس مجابهة الفساد والتقليل من إمكانية وقوع الأفراد فيه، وهذه الخطة متعددة المجالات والأصعدة فلا ينبغي التركيز على جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية...إلخ، وإنما ينبغي أن تشمل كل هذه المجالات، كذلك، كذلك فإن إستراتيجية الحرب ضد الفساد لا بد وأن تشتمل على جبهتين في آن واحد، الأولى يتمثل الجبهة الداخلية والثاني يمثل الجبهة الخارجية، فقد لا ينفع التركيز على جبهة واحدة وإهمال الأخرى. ومن جهة ثانية، لا بد أن يكون في هذه الخطة اهتمام بالمشاركة الشعبية في هذه المواجهة، بمعنى أن تحظى الخطة بدعم شعبي جماهيري، وكل هذا يحتاج إلى إرادة سياسية جادة لمواجهة هذه الآفة، كما تحتاج إلى دعم مالي وقانوني وأمني(عماد عبد الرازق، 177).

عموما، تشمل خطة مواجهة الفساد على الصعيد أو المستوى الداخلي التركيز على تفعيل دور نظام الرقابة ومؤسساتها والمتابعة الدائمة والمستمرة للعمل الإداري، وهي تشمل الرقابة البرلمانية، والرقابة القضائية واعتماد نظام المفوض العام، والرقابة الإعلامية. أما مكافحة الفساد على الصعيد الخارجي فلا بد أن تتضمن الخطة على تنسيق الجهود بين الأقطار والدول لمكافحة الفساد، وتنسيق الجهود مع الأمم المتحدة في هذا المجال، كما ينبغي أن

تشمل الخطة على التنسيق مع المؤسسات الأهلية وغير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد(عماد عبد الرازق،178-217).

يوحي ما تقدم بأن المجتمع الذي يعقد العزم على مجابهة الفساد لا بد وأن يعيد ترتيب أموره الداخلية والخارجية، وذلك من خلال إعادة النظر في العديد من الأنظمة الاجتماعية العاملة بداخله، وإصلاح ما يمكن إصلاحه من تلك الأنظمة والأجهزة والمؤسسات، واستحداث غير الموجودة أو الغائبة منها بالمجتمع، هذا يكون كخطوة أولى في إطار تطبيق خطة لمكافحة الفساد.

عموما، قدم البنك الدولي في تقريره عن محاربة الفساد في المجتمعات الانتقالية مجموعة من التوصيات في خضم الحديث عن خطة عامة لمكافحة الفساد ترتكز على أربعة محاور كل منها يشمل مجموعة من المقترحات، هي كالآتي(The World Bank. 2000, 20-21):

أ. **التركيز على القيود المؤسسية وتشمل:** توفير سلطة قضائية مستقلة وفعالة، وإشراف تشريعي وادعاء مستقل.

ب. **مراعاة المسؤولية السياسية وتتضمن:** منافسة سياسية وتعدد الأحزاب، والشفافية في تمويل الأحزاب، وكشف الأصول البرلمانية، والعمل باللامركزية.

جـ. **الاهتمام باشتراك المجتمع المدني ويشمل:** الحرية المعلوماتية، والتركيز على دور الأجهزة الإعلامية، ودراسة ومراجعة القوانين الأولية.

د. التركيـز علـى القطـاع الخـاص التنافسـي مـن حيـث: إصـلاح سياسـي اقتصــادي، وتحقيـق شـفافية فــي إدارة الأجهـزة، ودعـم جمعيـات العمـل الجماعية.

ولا منـاص مـن الوضـع فـي الاعتبـار أن هـذه المحـاور ينقصـها محـور التركيز علـى الفسـاد العابر للحدود والمتمثل في الفساد العالمي والمصـاحب لأغلـب الشـركات الأجنبيـة التـي تسـتثمر فـي دول العـالم الغنيـة بـالموارد الطبيعية والخامات ومصادر الطاقة، فالبنك الدولي يتجاهل، إما عن قصد أو عـن غيـر قصـد أن جـزءا لـيس بالقليـل مـن الفسـاد يُصـدّر إلـى الـدول الانتقالية من خلال الاستثمار الأجنبي فيها.

إن أي خطة لمكافحة الفساد والحد منه في هذه الدول العربية لكي تتمكن مـن النجـاح فـي تحقيـق أهدافها عليهـا أن تشـتمل علـى مجموعـة مـن النقـاط والمحـاور أهمها (Paul Salem,2003):

1. فـي أي إستراتيجية لمكافحـة الفسـاد لا بـد مـن مراعـاة أنـه لا مفر مـن وضع التحول إلى الديمقراطية على القمة فلا بد من إضفاء طابع عام على السلطة بدلا من الطابع الشخصي أو الجماعي.
2. وفـي حـال تعذر الوصـول إلـى الديمقراطيـة التامـة فيمكن التركيز علـى النقاط الآتية:

أ. القضاء على المركزية في القرارات .

ب. إعطاء دور كبير وفعال للبرلمانات .

جـ . تحسين شروط الانتخابات .

د. منع الساسة وذويهم من التدخل في شؤون الإدارة العامة للبلاد والتأثير في القرارات.

3. عدم الاعتماد على القاعدة القانونية واحدها إذ كثير من الدول شرّعت برلماناتها الكثير من القوانين لمجابهة الفساد دون نتائج تذكر.
4. الاعتماد في الإسناد الوظيفي على الكفاءة والمقدرة لا على المعايير الشخصية أو السلطوية والنفوذ.
5. توفير سلطة قضائية مستقلة تعمل على مكافحة الفساد والحد منه ومعاقبة مرتكبيه.
6. لا بد من إشراك المجتمع المدني وأن تحظى الخطة بالدعم الجماهيري، خاصة المنظمات الأهلية.
7. إشراك القطاع الخاص أو الأهلي في الحرب ضد الفساد.

كذلك يقدم كتاب نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد مجموعة من الاقتراحات يرى أنها تمثل حجر أساس أي استراتيجية لمكافحة الفساد في الدول العربية، وهي تشمل (منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي ، 36–40):

1. المحاسبة والمساءلة القانونية، وتعني خضوع أصحاب سلطة اتخاذ القرار للقانون والمتابعة القانونية والمحاسبة.
2. النزاهة في الإجراءات الإدارية وهي تقتضي أن يتمتع الموظفين خاصة من المسؤولين بالقيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والتفاني في العمل وعدم الأنانية والفردية...الخ.

3. الإفصاح، والشفافية: وهنا ينبغي أن تكون الإجراءات والمؤسسات وعلاقتها بالمواطنين أكثر وضوحا وبيانا أمام عامة الناس، أما الإفصاح فيعني أن تكون معلومات الإدارة على درجة من البيان والوضوح والانكشاف أمام العامة والباحثين والدارسين والمحققين ...إلخ.

4. اعتماد مدونة سلوك ومواثيق شرف وأخلاقيات عمل في إطار المؤسسات العامة تحدد فيها للعاملين مجموعة من السلوكيات والقيم التي ينبغي مراعاتها أثناء أدائهم لمهامهم وفي علاقتهم بالجمهور (أخلاقيات الوظيفة العامة).

5. خلق الوعي العام بمواجهة الفساد من خلال التحالف الوطني الشامل لرفع الوعي الجماهيري بمخاطر الفساد وسبل علاجه والحد منه.

6. تعزيز مبادئ المحاسبة الأفقية لدى أفراد المجتمع وفي الإدارات حيث تساهم القاعدة العريضة في تقييم الأداء والمحاسبة .

7. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد ودعمها ماديا وقانونيا.

8. إجراء إصلاحات على البناء التنظيمي للمؤسسات وإحداث تغييرات شاملة على كل الجوانب لتلك المؤسسات وهياكلها الوظيفية.

عموما، فإن أي استراتيجية لمكافحة الفساد لا بد وأن تنطلق من توافر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، إضافة إلى القيام بالإصلاحات الإدارية الدورية في قطاع الخدمات العامة من قبيل اختيار وتدريب الموظفين وتعديل الرواتب، ومراجعة الهيكل التنظيمي للمنظمة، وتطبيق أنظمة وسياسات

متطورة للمراجعة المالية، وتحسين الإجراءات الإدارية وتبسيطها، واعتماد سياسة التدوير الوظيفي أو التناوب على الوظيفة، إضافة إلى كل هذا لا بد من إيجاد أنظمة ومؤسسات لمكافحة الفساد تتم من خلالها المراجعة الدورية والمتابعة ورصد حالات الفساد، كما يتطلب الأمر وضع خطة للتوعية العامة بمضار الفساد وآثاره الوخيمة (عبدالرحمن الهيجان،203-265).

على هذا النحو، فإن أي استراتيجية توضع لمكافحة الفساد لا بد وأن تأخذ في اعتبارها تعدد المحاور لمجابهة هذه الظاهرة وتنوع البدائل وتعددها، ووجود أولويات يجب أن تعمل بها للحد من انتشار هذه الظاهرة، كما يجب توفر التضافر والتعاون بين الجهود في الداخل ومع منظمات العالم الخارجي للاستفادة من التجارب التي تمر بها المجتمعات الأخرى في مجال مكافحة الفساد، ولمزيد من الإيضاح حول آليات وسبل مكافحة الفساد الإداري نعرض مجموعة من التجارب الخاصة ببعض الدول التي حاولت جاهدة الحد من الفساد والقضاء عليه:

ثامنا. الجهود الدولية والعربية في مكافحة الفساد:

1. الجهود الدولية في مكافحة الفساد:

لقد حاولت العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية مكافحة الفساد والحد منه ووضع استراتيجيات فعالة لهذا الغرض قائمة على أسس متعددة، منها الإعلامي والتوعوي، ومنها الاقتصادي، ومنها القانوني، والأمني وغيرها. ومنذ أن بدأت منظمة الشفافية الدولية بتقديم تقاريرها عن وضع الفساد في دول العالم وتصنيفها اندفعت الكثير من الدول والمجتمعات لإعادة

النظر في حالة الفساد من حيث مدى انتشاره وآثاره والقائمون به وضحاياه...إلخ. ولقد زاد من هذا الاهتمام الدولي بهذا الموضوع ما تقدم به البنك الدولي حيث شدد على أهمية تضافر الجهود وتكاملها في مجال مكافحة الفساد حيث وضع خطة مكونه من أربعة محاور أساسية لمكافحة الفساد عام1997. كذلك وقعت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اتفاقية تقضي محاربة الفساد والحد منه عام 1997، وفي نفس التاريخ قامت دول الاتحاد الأوربي بالتوقيع على اتفاقية مكافحة الفساد والحد من ارتفاع معدلاته بين موظفي الدول الأعضاء، كما قامت الأمم المتحدة بتقديم اتفاقية دولية وقعت عليها أغلب دول العالم عام 2003 تهدف إلى تعريف الفساد ووضع آليات لمواجهته خاصة العابر للحدود والجريمة المنظمة (خالد آل الشيخ، 82-84).

وفي عام 1999 أقيم المنتدى العالمي الأول لمكافحة الفساد في واشنطن، وكان هدفه تعزيز جهود مكافحة الفساد وضمان توفر النزاهة، أما المنتدى العالمي الثاني فقد أقيم عام 2001 في لاهاي بهولندا، وانعقد الثالث في سيول في كوريا الجنوبية عام 2003 وهدف إلى تبادل الخبرات والبحث في أساليب جديدة ومتطورة لمكافحة الفساد، وانعقد الرابع عام 2005 في مدينة برازيليا بالبرازيل، وقد ركز على الشفافية في ظل الحكومات الإلكترونية، ولقد أوصى بضرورة التأكيد على تطبيق ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتخاذ تدابير وإجراءات تدفع إلى بلوغ الحكم الرشيد ومناهضة الفساد، كما عقد عام 2006 مؤتمرا دوليا في بكين أسفر عنه نشوء الاتحاد الدولي لهيئات مكافحة الفساد في العالم وتمت خلاله عملية انتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد ووضع الخطة المستقبلية لعمل الاتحاد (خالد آل الشيخ، 85-86).

هذا عن بعض أبرز الجهود الدولية المنبثقة عن المنظمات الأهلية والرسمية، أما فيما يلي سنحاول التعرض إلى مجموعة من التجارب العملية التي قامت بها بعض الدول او المجتمعات بهدف محاربة الفساد والقضاء عليه أو على الأقل الحد من ارتفاع معدلاته، ولقد تم تقسيم هذه التجارب إلى مجموعتين، إحداهما عربية وأخرى غير عربية وسنستعرض كل منها على حدة بهدف التبصر بآليات مجابهة الفساد الإداري ومعرفة المعوقات التي تعوق نجاح تلك الاستراتيجيات وكيفية التغلب عليها.

2.تجارب لدول غير عربية في الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد:

(2.1) تجربة بوتسوانا:

ظلت بوتسوانا مقارنة بما حققته الدول الصناعية الحديثة في شرق آسيا، وجنوب الصحراء بإفريقيا، تتمتع بانخفاض ملحوظ في معدلات الفساد، وكانت تتمتع الإدارة العامة فيها بمستوى عالٍ من النزاهة ترتب عليه بلوغ مستوى مرتفع من النمو والازدهار الاقتصادي، كما تمتعت بالاستقرار السياسي عبر فترة من الزمن، فهي تتمتع بنظام متعدد الأحزاب ونظام ديمقراطي، ومع بداية التسعينيات اكتشفت سلسلة من فضائح الفساد أساءت إلى تلك السمعة، منها مثلا فضيحة صفقات الكتب المدرسية والتي تبيّن فيما بعد أنها كلفت الاقتصاد الوطني ما يقارب 15 مليون دولار أمريكي، وقد تبيّن من التحقيقات التي أجريت أن كبار الموظفين وأصحاب الدخول العالية هم المتورطون بهذه القضية، كما تبيّن أن مردّ انتشار الفساد بهذا المجتمع راجع إلى ارتفاع درجة الرضا السياسي على النفس، مما خلق انطباعا بأن

الفساد أمر مستبعد الحدوث في ظل هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية المثالية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الرشيد، 49).

ولقد قامت الحكومة للحد من هذه الأساليب الفاسدة بتقويض الأشكال التقليدية المهتمة بمتابعة الفساد ومحاربته وأنشأت بدلا منه مديرية أمن عامة تُعنى بشؤون الفساد والجرائم الاقتصادية عام 1994، وهذه المديرية تقدم تقريرها السنوي للبرلمان، وهي تتبع مباشرة رئيس الدولة، وتعمل بصورة مستقلة، وهذا يعكس بجلاء الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، وفي أحد تقارير هذه المديرية لعام 1996 أكدت أن الفساد ينخر عظم الإدارة العامة وفي كل القطاعات تقريبا، وهذا ما دفع العاملين فيها على وضع استراتيجية عامة لمكافحة هذه الظاهرة ترتكز على ثلاثة محاور هي: التحقيق والملاحقة القضائية، والتوعية الجماهيرية، والوقاية من الوقوع في براثن الفساد كفاعلين أو ضحايا، وبناء على هذا بدأ العمل على الحد من الفساد بهذا المجتمع ولكن يبدو أنه لم تتمكن بوتسوانا حتى الآن من تحقيق درجة مقبولة من النزاهة والشفافية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الرشيد، 49-51) ، حيث يتضح من تقارير الشفافية العالمية أن معدلات الفساد تزيد في هذا المجتمع عما كانت عليه في الاستطلاعات السابقة، فقد رتبت في تقرير 2002 بالمرتبة (24)(تقرير الفساد، 2002، 3). أما في عام 2005 فقد تحصلت على ترتيب (32) بين الدول المشتركة(تقرير الفساد، 2005، 13).

(2.2) تجربة الإكوادور:

يذكر "رايمري سانتوس" Larrea Sants 1997 عن دوره بصفته رئيس لجنة مكافحة الفساد في الإكوادور، أن هذه اللجنة قد أنشئت بهدف تعرية

الفساد وكشف مصادره والتحقق منه عن طريق تحفيز واستثارة المجتمع المدني، وتحال أعمال هذه اللجنة إلى الجهازين التشريعي والقضائي، هذا ولقد صاغت مشروع قانون لتتخذ لنفسها الطابع الرسمي، ولقد انطلقت أعمال هذه اللجنة بعد أن هدد الفساد استقرار الديمقراطية وخلق حالة من الانتفاضة الشعبية ضد النظام الحاكم كما أثر في العديد من الأنشطة الحكومية مثل الجمارك ودوائر الضرائب وصفقات البناء وتدهور الخدمات وتزعزع الأمن والعدل. وتحاول الإكوادور الآن تطبيق نظام شامل لمجابهة الفساد تشمل القطاع القانوني والتربوي والاجتماعي والسياسي والقيام بأنشطة لتوعية الجماهير. بكلمات أخرى حاولت الجهات المسؤولة في الإكوادور وضع خطة تعتمد على سبل وآليات متعددة منها ذات الأثر القريب والأخرى ذات آثار تحصد على أمد بعيد مثل خفض الأمية وانتشار التعليم وتدشين الجيل الجديد بالقيم والأفكار المناهضة للفساد(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد ومبادرة تحسين النزاهة ، 52) .

(3.2) تجربة هونج كونغ:

أنشئت في 1974 بهونج كونغ لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تمثل جهازا قانونيا، كان هدفها الوحيد هو وضع وتطبيق استراتيجية مكافحة الفساد بهذا البلد، واشتملت الاستراتيجية الهجومية الثلاثية هذه على التحقق والمنع وحشد التأييد ، وكان من العناصر الأساسية بهذه الاستراتيجية ما سُميّ باللجنة المستقلة لمكافحة الفساد" التي كانت تعمل في القطاعين العام والخاص ولقد

استعانت في ذلك بتوظيف ضباط الشرطة والمحققين ومن بعد اعتمدت على تعيين وإشراك الموظفين والمهندسين والمحاسبين وخبراء في وسائل الإعلام. هذا ولقد نظمت اللجنة العديد من الندوات والمؤتمرات وأعدت الدراسات والبحوث لمنع الفساد، كما شنت العديد من الحملات الإعلامية ضد الفساد، ومن بين أنشطتها أيضا أنها قامت بملاحقات قضائية لعناصر بارزة من رجال الأعمال والمسؤولين وتجار الأوراق المالية ...إلخ، وكانت قد حققت هذه الاستراتيجية متعددة الأبعاد والآليات نجاحا بارزا في مجال محاربة الفساد وإنشاء قطاع أعمال نظيف وزاد تفهم الفساد وآثاره وأضراره (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد ومبادرة تحسين النزاهة ، 53-54)، ولقد نجحت هونج كونغ في ضبط معدلات الفساد، إذ يتضح ذلك من خلال التقرير العالمي للفساد 2002 حيث رتبت في المرتبة (14)، أما في تقرير 2005 فقد رتبت في المرتبة (15) (تقرير الفساد، 2002-2005).

(4.2) تجربة مالي والسنغال:

إن مالي والسنغال يشكلان مثلا واضحا على ضياع الإيرادات الضريبية من خلال الغش الجمركي والتهرب من الضرائب على التجارة، فالغش قد يكون بأكثر من طريقة منها، مثلا، خفض أسعار السلع المعلن عنها أو إساءة التصنيف الضريبي، مما يترتب عليه عدم دفع الضرائب المستحقة، ومهما كان نمط ذلك الغش فهو بالغ الأثر خاصة في دولتين مثل مالي والسنغال، ولقد خلص كل من "ديفيد ستاسافاج وسيسيل دوبري" من خلال دراستهما لوضع هذه الحالة من الفساد إلى القول: بأن تحرير التجارة والتفتيش السابق على الشحن، والإصلاحات المؤسساتية التي تحد من السلطة التقديرية للموظفين، وتحسين المراقبة على النشاطات الجمركية، إضافة إلى تحسين مستوى النفقات الجارية على العمل الإداري من غير

المرتبـات مـن قبيـل النثريـات والوقـود والمركبـات الآليـة والمكاتـب والقرطاسية...إلخ، كل هذا لـه دور فعال فـي التخفيف من معدلات الفساد الجمركي والضريبي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد ومبادرة تحسين النزاهة، 54–55).

3. الجهود العربية في مكافحة الفساد:

هذا عن الجهود العالمية، أما عن الجهود العربية فقد نبه مجلس الوزراء العرب في عدد من جلساته الأخيرة إلى مدى خطورة هذه الظاهرة وانتشارها على مستوى الأقطار العربية وأهمية تضافر الجهود العالمية للحد من هذه الظاهرة، هذا ولقد أقام مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جامعة القاهرة عدة نـدوات استهدفت تعرية هـذه الظـاهرة والكشـف عـن أبعادهـا وآثارهـا وعواملها.

كذلك قامت المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعقد عدد من الندوات والمؤتمرات وجلسات حوار رفيعة المستوى استهدفت الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد في الأقطار العربية، ولعل من أبرز تلك الندوات التي تلخص تجارب بعض الدول العربية في الإصلاح الإداري كجزء من الاستراتيجية الأساسية لمكافحة الفساد الإداري في بعض الأقطار العربية عام 1997 حيث عرض مجموعة من الوزراء العرب أمام الجمعية العمومية أهم الإصلاحات الإدارية التي أقدمت عليها بلدانهم وحققتها كخطوة أولى وأساسية في مكافحة الفساد بتلك البلدان(المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1997).

كما عقدت هذه المنظمة مؤتمرها الدولي عام 1999 بالقاهرة تحت شعار "آفاق جديدة لتقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية من منظور استراتيجي ومؤسسي"، كذلك عقدت المنظمة مؤتمرها الثالث عام 2002

ببيروت تحت شعار"القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية" وكان المؤتمر يمثل محاولة جادة في الحد من الفساد واستثارة الجهود العربية الرسمية والأهلية نحو مكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها وآثارها في التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي، كما أن لجامعة الدول العربية ولمجلس وزراء الداخلية العرب دورا بارزا في الحرب ضد الفساد، فقد قدم المجلس مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد ومشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد (خالد آل الشيخ، 86).

كذلك لا ننسى دور "منظمة أمان، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة" الفلسطينية الأهلية التي سخَّرت جهودها لمناهضة الفساد والكشف عن أوكاره والحد من انتشاره في العالم العربي من خلال تقديم العديد من البحوث والدراسات المهمة كما تعتبر أول منظمة عربية أهلية وحكومية لمناهضة الفساد تقيم موقعا على شبكة المعلومات العالمية(الإنترنت) تعرض فيه كل ما تقدمه من دراسات وبحوث عن هذه الظاهرة، وإن كانت هذه المنظمة تهتم بمشكلة الفساد على مستوى المجتمع الفلسطيني أكثر من اهتمامها به على مستوى الوطن العربي إلاّ أنها قدمت العديد من البحوث والدراسات ذات الأهمية في هذا المجال(موقع منظمة أمان على شبكة المعلومات).

كما أقامت غرفة التجارة والصناعة الكويتية مؤتمرا دوليا عن الفساد الإداري من منظور اقتصادي في الفترة (23-24/ مايو/2005) حيث استهدف هذا المؤتمر تحفيز الخبراء والباحثين للمشاركة في بلورة رؤية واضحة عن الفساد من حيث عوامله وآثاره والسبل الأمثل لمكافحته والحد منه (سالم محمود، 759-767).

كذلك قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعمل ورشة عمل أولى في إطار مشروع بحثي بعنوان "نحو مجتمع أكثر شفافية، وذلك بالتعاون مع المعهد الدنماركي للحوار في الفترة (19-20/ديسمبر/2006)، واستهدف هذا العمل مناقشة الفساد في المجتمع العربي المصري وبيان تجلياته وآثاره وأكثر صوره انتشارا، والمرافق التي يكثر فيها الفساد، ولقد اشتملت ورشة العمل هذه على عدد من الموضوعات الرئيسية منها الأطر المفاهيمي للشفافية، والأطر المؤسسية لتعزيز الشفافية في ضوء الخبرة المصرية، وآليات تفعيل الشفافية في مصر والخبرات الدولية في تعزيز الشفافية (موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على النت).

كما أقامت المنظمة العربية للتنمية الإدارية ندوة عامة حول الفساد وسبل مكافحته في تونس لعام 2007 هدفت من هذه الندوة استقطاب الباحثين العرب والأجانب لعرض اقتراحاتهم وآرائهم في قضايا الفساد في الوطن العربي وكيفية الحد من انتشاره وتفادي آثاره الوخيمة اقتصاديا واجتماعيا وأخلاقيا وسياسيا (موقع المنظمة العربية للتنمية الإدارية على النت).

4. تجارب لدول عربية في الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد:

لقد سعت كثير من الدول العربية إلى الإصلاح الإداري وتقويم الأجهزة الحكومية ووضع آليات للرقابة والمساءلة على العاملين بالقطاع العام وخاصة المتصرفين بالمال العام، ولا تزال بعض تلك الدول في إطار تقييم جهودها ودراسة الإصلاحات التي تستهدف تحقيقها في الإدارة العامة والمؤسسات والقوانين والقرارات، وفيما يلي نعرض لجهود بعض تلك الدول:

(1.4) تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:

يشير "علي الشيخ" بوصفه أمين عام وزارة التنمية الإدارية بالمملكة الأردنية إلى أن الدولة اتجهت إلى إحداث تنمية إدارية بالمملكة منذ 1996(المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1997، 3-13)، تستهدف مجموعة من الأغراض منها تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وزيادة قدرة الجهاز الحكومي على مواجهة التغيرات والمستجدات، وتخفيض كلفة التشغيل للجهاز الحكومي، وزيادة التكامل مع القطاع الخاص، وهي في الوقت الذي تسعى فيه إلى ذلك ترغب في تحقيق عدد من الأهداف الخاصة مثل إصدار دليل متكامل يتضمن وصف وتوصيف الوظائف بالجهاز الحكومي، وتقديم أفضل خدمة للمواطنين، وتقويض الصلاحيات بحيث يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة وكفاءة العاملين، وتطوير التشريعات ووضعها في قوالب قانونية محكمة، وتنمية القوى البشرية، وتطوير وتوفير التجهيزات الإدارية من قبيل الحوافز والتكنولوجيا الحديثة، واختيار أفضل القيادات وتحقيق مبدأ المساءلة القانونية وتعزيز الموضوعية في الاختيار الوظيفي والقيادي بعيدا عن أي اعتبارات أخرى، وضع نظام حوافز للموظفين، وتعزيز اللامركزية وتخفيف الأعباء عن الإدارة.

وعلى المستوى التطبيقي قامت الوزارة بتبسيط بعض الإجراءات وتقويض سلطة بعض المؤسسات والإدارات وإصدار بعض التعليمات الجديدة وإصدار تنظيم إداري لبعض الدوائر والمؤسسات وإعداد هيكلية جديدة للبعض الآخر، وقامت أيضا بتعميم برنامج تدريبي لتنمية القوى البشرية العاملة في الدوائر الحكومية وغيرها من الإجراءات، أما عن المتابعة وتقييم المنجز من هذه الخطة فقد قامت الوزارة بالتنسيق مع مكاتبها ووحدات التطوير الإداري المتواجدة في الإدارات الحكومية إضافة إلى الزيارات

الميدانية وعقد اللقاءات والاجتماعات مع المسؤولين والمدراء ومع هذا كله فقد واجهت هذه الخطة مجموعة من المشكلات يرى " علي الشيخ" أنها عاقت إلى حد كبير جهود هذه الوزارة في تحقيق الأهداف المنشودة منها مثلا رفض التغيير من قبِل بعض الموظفين العاملين من فترة في الجهاز الحكومي، إضافة إلى بطء ظهور النتائج المستهدفة.

(2.4) تجربة الجمهورية التونسية:

لخص هذه التجربة مدير عام الوظيفة العمومية بالجمهورية التونسية، حيث طرحها في الاجتماع الوزاري الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية مفيدا أن هذه التجربة قد انطلقت في تحقيق أهدافها من تحديد المشاكل والنقائص التي كانت تعاني منها الإدارة التونسية، ومن أهم أهداف تلك الخطة الإصلاحية أحكام تنظيم العمل بالإدارات والمصالح العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير جودة الخدمات العمومية وتوفير آليات جيدة وجديدة لاستقبال المواطنين وتحسين ظروف العمل وإيجاد وسائل تحفيز للعاملين بالوظيفة العامة إضافة إلى رفع كفاءة الموظفين ونوعية أدائهم من خلال البرامج التدريبية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1997، 19-44).

وعن المستوى الميداني يرى مدير عام الوظيفة العمومية أنه تم إنجاز قدر كبير من المستهدفات بهذه الخطة منها ما يتصل بتطوير الإدارة وإعادة تنظيمها مثل الشروع في مراجعة الوزارات وذلك بهدف ضبط المسؤوليات لمختلف مستويات الإدارة، إضافة إلى استحداث الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية

الاعتبارية والاستقلال المالي... أما على صعيد تبسيط الإجراءات فقد تم اعتماد مبدأ تقليص عدد الشهادات الإدارية المطلوبة من المواطنين وتوفير مراكز خدمة قريبة من المواطنين لتجنيبهم كلفة التنقل وتوفير خدمة استقبال الموطنين وإرشادهم، والتركيز على خدمة العناية بالموظف العمومي ورفع مستوى معيشته...وغيرها من الإجراءات التفصيلية. هذا ولقد صادف تطبيق هذه الخطة الإصلاحية عدد من المشاكل على رأسها تشبث بعض العقليات بالأساليب القديمة ورفض التغيير وعدم مجاراته، وتأخر إجراء بعض الدراسات الاستراتيجية لعدم تفرغ الخبراء لإقامتها، إضافة إلى النقص في الإمكانات المادية.

(3.4) جمهورية مصر العربية:

يذكر "محمود أبو سديرة" رئيس الجهاز المركزي للتنظيم الإداري بالإنابة أن من أهم المشكلات التي تعاني منها الإدارة الحكومية هي ارتفاع كثافة العمالة في الجهاز الحكومي بما يجاوز احتياجات العمل، إضافة إلى ضعف مستوى القيادات الإدارية في العديد من المواقع، هذا ناهيك عن تدني مستوى الأجور المدفوعة للعاملين بالجهاز الحكومي وغياب المعايير الموضوعية لسياسات الثواب والعقاب وعدم المساواة بين المجدين والمقصرين، تعقد نظام العمل وبطء إجراءاته في الكثير من المواقع إضافة إلى عدم تحديد الاختصاصات، كل هذا شكل بيئة خصبة لانتشار وتفشي الفساد الإداري مما أدى إلى وضع خطة متعددة الجوانب لتحقيق درجة مقبولة من الإصلاح الإداري(المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1997، 77-121).

ولقد انطلقت مصر منذ الخمسينيات في عملية الإصلاح الإداري حيث تأسس ديوان الموظفين عام 1951 بتوصية من الخبير "بول سكنر" وكان

أول جهاز مركزي لشؤون الخدمة في مصر، وفي عام 1961 تشكلت لجنة مركزية لتنظيم الإدارة الحكومية وفي عام 1964 صدر قانون رقم 46 كأول قانون يوفر الأساس التشريعي لنظام توصيف وتصنيف الوظائف العامة طبقا لنوعيتها ومستوياتها، وفي عام 1966 تشكلت اللجنة العليا للإصلاح الإداري لوضع الخطط والسياسات الإصلاحية، وتشكل في عام 1970 مجلس للتنمية الإدارية لدراسة وتحليل الأسس العلمية للتنمية الإدارية وغيرها من الإجراءات التشريعية والتطويرية التي اتخذت حتى نهاية السبعينيات.

وفي الفترة مابين 1987-1992 طُبقت الخطة الخماسية لتطوير الإدارة في جمهورية مصر العربية وتحقيق تنمية إدارية على مستوى القيادات والعنصر البشري والنظام وتوفير الإمكانات المادية والبشرية وتطوير قاعدة معلوماتية وتطوير التشريعات وتبسيطها، ويذكر "أبو سديرة" أن هذه الخطة حققت درجة مقبولة من النجاح حيث حققت إنجازات ملموسة انعكست آثارها على زيادة كفاءة الوحدات الإدارية، بعد ذلك تم تطبيق خطة خماسية أخرى في مجال الإصلاح الإداري في الفترة ما بين 1992-1997، ولقد استهدفت تحقيق التطوير الإداري في مختلف القطاعات والأجهزة.

عموما، فإن الإصلاح الإداري في مصر ارتكز على عدة محاور، منها تطوير الخدمات الحكومية وتبسيطها، وتطوير وتبسيط لوائح نظام العمل، واختيار وإعداد القيادات الإدارية، وإنشاء قواعد البيانات ونظم المعلومات باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتنمية الموارد البشرية وتدريبها لرفع كفاءتها، والاستخدام الأمثل للعمالة، وتطوير التشريعات الوظيفية، وتحسين مستوى الأجور، ولقد تحققت منجزات متعددة على كل محور من المحاور السابقة.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت في مجال الإصلاح الإداري فإن التقرير الذي تقدمت به وزارة الدولة للتنمية الإدارية أفاد بوضوح مدى استشراء الفساد في الجهاز الحكومي الإداري بجمهورية مصر العربية، فقد أفاد التقرير الأول للوزارة أن المدفوعات غير المبررة للحصول على الخدمات والتراخيص هي أكثر صور الفساد الإداري المنتشرة في الجمهورية، يليها الفساد في مجال الضرائب والجمارك، ثم تدوين ورفع المخالفات بأنواعها والإهمال، واللامبالاة في إدارة المرافق العامة، والتوظيف الحكومي، وأخيرا المشتريات الحكومية، ويقدر التقرير أن من أهم المنجزات الحكومية في هذا المجال إعادة تعريف الحكومة من منفذ إلى واضع سياسات ومراقب وتفعيل دور القطاع الخاص لتقديم الخدمات للمواطنين بدلا عنها، وتبسيط التعريفة الجمركية واختصار ذروة العمل للإفراج الجمركي وهو ما يتوقع منها إظهار آثار إيجابية في مؤشرات الفساد للأعوام القادمة، واستحداث قانون الضرائب الجديد واعتماد أسلوب الفحص بالعينة، إنشاء وإعداد قانون الوظيفة العامة الذي يحتوى على العديد من المبادئ الهامة في مجال المساءلة والمحاسبة، وإعداد كتيب ملزم لكل الجهات الحكومية يخص المشتريات الحكومية، وإعداد قانون جديد للبناء يغير من دورة عمل منح تراخيص البناء، وبهذا فإن جمهورية مصر العربية تتوقع أن تكون هذه الإجراءات قادرة على الحد من الفساد في القطاع العام(وزارة الدولة للتنمية الإدارية بجمهورية مصر العربية، موقع نت)

تاسعا. العولمة والفساد الإداري:

لقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا عام 1997 تقريرا يفيد أن الفساد أصبح ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية للمجتمعات، وقد أرجع ذلك إلى تحرر التجارة وتزايد العولمة

فلم يعد يمكن التعامل مع هذه الظاهرة من خلال الإجراءات الوطنية فقط(خالد آل الشيخ ، 50-51). فهذه الظاهرة لم تعد ظاهرة قطرية مرتبطة بمجتمع معين متخلفا كان أو متقدما كبيرا أو صغيرا، شماليا أو جنوبيا. ولعل تقارير منظمة الشفافية الدولية تؤكد بجلاء هذه الخاصية في الفساد، فقد أصبح السلوك الفاسد عابرا للحدود في ظل هذا التطور التقني والإعلامي الهائل الذي يشهده العالم في ظل عصر العولمة.

ففي عصر العولمة ظهرت الشركات العابرة للحدود أو شركات متعددة الجنسية Multinational Corporations التي لا يزال هدفها الأساسي هو تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل تكلفة وبأسرع وقت، فأغلب الباحثين يؤكدون على علاقة هذه الشركات بانتشار الفساد في أغلب المجتمعات خاصة النامية منها، فالطموح المادي المرتفع عند أصحاب تلك الشركات والدول الغنية وتطور وسائل الاتصال الإلكترونية والمواصلات وانتشار التجارة الإلكترونية وتطور أساليب الدعاية الإعلامية، ساهم كل ذلك في تمكُّن تلك الشركات والدول الغنية من بث الفساد في الأقطار التي تمتلك تلك الإمكانات المادية والاقتصادية التي تتنافس على امتلاكها، مما شجع ابتزاز تلك الشركات وطلب الرشاوى من رجال الأعمال.

فقد نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا أوضحت فيه أنه في الفترة ما بين(1995-2000) استطاعت الشركات الدولية بواسطة دفع رشاوى من الحصول على 294 عقدا تجاريا بقيمة 145 بليون دولار أمريكي، كما أكدت ذلك منظمة الشفافية الدولية، فنمو ظاهرة الرشوة بين أوساط المستثمرين الأجانب أدى إلى تطور عرف وتقليد يسهل إجراء العقود والصفقات باعتبار الرشوة جزءا من ذلك العقد(صبحي الصالح ، موقع نت).

فالتغيرات التي شهدها العالم في مختلف النواحي الحياتية خاصة في وسائل الإعلام والمواصلات والتعليم والتجارة وتحرر الأسواق ورفع القيود على السلع والخدمات وتبادل الخبرات واعتماد النظم الرقمية في إدارة الحسابات المصرفية والشركات والتجارة الإلكترونية وسيادة التقنية الرقمية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة. كل هذا أسهم في حدوث موجة عارمة من التغير الاجتماعي لم تقف عند مستوى البنى التحتية للمجتمعات بل امتدت إلى منظومة القيم الاجتماعية والعادات والثقافة بشكل عام، وهذا ما أسهم في فتح آفاق جديدة أمام ظهور طموحات جانحة تهدف إلى التملك والتربح السريع وغير المشروط بالقيود الأخلاقية وغير الملتزم بالقيم والضوابط الاجتماعية، وهذا ما دفع إلى إفساد الذمم والاستقامة وغياب النزاهة والشفافية خاصة في ظل حالات الفوضى والتخبط التي تشهدها دول العالم النامي نتيجة لحالة التخلف الخدمي والتعليمي والثقافي، الناتجة في الغالب عن الفشل في مشاريع وبرامج التنمية الاجتماعية مما زاد من معدلات الفساد فيها فزادت فيها الرشاوى وغسل الأموال والتزوير والابتزاز والتربح من الوظيفة العامة وإساءة استعمال المال العام...إلخ.

بكلمات أخرى، فإن الفساد العابر للحدود أو العالمي والناتج عن تيارات العولمة يسهم إلى حد كبير في استفحال ظاهرة الفساد الداخلي، فالفساد العالمي يتجه إلى الدول التي ينتشر فيها الفساد أصلا، لأن ذلك الوضع يمثل أرضية مناسبة ومناخا جيدا لتحقيق أغراض المفسدين العالميين، فالفساد العالمي يسهم بهذا المعنى في تفاقم ظاهرة الفساد في الدول النامية خاصة تلك التي تعاني من مشاكل إدارية واقتصادية وثقافية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد ، 1998، 13-16) .

ولا بد من الوضع في الاعتبار أن علاقة العولمة بالفساد ليست سلبية دائما، فالعولمة بوسائلها ومؤسساتها المتطورة أسهمت كثيرا في نجاح الحملة العالمية ضد الفساد والإفساد مما سهّل تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال والتي تقيمها وتعقدها مؤسسات أهلية وحكومية اختصت في مكافحة الفساد والإصلاح الإداري والنزاهة. فقد استفادت هذه المؤسسات من العولمة في شن تلك الحرب ضد المفسدين والفساد بشتى صوره وأنماطه، فاستفادت منها في استقطاب الدعم المادي والمعنوي، وفي نشر دراساتها وبحوثها والمقالات التي قدمتها حول أبعاد الفساد وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس فقط في المجتمعات النامية بل في المجتمعات المتقدمة أيضا، كما فضحت الممارسات الفاسدة على المستوى العالمي بين الشركات الكبرى والدول أو الحكومات وفي الدول المتقدمة التي كانت تّدعي النزاهة والشفافية والاستقامة.

ومن هنا يمكن تلخيص علاقة الفساد بالعولمة في محورين، الأول هو المحور الإيجابي والذي يتمثل في دور العولمة في الحد من الفساد ودعم الجهود الموجه لمكافحته والسيطرة عليه والحد من انتشاره. والثاني هو المحور السلبي وهو الأوضح والأقوى، ويتمثل في دور العولمة بمؤسساتها وأجهزتها في خلق مناخ وبيئة خصبة ومناسبة لانتشار ظاهرة الفساد على مستوى عالمي وجعل الفساد ظاهرة أكثر من مجتمعية أو قطرية بل جعلها ظاهرة عابرة للحدود القومية والوطنية للمجتمعات الإنسانية.

الخاتمة:

يمكن القول: إن الفساد عبارة عن سلوك منحرف وضار اجتماعيا واقتصاديا يُرتكب من قبل الموظفين بمحض الإرادة وفي مجال العمل الإداري والتنظيمي بالقطاع العام، والهدف من ارتكابه تحقيق مصالح شخصية مادية كانت أو معنوية أو الاثنين معا، يقوم به الأفراد بمفردهم أو مشتركين مع آخرين من داخل المؤسسة أو من خارجها، وهو يمثل ظاهرة اجتماعية تعم وتنتشر في كافة المجتمعات الإنسانية، وهي ذات جذور تاريخية، أي أنها لم تنشأ في ظل ظروف راهنة أو مؤقتة بل لها عمقها التاريخي المتأصل في أغلب – إن لم يكن في كل– الثقافات القديمة والحديثة، وكأي ظاهرة اجتماعية أخرى لا يمكن تصورها بمعزل عن الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم وعادات ومعتقدات ونظم ومؤسسات وغيرها من مكونات بنى المجتمعات الإنسانية، فهي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتداخلة مع ظواهر اجتماعية أخرى، كما أن العوامل التي تسهم في ارتفاع معدلات الفساد وتفاقمه متعددة ومتداخلة وإن جاز فصلها نظريا فإن فصلها عمليا قد يصعب، إن لم يكن مستحيلا، فمنها الاجتماعية، ومنها الثقافية، ومنها الاقتصادية، ومنها القانونية، ومنها الإدارية، وهي مجموعة من العوامل متداخلة ولا يمكن التقليل من شأن أي منها في البحث عن تفسير سوسيولوجي عميق لهذه الظاهرة.

هذا ويشمل الفساد عدة أنماط من السلوكيات تختلف من مجتمع إلى آخر، ولا يوجد اتفاق على عددها وتصنيفها، فمثلا تجد بعض التقارير الدولية ترى أن الفساد هو الرشوة وأن الأخيرة هي كل الفساد، وبطبيعة الفساد فإنه أكثر من الرشوة فما هي إلا نمط من أنماطه. وعن علاقة الفساد بالتنمية فقد تبيّن أن العلاقة بينهما هي علاقة متبادلة الأثر، بمعنى أن كلا منهما يؤثر في الآخر، فالفساد يؤثر سلبا في نجاح خطط التنمية الاجتماعية، وكذلك فإن فشل مشاريع التنمية تقود إلى انتشار أوسع للفساد الإداري في ظل انخفاض الدخول وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية.

وعن آليات وسبل مكافحته، يتضح أن الفساد يحتاج إلى خطة متعددة المحاور ومتكاملة الجوانب تدفعها وتغذيها الإرادة السياسية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، وتتخذ من تكامل الجهود الأهلية والحكومية محركا ودافعا لها وتستثمر كل الوسائل والمؤسسات في هذه الحرب، وأن تستفيد من خبرات المجتمعات الأخرى في هذا المجال.

ويبدو أن بلوغ إطار عام لتفسير ظاهرة الفساد من منظور اجتماعي لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهد والعناء، وذلك لما يعانيه هذا المفهوم من خصائص تجعله يختلف نسبيا عن الجريمة والانحراف الاجتماعي وعن كثير من المفاهيم الاجتماعية الأخرى، وبالرغم من ذلك، ومن خلال ما تقدم عرضه من نظريات اجتماعية مفسرة للانحراف والجريمة ومن الدراسات السابقة التي اهتمت بتشريح مفهوم الفساد وعوامله وأنماطه تنتهي إلى جملة من الافتراضات العامة التي ربما ستسهم في بلورة فروض هذه الدراسة وهي قابلة بطبيعة الافتراضات العلمية إلى النقاش والتمحيص، وفيما يلي ملخص لها:

- يتأثر معدل تعاطي الفساد وانتشاره بموجات التغير الاجتماعي التي تحدث في المجتمع، فكلما كان التغير سريعا وعميقا أثر في نسق القيم الاجتماعية وقدرة المعايير على توجيه السلوك الإنساني، وبسبب هذا ضعف الضبط الاجتماعي، ومع زيادة معدلات التحضر يرتفع مستوى التعليم، وتزيد الطموحات الفردية، وزيادة التباين الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وفي ظل هذه الظروف يقوى استعداد بعض الأفراد لتعاطي الفساد وتقبل الأفكار التي تُروج له، بخاصة عندما يفشل الأفراد في تحقيق طموحاتهم بالطرق المشروعة.

- انتشار الفساد يتناسب طرديا مع سيادة المركزية في السلطة واتخاذ القرارات فلكما توزعت السلطة على عدد من الأفراد والأدوار قل احتمال ارتكاب الأفراد للسلوك الفاسد في تلك المؤسسة.

- سنوات الخبرة ودرجة الإحاطة بالقوانين المنظمة للعمل يتناسب طرديا مع انتشار السلوك الفاسد، وبالعكس التعليم فكلما قل مستوى التعليم قلّ تبعا له احتمال ارتكاب الأفراد لتلك السلوكيات المنحرفة في مجال الإدارات التي يعملون بها.

- إن البحث عن الرفاهية والثراء الفاحش والبحث عن متاع الدنيا يسهم في تبني السلوك الفاسد أكثر من الفقر والعوز الاقتصادي والحاجة، ذلك لأن أفراد هذه الطبقة مستبعدين في الغالب عن الأعمال التي يمكن من خلالها ممارسة الفساد كما أنهم غير مستساغين عند ممارسي الفساد.

- الموظفون الذكور أكثر استعداد لارتكاب السلوك الفاسد من الإناث لما يمتازون به من طموحات مادية ونظرا لأنهم أكثر عرضة لقوة ضغوط للأهداف الاجتماعية من الإناث.

- الموظفون الذين لديهم سند يدعمهم ويذود عليهم داخل المؤسسة أو خارجها أكثر استعداد لتعاطي الفساد الإداري ممن لا يمتلكون من يحميهم لو أدينوا في جريمة أو جنحة أو حتى مخالفة، فالفساد يتناسب طرديا مع سيادة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات الإدارية.

- يسهم الاستقرار الإداري وثبات الموظفين في مناصبهم في الحد من الفساد، في حين أن الفساد يزداد ويكثر كلما زاد التغيير والتبديل بين الموظفين، كما أن الاستقرار والثبات في القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها في القطاعات الإدارية المختلفة يسهم إلى حد كبير في الحد من انتشار الفساد.

- يزيد معدل انتشار الفساد وتعاطيه في الأزمات الاقتصادية والسياسية والظروف الطارئة حيث يضعف بذلك قدرة أجهزة المراقبة والمتابعة والمحاسبة على تأدية واجباتها.
- موظفو الإدارات الخدمية والتجارية أكثر من غيرهم ميلا لممارسة الفساد نظرا لتعاملهم المباشر مع الجمهور وتقديمهم للخدمات بشكل مباشر للمستفيدين منها، كما أن الرقابة قد تقل فيها خاصة في الحلقة الأخيرة والتي يكون المواطن طرفا فيها.

- حالات الفساد بين موظفي الإدارات الدنيا أسهل اكتشافا من تلك التي يرتكبها موظفو المستويات الإدارية العليا وكبار المسؤولين. وربما

يرجع ذلك إلى السند والدعم والنفوذ والخبرة التي يمتلكها أمثال أولئك الموظفون.

- القطاعات الإدارية الموجود بمناطق تبعد عن المراكز الحضرية ينتشر فيها الفساد أكثر، فهي أولا مجتمعات يسود فيها العرف أكثر من القانون ويغلب على أفرادها المثول للعلاقات القرابية والصداقة، وثانيا لأن تلك المجتمعات تبعد بعض الشيء عن مراكز المراقبة ومتابعة الإجراءات والتفتيش اليومي.

- إن الفشل في تحقيق الأهداف والطموحات بالطرق المشروعة يسهم كثيرا في تبني اتجاهات سلبية تحمّل المجتمع مسؤولية ذلك الفشل الذي أصابهم والحرمان الذي يعانون منه، وهذا ما يدفعهم إلى بلورة اعتقادات وأفكار مفادها أن جزءا من المال العام من حقهم التنعم به وأخذه بأي طريقة كانت، وهذا ما يدفعهم إلى تبني السلوك الفاسد إذا ما بلغوا من المناصب الإدارية ما يؤهلهم إلى ارتكاب ذلك السلوك، أو يدفعون موظفين آخرين يؤثرون فيهم أو يقودونهم إلى ممارسة ذلك الفساد.

- أخيرا، يتناسب الفساد طرديا مع عدم وجود معايير ثابتة ودقيقة في تكليف الأشخاص بالمناصب الإدارية حيث تحتاج هذه المناصب إلى شخصية قيادية تتسم بمجموعة من الخصائص والصفات، وفي حال تبيّن للموظفين أن المدير غير كفء فإنهم سيتمادون في تعاطي بعض أنماط السلوك الفاسد.

هكذا، فإن الفساد الإداري ظاهرة معقدة ومتعددة العوامل والأبعاد ومتداخلة الجوانب ولكن تبقي النظريات المفسرة للجريمة والانحراف الإطار

النظري الأفضل لتفسير هذه الظاهرة أو على الأقل أهم جوانبها وبيان أبرز عواملها وإعطاء صورة واضحة عن ديناميكياتها وتداخلها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى. ولمزيد من الإيضاح حول هذه الظاهرة بمجتمع الدراسة نعرض في الفصل القادم بعض المؤشرات الدالة على مدى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الليبي ومجتمع الدراسة بوجه الخصوص.

الفصل الثاني
(نماذج من دراسات الفساد)

تمهيد:

نعرض في هذه الفصل لبعض النماذج من الدراسات والبحوث السابقة التي وقعت بين يدي الباحث، والتي هدفت إلى شرح وإيضاح مفهوم الفساد

من حيث أنواعه ومجالاته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية والسلبية، إضافة إلى البحث عن العوامل الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة وتفشيها في المجتمعات المدروسة وصولا إلى إطار تفسيري لهذه الظاهرة، ولأن الدراسات التي وقعت بين يدي الباحث كثيرة ومتنوعة، لذا تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: الدراسات الأجنبية (غير العربية)، والدراسات العربية(غير الليبية)، وأخيرا الدراسات الليبية. وختاما، حاول الباحث استخلاص مجموعة من الأفكار العامة من خلال تحليل هذه الدراسات، وفيما يلي عرض لهذه البحوث والدراسات:

1. الدراسات الأجنبية:

من الدراسات في هذا المجال ما يعرف بـ: **مسح بيرز للرشوة** Bribe Payers Survey **1999**، الذي أجرته جمعية جلوب Gallup الدولية والمكلفة من قبل منظمة الشفافية الدولية، حيث أجرت مقابلات معمقة مع زعماء القطاع الخاص في حوالي (14) اقتصادا صناعيا وناميا، ولقد أشتمل المسح على الهند، إندونيسيا، الفلبين، كوريا الجنوبية، تايلند، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، هنغاريا، بولندا، روسيا، المغرب، نيجيريا، جنوب أفريقيا. ولقد أجريت المقابلات في الفترة ما بين(أبريل إلى يوليو) (Bribe Payers Survey, 1999).

لقد أجريت ما يقارب (779) مقابلة ركزت أسئلتها على الاتجاهات والتصورات المتعلقة بدفع الرشاوى من قبل رجال الأعمال وأصحاب الشركات الكبرى بهذه الدول.

ولقد تبيّن من خلال هذا المسح أن أغلب الشركات بالدول المتقدمة تقوم بدفع رشاوى لتصدير منتجاتها إلى اقتصاديات العالم النامي وكانت على رأس القائمة شركات من السويد، ثم بالنسبة بنفس أستراليا وكندا، ومن بعدها شركات ورجال أعمال من سويسرا، وتنتهي القائمة عند تايوان وكوريا جنوبية والصين(Bribe Payers Survey, 1999) .

من جهة ثانية، بيّن المسح أن أكثر القطاعات التي تنتشر فيها الرشاوى في الدول النامية حسب وجهة نظر رجال الأعمال هي الحصول على العقود وبناء الأشغال العامة، ثم الأسلحة والدفاع، ثم مجال الطاقة بما في ذلك النفط، والصناعات التعدينية، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، والاتصالات والبريد، والقضاء المدني وأخيرا الصرافة والمالية والزراعة، والملاحظ في هذا السياق أن (33%) من المبحوثين يرون أن الفساد قد زاد في السنوات الخمس الأخيرة (Bribe Payers Survey, 1999).

وعن أهم عوامل الفساد فقد تبيّن أن انخفاض رواتب القطاع العام قد اخذ الصدارة حيث بلغت نسبة المؤكدين على دور هذا العامل (65%) ثم يليه ضعف المناعة عند المسؤولين الحكوميين ضد الرشاوى(63%) والسرية في الحكومة(57%)، وعملية الخصخصة وزيادة الاستثمار الأجنبي، وفرض القيود على وسائل الإعلام(Bribe Payers Survey, 1999).

ومن هنا يلوم رجال الأعمال بدرجة كبيرة بيئاتهم المحلية حيث تحتوي على محفزات لفساد المستثمر الأجنبي، وبهذا ينتهي التقرير بضرورة تطبيق القانون المحلي في محاربة الفساد؛ إذ يعتبر ذلك خطوة أولية وأساسية .

ومن الدراسات التي تبيّن مدى انتشار ظاهرة الفساد بأحد مجتمعات العالم النامي تلك التي تقدم بها "محمد خان بعنوان (**الفساد السياسي والإداري: المفاهيم وتجارب مقارنة مع حالة ببنغلاديش)** ، حيث حاول الباحث في هذه الدراسة استيضاح معالم الفساد في بنغلاديش والوقوف على أهم المؤشرات والعوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة (Mohammad M. Khan,1999).

ولقد انتهى من مجمل البحث للقول بأن الفساد ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب وغير واضحة بدقة، وهي تحدث كنتيجة للاختلافات التي تطرأ على الأنظمة والأجهزة في المجتمع نتيجة موجات التغيير التي تجتاحه، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فهو يعتقد أن الاختلاف حول المفهوم لا يزال قائما غير أن الباحثين بدأوا ينظرون للفساد من منظور أوسع من ذي قبل حيث تجاوزوا، من وجهة نظره، النظرية الأخلاقية للفساد ونتج عن ذلك أن تعددت الأسباب والعوامل التي وقف الباحثون عندها لتأكيد دورها في الفساد(Mohammad M. Khan,1999).

ومن أجل التعرف على ديناميكية هذه الظاهرة قام الباحث بدراسة أشكال الفساد والتطور التاريخي لهذه الظاهرة فبيّن أن من أهم أشكال الفساد في بنغلاديش: قبول المال والحوافز لمنح العقود، وانتهاك إجراءات العمل لتقديم المصلحة الشخصية، انحراف الموارد العامة واستخدامها للصالح الخاص، ومحاباة الأقارب والتدخل في عملية العدالة، والسرقات، وزيادة الأسعار، وتأسيس مشاريع وهمية غير موجود(Mohammad M. Khan,1999).

وانتهى من بحثه بالتأكيد على التكلفة الباهظة للفساد حيث يؤثر، من وجهة نظره، في تقدم وازدهار المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن هنا بات العالم بأسره ينادي بضرورة مكافحة الفساد بالرغم من الجزم بأنه من المستحيل القضاء على الفساد إلاّ أن الهدف المنشود اليوم هو التقليص من معدلاته والحد من انتشاره(Mohammad M. Khan,1999).

ومن الدراسات في هذا المجال تلك التي أقامها كل من "بوجس وروديز" V. Pujas and M. Rhodes بعنوان **(صراع الثقافات: الفساد وأخلاق الإدارة العامة في أوربا الغربية) 1999**، وركز الباحثان على دور الصراع الثقافي في خلق الفساد الإداري وفساد أخلاق المهنة العامة، من منطلق أن الاتحاد الأوروبي يتألف من ثقافات متباينة ومختلفة، وهذا ما قد يزيد نسبة انتشار الفساد في الاتحاد الأوروبي(Vronique Pujas & Martin Rhodes, 1999).

وقد اعتمد البحث عموما على إحصاءات منظمة الشفافية الدولية والتي تُبين أن الفساد مستشرٍ إلى حد كبير في أوروبا، ولقد فسّر الباحثان ذلك الوضع من خلال تحرر الأسواق وعولمتها وبخاصة الأسواق المالية، والتغير في طبيعة مواقع التوزيع وتنوع الخدمات... الخ.

ولقد انتهى البحث إلى بيان أن من أكثر صور الفساد انتشارا في أوروبا هي الفساد في عقود الأشغال العامة وتحتل إيطاليا المرتبة الأعلى، وخلق مجموعات الزبونة، أي المنفعة من خلال تقديم الخدمات وتوفيرها لهم، والفساد في إدارة القطاع العام بشكل واضح إن لم يكن بشكل شامل. ويرجع

الباحثان هذا الوضع إلى عدد من العوامل على رأسها: العبء المالي الذي بدأ يثقل كاهل الإنسان الأوربي (ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات وبخاصة التعليم)، الثورة في الاقتصاد الدولي وارتباط ذلك بالتغيرات الأيديولوجية، والتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص(الخصخصة) وإلغاء القيود التنظيمية(Vronique Pujas & Martin Rhodes, 1999).

وانتهى البحث عموما بالتأكيد على أن نتيجة انتشار الفساد هي تطور ثقافة وأفكار جديدة وأخلاقيات فاسدة تنتصر في النهاية على أفكار وثقافة النزاهة والاستقامة وهذا ما يزيد من تطور وانتشار الصور السلوكية الفاسدة، ويدعو كثيرا من الأفراد إلى تبني تلك الثقافة الفاسدة.

إضافة إلى ما تقدم من دراسات، نجد أيضا ذلك التقرير الذي قدمه البنك الدولي بعنوان: **(مواجهة الفساد في الدول الانتقالية " مساهمة في مناقشة السياسة") 2000**، وذلك بالتعاون مع البنك الأوربي لإعادة البناء والتطوير. ولقد اشترك في هذا التقرير حوالي 3000 مدير مشروع من دول مختلفة تنتمي للبنك الدولي، ولقد ساهم في هذا التقرير ما يناهض (17) منظمة غير حكومية. ولقد استهدف هذا التقرير رصد الفساد في الدول الانتقالية أو بالأحرى الدول النامية والآخذة في التطور بهدف رصد صوره ومعرفة العوامل الكامنة وراءه، ولقد ركز التقرير على دراسة حالة مجموعة من المجتمعات (The World Bank, Anticorruption in transition, 2000).

عموما، فإن من أبرز ما كشف عنه هذا التقرير هو أن انتشار الفساد زاد في العقود الأخيرة في أغلب الدول المشاركة، كما كشف عن العديد من حالات الفساد بين صفوف الساسة وصناع القرار، ولقد بيّن التقرير أن أكثر

المتضـررين مـن الفسـاد هـم الفقـراء إذ يـؤثر الفسـاد فـي انتشـار الخـدمات الاجتماعية بل قد يعوق وصولها إليهم مما يجعلهم قابعين تحت خط الفقر، كما أكد التقرير أن حالة التحول والتبدل التي عاشتها أغلب الدول النامية وما نتج عنها من آثار وفرت بيئة خصبة لظهور الفساد الإداري(The World Bank, Anticorruption in transition, 2000).

من الدراسات في هذا المجال تلك التي قامت بها المؤسسة المالية الدولية فـي أوكرانيا بعنـوان: **(التقليـل مـن الفسـاد فـي أوكرانيـا)** Reducing Administrative corruption in Ukraine 2004 حيث اعتمدت علـى استفتاء واستقصـاء آراء حوالي (2500) مدير تنفيذي من شركات تعمل في مجالات متعددة بما فيها الزراعة، ولقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بناءً على قوائم بالأسماء مستمدة من لجنة الإحصاء الرسمية في أوكرانيا حيث يسجل بها كل العاملين حسب الشركات التابعين لها، ولقد روعي في العينة أن تمثل المدينة التي أخذت منها تمثيلا جيدا، ولقد تبيّن من هذا المسح أن رجال الأعمال يعانون العديد من المشاكل ويواجهون العديد من الصعوبات في مجال أعمالهم من هذه الصعوبات، مثلا، عدم استقرار التشريعات، وعدم الاسـتقرار السياسـي وتـدخل الإدارة المحليـة ممـا يعـوق إنجـازهم لأعمـالهم بالشـكل المطلـوب، والأمـر الـذي يـدفعهم، أحيانـا كثيـرة، إلـى دفـع الرشـاوى للمسؤولين خاصـة فيما يتعلق بالحصول علـى التراخيص، والتفتيش السنوي ونصف السنوي (United states agency international development(USAID), 2004).

ولقد تبيّن من خلال نتائج هذا التقرير أن الفساد، خاصة الرشوة، منتشر بشكل كبير وملفت للأنظـار فـي مجـالات مختلفـة من القطـاع العام بأوكرانيا

مثـل الحصـول علـى قطعـة الأرض، أو تـراخيص البنـاء، أو فـي التفتـيش الضريبي، أو في مجال الصحة، أو الشرطة، أو حماية المستهلك أو صندوق التقاعد. وترجع العينة هذه التفشي إلى مجموعة عوامل هي:

1. كثرة تغير القواعد والتعليمات.
2. ارتفاع الكلفة الاقتصادية وغلاء المعيشة.
3. استعمال القوة الرسمية في عملية المنافسة في السوق.
4. تعقد القواعد التي تحكم سير العمل وتعددها.
5. تطبيق قوانين انتقائية غير مدروسة.

هنالك دراسة أخرى أقيمت في **موزنبيق** بعنوان **(تقييم الفساد: تقرير موزمبيق النهائي)** Corruption Assessment: Mozambique "final report"،2005، ولقد انتهى هذا التقرير إلى بيان أن الفساد مستشرٍ بشكل يدعو للقلق في موزمبيق، حيث تنتشر هذه الآفة في كافة قطاعات المجتمع مـن مراكـز شـرطة، ومؤسسـات صـحية، ومـدارس، وجامعـات وبالمكاتـب الحكومية،... ويتضمن هذا الفساد أنماطا مثل: سرقة مبالغ كبيرة من المال العام، وسوء التصرف في إنفاق المال العام، إضافة إلى انتشار الانتهاكات الضـارة (الظواهر السلبية) مثل: المحسوبية، ومحاباة الأقارب فـي التعيين والاقتنـاء والحصـول علـى الخدمـة، والتعامـل علـى أسـاس جماعـات منفعـة، أصـدقاء كانوا أو أقارب أو ساسة من أحزاب معينـة(United states agency international development(USAID), 2005).

ويقترح التقرير النهائي لعلاج مشكلة الفساد توفر إرادة قوية من جانب الحكومة الموزمبيقية، بحيث تضمن توفر الشفافية في التعامل مع المواطنين وتقليص معدلات الفساد، وهذا ما سيدعم تعلم المواطنين أصول الدفاع عن

مصـالحهم، فالفسـاد يزيـد فـي ظـل عـدم اكتـراث عامـة المـواطنين بحمـل مسؤولياتهم اتجـاه مجتمعهم وحكـومتهم، وبكلمـات أخـرى، لا بـد مـن تـدعيم الـولاء الاجتمـاعي أو المجتمعي لـدى عامـة المواطنين والتركيـز علـى نظـامي التعليم والإعـلام، وذلـك مـن خـلال الاهتمـام الفعلـي، أي العملـي، بمحاربـة الفساد من قبل الحكومة.

ومن البحوث المهمة في هذا المجال أيضا ذلك المسح الذي أقامه المعهد القـانوني للبنـاء فـي المملكـة المتحـدة(CIOB) بعنـوان: "**الفسـاد فـي أعمـال البنـاء بالمملكـة المتحـدة**" 2006 الذي يقدر كلفة الفساد في أعمال البنـاء البريطانية بحوالي 3.750 بليون جنية إسترليني سنويا(The Chartered Institute of Building, 2006).

ولقد هدف هذا المسح إلى جمع وجهات نظر العاملين في قطـاع البنـاء بوصفهم يعايشون ممارسة هذا النمط من السلوك، كما يهدف هذا التقرير إلى تصنيف المنـاطق حسب مدى انتشـار الفساد فيهـا، ولقد اشتمل المسح علـى (1404) مبحوثا كان أغلبهم من الذكور(95%) وكان أغلبهم أيضـا(78%) مـن الفئـة العمريـة(26–55) وأن (42%) اشـتغلوا فـي شـركات بنـاء كبـرى. ولقـد اسـتخدم المسـح شـبكة المعلومـات العالميـة(الإنترنت) لجمـع البيانـات (استبيان إلكتروني) ولقد انتهى المسح إلى مجموعة من النتائج، من بينها أن (43%) من المبحوثين أكدوا انتشار الفساد إلى حد ما في أعمال البناء في الملكـة المتحـدة، فـي مقابـل (8%) أكـدوا أن الفسـاد شـائع جـدا. وعـن أكثـر صـور الفسـاد انتشـارا فـي هذه الصـناعة بـيّن المسـح أن (46%) يـرون أن الاحتيـال والخـداع منتشـر إلـى حد مـا، وبـنفس النسبة أكد أفراد العينـة علـى

انتشار سلوك فاسد يتمثل في توظيف العمالة غير القانونية...إلخ . من جهة ثانية أكد ما يقارب نسبتهم(11%) من المبحوثين أنهم قد اكتشفوا حالات فساد أثناء عملهم في الشركات التابعين له،ا في حين أن (33%) ممن اكتشفوا الفساد لم يبلغوا عنه الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد (The Chartered Institute of Building, 2006).

أما على المستوى الشخصي للمبحوثين حول ممارسة الفساد، فقد تبيّن أن (18%) منهم قد تعهدوا بتقديم رشوة مرة واحدة على الأقل، في حين قدَّم (23%) رشوة أو تعهد بها لمسؤول ما أكثر من مرة واحدة، من ناحية أخرى أكد ما بين (69-75%) من المبحوثين أن الجهود الرامية للتقليل من الفساد غير كافية للحد من هذه الظاهرة.

ومن خلال الأسئلة المفتوحة بهذا المسح، تبيّن أن هنالك بعض أنماط الفساد المنتشرة في أعمال البناء البريطانية، منها *الحوافز غير النقدية* والتي تشتمل على الهدايا التي تتراوح بين الأفلام المجانية وتحمل النفقات إلى الإجازات مدفوعة الثمن، هذا فضلا عن *تسريب المعلومات* حول العطاءات، ومن خلال هذا انتهى المسح إلى التأكيد على انتشار الفساد في أعمال البناء بالمملكة المتحدة .

أخيرا، وليس آخرا، نشير إلى التقرير العالمي الذي قدمته منظمة الشفافية العالمية بخصوص صور **الفساد في قطاع الصحة وأسبابه2006**، ولقد انطلق التقرير من تعريف الفساد على أنه سوء "استخدام السلطة(الموقع العام) لأجل تحقيق مكاسب خاصة"، ولقد لخص التقرير أهم أسباب الفساد في قطاع الصحة في النقاط الآتية(Global Corruption Report 2006):

1. انعدام توازن المعلومات في النظام الصحي حيث يمتلك المحترفون المهنيون بالقطاع الصحي معلومات أكثر مما لدى المرضى أنفسهم، فجعل المعلومات متوفرة يخفض إلى حدٍّ كبير الفساد في مجال الصحة.
2. عدم وضوح العلاقة بين المورّدين الطبيين ومزودي الرعاية الصحية وصانعي السياسات الصحية، مما قد ينتج عنه تشوه السياسات فينعكس سلبا على مستوى الصحة العامة.
3. الريبة بالأسواق الصحية؛ بمعنى عدم القدرة على التكهن بنوع المرض الذي يمكن أن ينتشر وعدد الأفراد الذين سيصابون بذلك المرض ومقدار الأدوية والعقاقير التي يمكن أن تعالج هؤلاء الأفراد، وهذا بدوره يعوق صانعي السياسات الصحية مما يجعل من الصعب إدارة الموارد بهذا القطاع وعملية الاختيار والمراقبة والقياس وإدارة تلك الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية.

وعن أشكال الفساد، فقد تبيّن من التقرير أن هنالك أشكالا محددة من الفساد منتشرة في قطاع الصحة بوجه عام هي: الاختلاس والسرقة من ميزانية الصحة والعائدات من رسم المستخدمين، والفساد في المشتريات، والفساد في أنظمة الدفع حيث تشمل تزوير المستندات ووثائق التأمين واستخدام ميزانيات المستشفى لتحقيق مصالح خاصة، وابتداع مرضى لا وجود لهم أصلا(مرضى أشباح) إضافة إلى الفساد في الإمدادات الطبية، ومشاريع البناء والتطوير المعماري للمؤسسات الطبية.

ولقد انتهى التقرير إلى مجموعة من التوصيات منها، مثلا، أن تقوم الحكومة بإخضاع جميع المستشفيات وشركات وهيئات التأمين الصحي والوكالات الأخرى التي تتولى عملية تمويل الخدمات الصحية إلى عملية تدقيق محاسبية مستقبلية . كما يجب أن تقوم الحكومة بتوفير المعلومات المتعلقة بالجانب الصحي على شبكة المعلومات العالمية.

2. الدراسة العربية:

يشمل هذا المحور على بعض الدراسات العربية التي وقعت بين يدي الباحث والمقامة في المجتمعات العربية عن ظاهرة الفساد الإداري، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات ولأهم ما توصلت إليه من نتائج ومقترحات حول هذه الظاهرة:

من الدراسات العربية الرائدة في هذا المجال تلك التي تقدمت بها "سامية جابر" بعنوان: **(النظرية السوسيولوجية في الانحراف مع دراسة على القوى العاملة في إحدى شركات القطاع العام في مصر)** 1977، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين، الأول يتمثل في بلوغ إطار نظري شامل لظاهرة الانحراف الاجتماعي في مجال العمل التنظيمي من خلال تحليل الاتجاه الوظيفي واتجاه الصراع، والاتجاه النقدي الحديث، والثاني يتمثل في اختبار هذا الإطار النظري مع معطيات الواقع الميداني للمجتمع المصري من خلال الدراسة الإمبيريقية في إحدى شركات القطاع العام والمتمثلة في شركة النحاس(سامية جابر، 1977).

لقد درس الانحراف في هذه الدراسة من خلال ثلاثة مداخل، هي المدخل الفردي أو الشخصي (أي السلوكي)، ومدخل النظام الاجتماعي ومدخل

التنظيم الاجتماعي وهذا ما قاد إلى انتهاء الدراسة إلى مجموعة كبيرة من النتائج المهمة، فمنها ما هو على المستوى النظري ومنها ما هو على المستوى الإمبيريقي، ومن أهمها:

أن هنالك انتشارا لأنواع مختلفة من صور السلوك المنحرف في مجال العمل وهي تمثل انحرافات عن المعايير والقواعد والإجراءات التنفيذية وأسس التعامل بين العمال فيما بينهم وبين العمال والرؤساء، إضافة إلى مخالفة الآداب العامة والقواعد الأخلاقية ومبادئ الذوق العام، ناهيك عن ترك العمال للعمل أثناء الدوام الرسمي وعدم الحرص على سلامة الأدوات والمعدات الخاصة بالعمل وتعريضها للإتلاف أو الضياع.

كما بيّنت الدراسة عدم ملاءمة الكثير من الضوابط المطبقة على العديد من المنحرفين عن القواعد والمعايير المعمول بها في المنظمة الإنتاجية، فقد تبين أن هنالك تفاوتا بين الشدة المفرطة والتسيب التام فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات التأديبية على المخالفين من الموظفين والعاملين بالمؤسسات التابعين لها، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من صور الانحرافات المثالية التي يدفعها الشعور بعدم العدالة والمساواة في التعامل، ومن هنا انتهت الدراسة إلى أن الضبط الاجتماعي غير المتوازن أو المختل قد يقود إلى ظهور صور من الانحراف الثوري والمثالي بين العاملين والموظفين، تكون نتائجها بالغة الأثر في معنويات الأفراد والعمل الذي يقومون به بتلك المنظمات(سامية جابر، 1977).

وانتهت الدراسة إلى نتيجة أخرى مفادها أن المؤسسة الإنتاجية ينعدم فيها مراعاة العمل بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب، ورأت

الباحثة أن هذا المتغير مهم في تفسير الانحراف الاجتماعي بين العاملين، ولقد كشفت الدراسة أن أغلب أفراد الصفوة الإدارية يعانون من حالة اغتراب عن الواقع الذي يعملون به، حيث تبيّن أن ما يعادل ثلاثة أرباع العينة من المؤهلين يعملون في مجالات لا تتصل باختصاصاتهم التي درسوها وتأهلوا فيها، وانتهت الدراسة إلى أن من أهم الأنماط والصور الانحرافية التي تنتشر بين الصفوة الإدارية هي عدم الالتزام بالقواعد والمعايير واللوائح التنظيمية لاختيار العاملين وتوظيفهم، ناهيك عن اعتبار الإنتاجية العالية هي الهدف والغاية الرئيسية للتنظيم الصناعي، وهذا ما اعتبرته الباحثة ضربا من اغتراب الصفوة الإدارية عن أهداف المنظمات الرسمية والتي على رأسها عدم الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها بالشكل المطلوب لتحقيق الأهداف المادية للمنظمة الإنتاجية من خلال الدورات التدريبية ورفع الكفاءة القائمة على دراسات علمية(سامية جابر، 1977).

كما قدم "نزار توفيق الحسو" **دراسة حول ظاهرة الوساطة والمحسوبية** والمحاباة في الأجهزة الإدارية العراقية 1979، حيث ركز فيها على بيان مدى انتشار هذه الظواهر في وسط الموظفين العاملين بالقطاع الحكومي في تلك الفترة التي تمثل إلى حد كبير مرحلة ازدهار ونمو اقتصادي في العراق، فركزت الدراسة على بعض العوامل الإدارية والتي تتعلق بعلاقات العمال فيما بينهم وعلاقتهم بالإدارة من المستوى الأعلى، والأساليب الإدارية التي تساهم في انتشار هذه الظواهر، مثال ذلك زيادة عدد الإجراءات الروتينية وتعقدها، وطول الوقت اللازم لإتمام تلك المعاملات، فقد انتهت الدراسة لتأكيد علاقة هذه العوامل بانتشار الوساطة والمحسوبية، فتجد أغلب المرتادين للمؤسسات الخدمية يلجأون إلى إيجاد وسيط من المؤسسة ليساعدهم على إتمام ذلك الإجراء بأسرع وقت ممكن (نزار الحسو، 73-74).

ولقد انتهت الدراسة إلى بيان بعض صور الانحرافات التنظيمية السائدة بين الموظفين، منها مثلا الاجتهادات الذاتية لبعض القوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسة لتسهيل تقديم خدمات لشخص معين، إضافة إلى توزيع الكادر الوظيفي بشكل لا يتناسب وحجم العمال وطبيعة العمل. هذا كله يشكل _من وجهة نظر الباحث . عوامل تساهم في نشر العمل بالوساطة وانتشار المحسوبية والتشجيع عليها.

كذلك قام "محمد الصواف" بدراسة **حول أخلاقيات الخدمة العامة والعوامل المؤدية إلى الإخلال بها** من قبل الموظفين العامين بالمملكة العربية السعودية1994، ولقد انتهت الدراسة إلى بيان أن هنالك مجموعة متشابكة من العوامل تسهم في دفع الموظفين إلى مخالفة تلك القواعد والمعايير الأخلاقية التي تحكم العمل بالمهن العامة بالمملكة السعودية من أهمها عدم سلامة المناخ التنظيمي نتيجة_للخلل الذي يطرأ على بناء تلك المؤسسات الخدمية والصناعية، وإضافة إلى إهمال مشاركة الموظفين في صنع القرارات بالمؤسسات، كذلك فإن غياب الجزاء الرادع للمخالفين، خاصة في ظل ضغوط الحياة وعدم تناسب الدخل والمردود المادي للوظيفة مع متطلبات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن...إلخ أسهم في التشجيع على الانحراف عن أخلاق المهنة العامة وتعديها(محمد الصواف، 7-39).

ومن الدراسات العربية، أيضا، تلك التي تقدم بها "محمد البدوي" بعنوان **(الفساد في النسق الاقتصادي وانعكاساته على التنمية الاجتماعية**

والاقتصادية في المجتمع المصري)1996، لقد انطلقت هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بتأثير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري على انتشار ظاهرة الفساد في الحقبة التاريخية التي اهتمت بها الدراسة، كما تساءل الباحث عن دور الإخفاق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في انتشار ظاهرة الفساد(محمد البدوي، 1996).

من منطلق هذه التساؤلات والخلفية النظرية التي اعتمد عليها الباحث صاغ مجموعة من الفروض منها أن هنالك علاقة وثيقة بين الفساد الاقتصادي وبين تعثر خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما افترضت الدراسة أن التحولات غير المخطط لها أسهمت كثيرا في خلخلة القيم مما أدى إلى ظهور أنماط مختلفة من الفساد. ولتحقيق هذه الأهداف، والتحقق من هذه الفرضيات اختار الباحث العاملين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة العام منها والخاص والحكومي وقطاع الزراعة والقطاع الحر كمجتمع للبحث، ولقد بلغ إجمالي حجم العينة(500) مفردة، استهدف الحصول منها على بيانات حول اتجاهاتهم نحو هذه الظاهرة، من حيث أسبابها ونتائجها وطرق علاجها، هذا ناهيك عن المقابلات التي أجريت مع بعض المختصين والخبراء في هذا المجال(محمد البدوي، 1996).

ولقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن عينة الدراسة ترى أن الفساد يمثل ظاهرة استشرت في المجتمع المصري، ومن أبرز صوره الرشوة والتهرب الضريبي والجمركي وتجارة المخدرات والمحاباة في تعيين الأقارب، يلي ذلك الاختلاس والتزوير والتحايل على القانون وإهدار المال العام وسرقته، واستغلال الوظيفة العامة في تحقيق مكاسب خاصة.

ويعتقد الباحث من خلال تحليله لبيانات الدراسة أن الفساد الإداري بوجه عام وبخاصة الرشوة وإهدار المال العام هي من أكثر صور الفساد تأثيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري، وأكد ذلك آراء عينة الخبراء حيث أشاروا إلى أن الفساد من العقبات الكبيرة أمام التنمية الاجتماعية.

وعموما فقد انتهت الدراسة إلى التأكيد على أن المجتمع المصري قد مر بعدة تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية أسهمت كثيرا في تغير بعض ملامح النسق القيمي، هذا التغير القيمي صاحبه انتشار بعض الممارسات الفاسدة على مستوى الأفراد والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، فسادت القيم المادية التي صاحبت الانفتاح الاقتصادي وانتشار قيم الكسب السريع حيث زاد العمل بمبدأ (الغاية تبرر الوسيلة)، والاتجاه نحو ترك العمل الحكومي والزراعي والصناعي لضعف العائد والمردود الاقتصادي من تلك المهن، إضافة إلى الهجرة نحو الدول العربية النفطية والدول الغنية، كل هذا كان له بالغ الأثر في نجاح مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية(محمد البدوي، 1996).

ومن الدراسات العربية أيضا تلك التي تقدم بها "زكي حنوش" بعنوان **(مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي : الأسباب ووسائل العلاج)1997**، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الفساد في التنمية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والوقوف على الأسباب والظروف والنتائج المرتبطة بهذه الظاهرة واقتراح الأدوات والأساليب الناجحة للحد من هذه الظاهرة في المجتمع السوري(زكي حنوش، 1997).

ولقد انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات، منها أن الفساد يمثل ظاهرة عامة في المجتمعات العربية، كما أن القيم الاجتماعية التقليدية مثل الانتماء الفئوي والعشائري والتحيز والمحسوبية والمستوى المتدني للدخل وتخلف الأساليب الإدارية وضعف المحاسبة وغياب الشفافية وضعف أو غياب القانون؛ كل هذه العوامل تسهم في انتشار الفساد وتبني الأفراد أنماطا من السلوك الفاسد.

أما عن الإجراءات المنهجية للدراسة، فقد اعتمد الباحث على *المنهج الوصفي التحليلي*، أما وحدة التحليل فقد كانت الموظف العام، والعينة أخذت من إجمالي الموظفين بمدينة حلب السورية ولقد اشتملت على (900) مفردة، ولقد اشتملت العينة على الذكور والإناث، وعلى مراحل عمرية مختلفة ومستويات تعليمية مختلفة.

ومن النتائج المهمة التي انتهت إليها الدراسة أن التحول الاقتصادي أيا كان اتجاهه أو نهجه يخلق فرصا متعددة للربح المشروع وغير المشروع لشريحة من الناس وهي في أغلب الأحيان تقود إلى اتساع دائرة عدم الالتزام بالنظام العام وصولا إلى الفساد بمختلف أشكاله خاصة بعد نشوء الشريحة شديدة الغنى والتي تميل إلى الاستهلاك الرفهي، هذا وتزيد متطلبات الطبقة الفقيرة وحاجاتها وتزيد في المقابل طموحات أفرادها، وفي ظل هذه الظروف تتراجع الطبقة الوسطى للطبقة الفقيرة، وبهذا ينقسم المجتمع إلى طبقة فقيرة عريضة وطبقة غنية قليلة، وهذا ما يخلق حالة من عدم التوازن والاضطراب الاجتماعي، وهنا يضعف نظام الضبط الاجتماعي، مما يترتب عليه حالة

من عدم الالتزام بالمعايير والقيم لما أصابها من ضعف ووهن إثر انهيار ممكنات السلوك السوي أو الدوافع إليه في الثقافة السائدة.

ولقد انتهت الدراسة لبيان أهم العوامل الكامنة وراء الفساد الإداري ممثلا في:

1. نقص الشفافية وضعف الرقابة وغياب المساءلة .
2. ضعف الإطار القانوني مما يمكن الكثيرين من اختراقه دون خوف من العقاب والجزاء.
3. التعقيد البيروقراطي والمركزية المفرط فيها مما يترتب عليه تأخر الإجراءات والمعاملات الإدارية.
4. نقص الدخول الفردية وارتفاع تكلفة المعيشة وتآكل القيمة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة ترتب عليه حدوث اتفاق غير معلن بين صاحب الحاجة (المفسد) وبين معطي الحاجة(الموظف الفاسد) وبهذا يشيع السلوك الفاسد بين الموظفين.

هنالك أيضا الدراسة التي تقدمت بها "حنان محمد سالم" بعنوان: **التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري،2000**، حيث انطلقت هذه الدراسة من افتراضات عامة، منها أن الفساد لا يعد ظاهرة أخلاقية أو ظاهرة فردية يمكن التعامل معها بصورة جزئية، وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة، وأن للأيديولوجيات السياسية تأثير في النظرة إلى الفساد(حنان سالم، ، 2000).

وعموما، فلقد سعت الباحثة للإجابة عن جملة من التساؤلات منها مثلا: ما رؤية الصحافة المصرية (مايو، الوفد، الشعب، الأهالي) المعبرة عن أيديولوجيات مختلفة للفساد؟ وما هي العوامل التي تراها هذه الصحف كامنة وراء انتشار ظاهرة الفساد؟ وما الآثار الناجمة عن الفساد من وجهة نظر هذه الصحف؟. هذا ولقد أُقيمتْ الدراسة على عينة قوامها(202) وحدة موزعة بين تحقيقات ومقالات وأحاديث، ولقد تم التعامل معها بطريقة (تحليل المضمون) بعد تجميع كل الأعداد لتلك الصحف.

وانتهت الباحثة إلى جملة كبيرة من النتائج فيما يتعلق بتعريف الفساد وعوامله وموقف الحكومة من منه والتعامل معه وآثاره، فقد تبيّن مثلا، أن جميع الجرائد كانت متأثرة باتجاه الوظيفة العامة في تعريفها للفساد باستثناء جريدة مايو حيث كانت متأثرة بالاتجاه القانوني، كذلك الحال فيما يتعلق بالنظرة العامة للفساد حيث اعتبرته جميع الجرائد ظاهرة اجتماعية خطيرة ماعدا مايو التي اعتبرته يمثل ظاهرة فردية وحالات استثنائية، أما عن العوامل المسببة للفساد فقد اتضح أن هنالك مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها في الآتي (حنان سالم، 2000):

- تباطؤ الفصل في القضايا والمخالفات المنظورة أمام المحاكم.
- سيطرة ونفوذ المنحرفين الأذكياء.
- سهولة الإفلات من العقوبات .
- تعقد الإجراءات القانونية.
- تدهور مستوى القيادات وانحرافها.
- الخلل الإداري ووجود تجاوزات في بعض المؤسسات.
- قصور بعض التشريعات.
- غياب الديمقراطية الحقيقية.
- ضعف المؤسسات التشريعية .
- تقلص دور السلطة القضائية

وعدم تطبيق القانون.

وانتهت الدراسة إلى بيان أهم الآثار السلبية للفساد كما صورتها الصحف محل الدراسة في الأتي:

- إهدار المال العام وزعزعة الثقة في نزاهة الحكم.
- تكون خلل قيمي وضعف هيبة القانون.
- الإحساس بالظلم وضعف الانتماء للوطن.
- الفوارق الطبقية الكبيرة وغياب العدالة الاجتماعية.

وهنالك الدراسة التي أقامها "منفذ محمد داغر" بعنوان **(علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دول عربية)، 2001**، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى علاقة بعض الخصائص الديموغرافية للموظفين بالفساد الإداري الذي ارتكبوه فعلا. والفساد بهذه الدراسة عبارة عن ثلاثة أنواع من السلوك المنحرف هي: سرقة الأموال العينية، وسرقة الأموال النقدية، والرشوة (منفذ داغر،2001).

لقد أقيمت هذه الدراسة في بعض المجتمعات العربية التي لم يفصح الباحث عنها لأسباب لم يذكرها، وكانت الدراسة قد ركزت على تحليل المضمون للسجلات التقارير والوثائق المتوفرة في المحاكم المختصة بالنظر في قضايا الفساد خلال الفترة ما بين عامي 1992- 1996.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. أن الذكور أكثر ارتكابا للفساد من الإناث، وربما يعود ذلك – وفقا لرأي "داغر" – إلى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وأن الرجال أكثر طموحا من النساء في الجانب المادي، كما أن النساء أقل مجازفة بخاصة في المجتمعات المحافظة.
2. إن صغار السن أكثر ارتكابا للفساد من الكبار، وارجع الباحث ذلك إلى أن هذه الفئة تكون أكثر مجازفة وأكثر طموحا واندفاعا نحو الحياة.
3. إن المهنيين أقل ارتكابا للفساد من غير المهنيين، وهذا يؤول من ناحيتين الأول أن تعليمهم أعلى، والثانية أن دخولهم هي الأخرى أعلى من غير المهنيين.

ومن الدراسات العربية أيضا، تلك التي أقامها كل من "**صفاء الدين إبراهيم**" و"**أكثم الصرايرة**" حول علاقة الفساد الإداري بتدني المستوى المعيشي للموظفين العامين لعام 2001، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي في بحث وجهات نظر عينة من الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية بمحافظة جرش(الأردن) بلغ قوامها (131) مفردة مأخوذة بطريقة عشوائية من (14) دائرة حكومية (صفاء الدين إبراهيم، أكثم الصرايرة، 2001، 43–77).

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى أهمية بعض المتغيرات التنظيمية في تبني الأفراد لاتجاهات إيجابية نحو الفساد الإداري وتعاطيه في مجال الإدارة، ومن هذه المتغيرات: تدني رواتب الموظفين الحكوميين، وعدم كفاية الترقيات والعلاوات السنوية، وقلة الحوافز والمكافآت التشجيعية، وعدم فعالية العقوبات التأديبية، وانعدام مزايا السكن والنقل المجاني، وعدم كفاية الضمان

الاجتماعي والتأمين الصحي. أما الفساد فقد تم تعريفه بهذه الدراسة إجرائيا في تسعة أنماط أو صور هي: الرشوة، وقبول الهدايا، سرقة المال العام، محاباة الأقارب والأصدقاء، الإهمال في إنجاز الأعمال، التهرب من المسؤولية، وسوء استخدام الوقت، والإهدار المتعمد للموارد العامة، وخرق القوانين والأنظمة، وإفشاء إسرار الوظيفة(صفاء الدين إبراهيم، أكثم الصرايرة، 2001، 43-77).

ومن خلال الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية من قبيل النسبة المئوية والمتوسطات الحسابية واختبار مربع الكاي انتهت الدراسة إلى تأكيد نتيجة عامة تتمثل في أن هذه المتغيرات التي تمثل المستوى المعيشي للموظفين تؤدي دورا بارزا في تحديد اتجاهاتهم نحو الفساد وتعاطيه، وبذلك فإن توافر تأمين صحي وسكن ونظام مواصلات مجاني للموظفين ورفع دخولهم وتحسين نظام العلاوات والمكافآت يحد إلى حد كبير من تبني الأفراد أفكارا تشجع على العمل بالسلوك الفاسد والتعاطي، والتسامح **معه**(صفاء الدين إبراهيم، أكثم الصرايرة، 2001، 43-77).

أيضا، نجد تلك الدراسة التي تقدم بها "**بول سالم**" Paul Salem باللغة الانجليزية بعنوان: **تأثير الفساد على التنمية الإنسانية في العالم العربي**(2002) ولقد استهدفت هذه الدراسة إيضاح العلاقة الكامنة بين التنمية الإنسانية بالمجتمعات العربية والفساد الإداري، حيث بيّن الباحث أن للفساد آثارا في التنمية الاجتماعية من حيث إنه يساهم في رفع التكلفة وثمن الصفقات والمشاريع الاقتصادية بحث يعجز الغالبية عن الحصول على تلك الخدمات كذلك يُميّع صنع السياسات ويؤدي إلى بلوغ نتائج غير كفء ولا

عقلانية، كما يؤدي الفساد إلى حدوث تفاوت وتباين واضح في دخول الأفراد مما يزيد من اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية(Paul Salem, 2002).

في المقابل يعتقد " بول سالم" أن التنمية غير المتوازنة وذات المستوى المتدني من الإنجاز لأهدافها تقود إلى تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية، ففي هذه الدول تضعف فيها القدرة الإشرافية والمتابعة مما يساعد الكثيرين على الإفلات من العقاب في ظل شبة انعدام للمستويات العالية للرقابة الحكومية، مما يساعد على الاحتكار الاقتصادي وحدوث درجة قد تكون عالية من الضبابية وعدم الوضوح في القرارات الأمر الذي يجعل أغلبها غامضا وقابلا للتأويل، وهذا ما يساعد على الإفلات من العقوبة .

في المقابل يعاني أغلب الموظفين من المستويات المتوسطة والمنخفضة من تدنٍ حاد في الدخول مقابل ارتفاع تدريجي في تكاليف المعيشة، كما تنعدم الحوافز، وإن وجدت فهي موزعة على أساس قرابي أو غير موضوعي، وهذا ما يقود بعض الموظفين إلى الرضوخ للسلوك الفاسد.

كما أن ضعف التأمين وتدهور بيئات الضمان الاجتماعي وانتشار العمال غير المؤهلين وغلاء المعيشة وانعدام السكن وتوفر مخاوف من عدم القدرة على تعليم الأبناء وضمان مستقبلهم، كل ذلك قد يخلق حافزا لانتشار الفساد ويدفع الأفراد إلى تبني السلوك الفاسد(Paul Salem, 2002).

ومن الدراسات أيضا تلك التي تقدم بها "**عماد الدين إسماعيل نجم**" بعنوان **(ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة مع دراسة تطبيقية) 2003**، حيث استهدفت هذه الدراسة الوقوف على أهم

صور الفساد التي يعاني منها المتعاملون مع إدارات شرطة المرور بمحافظة القاهرة من ممتلكي السيارات الخاصة، بمعنى التعرف على أهم الممارسات غير الأخلاقية المنتشرة في الإدارة العامة المصرية مع التركيز على الرشوة من حيث أسبابها وآثارها وكيفية الحد منها(عماد الدين إسماعيل ، 2003).

ولقد اعتمد الباحث على استمارة استبيان اشتملت على (26) سؤالا تغطي المحاور الرئيسية للدراسة، وبعد تحكيمها من قبل بعض المختصين تم تقديمها إلى عينة عشوائية طبقية من ممتلكي المركبات الآلية الخاصة والمتعاملين مع إدارات المرور في محافظة القاهرة(مصر)، ولقد انتهت الدراسة إلى بيان النتائج الآتية :

1. يؤكد أفراد العينة على انتشار ظاهرة التحيز والمحاباة من قبل الموظفين في تعاملهم مع المواطنين في كل إدارات المرور بمحافظة القاهرة إذ بلغت نسبة المؤكدين على انتشار هذه الظاهرة (90%) من إجمالي أفراد العينة.

2. أكدت نتائج الدراسة أن استغلال موظفي إدارات المرور لسلطاتهم ووظائفهم لتحقيق مصالح شخصية تأتي في المرتبة الثانية بعد التحيز والمحاباة، وهي تعد من السلوكيات غير الأخلاقية المنتشرة بإدارات المرور.

3. جاءت ظاهرة خرق وتجاوز القانون واللوائح المنظمة للعمل والمعمول بها في إدارة المرور من قبل الموظفين في المرتبة الثالثة.

4. هنالك أنماط أخرى من سلوك الموظفين تدخل في إطار الفساد الإداري تتمثل في طلب الموظفين مقابلا ماديا نظير تسهيل حصول المواطن على الخدمة المستحقة، حيث يضع المسؤولون بعض التعقيدات والصعوبات أمام المواطنين لبلوغ تلك الخدمة ليتم بعدها ابتزاز المواطنين.
5. وعن الرشوة وأسباب انتشارها بيّنت الدراسة مجموعة من العوامل، كما تم ترتيبها تنازليا من حيث أهميتها من وجهة نظر المبحوثين وهي:

- ضعف الرواتب مع ارتفاع تكلفة الحياة والمعيشة العامة.
- انتشار العديد من القيم السلبية المتهاونة مع ممارسات الفساد.
- سلبية المواطنين وعدم تمسكهم بحقوقهم.
- الإجراءات الروتينية المعقدة (البيروقراطية).
- عدم احترام المواطنين للقوانين.
- إحساس الموظف بنوع من الظلم وعدم العدالة.
- ضعف أجهزة الرقابة وبطء إجراءات التحقيق في قضايا الرشوة.
- عدم اهتمام المسؤولين بشكاوى المواطنين .
- كثرة القوانين المنظمة للخدمة وتضاربها.
- غياب القدوة الحسنة من قبل الرؤساء

هنالك أيضا الاستطلاع الذي أقامته مؤسسة أمان **(الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة)** حول **مدى انتشار الفساد في فلسطين العربية عام 2003**، ولقد بلغ حجم العينة **(1315)** مبحوثا منهم **(821)** من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة، موزعين على (120) موقعا سكنيا (الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، أمان).

اتضح من هذا المسح أن الفساد مستشرٍ في المناطق الفلسطينية، حيث أكد ما يزيد عن (50%) من المبحوثين على أن للفساد آثارا وخيمة على مختلف قطاعات الحياة الشخصية والسياسية والثقافية وبيئة العمل والوظيفة العامة، هذا ولقد أكد ما يعادل نسبتهم (11%) من المبحوثين أنه قد طُلب منهم شخصيا أو من أحد أقاربهم أو أصدقائهم دفع أو تقديم رشوة، كما تبيّن أن (25%) منهم قد طُلبت الرشوة منهم شخصيا. كما أكد ما نسبتهم (47%) انه لم يتم حدوث أي درجة من التغير في السنوات الثلاث الماضية على عدد الأشخاص الذين طلبوا تلك الرشاوى.

هذا ولقد تبّين من المسح أن الفساد مستشرٍ في مختلف قطاعات الحياة العام، ومنها: منح التراخيص لمزاولة الأعمال، والمحاكم، والجمارك، والمدارس الخاصة والجامعات، وخدمات الاتصالات، والخدمات الطبية، وجوازات السفر والهويات، والشرطة والأجهزة الأمنية، والأحزاب السياسية، والقطاع الخاص.

ومن الدراسات في هذا السياق، أيضا، تلك الدراسة التي أقامها "**وحيد خلف**" بعنوان (**الفساد السياسي كما تعكسه الصحافة المصرية**)2004، ولقد هدفت هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات منها : هل تُظهر الصحافة القومية والحزبية التصور المطلوب للجمهور عن ظاهرة الفساد بالمجتمع المصري؟ وما أهم صور ذلك الفساد الذي عرضته هذه الصحافة؟، وما أبرز صور المعالجة للصحفية التي استخدمتها تلك الصحف مع قضايا الفساد؟ وما هي التوقعات المستقبلية لهذه الظاهرة؟ (وحيد خلف، 277-345).

هذا، ولقد اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المضمون content analysis لمحتوى تلك الصحف التي اعتمدت عليها الدراسة والتي أخذت منها العينة وهي صحيفتي الأهرام والوفد من منطلق أنها أكثر الجرائد انتشارا في مصر، حيث اعتبرت صحيفة الأهرام ممثلة للصحافة القومية في حين أن الوفد تمثل للصحافة المعارضة، وكان حجم العينة قد بلغ (180) عددا من كل صحيفة.

ولقد حدد الباحث الفساد في سبع فئات هي: (الرشوة، استغلال النفوذ، الاختلاس والاستيلاء على المال العام، المحسوبية والمحاباة، والإهمال والتسيب، والغش والتزوير، وأخيرا، المخالفات الإدارية).

عموما انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها في هذا السياق ما يلي(وحيد خلف، 277–345):

1. تهتم الصحيفتان اهتماما واضحا بالفساد، ويتضح ذلك من خلال موقع نشر المادة العلمية المتعلق بالفساد، كما اهتمتا بوسائل إبراز المادة الصحفية عن طريق العنوان بوصفه عنصر جذب للقارئ.

2. تميزت صحيفة الأهرام بأسلوب التحقيق عند عرضها لقضايا الفساد بغرض الإصلاح أو التوجيه والإرشاد، هذا ولقد اعتمدت كلتا الصحيفتين على الصحفي كمنتج للمادة الخاصة بالفساد وذلك لضمان المصداقية.

3. اهتمت الأهرام والوفد بأنماط الفساد حيث جاء في المقدمة الفساد الأخلاقي، يليه الفساد الإداري، ثم الفساد الاقتصادي، ومن ثم الفساد السياسي في المرتبة الأخيرة.

4. اختلفت الصحيفتان حيال العوامل الكامنة وراء الفساد، فالأهرام مثلا نجدها تركز على العوامل الاقتصادية في تفسير الفساد، في حين تركز الوفد على العوامل الاجتماعية والسياسية وعلى الثغرات القانونية.

وعن علاقة التنمية بالفساد قدم "عبد الرحيم بلال" دراسة بعنوان **(الفساد والتنمية: مفهوم وأنواع الفساد ومجالاته)2004**، حيث استهدف الباحث في هذه الدراسة تبيان أهم خصائص مفهوم الفساد من حيث التعريف والمجلات والأنواع إضافة إلى إيجابياته وسلبياته وأسبابه، كما تعرض إلى علاقة الفساد بالتنمية في المجتمعات الانتقالية(عبد الرحيم بلال، ، 2004).

ولقد طرح الباحث **جملة من الأسئلة** يعتقد أن أي بحث حول الفساد لا بد أن ينطلق منها، من أهمها:

1. ما المجالات التي تتيح فرصا خصبة للفساد؟
2. ما مقدار استشراء الفساد وكثافته، وحجمه؟
3. ما أساليب، وطرق ممارسة الفساد؟
4. ما علاقة انتشار الفساد وأساليبه بمراحل تطور المجتمعات الإنسانية؟
5. هل هنالك علاقة بين الفساد وفشل مشاريع التنمية الاجتماعية؟

ولقد انتهى الباحث من دراسته إلى بيان العديد من **مجالات الفساد** منها العطاءات الحكومية والمشتريات وجمع الإيرادات وبيع مؤسسات القطاع العام (الخصخصة)، والصرف على بنود ضبابية كالمؤتمرات والضيافة والسفر إلى الخارج ...إلخ، أما عن أسباب الفساد فيرى الباحث أن *الفقر ليس السبب الجذري للفساد، ولكن العكس صحيح*، إذ الفساد يقود إلى وجود الفقر بين الناس، هذا ولقد أكد على أن *النزوات الشخصية لبعض الموظفين قد تقود إلى ارتكابهم* بعض السلوكيات التي تصنف بأنها فساد.

هذا ولقد لخص الباحث **الآثار السلبية للفساد** في: الخلل بتوظيف الأموال الفاسدة، وترسيخ التنمية غير المتوازنة، وتوظيف الأموال فاسدة المصدر في الاستهلاك ببذخ، وهجرة العقول والأيادي العاملة، وسيادة الاقتصاد الأسود وغسل الأموال. هذا ولقد اختتم الباحث بحثه بالتأكيد على تناول هذا الموضوع بالبحث العلمي العميق، كما أكد على أهمية أن يُراعَى الأفراد الذين يكونون ضحية للفساد من الفقراء والضعفاء .

وعن وسائل وسبل مكافحة الفساد قدم"**رحيم حسن العكيلي**" دراسة بعنوان :"**وسائل وسبل مكافحة الفساد الإداري**"،2005 ركز فيها على بيان **أبرز صور الفساد** في المجتمع العراقي بعد أحداث الحرب، ولقد انطلق من افتراض أن العلاج ينبغي أن يكون مسؤولية جميع السلطات المسؤولة بالمجتمع وأن الردع الجزائي (الضبط الاجتماعي) والمتمثل في تطبيق القانون لا يمكن اعتباره الحل النهائي والجذري لهذه المشكلة فمثل هذه المعالجة لن تكفي وحدها في القضاء على هذه المشكلة ولا بد من *تدخل الجهات المدنية للرقابة والمحاسبة والمتابعة*(رحيم العكيلي، 2005، موقع الويب).

كما حاول الباحث في هذه الدراسة الوقوف على أهم *صور الفساد* التي بدت له أكثر انتشارا في مجتمعه، ولقد لخصها في الآتي:

1. تقاضي مبالغ من الراغبين في التعيين بالوظائف العامة لقاء تعيينهم.
2. إهدار المال العام من قبيل السرقة والنهب والإتلاف .
3. توافر بعض النصوص القانونية التي تمثل حجابا أو ستارا لمرتكبي الفساد الإداري.

من الدراسات أيضا دراسة "**جواد الموسوي**" بعنوان "**الفساد الإداري في العراق مظاهره وسبل إصلاحه**" **2005** ، حيث استهدف فيها الوقوف على مفهوم الفساد وأسبابه وأسس الإصلاح الكفيلة بالحد منه، منطلقا من الوضع الراهن في المجتمع العراقي(جواد الموسوي،2005).

ويفترض "الموسوي" أن الفساد الموجود في العراق مرتبط بالضعف الذي يعتري النظام السياسي بالمجتمع، إضافة إلى الطائفية والحزبية التي تقطع أوصال المجتمع، والتي أدت بدورها إلى ظهور العديد من المشاكل الأخرى في الإدارة والقانون، بل وفي نظام القيم الاجتماعية حيث *سادت قيم عدائية للمجتمع تدعو للفردية والأنانية* (جواد الموسوي،2005).

كذلك قدم "**عبد الرحمن تيشوري**" دراسة بعنوان "**الفساد والسلطة وأثر ذلك على التنمية**" **2005**، والتي نظرت *للفساد على أنه يعني إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة بطريقة مخالفة للقانون*، كما تفترض الدراسة أن الفساد ظاهرة سائدة في كل المجتمعات الإنسانية، وهي ظاهرة سلبية ضارة ولا تقتصر على زمن بعينة وإنما هي ظاهرة لها وجودها في الماضي

والحاضر وستظهر في المستقبل، كما تؤكد الدراسة وجود هذه الظاهرة في المجتمع السوري الذي ينتمي إليه الباحث(عبد الرحمن تيشوي، 2005).

ويضيف "تيشوري" أن هنالك **ثلاث مجموعات من العوامل** الكامنة وراء انتشار الفساد الإداري، منها ما هو ***سياسي*** مثل غياب الرقابة وانعدام الشعور الوطني لدي الأفراد والبيروقراطية الجامدة، ***وأسباب اجتماعية*** مثل ارتفاع تكلفة الحياة والمعيشة بالنسبة للعمال البسطاء، وفشل خطط التنمية الاجتماعية في الرفع من مستوى حياة الأفراد. ***وأسباب إدارية*** *تنظيمية*، مثل، عدم تحديد المسؤوليات تحديدا دقيقا، والمغالاة في إنشاء المؤسسات العامة، وعدم وضوح الأهداف، إضافة إلى تكليف أناس غير مؤهلين لشغل مناصب قيادية بالمجتمع. وأخيرا ***أسباب نفسية*** من أهمها عجز الناس (الموظفون) عن تحقيق الحاجات الفسيولوجية الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وما في حكمها .....إلخ.

كما تطرق "تيشوري" إلى أهم مواطن تأثير الفساد في التنمية الاجتماعية، حيث يرى أن الفساد يسهم كثيرا في تدني مستوى الإنتاج والأداء كميا وكيفيا، ورفع كلفة تأدية الخدمات العامة، وتراكم الثروة ورأس المال لدى أقلية من أفراد المجتمع، وحدوث انهيار اقتصادي واجتماعي بالمجتمع، وهجرة الكفاءات والخبرات والمؤهلات للعمل بالخارج، وعدم الإقبال على التعليم العالي وانتشار الأمية، نظرا لتوجه غالبية الناس نحو الأعمال الحرة بخاصة التجارية التي لا يشترط في عاملها مستوى تعليمي عالٍ.

كما وقد اقترح الباحث العديد من الحلول لعلاج مشكلة الفساد في المجتمع السوري من أهمها تحديد اختصاص كل إدارة ووزارة بشكل دقيق،

وإعادة النظر في أساليب المشتريات للدولة والبحث عن الكفاءة وعن أصحاب الضمير الحي لتوليهم المناصب وتشجيعهم على بذل المزيد من العطاء والتفاني.

أيضا، نجد في هذا المجال ذلك المسح الذي أقامه مركز الدراسات الاستراتيجية بالأردن بعنوان (**استطلاع للرأي العام حول بعض موضوعات الفساد في القطاعين العام والخاص)2006**، ولقد ركز المسح على استطلاع آراء المواطنين، من جهة، وآراء القادة السياسيين والاجتماعيين، من جهة ثانية، ولقد اشتملت عينة المواطنين على (**1148**) مستجيبا، في حين شملت عينة قادة الرأي (626) مبحوثا، ولقد أقيم المسح في الفترة ما بين(7-2006/10/21)، ولقد جاءت العينة ممثلة لجميع مناطق ومحافظات الأردن، وانتهى المسح إلى مجموعة من النتائج أهمها(مركز الدراسات الإستراتيجية، 2006) .

1. أكد (**65**%) أن الفساد يستشري بشكل كبير في المجتمع الأردني بالقطاع العام، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد بين (52%) أن الفساد مستشرٍ فيه أيضا.
2. أفاد ما نسبتهم(65%) من المبحوثين أن الفساد قد زاد في الثلاث سنوات الأخيرة في القطاع العام، كذلك أكد (60%) أن الفساد قد زاد في الثلاث سنوات الأخيرة بالقطاع الخاص.
3. وعن العوامل الكامنة وراء الفساد فقد تبيّن أن هنالك مجموعة من العوامل يرى أفراد العينة أنها أسهمت في وجود الفساد وهي مرتبة تنازليا: *الفقر، ثم ممارسات كبار الموظفين، ثم ضعف القضاء وقلة تنفيذ الأحكام، ومنها أيضا ضعف شفافية الحكم أو ضعف الشفافية*

فـي الشـركات، والملاحـظ أن المبحـوثين يـروا أن هـذه العوامـل تفسـر الفساد في القطاعين العام والخاص على حدٍّ سواء.

4. وعن أكثر الفئات مساهمة في نشر الفساد والتعامل به فقد تبيّن أن كبار الموظفين في القطاعين العام والخاص هم الأكثر مساهمة في نشر الفساد والتعامل به، يليهم الساسة في القطاعين العام والخاص، ثـم رجـال الأعمـال بالنسـبة للقطـاع العـام، أمـا الخـاص فصـغار الموظفين يليهم رجال الأعمال.

5. أما عن أنماط الفساد الأكثر انتشارا وأكثر الأنماط ضررا، فقد اتضـح مـن المسـح أن الرشـوة قـد أخـذت المرتبـة الأولـى يليهـا المحسـوبية والوساطة ومن ثم الاختلاس والتزوير ثم استغلال المنصب الوظيفي، وأخيرا الابتزاز.

ومـن الدراسـات التـي أقيمـت فـي المجتمـع المصـري تلـك التـي أقامهـا "حسين إبراهيم زويل" بعنوان " **الفساد الإداري وعلاقته بالتغير الاجتماعي . دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري فترة ما بعد 1970" 2006** ولقد انطلق فيها الباحث من افتراض أن التغير الاجتماعي والسياسي الذي شهده المجتمع المصري قد أسهم في انتشار بعض صور الفساد الإداري والسياسي بـه مثـل انتشـار المحسـوبية والوسـاطة والرشـوة وتحكـم البيروقراطيـة الجامـدة. بكلمات أخرى تفترض الدراسة أن التحولات التي تطرأ على نسق القيم في المجتمع ينتج عنها صيغ جديدة من الفساد الإداري ترتبط بعناصر جديدة من العلاقات الاجتماعيـة، الأمر الذي يقود إلـى ظهور قيم جديدة مرتبطـة بهذه التحولات واختفاء القيم القديمة (حسين زويل،2006).

وبناء على ذلك ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين التغير الاجتماعي والفساد على ثلاثة مستويات أساسية، الأول يمثل دراسة الظروف البنائية المتغيرة للمجتمع المصري وتتبع مراحل التطور الاجتماعي للمجتمع، والثاني يهتم بدراسة أثر التغير الاجتماعي في نسق القيم الاجتماعية ومدى ارتباط ذلك بالفساد، أما المدخل الثالث للدراسة فتمثل في بحث مدى تقلص دور الدولة في مهمتها الاجتماعية.

عموما، فقد تلخصت أهداف الدراسة في الإجابة عن **مجموعة من التساؤلات** من أهمها: هل مرور المجتمع المصري بفترة زمنية وتاريخية ارتبط بتغيرات اقتصادية وسياسية هامة تولد عنها جرائم اقتصادية مستحدثة؟ وإلى أي مدى ساهم التغير الاجتماعي في تغير نسق القيم، وهل لذلك علاقة بالفساد الإداري؟

ولقد اعتمد الباحث على نوع الدراسة الارتباطية التي تختبر العلاقة بين متغيرين أولهما مستقل يتمثل في التغير الاجتماعي، والثاني تابع وهو الفساد الإداري، ولقد استعان الباحث بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن لتتبع المراحل التاريخية للمجتمع المصري، هذا. ولقد استندت الدراسة إلى مجموعة من التقارير السنوية التي تهتم برصد الفساد بالمجتمع المصري الصادرة عن وزارة العدل لأعوام مختلفة، ولقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها :

1. إن الفساد ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد معقدة ومتشابكة ولا يعبر عن حالة مرضية أو مزاجية، وهي منتشرة في المجتمع المصري ويزداد حجمها

سنة بعد الأخرى ومن أبرز **صور الفساد** سوء استغلال السلطة والرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير والإهمال في أداء الوظيفة والإضرار بالمال العام والتعدي على أرض الدولة ...إلخ .

2. وعن **أسباب** الفساد، انتهت الدراسة للتأكيد على دور العوامل الآتية: العلاقات الاجتماعية في مجال العمل التي تتسم بالمجاملة والنزوع إلى الحلول التلفيقية وسيادة قيم الجشع والطمع وحب المال وطلب السلطة، والارتفاع في الأسعار وغلاء المعيشة، والتعرض للظلم والقهر والشعور بالحرمان الاجتماعي، إضافة إلى اتساع الهوة بين الأهداف التي يسعى لها الموظفون والأساليب التي تقرها الثقافة في تحقيق الأهداف الثقافية، هذا ناهيك عن ضعف قبضة الدولة على المؤسسات الإدارية والإنتاجية بها (الرقابة) فكل هذه متغيرات أكدت الدراسة على أهميتها في تفسير الفساد الإداري.

3. *ولأن الفساد منطلق من الموظف، عليه، لا بد من النظر إلى الظروف والضغوط التي يتعرض لها الموظفين في القطاع العام لنتمكن من فهم عوامل الفساد الإداري* وآثاره وطرق علاجه.

وأخيرا الدراسة التي تقدم بها "خالد آل الشيخ"، بعنوان(**الفساد الإداري: أنماطه، وسبل مكافحته"نحو بناء نموذج تنظيمي"**) 2007، وكانت دراسة تطبيقية على المدانين بممارسة الفساد والمعنيين بمكافحته في المملكة العربية السعودية، ولقد هدفت الدراسة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها: ما أنماط الفساد السائدة في المملكة؟ وما الأسباب الكامنة وراءه ؟ وما السبل المثلى لمواجهته؟ وما المعوقات التي تواجه مكافحته؟ وهل اختلاف

خصائص أفراد العينة لها علاقة دالة بالاتجاهات التي يتبنوها حيال هذه الظاهرة؟(خالد آل الشيخ، 2006).

ولقد استخدم الباحث أداتي الاستبيان والمقابلة في الإجابة عن أسئلة الدراسة فالاستبيان استخدمه مع عينة العاملين في الأجهزة المدنية والأمنية المعنية بمكافحة الفساد الإداري، أما المقابلة فقد استخدمها مع عينة السجناء في قضايا الفساد الإداري التي بلغ حجمها (54) مفردة، أما حجم عينة العاملين في مكافحة الفساد فقد بلغ (170) مفردة موزعين على قطاعات وأجهزة أمنية مختلفة.

ولقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة في هذا السياق، منها:

1. أن أكثر أنماط الفساد شيوعا من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد في السعودية هي: الوساطة، وهدر الوقت العام، وضعف الالتزام بساعات الدوام، واستخدام الأجهزة والمعدات العائدة للإدارة لإنجاز مصالح خاصة، والتحيز والمحاباة، واشتغال الموظف العام بالتجارة دون إذن مسبق. وفي المقابل تبيّن أن أقل أنماط الفساد انتشارا هي تسهيل عمليات غسل الأموال، والمخالفة البريدية، والتواطؤ مع أصحاب الجرائم والمتهمين، وإفشاء المعلومات السرية للجهات المنافسة، وشراء الأصوات في الانتخابات.

2. كما تبيّن من الدراسة أن ظاهرة الفساد هي نتاج مجموعة مركبة من العوامل تأتي العوامل *الاقتصادية في المرتبة الأولى يليها العوامل الاجتماعية فالإدارية فالسياسية وأخيرا التنظيمية*. هذا من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد. أما من وجهة نظر عينة السجناء فقد تبيّن أن

ارتفاع تكلفة المعيشة، وحب الترف، والطمع والجشع، وتدني الأجور، وانعدام العدالة في المنظمات، ووجود سوق رائج للفساد، وغياب القدوة الحسنة، ضعف أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد، وجود شبكات منظمة للفساد، غياب المساءلة الإدارية هي أهم عوامل الفساد في السعودية.

3.ولقد رأت عينة المعنيين بمكافحة الفساد أن من أبرز سبل مكافحة هذه الظاهرة هي تربية النشء على الأخلاق الإسلامية، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية، وترسيخ مفاهيم الرقابة الذاتية، وتفعيل دور المساءلة القانونية، وتطبيق مبدأ الجدارة في التعيين، أما عينة السجناء فيرون أن التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد، والاهتمام بالتدريب وتفعيل الدورات، والتشهير بمن تثبت إدانته في الفساد أيا كانت مكانته هي السبل الأمثل للحد من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع السعودي.

3 . الدراسات الليبية:

يستهدف هذا الركن من الدراسة استعراض بعض الدراسات الليبية التي تناولت بالبحث ظاهرة الفساد، ولقد اعتمد الباحث في تصنيفها على التسلسل التاريخي أكثر من أي معيار بالرغم من أن تلك الدراسات تنتمي إلى فروع علمية متنوعة، منها الإداري ومنها الاقتصادي ومنها الاجتماعي، كما أنها تشمل بحوث نظرية ودراسات ميدانية، وفيما يلي عرضه لها:

لقد قدم كل من "علي منصور"، و"مصباح يونس" دراسة عن **(الواقع الإداري في المجتمع الليبي)**198 استهدفت الدراسة استعراض أهم المشكلات التي يعاني منها الجهاز الإداري بالمجتمع الليبي حيث انتهت الدراسة إلى التأكيد على أن الجهاز الإداري_الليبي يعاني من العديد من المشكلات، أهمها عدم وجود توصيف دقيق للوظائف تتحدد على أساسه المسؤوليات، إضافة إلى التعقيد الإداري الذي ينتاب أغلب الإجراءات الإدارية، وانعدام الحوافز المادية والمعنوية، هذا ناهيك عن سيادة المصالح الشخصية وغلبة الفردية على سلوك واتجاهات الموظفين بالإدارة مما زاد من انتشار الولاء الشخصي وانعدام المسؤولية (علي منصور، ومصباح يونس، 12–82).

كما بيّنت الدراسة أن هنالك خللا في التعيينات ومنح الدرجات الوظيفية، حيث تتم هذه العمليات على أساس معايير شخصية أو قرابية أو جهوية، فبعض التعيينات تتم على أساس العلاقة بين طالب الوظيفة والشخص المسؤول، كذلك الحال بالنسبة للتكليفات في داخل المؤسسة بالإدارات الفرعية إذ تتم في الغالب على أسس غير موضوعية، وهذا ما قاد إلى انتشار صور السلوك المخالف للقانون، أي المنحرف في مجال الإدارة الليبية.

من الدراسات الليبية في مجال دراسة الظواهر السلوكية المنحرفة في مجال الإدارية تلك التي أقامها "عبدالقادر إنويجي البدري" بعنوان"**دراسة ظاهرة التسيب في الجهاز الإداري ببلدية بنغازي**"199 ، وكانت الدراسة تستهدف الوقوف على أهم مظاهر التسيب الإداري والفساد والإهمال ببلدية بنغازي، والكشف عن أهم العوامل التي أدت إلى انتشار هذه الظواهر

الانحرافيـة فـي الوسـط الـوظيفي بهـذه المدينـة التـي تعـد العاصـمة الثانيـة لليبيا(عبد القادر البدري، 1993).

ولقد انطلـق "البـدري" مـن افتـراض أن هـذه الظـاهرة ينبغـي دراسـتها مـن خـلال اتبـاع مـدخل سـلوكي قيمـي، ولا ينبغـي النظـر إليهـا علـى أنهـا ظـاهرة إداريـة صـرفة، أي بعيـدة عـن الفعـل الاجتمـاعي، فالفسـاد من وجهـة نظـره ظـاهرة اجتماعيـة إنسـانية تتحكم فيهـا ظـروف البيئـة الاجتماعيـة والاقتصـادية التي تعمل في ظلها تلك المنظمات الإدارية، ولقد انتهت الدراسة إلى إرجـاع أغلـب مظـاهر سـلوك التسـيب والانحـراف للـنقص الـذي يعـاني منـه أغلـب الموظفين في إشباع حاجاتهم الأساسية والنفسية من قبيل الضمان المستقبلي لمستوى جيد من الحياة المعيشة وتعليم أبنائهم ومساعدتهم على شق طريقهم فـي الحيـاة، وتحقيـق ذواتهـم وتقـديرها فـي مجـال العمـل الإداري...وغيرهـا مـن الحاجـات النفسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية، وهـذا مـا دفـع بعـض المـوظفين إلـى تـرك العمـل والتهـرب مـن المسـؤوليات، واسـتغلال الوظيفـة فـي خدمـة مصـالحهم الخاصـة(عبد القادر البدري، 1993).

أيضـا، قـدم "محمـد علـي يـونس"، دراسـة حـول التسـيب الإداري بعنـوان **(التسيب الإداري في الوظيفة العامة: أسبابه، آثاره، معالجتـه) 1995**. وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم مظـاهر الانحراف الإداري والأسباب والعوامل التـي تـدفع إلـى انتشـار تلك الأنمـاط مـن السلوك الـذي يعتبـر تهاونـا فـي أداء الواجـب فـي الوظيفـة العامـة، ولقـد أقيمـت الدراسـة علـى عينـة مـن العـاملين بالقطـاع العـام بطـرابلس ليبيـا قوامهـا (494) وحـدة تحليـل، منهـا (431) مـن الـذكور والبـاقي مـن الإنـاث، كمـا توزعـت العينـة علـى مراحـل عمرية مختلفة ومستويات تعليمية متنوعة(محمد يونس، 1995).

ولقد اعتمد الباحث في تجميع بياناته على الاستبيان إضافة إلى التقارير والإحصاءات الصادرة عن اللجنة الشعبية للمتابعة والرقابة كمصادر غير ميدانية للبيانات، ولقد ترجم الباحث مفهوم التسيب الإداري في السلوكيات الآتية:(الغياب، الوساطة وتبادل الخدمات، والولاء للقبيلة والأسرة قبل الدولة، والتباطؤ في أداء العمل، وسوء نظام التوثيق والمعلومات، وإهمال تطبيق اللوائح والقرارات المنظمة للعمل، والنظرة الفراغية للعمل، وتضخم حجم العمال بالقطاع الإداري، وإهمال برامج التدريب، سوء نظام الحوافز).

ولقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. يؤكد 39% من العينة على وجود التسيب الإداري كمظهر سلبي في الإدارات التي يعملون بها.

2. تبيّن أن الأكثر تعليما أكثر اقتناعا بوجود هذه الظاهرة بالإدارة، كذلك كلما اتجهنا نحو المهن القيادية اتضح ازدياد التأكيد على انتشار هذه الظاهرة.

3. أن عدم الانضباط وإهمال العمل بالتشريعات الإدارية، والوساطة والمحسوبية، واستغلال الوظيفة للمصالح الخاصة، والتباطؤ في أداء العمل، والتغيّب والتأخير المستمر هي أهم مظاهرة الفساد التي أكد على انتشارها أفراد العينة وهي مرتبة تنازليا.

4. أما أفراد العينة من القياديين فكان لهم رأي آخر في ترتيب أنماط أو مظاهر التسيب الأكثر انتشارا، فهم يرون أن التغيب والتأخر المستمر يأتي في المرتبة الأولى يليه إهمال العمل بالتشريعات والقوانين، ثم التباطؤ في أداء العمل، فعدم الانضباط، ثم الزيارات الاجتماعية أثناء الدوام، فالوساطة والمحسوبية، يليها استغلال الوظيفة لتحقيق مصالح خاصة... إلخ.

كما قدم "عمر أكريم عبد النبي" دراسة بعنوان **(الإدارة والتنمية في ليبيا)** 1995 استهدف فيها كشف أبرز أنماط الانحرافات السلوكية في مجال العمل الإداري وانحراف الصفوة وانتشار بعض مظاهر السلوك الفاسد في مجال العمل الإداري وعلاقة ذلك بالتنمية الاجتماعية في ليبيا، ولقد انتهى الباحث من دراسته بالتأكيد على أن هنالك مجموعة كبيرة من مظاهر السلوك المنحرف في مجال العمل الإداري يرجع وجودها وانتشارها إلى عدد من المظاهر السلبية في الإدارة من قبيل اضطراب سياسات التوظيف والتمكين وتوجيه مخرجات النظام التعليمي، إضافة إلى مشكلة التضخم في الجهاز الوظيفي على كافة المستويات بالقطاع العام، ناهيك عن عدم وضوح الأهداف والاختصاصات وتداخل المهام والأدوار التي يعاني منها الجهاز الإداري، إضافة إلى عدم استخدام الأساليب الحديثة في مجال الإدارة(عمر عبد النبي، 1995).

كما بين الباحث أن غياب التأهيل الواجب توفره للكادر الوظيفي في أغلب المؤسسات الحكومية والتدني الواضح لشروط التوظيف والتعيين وتولي المناصب الإدارية والقيادية أسهم كثيرا في بروز العديد من مظاهر السلوك

المنحرف في مجال الإدارة منها مثلا اللامبالاة على كافة المستويات الإدارية وسيطرة الفئات الصفوية والجهوية والقبلية على العمليات الإدارية بما فيها اتخاذ القرارات والتعيينات والترقيات والمكافآت ...إلخ.

إضافة إلى استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية وانتشار الرشوة والاختلاس والوساطة والمحسوبية وتقاضي العمولات غير المشروعة بخاصة في التعاقد والمشتريات ...إلخ، وفي اعتقاد الباحث أسهم هذا كثيرا في فشل مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وازدياد العبء الذي يعاني منه المواطن وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية والأمنية...إلخ(عمر عبد النبي، 1995).

ومن الدراسات التي عنيت بدراسة مشكلات الاقتصاد الليبي تلك التي تقدم بها "سيف الإسلام معمر القذافي" بعنوان(**ليبيا والقرن الواحد والعشرين**) 2000، حيث بيّنت الدراسة أن الاقتصاد الليبي يعاني من العديد من المشكل، من أهمها هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وصدور مجموعة من القوانين التي دعمت تلك السيطرة، وفي الفترة من1990-1999 انفتح الاقتصاد على النشاط الخاص أو الأهلي حيث دخل إلى الميدان الاقتصادي في مجالات مثل التجارة والصناعات الخفيفة والصيد، ولم يكن على أساس استراتيجي مدروس ومخطط له، فلم يكن منظما بالقدر الكافي، مما تسبب في العديد من المشاكل خاصة في ظل عدم فهم عميق لمقولات قائد الثور الواردة في الكتاب الأخضر مثل (شركاء لا أجراء، وإشباع الحاجات يتم دون استغلال الغير، ومقولة أن لكل فرد حصته من ثروة المجتمع...إلخ)، كما تمت إساءة تطبيق الأفكار السياسية التي طرحتها

النظرية العالمية الثالثة لعلاج المشكل السياسي والمتمثلة في الديمقراطية المباشرة في شتى المجالات الإدارية والاقتصادية والسياسية مما أسهم كثيرا في إيجاد أشخاص غير مؤهلين في إدارة بعض المناصب الإدارية الحساسة(سيف الإسلام القذافي، 2002).

هذا بدوره ما زاد من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض الجودة، ويرجع هذا في تقدير "سيف الإسلام" إلى عدم وجود دراسات جدوى وعدم توفر العنصر الرقابي على تلك الأعمال، وعدم تطبيق الموازنات في حساب التكلفة، إضافة إلى افتقار أغلب المصانع إلى إدارة التخطيط والتطوير، وهذا ما زاد من إساءة استخدام الموارد الاقتصادية وهدر الإمكانات المادية ومصادر الثروة الاقتصادية، وفي ظل ذلك انتشرت مجموعة من أنماط السلوك الفاسد في مجال العمل الإداري مثل الرشوة والمحسوبية واللامبالاة وانعدام الجدية واستغلال المنصب العام ...إلخ(سيف الإسلام القذافي، 2002).

على هذا النحو تفسر الدراسة ظاهرة الفساد الإداري بإرجاعه إلى الوضع الاقتصادي العام للمجتمع الليبي وضعف نظام الرقابة المعمول به في المجتمع وعدم وجود نظام دقيق في مشروع الخصخصة وضعف أو انعدام المنافسة، والبيروقراطية والتعقيد الإداري، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي لمعالجة المشاكل الاقتصادية والإدارية، ومن هنا اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات لعلاج مجمل المشكلات التي يعاني من ويلاتها الاقتصاد الليبي منها، مثلا، إعادة النظر في السياسات النقدية وإصلاح قطاع التجارة وتحريره من القيود والشروط، ومعالجة مشكلة نقص العمالة بالداخل والحد من هجرة العمالة غير المؤهلة من الخارج واستقطاب الأدمغة والعلماء

والمفكرين، وفتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة في تطوير الاقتصاد الليبي، إضافة إلى تطبيق نظام أجور مرن، وخفض حجم العمالة بالقطاع العام، والتأكيد على استقلالية النظام القضائي ودفعه نحو مزيد من الشفافية، والتركيز التام على النظام التعليمي وتطويره ودعمه، والتركيز أيضا على توفير المعلومات والبيانات الأساسية لإتمام إجراء البحوث والدراسات الاستراتيجية(سيف الإسلام القذافي، 2002).

ومن الدراسات الليبية في هذا الصدد نجد تلك التي قدمها "ميسر زهير الطاهي" دراسة تحليلية حول "**مفهوم الفساد وأخلاقيات المهنة العامة في أجهزة الإدارة في ليبيا**" 2003. ولقد انتهى منها إلى التأكيد على أن أجهزة الإدارة العامة بالمجتمع الليبي تعاني من انتشار العديد من صور الفساد بها مثلها في ذلك مثل العديد من المجتمعات النامية بخاصة العربية، ولقد حول الطاهي ترتيب أهم صور الفساد انتشارا في المجتمع الليبي تنازليا كما يلي(ميسر الطاهي، 2003)

الوساطة، استخدام الممتلكات العامة في تحقيق غايات شخصية فردية، أو أسرية، أو عائلية أو قبلية، المحاباة، وعدم المحافظة على أوقات العمل الرسمي، وسوء معاملة المراجعين وطالبين الخدمة من المواطنين، وسرقة المال العام، وقبول الهدايا العينية، والجمع بين وظيفتين عامتين في آن واحد، وإفشاء أسرار العمل.

إضافة إلى ما سبق، قاما كل من "أشرف الفيتوري" و"نورا المعداني" بدراسة بعنوان (**الفساد الإداري في القطاع العام**) 2003 اعتمد فيها على السجلات الرسمية للمحاكم بمدينة بنغازي- ليبيا، وانتهت الدراسة إلى بيان

أن إجمالي عدد القضايا خلال الأربع سنوات التي تمثل إطار الدراسة حوالي (469) قضية تمثل فسادا إداريا، أي ما يعادل (117) قضية كل سنة تحدث في مدينة بنغازي لوحدها، ولقد أكدت الدراسة حول مجالات الفساد الإداري أن هذه الظاهرة منتشرة أكثر في مجال القطاع الخدمي، وقطاع اللجان والمؤتمرات الشعبية، أما القطاع الصناعي فقد بيّنت الدراسة أن الفساد لا يبدو واضح المعالم فيه فهو أقل القطاعات انتشارا للفساد(أشرف الفيتوري، نورا المعداني، 2003).

ولقد صنفت الدراسة أنماط الفساد الأكثر انتشارا في شعبية بنغازي في أربعة نماذج أساسية هي: إساءة استعمال السلطة، وتشمل هذه الفئة (التزوير، الاحتيال، الإهمال، عدم المحافظة على المال العام) والاختلاس، والكسب غير المشروع(التربح من الوظيفة العام والرشاوى) ، وأخيرا الوساطة والمحسوبية.

كما قدم" عبد السلام بشير الدويبي" بحثا بعنوان **(الأبعاد السببية لظاهرة الفساد)**2005، ولقد انطلق فيها من محاولة الوقوف على أهم الأبعاد السببية لهذه الظاهرة من خلال المنهج التحليلي للتراكمات المعرفية التي عُنيت بتفسير الفساد، ولقد حاول الباحث الوقوف على تفسير اجتماعي للفساد مستمد من تحليل النظرية الوظيفية، فهو يري أن هذه النظرية تُرجع الفساد إلى حدوث خلل في بناء المجتمع ووظائفه، الأمر الذي ينعكس على طبيعة العلاقات والسلوكيات، فكلما ازداد الاعتماد على اللوائح والقوانين لتنظيم العلاقات المهنية ارتفعت درجة ثقة العاملين المسؤولين بعضهم البعض، مما ينعكس إيجابيا على مستوى أداء العمل (عبد السلام الدويبي، 2005، 29-31).

من جهة ثانية، فإن تدخل العرف والقبيلة في الإدارة يسهم في سيادة علاقات الأخذ والعطاء Given take Relationship، بين الصفوة الإدارية وبين الموظفين العامين، وهذا النمط من العلاقات يشير إلى تبادل المنافع من خلال استغلال السلطة الممنوحة، فإذا ما قدم أحد المسؤولين خدمة لآخر، فإنه سيكون متوقعا منه أن يقدم له خدمة ما مقابل تلك الخدمة التي قدمها له(عبد السلام الدويبي، 2005، 29-31).

هذا، ولقد انتهى الباحث إلى بيان أن هنالك علاقة بين التحديث الاجتماعي والنمو السريع وبين الفساد، حيث يُحدث التحديث الاجتماعي تغيرا في القيم الاجتماعية ومصادر الدخل وظهور قوى السوق الجديدة والتوسع الحكومي، فإذا زادت نسبة الفرص السياسية عن الفرص الاقتصادية فإن الناس سيتجهون إلى الجانب السياسي لتحقيق منافع اقتصادية وهذا ما يسهم في زيادة الفساد (عبد السلام الدويبي، 2005، 29-31).

وعن أسباب الفساد يشير الباحث إلى أن اللامركزية تسهم إلى حد كبير في انتشار السلوك الفاسد بين الموظفين حيث تتعدد قنوات الصرف المالي ويصعب تحديد آليات المتابعة والرقابة على المال العام، كذلك فإن عدم تحري الكفاءة في تولي المناصب يسهم هو الآخر في نشر الفساد، كما أن تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة الناتجة عن الأنانية وضعف الانتماء الاجتماعية ينتج عنها اتباع الأفراد للسلوك الفاسد، هذا ناهيك عن الصراع بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة حيث يسود شعور الخلط بين العام والخاص، وبهذا يبيح الأفراد حرمة المال العام، كما يشير الباحث في نهاية بحثه إلى مجموعة من عوامل الفساد الإداري تتمثل

فـي : *غيـاب الـوازع الـديني وفشـل واضـطراب أسـاليب التربيـة والتنشـئة الاجتماعية، وتدخل المؤسسات العالمية والمحلية فـي إفساد الذمـة* (عبد السلام الدويبي، 2005، 29-31).

أيضا هنالك البحث الذي قدمه "المختار محمد إبراهيم" بعنوان : **التنميـة والفساد في ظل تدهور القيم (تحليل اجتماعي)2005**، الذي انطلق فيه من افتراض أن التنمية غير المتوازنة تخلق درجة من التدهور في القيم، الأمر الذي يزيد من احتمالية شيوع الفساد بين أفراد المجتمع، ولقد انطلق البحث من تعريف الفساد على أنه: "انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين"، هذا ولقد اعتمد الباحث في إثباته لوجهة نظره عن علاقة الفساد بالتغير والتحضر، خاصة، على نظرية ابن خلدون حول نشؤ العمران وتشكل الدولة والعمر الافتراضي، فالتغير نحو التحضر يؤدي إلى حدوث خلل وصراع قيمي يكون مدخلا لانتشار الفساد في المجتمع (المختار إبراهيم، 37-73).

هذا ولقد استعرض الباحث بعض ملامح المشروع التنموي في ليبيا حيث بيّن أن هذا المشروع قد فشل في تحقيق أهدافه نظرا لعدم استجلاء القيم التي قام عليها ذلك المشروع، إضافة إلى فشله في خلق قيم جديدة تدعم وتساند استمرار ذلك المشروع التنموي العام، بكلمات أكثر وضوحا، أرد الباحث القول: بأن مشاريع التنمية الاجتماعية التي أقيمت في المجتمع الليبي لم تطل القاعد الاجتماعية (من قيم ومعايير وتقاليد وثقافة عامة) بل اقتصرت آثارها على البعد المادي الاقتصادي بالدرجة الأولى، لذا فشل ذلك المشروع التنموي، وإثر هذه الحالة من عدم التوازن نشأت ثقافتان، إحداهما تنبذ الفساد وتحاربه وتعتبره سلوكا منحرفا غير مقبول أو مستهجن، والثانية تقبله وتراه وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف والطموحات، وهنا تظهر الشخصيات

المضطربة قيميا، والتي تنساق بسهولة إلى تبني السلوك الفاسد(المختار إبراهيم، 37-73).

كما استعرض "المختار" مجموعة من القوانين والتشريعات التي صدرت من فترة زمنية ليست بالقريبة والتي استهدفت محاربة الفساد والتصدي له، وعلى حد رأي "المختار" فإن هذه القوانين لم تنجح في مواجهة تلك الصور من الفساد وكبح رغبات الأفراد الفاسدين، وربما يدل ذلك على أن المعدل الأكبر من الفساد يرتكبه موظفون لهم نفوذ مؤثر في مجال عملهم ومؤسساتهم (ذوو ياقات بيضاء) الأمر الذي يسوغ لهم الإفلات من العقوبة بسهولة(المختار إبراهيم، 37-73).

وعن عوامل الفساد، يرى أن حالة المجتمع الليبي لا تختلف عن المنظومة العالمية وبخاصة العالم النامي، حيث تتشابك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والتربوية، والسياسية، والنفسية، والثقافية مع بعضها البعض بحيث لا يمكن عزل أيٍّ منها عند تفسيره، وفي هذا الصدد يشير الباحث إلى جملة من العوامل انتهى إلى التأكيد على دورها في تفشي الفساد في المجتمع الليبي، وهي(المختار إبراهيم، 37-73) :

- العوز، والفاقة، وانعدام الفرص الاقتصادية جعلت الكثير من المسؤولين يلجأون إلى المال العام لتحقيق مطامحهم وأهدافهم.
- الضغوط الاجتماعية التي تمارس على المسؤولين بما يدفعهم إلى تجاوز الضوابط القانونية الشرعية لإرضاء من تربطهم بهم علاقات لتحقيق مكانة اجتماعية.

- الاستخفاف بالقواعد التنظيمية المنظمة للمجتمع ومؤسساته.
- غلبة ثقافة الشارع على سلوكيات بعض المتعلمين والمثقفين بدلا من حدوث العكس.
- تجاهل ممارسات بعض الأفراد المسؤولين الذين ثبت تورطهم في الفساد، بحيث وجدت هوة بين القانون والتطبيق الفعلي له، الأمر الذي شجع الكثيرين على الفساد.
- سيادة العلاقات الاجتماعية في مجال العمل، وغلبة العرف، وقوة النزعة القبلية، وانعدام الوعي الثقافي بأخلاقيات المهنة.
- تدهور القيم الاجتماعية، وغلبة النزعة المادية على القيم المعنوية، والتكالب على الاكتناز وتكديس الثروة بغض النظر عن أساليب تجميعها.

وينهي الباحث بحثه بالحديث عن مظاهر الفساد حيث يشير إلى أن هذه الظاهرة منتشرة في مختلف قطاعات المجتمع وبالمستويات الاجتماعية والتعليمية والخدمات الصحية، ومن أنماط **الفساد الاجتماعي مثلا** تعاطي المخدرات وشرب الخمور، والزنا والسرقة والدعارة، أما على **مستوى الخدمات التعليمية** فيشير الباحث إلى وجود فساد في إجراءات التسجيل، وقبول وتنسيب الطلاب الجامعيين، والعقوبات المتعلقة بتأديب الطلاب، والتزوير في النتائج والشهادات والمؤهلات العلمية. أما **صور الفساد في المجال الصحي** فيذكر منها الباحث مثلا: التلاعب بالمعدات الطبية، ضعف الجهاز الإداري مما ترتب عليه عدم كفاية وكفاءة الخدمات الصحية مما نتج عنه كثرة الأخطاء الطبية، ولجوء المواطنين إلى العلاج بالخارج، والتلاعب بالتقارير الطبية، والمتاجرة فيها، والمتاجرة بالأدوية والمعدات، والتلاعب بفواتير الشراء...إلخ(المختار إبراهيم، 37-73).

ولقد قدمت "نورا عبد القادر" دراسة إدارية عن الفساد بعنوان **(العلاقة بين العوامل التنظيمية والفساد الإداري دراسة ميدانية للموظفين بالشركات الخدمية العامة بشعبية بنغازي)**2005، حيث استهدفت هذه الدراسة رصد أهم مظاهر الفساد الإداري وأبرز صورة المنتشرة في واقع القطاع الخدمي العام، يليه قطاع اللجان الشعبية، كما استهدفت هذه الدراسة اختبار مدى علاقة الفساد الإداري ببعض العوامل التنظيمية مثل، طرق وأساليب التعيين، والترقية، وفعالية الأدوات والأجهزة الرقابية، ونظم التعويضات، ومن هنا انطلقت هذه الدراسة من فرضية عامة مفادها أن هذه العوامل التنظيمية تؤدي دورا بارزا في انتشار الفساد الإداري في مجال العمل الخدمي بالقطاع العام(نورا المعداني، 2005).

ولقد عُرف الفساد الإداري إجرائيا بهذه الدراسة في :(الوساطة ومحاباة الأقارب والأصدقاء، والإهمال وعدم المحافظة على المال العام، وسرقة واختلاس المال العام، وإساءة استعمال السلطة)، ولقد أقيمت الدراسة الميدانية على عينة من الموظفين العاملين بالشركات الخدمية العامة العاملة بنطاق شعبية بنغازي قوامها (368) مفردة.

ولقد تمخض عن هذه الدراسة وجود مظاهر متعددة للفساد بالشركات التي تمثل مجتمع الدراسة، من أهمها الوساطة والمحاباة وإساءة استعمال السلطة واختلاس المال والسرقة، كما تبيّن من الدراسة أن العوامل التنظيمية التي اهتمت بها الدراسة ذات علاقة دالة إحصائيا بالفساد الإداري المنتشر في الشركات الخدمية، كما بيّنت الدراسة أن هنالك عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية أخرى ذات أهمية في تفسير ظاهرة الفساد الإداري، مثل، ضعف

الوازع الديني، والابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي، وغياب دور القيادة الإدارية الرشيدة والحكيمة، وعدم كفاءة أغلب الأعضاء المصعدين لأمانة اللجان الشعبية، وافتقار بعضهم إلى التخصصية والخبرة المهنية وخضوعهم إلى تأثيرات عوامل شخصية وقبلية واجتماعية مختلفة، هذا ناهيك عن عدم الاستقرار الإداري ووجود ونظام إداري مستقر (نورا المعداني، 2005).

4. التعليق على الدراسات السابقة والأفكار المستفادة منها:

يلاحظ على أغلب الدراسات السابقة أنها لم تركز بشكل واضح ودقيق على البحث عن العوامل الاجتماعية التي تدفع بالموظفين إلى ارتكاب مثل هذا السلوك المخالف والجانح لدى الموظفين، فاكتفى بعضها بالبحث عن مدى انتشار الفساد وصوره وأنماطه من خلال تحليل التقارير الرسمية أو من خلال التحليل المنطقي والعقلاني(الكيفي) للجرائد التي تعرضت لهذه الظاهرة، أو من خلال استعراض الآراء والاتجاهات العامة للمواطنين حول هذه الظاهرة ومدى انتشارها وآثارها وسبل الحد منها، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، يلاحظ أن أغلب الدراسات اعتبرت الفساد سلوكا يشير إلى سوء استخدام السلطة الممنوحة للشخص من أجل تحقيق مصالح شخصية مادية كانت أو معنوية، له أو لأحد أفراد أسرته أو أقاربه، بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يلاحظ أن بعض تلك الدراسات تكاد تخلط بين أنواع الفساد السياسي والاقتصادي والإداري... إلخ، وربما يرجع ذلك إلى أمرين هما:

أولهما: تداخل جوانب المفهوم وتشابكها بحيث ترتبط أنماط هذا السلوك بعضها بالبعض الأخر كأن يرتبط الفساد السياسي بالفساد الاقتصادي والأخير بالفساد الإداري فيؤثر فيه ويتأثر به.

وثانيهما: أنه يلاحظ على أغلب الدراسات أنها لم تركز على التعريف الإجرائي الدقيق للفساد وتحديد عملية القياس إذ يفترض أن يتم تحديد السلوكيات التي تعتبر فسادا في الدراسة منذ البداية ومن ثم تحديد عملية قياس تلك النماذج بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد بدا جليا على بعض الدراسات أنها اهتمت بقياس آراء المبحوثين واتجاهاتهم ووعيهم بالظاهرة محل الدراسة(الفساد) دونما التركيز على مدى ممارسة هؤلاء المبحوثين لتلك السلوكيات ومعرفة مدى امتلاكهم هذا الخاصية بحيث تقاس قياسا إجرائيا دقيقا.

كما يلاحظ على بعض الدراسات أنها قد تعرضت لهذه الظاهرة من خلال مدخل معين مستقل سياسيا كان أو اقتصاديا أو إداريا أو اجتماعيا، ولم يتسنَّ للباحث الحصول على دراسات اجتماعية تحديدا تربط بين هذه المداخل الاقتصادية والإدارية والقانونية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية في تفسير هذه الظاهرة، وهذا ما تطمح هذه الدراسة للوصول إليه وتمتاز به عن الدراسات التي سبقتها.

إن الجديد الذي تحاول هذه الدراسة إضافته يتمثل في كونها تسعى لاتخاذ مدخل متعدد العوامل في فهم الفساد الإداري، كما أنها ترنو إلى اتخاذ الموظفين العاملين بالقطاع العام وحدة تحليل يهتم الباحث بجمع البيانات منها وعنها، إذ سيتم قياس الفساد عند وحدات التحليل، وذلك من خلال المقياس الذي طوره الباحث لهذا الغرض وهو يعتمد على مدخلين أو محورين، الأول يتعلق بالقيم والاتجاهات والاعتقادات التي تدعم قناعة متبنيها بالسلوك الفاسد والمنحرف (مدخل قيمي)، والثاني يهتم بالتركيز على إبداء السلوك الفاسد فعليا على أرض الواقع(مدخل سلوكي)، ومن خلال ما

يتحصل عليها المبحوث من درجات على هذا المقياس يتم الحكم على مدى استعداده للفساد واتجاهه نحوه، بكلمات أخرى تسعى الدراسة إلى بناء مقياس لظاهرة الفساد الإداري.

ولقد جاءت فكرة التركيز على الموظف كوحدة تحليل لهذه الدراسة من منطلق أن الموظف هو المعني بالظاهرة، ومن هنا فإن إجمالي الموظفين هو المجتمع الأمثل لقياس وفهم وتفسير هذه الظاهرة، لأنهم هم من يمارسون هذا السلوك، وليس عامة الناس، ومن جهة ثانية فإن الفساد عبارة عن سلوك أو فعل يرتكب بمحض الإرادة الشخصية؛ لذا فإن دراسته على مستوى الفرد سيكون أكثر أهمية.

وعن العوامل الكامنة وراء انتشار الفساد اتضح أن أغلب الدراسات أكدت على مدخل متعدد العوامل في تفسير هذه الظاهرة يأتي في مقدمتها العوامل الاقتصادية، ويليها العوامل الاجتماعية والثقافية ومن ثم العوامل الإدارية، أما في تفصيل تلك العوامل فقد تباينت الدراسات وتعددت العوامل غير أنها أكدت أغلبها على أهمية تدني أجور الموظفين وغلاء المعيشة، واعتلاء الولاء للقبيلة عن الولاء للمجتمع، وانتشاء قيم تدعم العمل بالسلوك الفاسد، ووجود هوة بين الطموحات والأهداف وبين الوسائل المتاحة، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وغياب القدوة الصالحة في مجال العمل، وتدخل جهات من خارج الإدارة في صنع القرار، وغياب الحوافز أو عدم عدالة توزيعها...إلخ .

أما عن أنماط الفساد، فقد تباينت الدراسات حول بيان أي الأنماط أكثر انتشارا، ففي إحدى الدراسات تبيّن أن أبرز صور الفساد هي سوء

استغلال السلطة، والرشوة، والاختلاس، والسرقة، والتزوير، والإهمال في أداء الوظيفة، والإضرار بالمال العام، والتعدي على أرض الدولة، في حين أكدت دراسة أخرى أن الرشوة قد أخذت المرتبة الأولى يليها المحسوبية والوساطة ومن ثم الاختلاس والتزوير ثم استغلال المنصب الوظيفي، وأخيرا الابتزاز.

والجدير بالذكر، أن عدد من الدراسات السابقة أكدت خلال بحثها عن تفسير ظاهرة الفساد الإداري على دور بعض المتغيرات الاجتماعية، منها مثلا نظام **الضبط الاجتماعي غير المتوازن** أو الذي يعاني من تفاوت في تطبيق الإجراءات التأديبية على المخالفين وفقا لمعايير شخصية أو اعتبارات غير قانونية مما ينجم عنه شعور قوى بعدم العدالة، الأمر الذي يقود إلى الانحراف الاجتماعي.

كذلك فإن الشعور **بالاغتراب** لدى بعض الموظفين، خاصة من الصفوة الإدارية، قد يفسر جزءا كبيرا من تعاطي الفساد الإداري وانتشاره في الوسط الإداري، وهذا الشعور ناجم عن عدم العمل في مجال الإدارة بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب، فالاغتراب في مثل هذه الحالة ناتج عن انفصال الأشخاص عن تخصصاتهم الأصلية التي تأهلوا فيها وعملهم في مجالات لا علاقة لها باختصاصاتهم مما **يفقدهم المعرفة** بواجبات الأدوار وحقوقها، إضافة إلى سيادة المعايير الشخصية على الموضوعية في تقلد المناصب الإدارية وتوزيع الحوافز، وهذا ما قد يترتب عليه ضعف كفاءتهم وأدائهم لأدوارهم أو انسحابهم أصلا، فلا يكون لهم وجود إلا بشكل صوري، خاصة إذا ساد لديهم الشعور بفقدان السيطرة على المهام والأدوار التي يقومون بها في المؤسسة نتيجة تدخل المدراء أو أطراف من خارج المؤسسة

في صنع تلك القرارات مما **يسلبهم الحرية** التي تمنحها لهم الوظيفة، وهذا بدوره يقود إلى اغترابهم عن أهداف مؤسستهم وتكوين اتجاه سالب حيالها، الأمر الذي يقود المؤسسات إلى فشلها في تحقيق أهدافها.

هذا على مستوى الصفوة الإدارية، أما على مستوى عامة الموظفين فإن شعور عدم العدالة والظلم وعدم المساواة في تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وتوزيع الحوافز، يسوقهم إلى تبني اتجاهات سلبية حيال العمل والأهداف العامة للمؤسسة، مما يترتب عليه انعزالهم النسبي عن العمل واغترابهم عنه، الأمر الذي قد يدفع بعضهم إلى تبني اتجاهات تدعم العمل بالفساد من منطلق سعيهم نحو تحقيق العدالة التي يرونها مفقودة في تلك المؤسسة.

كما أن **حالة الصراع** بين الجماعات والثقافات والقيم الجديدة والقديمة قد تفسر انتشار الفساد الإداري بذلك المجتمع، وينتج هذا الصراع في الغالب كنتيجة لموجات التغير الاجتماعي السريعة التي تصيب مكونات البناء الاجتماعي، فتخلق حالة من الازدواجية في القيم فنجد قيما تقليدية وأخرى حديثة، كما تصيب المعايير الاجتماعية بحالة من البهتان والضعف(اللامعيارية)، مما يفقدها قدرتها على ضبط السلوك والفعل الاجتماعي وتوجيهه، أيضا، فإن الصراع بين الشرائح الاجتماعية أو الفئات أو الطبقات الاجتماعية، أو بين القبائل قد يؤثر في سير العمل الإداري، حيث ينعكس الصراع على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الموظفين فيصيبها بدرجة من التفكك لاختلاف انتماءاتهم الجهوية أو الفكرية أو العقائدية أو القبلية.

ويبدو أن هنالك شبه اتفاق بين الدراسات السابقة على دور عامل **التغير الاجتماعي** في تفسير الفساد الإداري، حيث تبيّن أن التغير والتبدل الذي عاشته أغلب مجتمعات العالم النامي أسهم في خلق بيئة خصبة للفساد الإداري، فقد تسبب التغير السريع والعميق في خلق حالة من عدم التوازن والاستقرار في البنى والنظم الاجتماعية لتلك المجتمعات، مما انعكس سلبا على عمل النظم الاجتماعية بما فيها نظام الضبط الاجتماعي، خاصة القيم والمعايير الاجتماعية، وهذا بدوره ما قاد إلى تطور العديد من صور الانحراف والجريمة والفساد.

من جهة أخرى انتهت بعض الدراسات إلى نتيجة مفادها أن **حالة التنمية غير المتوازنة** وذات المستوى المتدني من الإنجاز التي تعيشها أغلب دول العالم النامي يمكن أن تفسر الانتشار الهائل للفساد بتلك المجتمعات، فمثل هذه الحالة من عدم التوازن التنموي تدفع الكثير من العقول والقوى العالمة المؤهلة للهجرة إلى الدول ذات المستوى الاقتصادي الأفضل، مما يؤثر سلبا على مسيرة تنمية ذلك المجتمع، وفي مثل هذه المجتمعات يزيد عدد المخفقين في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم وترتفع نسبة من هم تحت خط الفقر، وهذا ما يقود إلى ارتفاع معدلات تعاطي السلوك الفاسد، خاصة إذا ما ساد بين الأفراد اتجاه يحمّل المجتمع مسؤولية ذلك الإخفاق في تحقيق الطموحات والأهداف.

ومن تحليل **الدراسات الليبية** اتضح أن الفساد ظاهرة قد انتشرت وسادت في الجهاز الإداري الحكومي، ومن أبرز صورها التسيب والإهمال في العمل، وغياب المسؤولية والجدية(اللامبالاة)، والرشوة، والتزوير،

والاختلاس، والابتزاز، واستغلال الوظيفة في تحقيق مكاسب شخصية، والسرقات، والتحايل في الفواتير والتوريد.

ويرجع بعض الباحثين تفشي هذه الظاهرة في المجتمع الليبي لعدد من العوامل على رأسها التغير والتحديث الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده المجتمع الليبي والذي ساهم في ضعف الضبط الاجتماعي، الناتج بدوره عن حالة ضعف القيم التقليدية جراء الحداثة، وبهتان المعايير الاجتماعية وغلبة الفردية، وجموح الطموح المادي، وتدخل العلاقات الاجتماعية القبيلة في صنع القرار الإداري، وغياب الرقابة، وضعف الالتزام بالقانون، وضعف الدخل الشهري للموظفين، والعمل بمعايير غير موضوعية في تقلد المناصب الإدارية وعدم وجود عدالة في توزيع الحوافز الإدارية مما أدى إلى تدني مستوى كفاءة الكادر الوظيفي.

كما تبيّن أيضا، أن قطاع الخدمات أكثر القطاعات معاناة من مشكلة الفساد الإداري، يليه قطاع اللجان الشعبية، مع العلم بأن الفصل بين هذين القطاعين قد يبدو من الناحية العملية صعب- إن لم يكن مستحيلا- ذلك لأن قطاع الخدمات في ليبيا يُدار من خلال لجان مصعدة شعبيا مثل اللجنة الشعبية للتعليم والصحة والأمن والضمان الاجتماعي، والشباب والرياضة..إلخ، وفي تقدير الباحث هذا ما يجعل من الصعب الفصل بين قطاعي الخدمات الاجتماعية واللجان الشعبية، أما قطاع الصناعة فقد تبيّن أنه يأتي في المرتبة الثالثة من حيث انتشار الفساد.

الفصل الثالث

(الفساد الإداري بالمجتمع الليبي: الملامح، والمؤشرات)

أولا: المؤشرات الكمية والكيفية للفساد الإداري بالمجتمع الليبي.

ثانيا: تحليل لبعض قضايا الفساد بالمجتمع الليبي.

ثالثا: لمحة تاريخية عن الحرب ضد الفساد في المجتمع الليبي.

رابعا: آثار الفساد في التنمية بالمجتمع الليبي.

خامسا: الفساد الإداري في قطاعي الصحة والتعليم بالمجتمع الليبي.

سادسا: بعض خصائص القوى العاملة في المجتمع الليبي وعلاقتها بالفساد.

سابعا: الخاتمة ونموذج الدراسة.

تمهيد:

لقد كان الهدف من عرض الفصول السابقة تكوين صورة عامة عن الفساد الإداري وهذا ما استدعى بحث تعريفه وأنماطه وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية الأخرى، كما عرضنا، من وجهات نظر العديد من العلماء، العوامل الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة، والتعرف على آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أيضا، درسنا علاقة الفساد الإداري بالعولمة والتغير الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية، بهدف التعرف على تأثير الفساد وتأثره بهذه القضايا، ووفقا لأهداف الدراسة من جهة، وبحثا عن إطار نظري تفسيري لهذه الظاهرة عرضنا مجموعة من النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها في بلورة نموذج تصوري تفسيري لهذه الظاهرة استنادا إلى الدراسات السابقة التي وقعت بين يدي الباحث.

عموما، لقد هدف الباحث من عرضه للتراث النظري المتعلق بهذه الظاهرة تكوين مدخل نظري عام لهذه الدراسة ليتسنى له بذلك فهم أبعاد الفساد في المجتمع الليبي، ومن هنا خُصِّص هذا الفصل للحديث عن ملامح مؤشرات ظاهرة الفساد الإداري بالمجتمع الليبي، حيث اشتمل على عدد من الموضوعات على رأسها تحليل المؤشرات الكمية والكيفية لظاهرة الفساد، وذلك من خلال الاستعانة بعدد من المقاييس والتقارير، حيث سيبدأ الفصل بمقارنة وضع المجتمع الليبي بعدد من مجتمعات العالم المتقدم،

ومن ثم مقارنته ببعض مجتمعات الوطن العربي، وأخيرا، نعرض لمؤشرات الفساد الكمية والنوعية على مستوى المجتمع الليبي، وذلك من خلال تقارير الجريمة والرقابة ومحكمة الشعب.

وفي محاولة للتعرف على استراتيجيات المجتمع الليبي لمكافحة الفساد استعرضنا جملة من القوانين واللجان والأجهزة التي شُكلت لهذا الغرض، ولعل الأهم هو التعرف على آثار الفساد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع الليبي، كما عرضنا أهم أنماط وصور الفساد الإداري المنتشرة بقطاعي الصحة والتعليم بالمجتمع الليبي، أخيرا، ولأن الموظفين يمثلون مجتمع الدراسة، فقد رأى الباحث أن التعرف على خصائصهم سيسهم في تفهم اندفاع بعضهم نحو تعاطي الفساد لذا عرضنا لأهم الخصائص التي يعتقد الباحث أن لها علاقة بالسلوك المنحرف والفساد الإداري بوجه الخصوص.

أولا: المؤشرات الكمية والكيفية للفساد الإداري بالمجتمع الليبي:

إن التعرف على مدى انتشار الفساد في المجتمع الليبي قد يتطلب عقد بعض المقارنات في حالة الفساد بالمجتمع الليبي مع بعض المجتمعات الأخرى على المستوى العالمي وعلى المستوى العربي، وذلك للوصول إلى حكم موضوعي على حالة الفساد في المجتمع الليبي إذا ما كانت مرتفعة وتستحق البحث والعناء، ولأن مسألة قياس الفساد ليست بالأمر الهين، من جهة، وليست هنالك تقارير متنوعة ينتقي الباحث أفضلها من جهة ثانية، ولأن مقياس الشفافية الدولي(*) (Transparency International

(*) يتدرج هذا المقياس من 1 إلى 10 درجات يمنحها المبحوث لتقدير مدى انتشار الفساد في المجتمع، وهو يعتمد على بعض رجال ونساء الأعمال الذين يتم اعتماد اعتقاداتهم وتجاربهم الشخصية مع المجتمع المعني، وبناءً على متوسط

Index) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، هو الأكثر تداولا وانتشارا، لذا اعتمد عليه الباحث في عقد هذه المقارنة رغم ما قد يشوبه من مشاكل وقصور في تقدير مدى انتشار الفساد في بعض الدول خاصة من العالم النامي.

1. الفساد بالمجتمع الليبي مقارنة ببعض دول العالم غير العربية :

تم اختيار مجموعة من دول العالم غير العربية بشكل عشوائي لمقارنة وضع ظاهرة الفساد بما هي عليه في المجتمع الليبي، وذلك من خلال الاعتماد على تقارير منظمة الشفافية العالمية عبر إطار زمني محصور بين (2000–2007)، ولقد اختار الباحث هذه الفترة تحديدا نظرا للتغيرات التي حدثت على البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي بشكل سريع الإيقاع وعميق الأثر، وذلك بعد انتهاء الحصار الدولي الشامل الذي فرض عدوا على الجماهيرية الليبية على خلفية قضية (لوكربي) حيث بدأت الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية والإنجليزية منها في الاستثمار والعمل بمجالات اقتصادية مختلفة خاصة في مجال البناء والإنشاءات والنفط وغيرها.

عموما، يشمل جدول(1) على عينة من المجتمعات غير العربية لمقارنتها بالمجتمع الليبي، وهو يحتوى على متوسطات للدرجات التي منحت لتقدير مدى انتشار الفساد في كل مجتمع، وعند النظر إلى هذا الجدول يتضح، من الوهلة الأولى، أن أغلب الدول التي تعتبر نظيفة من الفساد نسبيا (الحاصلة على متوسطات عليه) أخذت تنخفض متوسطاتها عبر الفترة

الدرجات التي يمنحها المبحوثون للمجتمع الذي يسألون عن مدى انتشار الفساد فيه يتم ترتيب ذلك المجتمع ويحدد ترتيبه بين مجتمعات العالم فكلما كانت الدرجة أكبر كان المجتمع اقرب إلى النظيف من الفساد، وكلما قلت هذه الدرجة دل ذلك على انتشار الفساد بالمجتمع.

الزمنية المحددة بالجدول أي خلال 2003–2007، وربما يشير هذا إلى عدة نقاط من بينها أن هذا المؤشر بالرغم من حداثته إلا أنه يتجه نحو مزيد من الدقة في التقييم والحكم على حالة الفساد في مجتمعات العالم، خاصة دول العالم النامي إذ يبدو جليا انخفاض مستوى النظرة المثالية للمجتمعات المتقدمة والنظرة الدونية للمجتمعات المتخلفة، فنجد من الجدول، مثلا، أن متوسط الدرجات التي حصلت عليها فنلندا عام 2007 هو أقل مما حصلت عليه عام 2003، وكذلك حال الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، في المقابل ارتفع متوسط درجات دول أخرى مثل اليابان، وجنوب إفريقيا، والهند، وليبيا، وبنغلاديش.

من جهة ثانية، يبدو من خلال متوسطات درجات الفساد في بعض مجتمعات العالم النامي أن هنالك صحوة من قبل حكومات تلك الدول حول انتشار الفساد فيها مما دفعها للعمل على وضع استراتيجيات للحد من هذه الظاهرة، والملاحظ أن الباعث إلى الاهتمام بمحاربة الفساد في هذه الدول قد يكون السعي نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الصورة أمام المجتمع الدولي، أو ربما تعرضت بعض هذه الدول لضغوط من الشركات والدول المتقدمة حيث يعرقل تفشي هذه الظاهرة استثمارات وأعمال الشركات الأجنبية بالدول الأقل نظافة من الفساد في العالم، خاصة أن هذه الدول تملك المقدرات والمواد الخام التي تبحث عنها الشركات الأجنبية.

يبدو عن حالة المجتمع الليبي أن أصحاب الأعمال من الرجال والنساء يصنفونه من ضمن المجتمعات التي يتفشى فيها الفساد بشكل كبير، وتضعف فيها الشفافية في قطاع الأعمال والإدارة، فقد حصل المجتمع الليبي

على متوسط منخفض مقارنة بالمجتمعات المتقدمة الواردة في الجدول إذ لم يتعد متوسط المجتمع الليبي عن (2.7) وهذا أعلى متوسط حققه المجتمع الليبي في الفترة المحددة، كما أنه تحصل على هذا المتوسط لعام واحد هو عام 2006 أما باقي الأعوام فكانت المتوسطات قد تراوحت بين (2.1-2.5).

جدول(1) حجم الفساد بالمجتمع الليبي مقارنة ببعض المجتمعات بين 2003-2007:

البلد	الأعوام				
	2003 *	2004	2005	2006	2007
فنلندا	9.7	9.7	9.6	9.6	9.4
الدانمرك	9.5	9.5	9.5	9.6	9.4
نيوزيلندا	9.5	9.6	9.6	9.6	9.4
السويد	9.3	9.2	9.2	9.2	9.3
إنجلترا	8.7	8.6	8.6	8.6	8.4
الولايات المتحدة	7.5	7.5	7.6	7.3	7.2
إسرائيل	7.0	6.4	6.3	5.9	6.1
اليابان	7.0	5.3	7.3	7.6	7.5
فرنسا	6.9	7.1	7.5	7.4	7.3
تايوان	5.7	5.6	5.9	5.6	5.7
إيطاليا	5.3	4.8	5.0	4.9	5.1
جنوب إفريقيا	4.4	4.6	4.5	4.6	4.6
إيران	3.0	2.9	2.9	2.7	2.5
الهند	2.8	2.8	2.9	3.3	3.5
ليبيا**	2.1	2.5	2.5	2.7	2.5
بنغلاديش	1.3	1.5	1.7	2.0	2.0

المصدر:منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي، من 2001 إلى2007، انظر موقع المنظمة: www.transpanecy.org

* لقد تم اختيار هذا التاريخ لبدء فترة المقارنة نظرا لأن المجتمع الليبي لم يرد في التقارير التي أصدرتها المنظمة قبل هذه الفترة.

** لقد جاء ترتيب المجتمع الليبي بين مجتمعات العالم على النحو الآتي:(2003-118، 2004-108، 2005 -117، 2006-105، 2007-131)، مع ملاحظة أن الترتيب قد لا يجدي في المقارنة لان أعداد المجتمعات المشتركة في التقرير تختلف من عام إلى آخر.

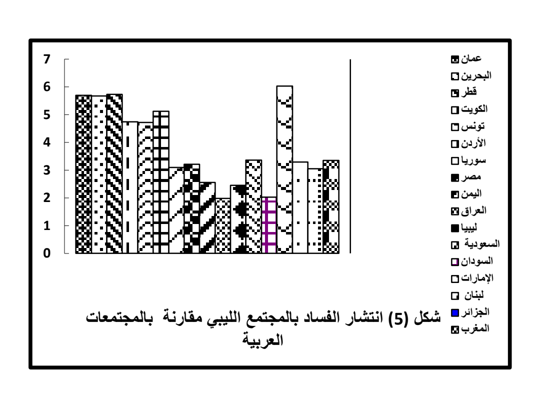
من جهة ثانية نلاحظ أن متوسط المتوسطات للمجتمع الليبي بلغ (2.46) في حين بلغ متوسط متوسطات دولة فنلندا (9.6) ومتوسط متوسطات إسرائيل بلغ(6.34)، ومن هنا يتضح بجلاء مدى انخفاض متوسط متوسطات المجتمع الليبي، مما ينم بوضوح على وجود اعتقاد عالمي حيال تفشي هذه الظاهرة وانتشارها بهذا المجتمع، وإن كان ذلك من وجهة نظر رجال ونساء الأعمال إلا أنه يعتبر مؤشرا كميا مهما على بيان مدى تفشي هذه الظاهرة وانتشارها في واقع المجتمع الليبي.

2. الفساد بالمجتمع الليبي مقارنة ببعض المجتمعات العربية:

من خلال ما تقدم عن وضع ظاهرة الفساد بالمجتمع الليبي مقارنة بما هي عليه في بعض مجتمعات العالم من غير العربية اتضح بجلاء أنه ليست هنالك أوجه مقارنة فالفارق في متوسط الدرجات كبير لدرجة إنه قد لا يحتاج معها إلى مزيد من الإيضاح والبيان والتدليل على هذا الفارق، وهذا ما يشير بوضوح إلى مدى تفشي هذه الظاهرة بواقع المجتمع الليبي .

إن عقد مقارنة بين المجتمع الليبي وبعض المجتمعات العربية التي وردت في آخر تقارير الشفافية العالمية ربما يصوغ للباحث معرفة مدى تفشي الفساد بالمجتمع الليبي وتقدير حالته، خاصة أن أغلب المجتمعات

العربية تشارك المجتمع الليبي في العديد من الخلفيات والظروف والبنى الاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية أيضا، وقد تسهم هذه الخلفية المتجانسة في توافر درجة عالية من الدقة والموضوعية في المقارنة، ومن هنا عرضنا الجدول(2) والشكل(5) اللذين يلخصان متوسطات درجات الفساد وفقا لتقارير الفساد العالمية لمجموعة من المجتمعات العربية إضافة إلى المجتمع الليبي.



شكل (5) انتشار الفساد بالمجتمع الليبي مقارنة بالمجتمعات العربية

ومن خلال إمعان النظر في الجدول(2) والشكل السابق نجد أن بعض الدول العربية زاد متوسط متوسطات الدرجات التي حصلت عليها في مقياس الفساد عن المتوسط العام الذي بلغ(3.89) من هذه الدول مثلا: الإمارات(6.03)، عمان(5.76)، البحرين(5.74)، الأردن(5.12)، الكويت (4.74)، في مقابل ذلك بلغ متوسط متوسطات المجتمع الليبي(2.46)،

وبهذا المتوسط تحصل المجتمع الليبي على الترتيب(15) من بين(17) مجتمعا عربيا.

بكلمات أخرى، حاز المجتمع الليبي بين الدول العربية المذكورة بالجدول على المرتبة ما قبل الأخيرة بمرتبتين، أي أنه في أسفل الترتيب، وهذا ما يشير بوضوح إلى مدى انتشار هذه الظاهرة في هذا المجتمع وتفشيها، من جهة أخرى نلاحظ أن متوسط متوسطات المجتمع الليبي بلغ(2.46) درجة، في مقابل ذلك بلغ المتوسط العام لمجموع الدول العربية الواردة في الجدول (3.89) درجة، ومن هنا نلاحظ أن متوسط المجتمع الليبي أقل من المتوسط العام بحوالي(−1.43) درجة، ولا يبدو أن هذا الانخفاض في المتوسط بسيط ولا يعني شيئا بل قد يدل بوضوح على مدى تفشي هذه الظاهرة الخطيرة بواقع القطاع العام الليبي.

من جهة ثانية، ومن خلال النظر إلى المتوسطات التي تحصل عليها المجتمع الليبي عبر الفترة الزمنية المذكور في الجدول نلاحظ ثباتا نسبيا على تلك المتوسطات عبر الخمس سنوات، ففي سنوات(2004، 2005، 2007) تحصل المجتمع الليبي على متوسط قدره (2.5) ولمرة واحدة فقط تحصل على متوسط قدره (2.7)، وهو أعلى متوسط حصل عليه المجتمع الليبي في مقياس الفساد بهذه الفترة، وهو يشير إلى ارتفاع معدلات انتشار الفساد في هذا المجتمع، وهذا يفسر بأحد أمرين هما: إما لعدم وجود خطة محكمة لمكافحة الفساد بهذا المجتمع، أو أن هذه الخطة لم تُطبق بالشكل الذي يكفل تحقيق مستوى من الشفافية والنزاهة بالمجتمع خاصة في القطاع العام .

جدول(2) متوسط درجات الفساد بالمجتمع الليبي مقارنة بالمجتمع العربي فيما بين 2003–2007:

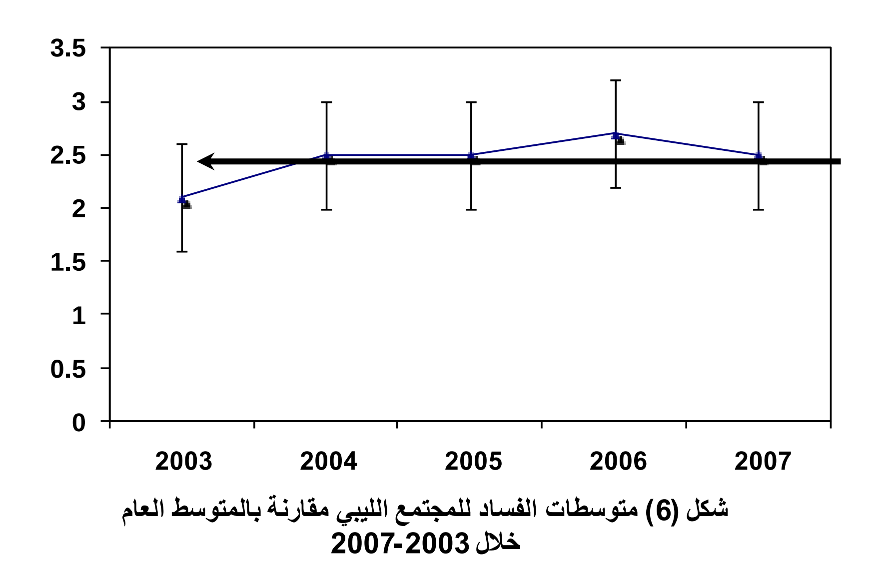
البلد	الأعوام					م*	الترتيب
	2003	2004	2005	2006	2007		
عمان	6.3	6.1	6.3	5.4	4.7	5.7	2
البحرين	6.1	5.8	5.8	5.7	5.0	5.68	4
قطر	5.6	5.2	5.9	6.0	6.0	5.74	3
الكويت	5.3	4.6	4.7	4.8	4.3	4.74	6
تونس	4.9	5.0	4.9	4.6	4.2	4.72	7
الأردن	4.6	5.3	5.7	5.3	4.7	5.12	5
سوريا	3.4	3.4	3.4	2.9	2.4	3.10	12
مصر	3.3	3.2	3.4	3.3	2.9	3.22	11
اليمن	2.6	2.4	2.7	2.6	2.5	2.56	14
العراق	2.2	2.1	2.2	1.9	1.5	1.98	17
ليبيا	2.1	2.5	2.5	2.7	2.5	2.46	15
السعودية	--	3.4	3.4	3.3	3.4	3.36	8
السودان	--	2.2	2.1	2.0	1.8	2.03	16
الإمارات العربية	--	--	6.2	6.2	5.7	6.03	1
لبنان	--	--	--	3.6	3.0	3.30	10
الجزائر	--	--	--	3.1	3.0	3.05	13
المغرب	--	--	--	3.2	3.5	3.35	9
المتوسط العام						**3.89**	

<u>**المصدر**</u>: تم تطوير هذا الجدول من خلال: منظمة الشفافية الدولية، تقارير الفساد العالمي، من 2001 إلى2007، انظر موقع المنظمة على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت):

www.transpanecy.org

(--) لم ترد هذه الدول في الفترة التي توجد فيها هذه الإشارة .

* م.م: يشير هذا العمود إلى متوسط المتوسطات، وتم احتسابه من خلال حاصل قسمة مجموع المتوسطات على عددها.



شكل (6) متوسطات الفساد للمجتمع الليبي مقارنة بالمتوسط العام خلال 2003-2007

← **هو المتوسط العام لدرجات الفساد بالمجتمع الليبي(2.46).**

3. حجم وأنماط الفساد بالمجتمع الليبي:

إضافة إلى ما سبق من استعراض المؤشرات الكمية للفساد بالمجتمع الليبي، نعرض فيما يلي مجموعة من التقارير والمقاييس التي يتوقع الباحث من عرضه لها أن تطلعه على بعض أهم أنماط الفساد في المجتمع الليبي، وتسوغ له الحكم على مدى انتشار هذه الظاهرة بهذا المجتمع، ومعرفة حجمها التقريبي على أقل تقدير، وهذه التقارير والمقاييس هي: تقارير ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي، وتقارير الجريمة والانحراف، وأيضا، تقارير الرقابة الإدارية والمالية، وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات:

(3–1) من واقع مقياس ضبط الفساد(البنك الدولي):

مقياس ضبط الفساد هو مؤشر ذاتي يصدره البنك الدولي يقيّم فيه إدارة الحكم في المجتمعات المشتركة ويتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ويقيس المدركات الحسية لمفاهيم مثل: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، ومدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى المسؤولين والقضاة، ومدى إدراك وجود فساد في سلك الخدمة المدنية، وتتراوح قيمة هذا المقياس ما بين (+2.5–2.5) والقيم الأعلى هي الأفضل، أي الأقل فسادا(موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

عموما، يتضح من الجدول(3) أن متوسط درجات المجتمع الليبي عبر الفترة المذكورة بالجدول يعادل (–0.87) وهو بذلك أقل من المتوسط الفرضي للمقياس الذي يعادل (صفر)، وهذا ما يشير إلى ارتفاع معدل انتشار هذه الظاهرة بالمجتمع الليبي، وإذا ما نظرنا إلى الشكل (7) نلاحظ أن حجم ظاهرة الفساد في تصاعد وارتفاع حيث بلغت درجة انتشارها لعام 1996 (–0.97)، وهي اقرب إلى المتوسط الفرضي وتشير إلى فساد أقل، وهي أكبر من المتوسط العام للدرجات بالمجتمع، وبدأ الفساد يتزايد وفقا للمقياس حتى عام 2005 حيث تساوت الدرجة مع متوسط الدرجات ثم زادت عليه عام 2006 لتبلغ (–0.89)، ومع ذلك تبقى كل هذه الدرجات أقل من المتوسط الفرضي للمقياس، الأمر الذي يؤكد مدى انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها في المجتمع الليبي.

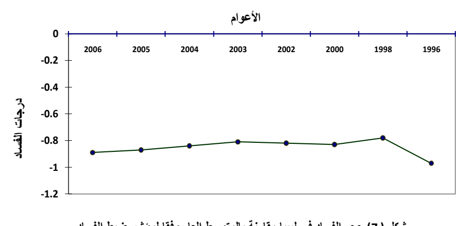
جدول(3) درجات الفساد بالمجتمع الليبي الواردة في مقياس ضبط الفساد للأعوام(1996–2006)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	م.د	م.ف
الدرجة	0.97-	0.78-	0.83-	0.82-	0.81-	0.84-	0.87-	0.89-	0.87-	صفر

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ليبيا، انظر الموقع الإلكتروني:www.pogar.com/arabic/countries

م.د : متوسط الدرجات التي تحصل عليها المجتمع الليبي خلال الفترة المذكور وهو حاصل قسمة مجموع القيم على عددها.

م.ف: المتوسط الفرضي للمقياس .



شكل (7) حجم الفساد في ليبيا مقارنة بالمتوسط العام وفقا لمؤشر ضبط الفساد

(2-3) الفساد من واقع تقارير الجريمة:

اتضح من نتائج المقارنة بين المجتمع الليبي وبعض الدول العربية وغير العربية أن الفساد مستشرٍ في واقع المجتمع الليبي، وبات السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: **ما أهم صور وأنماط الفساد التي تنتشر في المجتمع**

الليبي؟ وما مدى انتشارها؟ وهل هي من الفساد الاقتصادي والإداري أم من الفساد الاجتماعي والأخلاقي؟

ومن خلال الاستعانة بتقارير الجريمة السنوية التي تصدرها أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام استطاع الباحث حصر عدد كبير من صور الفساد الاجتماعي والأخلاقي والفساد الاقتصادي والإداري في جداول تشير إلى مدى انتشار تلك الجرائم وتحدد أنماطها عبر فترة زمنية محددة.

وبالرغم من أن تقارير الجريمة وخاصة في دول العام النامي تعاني الكثير من المشاكل والقصور والضعف في حصر الجرائم وتعدادها ودقة البيانات التي تعرضها ومصداقيتها ومهارة معديها وقدراتهم الإحصائية والمنهجية، إلا أن الباحث لا يجد من البدائل ما يجعله يستغني عن هذه التقارير، وسوف يقف منها موقف المتحفظ، وهي تعتبر في هذه الدراسة مؤشرا كميا وكيفيا للجريمة والانحراف والفساد بالمجتمع، وأن ما جاء فيها لا يعبر عن حقيقة انتشار الفساد بالمجتمع الليبي، أو بالأحرى لا يعطي الصورة كاملة عن وضع هذه الجرائم والانحرافات.

(3-2-1) الفساد الاجتماعي والأخلاقي بالمجتمع الليبي:

لقد اعتمد الباحث على إطار زمني يتراوح بين (2000–2007) باعتبار أن هذه الفترة تمثل مرحلة تحول وانتقال في الهيكلية الإدارية في ليبيا، حيث تم العمل بنظام الشعبيات بدلا من البلديات، واعتبرت كل شعبية مستقلة في ميزانياتها التنفيذية والتحولية ولها استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية، بمعنى طبقت فكرة اللامركزية بكل معانيها حتى في الجانب

المتعلق بالتوظيف والتعيين في القطاع العام، إضافة إلى العطاءات الحكومية الخاصة بالمشاريع التنموية الإنشائية والتطويرية. كما تمثل هذه المرحلة مرحلة انفتاح على العالم الخارجي خاصة بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة اقتصاديا وسياسيا على المجتمع الليبي من قبل العالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية قضية لوكربي، ومن هنا تم اعتماد هذه الفترة دون غيرها للتعرف على صور الفساد وحجمه في المجتمع الليبي، وذلك من خلال عرض وتحليل محتوى تقارير الجريمة.

إن هذه التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية التي شهدها المجتمع الليبي قد تفسر إلى حد كبير ارتفاع حجم الجرائم التي تمثل فسادا اجتماعيا واقتصاديا بالمجتمع الليبي خلال الفترة المذكورة، حيث يلاحظ ازدياد معدل الجريمة من سنة إلى أخرى، ففي الوقت الذي بلغ فيه حجم الفساد الاجتماعي والأخلاقي عام 2000 عدد(6210) جريمة، وزاد هذا العدد ليصل إلى (8837) جريمة عام 2006 التي تمثل فسادا اجتماعيا وأخلاقيا، وفي اعتقاد الباحث أن تلك التغيرات الاجتماعية، التي حدثت في واقع المجتمع الليبي تفسر هذا التطور في كمية الفساد وتعاطيه من قبل أفراد المجتمع، فاللامركزية في الإدارة في مقابل عجز الكثيرين عن تحقيق أهدافهم الاجتماعية المادية وغير المادية بسبب الركود الاقتصادي التي تسبب به الحصار الاقتصادي الدولي على ليبيا، إضافة إلى نقص بعض السلع، وانخفاض مستوى بعض الخدمات خاصة الصحة، والتعرض لوسائل الإعلام العالمية التي أسهمت في ارتفاع مستوى الطموح لدى الأفراد، كل ذلك قد يفسر ارتفاع معدلات تعاطي الفساد في المجتمع.

في مقابل ذلك، ومن خلال فحص محتوى الجدول(4) والرسم البياني المرفق به يمكن القول: بأن هنالك عوامل أخرى مهمة في تفسير مدى ارتفاع معدلات تعاطي الفساد الاجتماعي والأخلاقي، وهو يتمثل في ارتفاع حجم جرائم المخدرات والخمور بما تشمله من تعاطي واتجار وجلب وصنع، فهذه الجرائم قد تسهم إلى حد كبير في تفسير اندفاع البعض نحو تعاطي باقي صور الفساد مثل السرقة والاختلاس والنصب والتزوير والزنا، والمواقعة، والقتل، وغيرها من الجرائم التي يرتكبها الجاني بحثا منه عن مصدر تمويل للمخدرات أو تأثرا بما تعاطاه أو شربه من مواد مخدرة أو مسكرة.

عموما، قد اعتلت جرائم المخدرات والخمور قائمة الجرائم التي تمثل الفساد الاجتماعي والأخلاقي حيث حازت على نسبة بلغت(73.79%)، يليها مباشرة في الترتيب الجرائم الأخلاقية المتمثلة في الزنا والمواقعة بأنواعها وهتك العرض بأنواعه حيث تحصلت من المجموع على نسبة قدرها(13.62%)، ثم تأتي جرائم الضرب والمشاجرات والإيذاء الجسيم والخفيف حيث تحصلت من خلال المجموع الكلي على نسبة تعادل(6.17%)، والأخطر من ذلك أن بلغ جرائم القتل والشروع فيه باستثناء الانتحار ما يعادل(2.99%) جريمة خلال الست سنوات المذكورة، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة تأتي جرائم الخطف بأنواعه حيث حازت على نسبة من المجموع قدرها (2.63%)، وأخيرا تأتي جرائم الإجهاض وتسييب الوليد.

ولا بد من الوضع في الاعتبار أن جرائم المخدرات والخمور إضافة إلى جرائم الإيذاء الخطير والجسيم الوحيدة التي سجلت ارتفاعا واضحا عبر

الست سنوات المذكورة، ففي الوقت الذي بلغت فيه جرائم المخدرات والخمور عام 2000 نسبة قدرها (70.85%) تحصلت على نسبة تعادل(77.38%) عام 2006، بزيادة تقدر بحوالي (+6.53%). كذلك الحال بالنسبة لجريمة الإيذاء فقد بلغت نسبة هذه الجريمة (5.54%) لعام 2000، في المقابل بلغت عام 2005(8.70%) أي بزيادة تعادل (+3.25%).

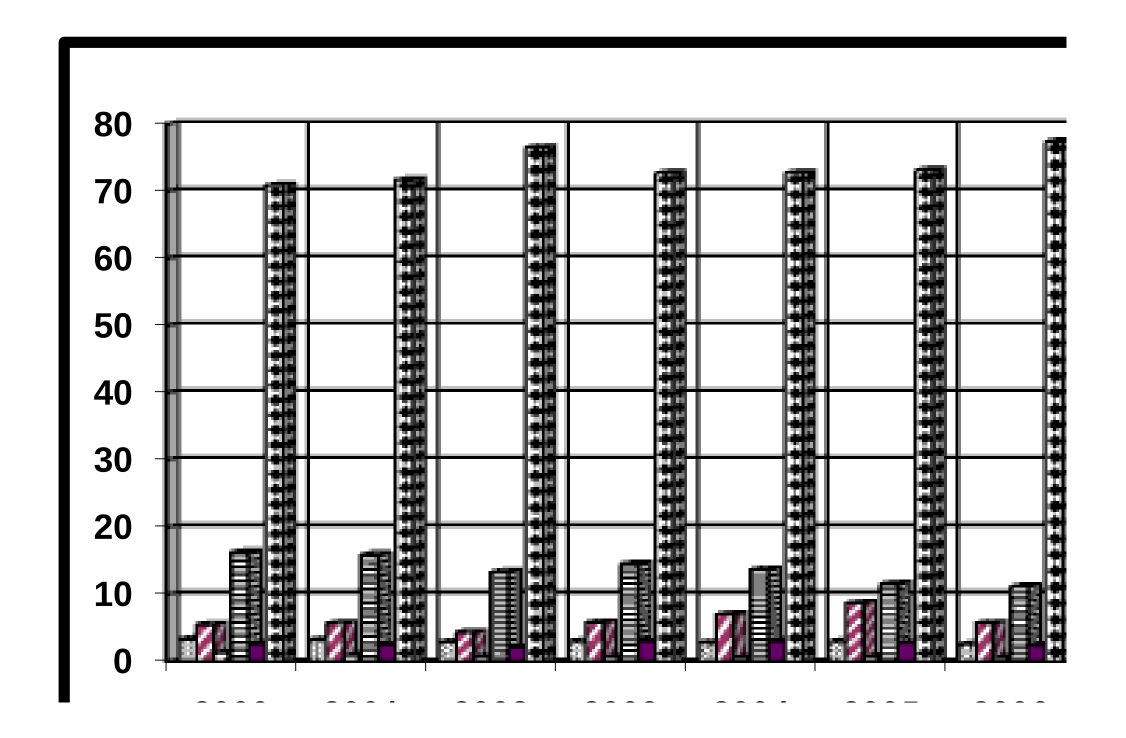
جدول (4) أنماط الفساد الاجتماعي والأخلاقي بالمجمع الليبي في الفترة (2000- 2006)

المصدر: أعد الباحث هذه الجدول من خلال: اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام(ليبيا)، تقارير

الأعوام	القتل والشروع فيه	الإيذاء والضرب الخطير	الإجهاض وتسبيب الوليد	الزنا والمواقعة وهتك العرض	الخطف بأنواعه	المخدرات والخمور	المجموع بالأرقام
2000	3.37	5.54	1.34	16.31	2.59	70.85	**6210**
2001	3.25	5.68	0.93	15.97	2.53	71.70	**6517**
2002	2.94	4.40	0.75	13.38	2.12	76.5	**7301**
2003	3.05	5.86	0.77	14.56	3.04	72.72	**6484**
2004	2.84	7.03	0.64	13.77	2.99	72.73	**6697**
2005	3.03	8.70	0.72	11.60	2.82	73.13	**7969**
2006	2.64	5.74	0.59	11.21	2.44	77.38	**8837**
المجموع*	**2.99**	**6.17**	**0.80**	**13.62**	**2.63**	**73.79**	**50015**

الجريمة، الصادرة في الفترة 2000– 2006.

* تم الاعتماد على معامل النسبة المئوية لتحليل هذا الجدول وتم احتسابها في اتجاه السنوات (الصفوف) للتمكن من المقارنة لمعرفة إذا ما كانت الجريمة المعنية بالتحليل قد ارتفعت أو انخفضت أو مستقرة على حالها.



(3-2-2) الفساد الاقتصادي والإداري بالمجتمع الليبي:

إن الجدول(5) والشكل البياني(9) يعطيان صورة أخرى للفساد في ليبيا، حيث تم التركيز فيهما على الفساد الاقتصادي والإداري أو تلك الجرائم التي تمثل فسادا اقتصاديا وإداريا، ويبدو جليا من الجدول أن جريمة السرقة بأنواعها المختلفة(*)(أمانة اللجنة الشعبية العام للعدل والأمن **2006**، 10) بما فيها **السرقة** من المنشآت والمؤسسات العامة قد حازت على أعلى نسبة من المجموع الكلي للجرائم التي ارتكبت من عام 2000-2006 حيث بلغت (77.31%)، وهي بهذا حازت على **الترتيب الأول** بين جرائم الفساد الاقتصادي والإداري وإذا ما عرفنا أن عدد سكان ليبيا عام 2006 يعادل (5323991)(الهيئة العامة للمعلومات،2006، 1)، فإننا بذلك نجد أنه خلال2000 -2006 بلغ

(*) تشمل جريمة السرقة هنا كل من السرقة بالإكراه والسرقة من المنشآت والأسواق العامة والسرقة من المنازل وسرقة السيارات ومن داخل السيارات والسرقات.

معدل هذه الجريمة حوالي (19.8) جريمة لكل ألف مواطن، أي ما يقارب على جريمتين إلى كل مئة مواطن، وهذا المعدل لا يبدو صغيرا أو يمكن تجاهله، إنما يشير إلى ارتفاع معدل هذا النمط من الفساد بهذا المجتمع.

يلي جريمة السرقة في الترتيب **جريمة النصب والاحتيال والصك بدون رصيد**، فقد حازت على نسبة قدرها(11.33%) من المجموع الكلي للجرائم المرتكبة في الفترة الزمنية2000−2006 والملاحظ أن معدل هذه الجرائم بلغ (3) لكل ألف من المواطنين، أي. في **الترتيب الثالث**، تأتي جريمة **خيانة الأمانة** حيث حازت على نسبة قدرها (4.87%) من إجمال الجرائم، ثم يأتي في المرتبة الرابعة جريمة **تزوير الأوراق والأختام الرسمية** حيث بلغت نسبتها (2.23%).

في **المرتبة الخامسة** جاءت جريمة **الحريق العمد أو الجنائي** حيث حصلت على نسبة من المجموع الكلي قدرها (1.78%)، وهي تعني أن الجاني قد قام بحرق مال أو ممتلك عام أو يخص شخص ما لغرض إخفاء معالم جريمته أو للانتقام، ومن خلال ملاحظة الباحث لمجتمع الدراسة تبيّن أن هذا الأسلوب وارد حيث يتم إضرام النار في المؤسسة أو المصنع أو المستودعات لغرض إخفاء معالم الجريمة التي ارتكبت في تلك المؤسسة أو المستودع.

جدول (5) الجرائم التي تمثل فساد اقتصادي وإداري بالمجتمع الليبي فيما بين 2000-2006:

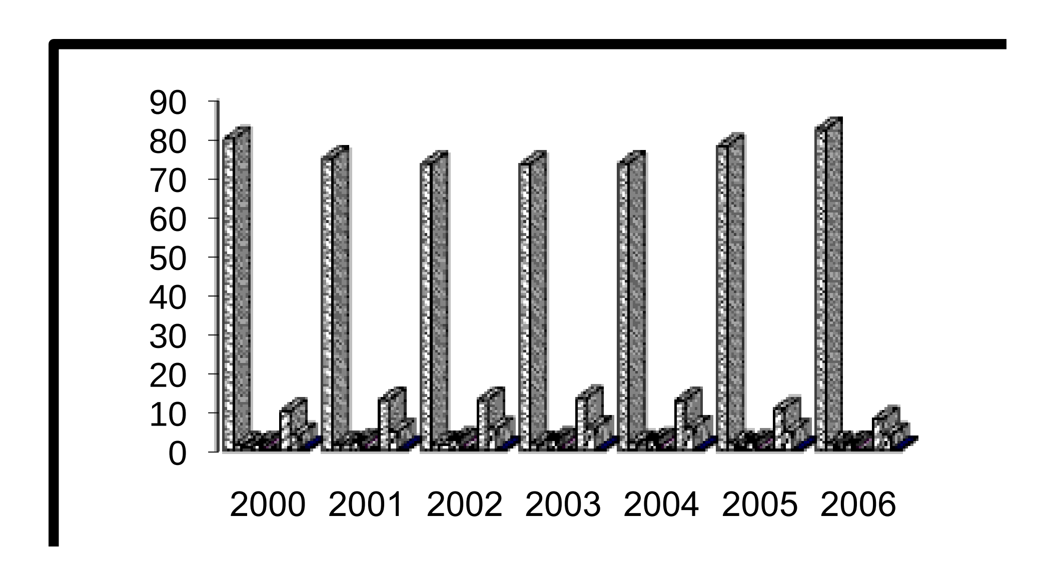
الأعوام	السرقة بأنواعها	الحريق العمد	تزييف النقود	تزوير الأوراق والأختام الرسمية	انتحال الصفات الرسمية	الرشوة والاختلاس	النصب والصك بدون رصيد	خيانة الأمانة	التهريب (الأموال والبضائع)	المجموع
2000	80.12	1.56	0.98	1.65	0.41	0.68	10.22	3.90	0.48	**18901**
2001	75.16	1.62	1.40	2.30	0.60	0.46	13.04	4.88	0.54	**17673**
2002	73.77	1.73	1.54	2.81	0.62	0.60	13.07	5.44	0.42	**16761**
2003	73.64	1.79	1.21	2.74	0.47	0.55	13.40	5.77	0.42	**16299**
2004	73.92	2.00	1.31	2.65	0.48	0.50	12.93	5.80	0.39	**17148**
2005	78.29	1.86	0.76	2.11	0.44	0.53	10.68	4.94	0.39	**23297**
2006	82.61	1.82	0.54	1.75	0.33	0.43	8.08	3.98	0.46	**26252**
المجموع*	**77.31**	**1.78**	**1.04**	**2.23**	**0.47**	**0.53**	**11.33**	**4.87**	**0.44**	**136331**

المصدر: اعد هذا الجدول من: اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، تقارير الجريمة، الصادرة في الفترة من 2000– 2006.

* تم الاعتماد على معاملة النسبة المئوية لتحليل هذا الجدول حيث أُحتسبت في اتجاه السنوات (الصفوف) للتمكن من المقارنة بين السنوات لمعرفة إذا ما كانت الجريمة المعنية بالتحليل قد ارتفعت أو انخفضت أو مستقرة على حالها.

وفي **المرتبة السادسة** تأتي جرائم **تزييف النقود وتزوير العملات** سواء المحلية أو غير المحلية حيث بلغت نسبتها (1.04%)، ويقدر عدد هذه الجرائم بحوالي (1431) جريمة خلال الست سنوات أي بمقدار (239) جريمة في السنة، أما معدلها مقارنة بالسكان فقد بلغ (0.27) جريمة لكل ألف مواطن، يليها **جريمة الرشوة والاختلاس** حيث حصلت على نسبة قدرها(0.53%) من مجموع الجرائم، فعدد هذه الجرائم خلال الست سنوات الماضية بالمجتمع الليبي بلغ(717)جريمة أي بمعدل (120) جريمة في السنة الواحدة، في **المرتبة الثامنة** جاءت **جريمة انتحال الصفات الشخصية** (0.47%)، **وأخيرا** جريمة التهريب بما في ذلك **تهريب الأموال والأرصدة والبضائع** وما في حكمها، وقد بلغت نسبتها(0.44) ويقدر حجمها خلال

الست سنوات الماضية بحوالي(602) جريمة، ونظرا لأن الجماهيرية الليبية مترامية الأطراف وتشرف على العديد من الدول، فلا يعتقد الباحث أن هذا العدد من الجرائم يطابق العدد الفعلي لها، ففي ظن الباحث أن الغائب عن قوى الأمن من هذه الجرائم أكثر مما تم ضبطه وإحالته إلى القضاء الليبي خاصة في ظل الدعم الكبير الذي كانت تقوم به الدولة للسلع الغذائية وبعض المصنوعات المحلية، مما فتح شهية الكثيرين إلى احتكارها والمتاجرة بها وتهريبها لدول الجوار.



هذا، ولا تفوت الإشارة إلى أن هنالك مجموعة من الجرائم قد أخذت في التطور عبر السنوات الست المذكورة في المجتمع الليبي على رأسها **السرقة،** ففي الوقت الذي بلغت نسبتها عام 2000 (80.12%)، زادت في عام 2006 لتصل نسبتها إلى (82.61%) ويشير هذا الوضع إلى تطور كبير نسبيا في حجم هذه الجريمة، كذلك نلاحظ التطور الكمي الذي انتاب حجم جرائم **التزوير** حيث بلغت نسبتها عام 2000 (1.65%)، أما في عام

2005 فقد بلغت نسبة هذه الجرائم لتصل إلى (2.11%) ثم انخفضت في عام 2006 إلى أن وصلت(1.75%).

كذلك جريمة **النصب وجريمة الصك بدون رصيد** حيث جاءت نسبتهما عام 2000 (10.22%)، أما عام 2005 فقد بلغت هذه النسبة (10.68%)، أما جريمة **خيانة الأمانة** فقد بلغت نسبتها عام 2000 (3.90%)، وزادت هذه النسبة حتى بلغت عام 2004(5.80%) ثم انخفضت حتى وصلت (3.98%) غير أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه في عام 2000، وهذا ما يشير إلى تطورها وارتفاع معدلها عبر الأعوام.

نستخلص مما تقدم أن المجتمع الليبي يعاني من انتشار الفساد بشكل كبير حيث تنتشر فيه العديد من **صور الفساد الاجتماعي والأخلاقي** على رأسها *المخدرات والخمور، يليها الزنا والمواقعة، ثم الإيذاء والضرب الخطير الناتج عن المشاجرات والمشاحنات، يليها القتل والشروع فيه، ثم الخطف، وأخيرا الإجهاض وتسييب الوليد.*

كذلك تنتشر فيه العديد من **صور الفساد الاقتصاد والإداري** حيث تبيّن أن *جرائم السرقات تأتي في المرتبة الأولى، يليها النصب والاحتيال والصك بدون رصيد، ثم يليها جريمة خيانة الأمانة، ومن بعدها تزوير الأوراق والأختام الرسمية المتعلقة بالعمليات الإدارية، يليها جريمة الحريق العمد أو الجنائي، وجريمة تزييف النقود وتزوير العملات، ثم تأتي جريمة الرشوة والاختلاس، فجريمة انتحال الصفات الشخصية، وأخيرا جريمة تهريب الأموال والأرصدة والبضائع.* وإن كان في اعتقاد الباحث أن التقارير الرسمية للجريمة لا تعطي الصورة كاملة أو على الأقل الوافية للواقع الكمي والكيفي

للفساد بالجماهيرية الليبية إلا أنها تشير– من خلال ما تقدم عرضه– إلى انتشار مجموعة من أنماط السلوك الفاسد بواقع هذا المجتمع، ولمزيد من التفصيل، وعلاجا للقصور الذي قد ينتاب تقارير الجريمة نستعرض مؤشرات الفساد من واقع تقارير أمانة اللجنة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية، وهي تشكل الأمانة(الوزارة) الرئيسية والوحيدة التي تضطلع بدور مكافحة جرائم الموظفين وتعديل وتقويم انحرافاتهم في مجال العمل الإداري.

(3-3) من واقع تقارير الرقابة الشعبية:

إن الهدف من وضع لجنة شعبية عامة (وزارة) للرقابة والمتابعة الشعبية هو متابعة جميع المؤسسات العامة الخدمية والإنتاجية والمكاتب والأمانات، بغية رصد التسيب والتجاوزات القانونية والاختلاسات والسرقات والأخطاء المقصودة وغير المقصودة المرتكبة من قبل العاملين بتلك المؤسسات.

وعموما، نستشف من خلال التقرير الذي أصدره جهاز الرقابة لعام 1990، أبرز ملامح الفساد الإداري بالمجتمع، فقد تبيّن أن هنالك العديد من صور الفساد والتسيب تنتشر بالمجتمع الليبي وتكلفة هدر الكثير من الإمكانات والوقت في تحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق الرفاهية والتقدم لأفراد هذا المجتمع، وهذه الصور هي(اللجنة الشعبية العامة للرقابة، 1990، 9):

1. وجود حالات **تغيب وتسرب وخروج بدون إذن** من العمل بلغ عددها في الفترة من 1990/1/1 إلى 1990/10/1 حولي (12.562) حالة.
2. عدم **تعيين الموظفين المناسبين للأعمال الموكلة إليهم** وسوء توزيع العمل بين العاملين.

3. **إصدار قرارات إدارية خاطئة أو مغلوطة** عن قصد مثل قرارات التعيين والنقل والترقية والاستغناء عن الخدمة، وهذه القرارات ثبت أنها تتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها.
4. **دفع مرتبات لبعض الموظفين أثناء تغيبهم** عن العمل أو منحهم إجازات مدفوعة الأجر بدون دواعٍ ومبررات قانونية.
5. **إساءة استعمال المعدات والآليات المساعدة** على أداء العمل الوظيفي، وذلك باستخدامها لتحقيق مآرب شخصية، مثل السيارات والهواتف والآلات والمعدات الأخرى.
6. **وجود اختلاسات وتلاعب** مما ترتب عليه تفاقم العجز المالي، وتقدر قيم الاختلاسات بحوالي خمسة ملايين دينار ليبي، هذا ناهيك عن حوالي أربعة عشر مليون دينار خسائر أخرى ناجمة عن هدر الأموال العامة ونتيجة التلاعب بالعقود، وتخصيص العقارات، والسمسرة، والتخزين الخاطئ والحريق والإتلاف المقصود.

وفي تقرير آخر أصدره هذا الجهاز عن الفترة ما بين 1996-1998 اتضح أنه تم ضبط (1093) قضية تتعلق بالموظفين والوظيفة العامة تم التحقيق في (536) قضية أدين فيها (820) موظفا أحيل كل منهم إلى الجهات القضائية المختصة، ولقد أظهر التقرير العديد من صور الفساد في هذه الفترة من أبرزها(اللجنة الشعبية العامة للرقابة 1996-1998، 10):

1. **الاستيلاء على المال العام.**
2. **الاختلاس.**
3. **إساءة استعمال السلطة.**
4. **التزوير.**

5. **الإهمال والتقصير في صيانة المال العام.**

هذا ولقد جاء التقرير الذي عُرض على جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية للعام 2006 بالعديد من صور الفساد وإساءة استعمال المال العام والتصرف فيه بشكل غير قانوني والتهرب من الضرائب على مستوى العديد من القطاعات والمؤسسات والشركات العامة، ولقد أبرز التقرير هذه الصور من الفساد(اللجنة الشعبية العامة للرقابة 2006، 36-37):

1. **الإهمال والتقصير في حفظ وصيانة المال العام.**
2. **الرشـوة.**
3. **التزوير في الوثائق الرسمية.**
4. **إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية.**
5. **الإهمال والتقصير في أداء الواجب.**
6. **عدم تأدية مهام الوظيفة بدقة ومخالفة أحكام القانون واللوائح المعمول بها وترتب على ذلك:**

- **إبرام عقود بطريقة التكليف** المباشر بشكل يخالف لائحة العقود الإدارية.
- **تجزئة العقود للنأي بها عن الرقابة** والمتابعة المسبقة من جهاز الرقابة.
- **صرف قيمة مستخلصات لأعمال غير منفذة** والصرف على أعمال منفذة بشكل مخالف للمواصفات المعتمدة.
- **إصدار قرارات تعيين بشكل مخالف للتشريعات** النافذة.

كما بين التقرير بعض المسالك المنحرفة بشكل تفصيلي في هذا التقرير، هي كالآتي(اللجنة الشعبية العامة للرقابة 2006، 6-15):

1. (602) **شراء سيارات ومركبات آلية بشكل مخالف** للقانون.
2. (1181) **تحايل أو مبالغة في أسعار التوريد** للسلع والبضائع والمعدات والسيارات والأثاث والقرطاسيات...إلخ، وقد بلغت قيمتها (40.5) مليون دينار ليبي حتى تاريخ 2006/1/31.
3. (1500) **التزوير الضريبي،** حيث تقدر قيمته بحوالي (65) مليون دينار ليبي.
4. **عجز مالي** يقدر بحوالي(13) مليون دينار ليبي على أصحاب العهد المالية، كما أحيل للقضاء عدد(212) قضية تتعلق بالإخفاق في تسوية العهد المستلمة.
5. من خلال مراجعة حسابات الجامعات اكتشف الجهاز **وجود مخالفات وتصرفا بالمال العام بشكل غير قانوني** تقدر قيمتها بحوالي(90) مليون دينار ليبي.
6. كما اكتشف الجهاز **عجزا في النقدية** يقدر بقيمة (11) مليون.
7. تكلف المجتمع بسبب **ازدواجية العمل بالقطاع العام** ما يعادل (1.5) دينار ليبي.
8. تسليم **إيصالات الإيرادات** بكميات كبيرة تزيد عن الحاجة إليها، وعدم استرجاع غير المستخدم منها، مما ترتب عليه **استخدامها في جباية الإيرادات دون توريدها للخزينة العامة.**
9. لوحظ من خلال المتابعة الميدانية أن **أغلب المشاريع التي تمت متابعتها غير موجود على أرض الواقع** بالشعبيات (المدن) مما يشير

إلى استخدام الأموال المخصصة لمشاريع التنمية في استخدامات شخصية أخرى.

لا بد من الوضع في الاعتبار أن ما سبق ليس هو كل ما ذكر في التقرير المشار إليه، ولكن اختار الباحث مجموعة من الأنماط والصور والمسالك غير القانونية أو الانحرافية في مجال العمل الإداري، والملاحظ أيضا أن إجمال المبالغ التي أشرنا إليها سلفا والتي تمثل أموالا عامة أُهدرت بشكل غير قانوني لا يعود بالنفع على المجتمع تقدر بحوالي(208.4) مليون دينار ليبي أي ما يقارب على (173.67) مليون دولار أمريكي بافتراض أن الدولار الواحد يعادل دينارا وعشرين درهما ليبيًا.

(3-4) الفساد من واقع سجلات محكمة الشعب:

إن محكمة الشعب الكائنة بمدينة بنغازي تضطلع بدور بارز على مستوى المنطقة الشرقية من ليبيا في البت والحكم في العديد من القضايا الإدارية والجنائية التي تحال إليها من العديد من الدوائر القضائية والمحاكم وأجهزة المتابعة والرقابة، وما يرد في سجلاتها من قضايا لا يعبر بالضرورة عما يحدث في بنغازي وحدها، فهي تشمل قضايا من مناطق متعددة من ليبيا، وبالرغم من أن ما جاء فيها لا يعبر عما يحدث في ليبيا بالكامل، إلا أن الباحث رأى أهمية الاعتماد على ما ورد في سجلات هذه الإدارة القضائية العليا لأنها قد تمدنا بمؤشر مهم على أبعاد الفساد في هذه المنطقة.

ومن خلال استعراض محتوى جدول(6) نجد بوضوح مدى انتشار الفساد في القطاع الخدمي الذي يشمل على المؤسسات التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي ...إلخ، حيث تحصل هذا القطاع على نسبة تعادل(49%) من إجمالي الجرائم المسجلة خلال الفترة الواقعة بين عامي 1999-2002، والتي بلغت (49%)، وبهذا فإن نصف جرائم الفساد المسجلة بهذه الفترة أُرتُكِبتْ من قبل موظفي القطاع الخدمي، وفي اعتقاد الباحث أن تكدس العمالة بهذا القطاع، من جهة، وانخفاض مرتباتهم، وسهولة تعاملهم مع الجمهور، وازدياد تعقد ظروف الحياة والمعيشة من جهة أخرى، كلها قد تسهم في تفسير هذا الارتفاع بنسبة جرائم موظفي هذا القطاع، والملاحظ أيضا أن نسبة هذا القطاع من جرائم الفساد الإداري قد تطورت عبر الفترة الزمنية الأخيرة تطورا كبيرا، ففي الوقت الذي بلغت فيه عام 1999 ما نسبته (48%) في المقابل بلغت عام 2002 ما يعادل (67%) من إجمالي الجرائم المركبة خلال هذه الفترة.

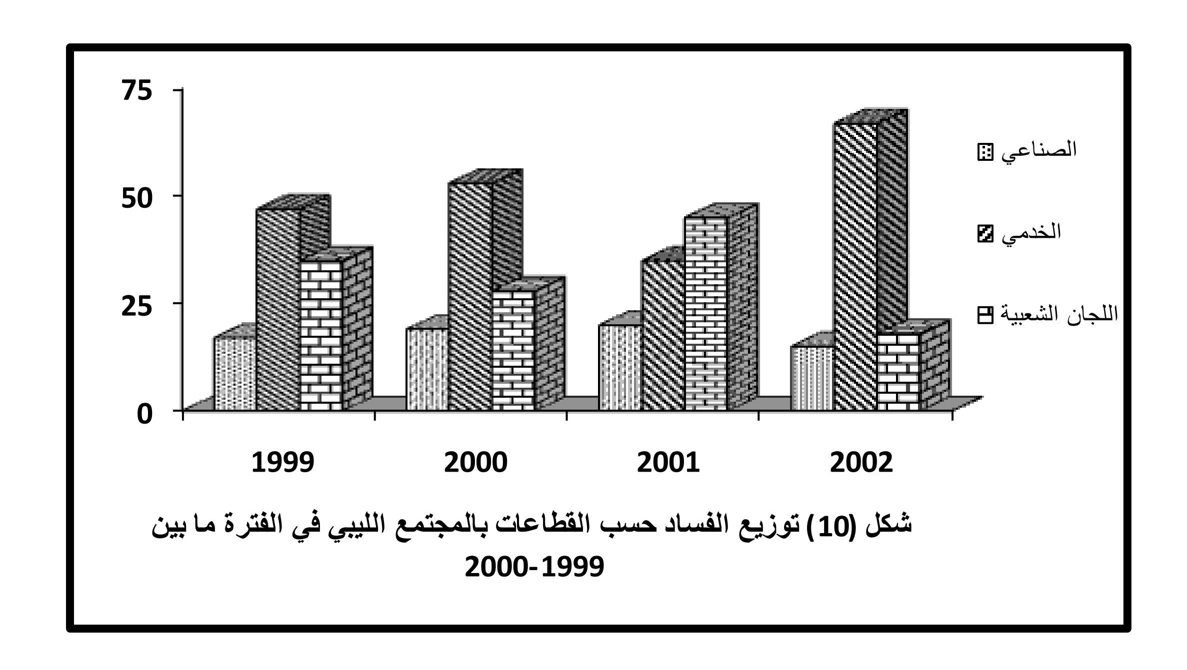
وفي المرتبة الثانية يأتي قطاع اللجان الشعبية*التي تعمل على تنفيذ برامج التطور والتحول إلى الإنتاج، حيث بلغ حجم الفساد فيها ما يعادل نسبته(33%) من إجمالي الجرائم وبهذا يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية في الفساد. أما المرتبة الأخيرة فقد حاز عليها قطاع الصناعة حيث تحصل على نسبة قدرها(18%) من إجمالي ما ارتكب في الفترة المذكورة من جرائم، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول(6) توزيع جرائم الفساد وفقا للقطاعات خلال الفترة 1999-2002:

* اللجان الشعبية هي أدوات تنفيذية تتشكل بموجب التصعيد الشعبي وتستهدف تنفيذ القرارات التي يشرعها مؤتمر الشعب العام خلال انعقاده، وتخضع تبعيتها للجنة الشعبية العامة (الوزارة) والتي يترأسها مُصعد شعبي يُختار من خلال جلسات مؤتمر الشعب العام.

الأعوام / القطاعات	1999		2000		2001		2002		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصناعي	10	17	22	19	37	20	16	15	85	18
الخدمي	28	48	61	53	67	35	73	67	229	49
اللجان الشعبية	20	35	32	28	84	45	19	18	155	33
المجموع	**58**	100	**115**	100	**188**	100	**108**	100	**469**	100

<u>المصدر</u>: محمد زاهي المغربي عبد الجليل آدم المنصوري، **الإدارة العامة في ليبيا الواقع والطموح**، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية2004، ص 360.



شكل (10) توزيع الفساد حسب القطاعات بالمجتمع الليبي في الفترة ما بين 2000-1999

ومن خلال إمعان النظر في الجدول(7) يتضح أن أنماط الفساد الواردة بهذا الجدول لا تختلف عما انتهى إليه تقرير اللجنة الشعبية للرقابة على مستوى ليبيا، وربما يعود ذلك إلى التجانس الكبير الذي يكتنف الحياة الاجتماعية من جهة ونظم الإدارة من جهة ثانية، كما أن التغيرات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع يبدو أنها تركت آثارا متشابهة في

العديد من المناطق بهذا المجتمع، وإن اختلفت درجة التأثير تلك، إلا أنها متشابهة الأثر في البناء الاجتماعي والنظم الاقتصادي والثقافي ونسق الشخصية، ويمكن تفسير ذلك من منطلق افتراضات النظرية البنائية الوظيفية حيث تؤكد هذه النظرية أن تعرض أي مجتمع أو نسق عام إلى موجات من التغير الاجتماعي تحدث درجة من الارتباك وعدم التوازن يؤثر في كافة الأنساق الفرعية التي يتكون منها المجتمع مما يسهم في ضعف قدرتها على تأدية وظائفها بالشكل الأكمل.

عموما، يبدو من جدول (7) أن أكثر جرائم الفساد الإداري التي بتت فيها محكمة الشعب هي جرائم إساءة استعمال السلطة لنفع النفس أو الآخرين أو إضرارا بأحد المواطنين، كما قد تدخل تحتها جرائم استغلال النفوذ والسلطة لتحقيق منافع غير قانونية، ولقد حازت هذه الجرائم على ما نسبته(47%) من إجمالي الجرائم التي بلغت (469) جريمة خلال الأربع سنوات المذكورة. وفي المرتبة الثانية تأتي جرائم التقصير في حفظ وصيانة المال العام حيث بلغت نسبتها (37%) من نفس الإجمالي، يليها جرائم الاختلاس والكسب غير المشروع إذ بلغت من إجمالي الجرائم ما يعادل نسبته(14%)، وفي الختام تأتي جرائم الوساطة والمحسوبية إذ بلغت نسبتها (2%).

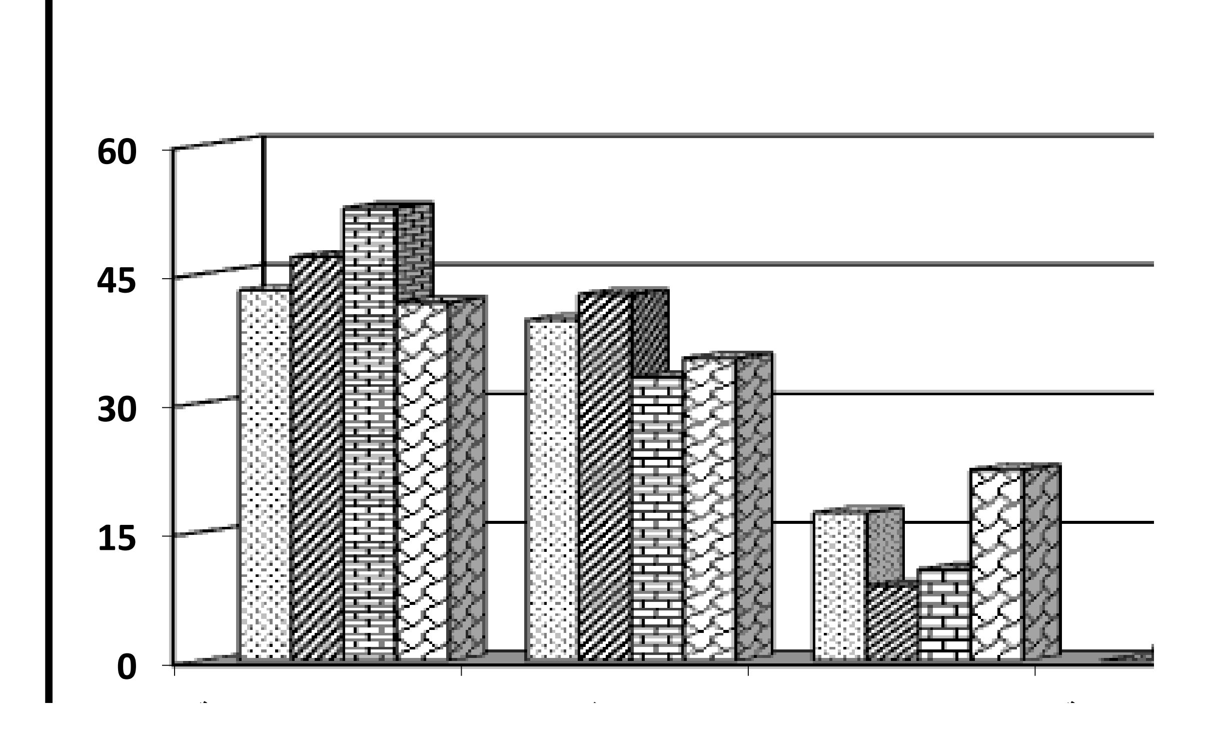
جدول(7) توزيع جرائم الفساد حسب الأكثر انتشارا خلال 1999-2002:

الأعوام / نمط الفساد	1999 %	2000 %	2001 %	2002 %	المجموع: العدد	المجموع: النسبة
إساءة استعمال السلطة	43.10	46.96	52.66	41.67	233	47
التقصير في حفظ وصيانة المال العام	39.66	42.61	32.98	35.19	172	37
الاختلاس والكسب غير المشروع	17.24	8.70	10.64	22.22	64	14

الوساطة والمحسوبية		--	1.73	3.72	0.92	10	2
المجمـــوع	**العدد**	**58**	**115**	**188**	**108**	**469**	**--**
	النسبة	**100**	**100**	**100**	**100**	**--**	**100**

المصدر: محمد زاهي المغربي، وعبد الجليل آدم المنصوري، **الإدارة العامة في ليبيا الواقع والطموح**، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية(ليبيا – طرابلس)، 2004، ص 361.

والملاحظ من الجدول أيضا، أن جرائم الاختلاس والكسب غير المشروع قد تطورت عبر الأربع سنوات تطورا واضحا بعكس ما جاء عليه مستوى تطور أنماط الفساد الأخرى الواردة في الجدول، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبتها عام 1999 (17.24%) زادت لتصل هذه الجرائم عام 2002 إلى ما يقارب (22.22%) جريمة أي بمقدار زيادة يعادل ما نسبته (4.98%) في الأربع سنوات، وما يعادل(1.25%) جريمة لكل سنة، والشكل التالي يوضح هذا التطور.



ولا يبدو أن هذا التطور والزيادة بسيطة أو أنها أتت بمحض الصدفة، فقد تكون هناك عوامل اجتماعية واقتصادية تفسر إلى حد كبير هذه الزيادة والتطور الكمي في جرائم وأنماط السلوك الفاسد، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هنالك مجموعة كبيرة من التشريعات والقوانين التي تمنع وتحذر تعاطي أنماط الفساد من قبل الموظفين، أو غير الموظفين ومنها مثلا قانون الجرائم الاقتصادية وقانون الرقابة وقانون التطهير وقانون غسل الأموال فاسدة المصدر، أو غير الشرعية، وغيرها من القوانين، فالسؤال الذي يفرض نفسه هنا: لماذا هذا التطور الكمي والكيفي والزيادة الهائلة في حجم جرائم الفساد بالمجتمع الليبي، فهل فشلت محاولات واستراتيجيات وخطط مكافحة الفساد؟ وإذا ما كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب والدوافع وراء ضعف أو ربما فشل هذه الخطط في مكافحة الفساد في ليبيا؟.

ثانيا: تحليل لبعض قضايا الفساد الاجتماعي بالمجتمع الليبي:

لمزيد من التعمق في دراسة حالة الفساد بالمجتمع الليبي نعرض فيما يلي مجموعة من القضايا التي تشكل فسادا إداريا تم اختيارها من خلال ما نشر في مجلتي المحكمة العليا ومجلة إدارة القضايا عبر فترة زمنية تتراوح بين 1984–2006، وذلك لدراسة ومعرفة أنماط الفساد وأسبابه وما في حكمه، وفيما يلي استعراض موجز لهذه القضايا:

القضية الأولى:

تتلخص وقائع هذه القضية في أن النيابة العامة بمركز شرطة *** اتهمت موظفين عامين بمنشأة المواشي واللحوم بتاريخ 1984/10/8، باستغلال وظيفتهما في الحصول على منافع بأفعال غير مشروعة من أعمال المنشأة التي يعملان بها ، حيث اتهم الأول ببيع كمية لحوم مسعرة ومحددة الربح بسعر يزيد على السعر المحدد لها، أما الثاني فقد شارك الأول بالاتفاق معه وتسهيل هذه الجريمة(الجماهيرية العربية الليبية، 1989-1990، 214).

لقد قضت المحكمة بتطبيق بعض مواد قانون الجرائم الاقتصادية الصادر عام 1979، وبعض المواد من العقوبات وقانون حماية الأسعار، وانتهت بهم العقوبة إلى حبس الأول ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه خمسة آلاف وخمسمائة دينار ليبي بسبب الخسائر التي تسبب بها.

القضية الثانية:

إنه وبتاريخ 1987/2/13 اتهمت النيابة العامة المواطن (س) المحالة أوراقه من مركز شرطة رأس عبيدة (بنغازي) أنه قد حاز وأحرز مادة مخدرة (الحشيش) وكان ذلك بقصد الاتجار، واتجر فيها، ولقد طالبت غرفة الاتهام بمحكمة بنغازي بإحالته إلى محكمة جنايات بنغازي لمعاقبته وفقا لعدد من المواد من قانون المخدرات الصادر عام1971 (الجماهيرية العربية الليبية، 1989-221،1990).

ولقد أمرت المحكمة بناء على القانون المذكور بحبسه مدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف دينار ليبي مع حرمانه من الحقوق المدنية مدة تنفيذ العقوبة ونشر الحكم مرتين متتاليتين في جريدتي الفجر وأخبار المدينة وإعفاءه من المصاريف الجنائية ومصادرة المادة المخدرة، ولا بد من ملاحظة أن هذه العقوبة كانت وفقا للقانون القديم قبل العمل بالقانون الجديد للمخدرات والذي سيأتي ذكره فيما يلي.

القضية الثالثة:

تتلخص وقائع هذه القضية التي أحالتها النيابة العامة بناء على الأوراق المحالة من مركز العروبة ببنغازي في أنه وبتاريخ 1987/7/19، اتهم كلا من *** و*** بتهم أخلاقية فالأول مارس الزنا وفعل الجماع مع شريكته دون وجود العلاقة الزوجية المشروعة وقت ارتكاب الجريمة، حال كونهما مسلمين بالغين عاقلين لذا وجبت عقوبتهما وفقا لقانون إقامة الحد رقم 70، الصادر عام 1973. أما الثاني فهو متهم بالمواقعة بالرضا عدة مرات مع شريكته التي مكنته من نفسها حتى ترتب على ذلك أن حملت منه سفاحا جنينا غير شرعي في شهره التاسع(الجماهيرية العربية الليبية، 1989-244،1990).

ولقد قضت المحكمة وفقا لقانون المشار إليه وقانون العقوبات ببراءة المتهمين من قضية الزنا، وأمرت بمعاقبة الأول بالحبس لمدة سنة مع الشغل مع وقف نفاذها لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم، والحكم على الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر وذلك عن تهمة المواقعة بالرضا.

القضية الرابعة:

اتهمت النيابة العامة كلا من*** و***و *** بأنهم خلال سنتي 1987-1988 بأنهم قاموا باختلاس ممتلكات، ومعدات، وأدوات من مركز تدريب***، وورشة***، ومدرسة***، ومدرسة ***، حيث ارتكبت هذه السرقات بدافع إجرامي واحد، هذا ولقد وجد أن المتهمين عائدين في نفس الجرم(الجماهيرية العربية الليبية، 1985، 258).

وبناء على إحالة غرفة الاتهام نظرت محكمة جنايات مصراتة في القضية في 1988/8/6 وانتهت لمعاقبة كلٍّ من المتهمين بالسجن لمدة ثمانية وثلاثين شهرا أي حوالي ثلاث سنوات، إضافة إلى غرامة مالية تقدر بستين دينارا .

القضية الخامسة:

اتهمت النيابة العام كلا من*** و*** بأنهما في عام 1980 وبوصفهما موظفين بشركة المواشي واللحوم أن الموظف الأول طلب لنفسه من الموظف الثاني رشوة واخذ عطية تتمثل في علب سجائر وقنينات خمر لا حق له فيها وذلك نظير الإخلال بوظيفته، كما اتهم الموظف الثاني

باعتبـاره راشـيًا لـلأول وقـد قـدم كميـة خمـر لـلأول تتمثـل فـي عشـر قنينات(الجماهيرية العربية الليبية، 1985، 240).

ولقد انتهت محكمة الجنايات طرابلس بتطبيق قانون الجرائم الاقتصادية وقانون حد شرب الخمر رقم 89 لعام 1974، وقانون العقوبات، وقضت بالحكم عليهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمهما معا مبلغ قدره ستة وثلاثون دينارا وإراقة الخمر، ومصادرة السجائر .

ثالثا. لمحة عن حرب المجتمع الليبي للفساد:

لمزيد من التحليل لهذا الموضوع نعرض لأبرز الإجراءات والقوانين والآليات واللجان والهيئات والأجهزة التي طُورت للعمل على مكافحة الفساد

بالمجتمع الليبي، والملاحظ أن المجتمع الليبي يعتمد كثيرا على القاعدة الشعبية في صياغة القوانين، ووضع الآليات، وتطوير الأجهزة والنظم التي تختص بمكافحة الفساد والتصدي له وتعقب المفسدين وإحالتهم إلى الجهات القضائية، فمنذ أن قامت ثورة الفاتح في سبتمبر عام 1969، كان أبرز أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، فالتمثيل تدجيل، والقضاء على الاستغلال والغبن والفقر ومناصرة المظلومين والمحرومين وترسيخ مفاهيم الشراكة والقضاء على الاستعباد بكل صورة بما في ذلك فكرة المأجورية واستعباد أرباب العمل للعمال، وتمتع كل أفراد المجتمع بثروة المجتمع، وتوفير الخدمات الأساسية مجانا لجميع المواطنين، وإلزامية التعليم الأساسي، وغيرها من المبادئ والأهداف التي جاءت بها ثورة الفاتح، وشكلت من بعد مرتكزات وأهدافا أساسية لمشروع التنمية في ليبيا، كما شكلت أساسا ومنطلقا لعملية التشريع وسن القوانين من خلال عرضها على المؤتمرات الشعبية والتصويت عليها واعتمادها من خلال مؤتمر الشعب العام.

منذ ذلك العهد كان الشغل الشاغل للمجتمع الليبي هو مجابهة الفساد والتصدي له وبناء قاعدة قانونية وفكرية وتأهيل الكوادر البشرية لاستخدامها في هذه الحرب، فصدرت العديد من القوانين من بينها قانون(97) بشأن مكافحة تهريب البضائع لسنة 1976، حيث كانت أغلب البضائع . إن لم يكن جميعها. مدعومة من قبل خزينة الدولة فكانت جميع تلك السلع تباع بسعر بخس للمواطنين من خلال شركات ومنشآت عامة مثل شركات الأسواق والتسويق العامة ومنشآت اللحوم، والجمعيات الزراعية...إلخ، في حين أن الأسعار الحقيقية لهذه السلع أغلى بكثير، وهذا ما دفع الكثيرين إلى الاتجار بهذه السلع عبر الحدود الدولية لليبيا، أو احتكارها وبيعها في السوق

السوداء، ومن مثل هذه السلع المواد الغذائية والأثاث والمفروشات والسجائر والأدوية والمعدات الطبية ...إلخ.

في عام 1978 صدر قانون حماية الأموال العامة الذي يركز على مكافحة هدر المال العام وعدم الحرص في إنفاقه على ما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، وهو يتألف من أربعين مادة، و يؤكد على أن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، ويكافح القانون الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي مثل التهريب إلى الخارج سواء كانت المادة المهربة نقودا أو سبائك أو مصوغات ذهبية أو أحجارا كريمة. كما ينص القانون على معاقبة كل من تسبب في انتشار مرض خطير يهدد الثروة الحيوانية والاقتصاد الزراعي، كما يعاقب كل موظف قصر في أداء عمله بحيث تسبب ذلك في تخريب المنشآت العامة وغيرها من الصور والجرائم التي يحظرها هذا القانون.

وفي عام 1979 صدر قانون رقم (2) بشأن الجرائم الاقتصادية، حيث بدأ هذا القانون بتعريف الموظف العام على أنه " كل من أنيط به مهمة عامة في اللجان أو المؤتمرات أو الأمانات أو البلديات أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الاتحادات أو الروابط أو الجمعيات أو الهيئات الخاصة ذات النفع العام أو المنشآت والشركات التي تساهم في رأس مالها هذه الشركات وكذلك الشركات التي طبقت بشأنها مقولة شركاء لا أجراء.."، كما حدد هذا القانون صفة المال العام باعتباره مملوكا أو خاضعا لإحدى الجهات المذكورة(الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، 1979).

ولقد اشتمل هذا القانون على نوعين من الجرائم الاقتصادية هي جرائم يرتكبها أي مواطن بصرف النظر عن وظيفته، مثل: جريمة التخريب والتسبب في انتشار مرض من أمراض النبات أو الحيوان، والتسبب في إلحاق ضرر جسيم في الاقتصاد الوطني، وإثارة الاضطرابات بالسوق المحلية، ومباشرة نشاط اقتصادي محظور على الأفراد، وجريمة استعمال القوة لمنع الغير عن العمل، وجريمة اختلاس الطاقة الكهربائية والمياه، أما النوع الثاني من الجرائم الاقتصادية فهي التي يرتكبها الموظف العام أو تتعلق به وهي تشمل: جريمة تدخل الموظف في المقاولات، والإخلال بالواجب، وتعمد الموظف إحداث ضرر جسيم بالمال العام، وتسبب الموظف بخطئه في إحداث ضرر جسيم بالمال العام، والإدلاء ببيانات غير صحيحة في الميزانيات، واستخدام مال عام إضرارا بخطة التحول والتنمية، والتقصير في حفظ وصيانة المال العام، والتسبب في إنتاج سلعة رديئة، والامتناع عن بيع سلعة إلى الجمهور أو إخفائها، وجريمة ارتشاء الموظف، وجريمة الاستيلاء، والاختلاس واستغلال النفوذ، وابتزاز الأموال، واستغلال الوظيفة للحصول على منفعة، وإساءة استعمال السلطة(حسين المهدوي،1985، 7-9).

كما صدر قانون رقم(6) بشأن تجريم الوساطة والمحسوبية عام 1985، وهو يشمل خمس مواد أساسية عرفت المادة الأولى منه المقصود بجريمة الوساطة والمحسوبية فهي*:" كل فعل من شأنه التأثير في استحقاق منفعة أو خدمة تقدمها الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة ذات النفع العام بقصد منعها أو تعطيلها أو الإخلال بحق الأولوية في الحصول عليها* "(الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، 1985).

صدر أيضا، قانون رقم (22) بشأن تجريم إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة والانحراف بأعمال التصعيد الشعبي لعام 1985. وصدر عام 1986 قانون رقم (3) بشأن من أين لك هذا؟، ويتألف هذا القانون من عشر مواد ترتكز على مكافحة الكسب غير المشروع ومعاقبة الفاعلين بحسب الجرم، ولا يقتصر ذلك على الموظفين العامين بل تشمل المواطنين أيضا، أو بالأحرى رجال ونساء الأعمال الناشطين اقتصاديا ويحدد هذا القانون الكسب غير المشروع والمنفعة أو المزايا المادية وغير المادية المستمدة من المحاباة أو التهديد، أو مخالفة القانون(الجريمة)، أو إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة، أو التأثير على الغير، أو مجهولة المصدر، أو أنها لا تتناسب مع الموارد المشروعة للفرد.

كما نجد، أيضا، قانون رقم (3) بشأن مراقبة الأسعار لعام 1989والذي يهدف إلى ضبط التسعيرة للمواد الغذائية ومواد البناء وغيرها من سلع تحددت لها أسعار مسبقا وهي تشكل مواد وسلع أساسية في عمليات التنمية الاجتماعية. هنالك أيضا قانون رقم(23) لعام 1971 بشأن المخدرات والذي ألغي العمل به وتم اعتماد قانون رقم (7) بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لعام1990 والذي أشتمل على تسعة وخمسين مادة استهدفت مكافحة شتى جرائم المخدرات من تعاطٍ وبيع وإنتاج أو تصنيع أو استخراج أو جلب ونقل أو توزيع أو زراعة هذا المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، كما أُلحق بهذا القانون جدول رقم (3) الذي يوضح أنواع ومسميات المواد المخدرة.

وفي عام1993 صدر قانون رقم (10) الذي ينص على تشكيل لجان التطهير التي تتألف من بعض ضباط القوات المسلحة والشرطة، إضافة إلى بعض الموظفين المساعدين، ويتولى هذا الجهاز تشكيل فروع له في كافة المناطق يكلف أعضاء منها بالمؤسسات العامة وبخاصة الإنتاجية لمتابعة سير العمل وتلقي الشكاوى والتحقق منها ومتابعة الإجراءات وتقويمها في حال وجدت مخالفة للقانون والضوابط المعمول بها، وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة، ولقد تعدت اختصاصات هذه اللجان لتشمل أولئك الذين يحاولون ادعاء التأثير في الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم (10) أو التدخل في أعمالها أو إبداء أي عمل ضار باقتصاد المجتمع كالتهرب من دفع الضرائب والمتاجرة بالعملة الأجنبية والإتجار بالسلع وغيرها، كما أخضع لأحكام هذا القانون كل من يحمل ترخيصا مهنيا أو حرفيا.

ونظرا للقصور الذي اعترى تطبيق فكرة لجان التطهير من قبل الأشخاص المسؤولين في هذه اللجان وفساد ذمم بعض العاملين حتى بعد تعديل هذا القانون وفقا لأحكام ومواد القانون رقم (17)، فقد ألغي العمل بلجان التطهير وتشكلت **اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة الشعبية** بأجهزتها وفروعها المنتشرة في كل المناطق (الشعبيات) وألقيت على عاتقها مهمة محاربة الفساد. ولقد قامت هذه اللجنة . المختارة شعبيا من خلال التصعيد الشعبي . لتحقيق هدف أساسي تمثل في منع التصرف غير القانوني في المال العام وصيانته من كل العابثين والطامعين في الاستيلاء عليه، ومن أساليب عملها الفحص الاستثنائي للحسابات الخاصة بالشركات ومؤسسات القطاع العام واعتماد مبدأ العمل الميداني من خلال الزيارات الميدانية لمواقع المشاريع والمؤسسات والشركات العامة وإبلاغ وتنبيه الجهات المراقبة بأهم الملاحظات والآراء والاقتراحات لعلاج هذه الانحرافات

السلوكية للموظفين في تلك المؤسسة في تنفيذ القرارات واللوائح والقوانين السارية والمنظمة للعمل.

وتقدم اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة الشعبية كل عام تقريرها الموجز للعرض على أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية، ويلخص هذا التقرير إجمالي القضايا المضبوطة والتي تم التحقيق فيها والتي أحالتها إلى الجهات القضائية المختصة وإجمالي الأموال العامة المهدرة، كما يتقدم جهاز المراجعة المالية بتقرير مرفق مع ملخص تقرير الرقابة العام يلخص الانحرافات السلوكية في التصرف بالمال العام، كما يلخص مشكلة التسيب والانحرافات السلوكية في كل قطاع مع عرض الملاحظات والمآخذ التي سجلت على هذا القطاع.

والملاحظ أن جهاز الرقابة والمتابعة الشعبية الموجود حاليا قد تشكل من خلال دمج ثلاثة أجهزة كانت موجودة قبل عام 1988، حيث ألغي العمل بتلك الأجهزة وأوكلت مهامها إلى جهاز الرقابة والمتابعة الشعبية منذ ذلك التاريخ بموجب قرار رقم (7) الصادر عن المؤتمر الشعب العام عام 1988، وتلك الأجهزة التي كانت تضطلع بمهمة مكافحة الفساد بالمجتمع الليبي هي(موقع اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة الإدارية):

1. **ديوان المحاسبة المنظم بالقانون رقم(79)لسنة 1975** ويباشر مهام الفحص والمراجعة للحساب الختامي للدولة والهيئات والمؤسسات والشركات العامة.

2. **الجهاز المركزي للرقابة الإدارية العامة** المنظم بالقانون رقم(88) لسنة 1974 ويباشر مهام الرقابة الإدارية ومتابعة تنفيذ التشريعات

والمشروعات العامة والضبط والتحقيق في كافة الجرائم والمخالفات الإدارية والمالية.

3. **الجهاز الشعبي للمتابعة المنظم** بالقانون رقم (16) لسنة 1986 ويباشر مهام متابعة المشروعات ومراجعة العقود التي تبرمها الجهات العامة في الدولة.

ولدواعي المصلحة العامة وما تقتضيه متطلبات العمل الرقابي في تنظيمه بما يكفل الارتقاء به إلى مستوى طموحات جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في تحقيق رقابة فعالة وشاملة على كافة الجهات العامة تؤكد وتعزز مسارات السلطة الشعبية، فقد تم إنشاء جهازين هما(موقع اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة الإدارية):

1. **اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة الشعبية**، وتتضمن صلاحياتها الرقابة الإدارية والمالية والفنية والرقابة على الأغذية والأدوية والتحقيق والتفتيش كما هو مبين بالقانون رقم(11) لسنة 1995 فيما يتعلق بالرقابة الإدارية والمالية والفنية والتحقيق والقانون رقم (10) لسنة 1993 ميلادية بشأن التطهير.

2. **جهاز المراجعة المالية**، وتتضمن صلاحيته ما نصَّ عليه القانون رقم (11) لسنة 1995 ويهدف إلي تحقيق رقابة فاعلة على الأموال العامة وفقاً لقرار مؤتمر الشعب العام رقم (5) لسنة 2006.

وفي عام 2005 صدر قانون(2) بشأن مكافحة ومجابهة جرائم غسل الأموال، حيث يمثل هذا القانون إعلانا رسميا من الجهات المسؤولة على

بـزوغ عصـر الجريمـة الحديثـة أو المعاصـرة والتـي تشـكل نمطـا خطيـرا مـن الجـرائم يصـعب علـى الكثيـر مـن الحكومـات التصـدي لـه لمـا تمتلكـه تلـك المنظمات الإجرامية التي تقوم بهذا النوع من الجريمة من إمكانات ومهارات وعلاقات ونفوذ اقتصادي وسياسي بل وقضائي وبوليسي، إضافة إلى افتقار أغلب حكومات المجتمعات النامية إلى الخطط والاستراتيجيات لمجابهة هذه الجريمة ناهيك عن افتقارها إلى الإمكانات المادية والبشرية المدربة والمؤهلة والمعدة لهذا الغرض والضليعة بأمور وأساليب الإجرام الحديث .

لقد أشتمل هذا القانون على (17) مادة بدأت بتعريف جريمة غسل الأموال وانتهت بتشكيل لجنة سميت **اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال،** يترأسها محافظ مصرف ليبيا المركزي أو من ينوب عنه، وتشمل عضو أو منـدوب عـن الجهـات الآتيـة يـتم ترشـيحه مـن خـلال الجهـة التـي يتبعهـا ويتحصـل فـي المقابـل علـى موافقـة المحـافظ(رئيس اللجنـة) والجهـات هـي: المصـرف المركـزي، وأمانـة اللجنـة الشـعبية العامـة للعـدل، وأمانـة اللجنـة الشعبية العامة للرقابة المالية والفنية، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الـدولي، ومصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب، وبهذا فهي تتشكل من تسـعة أعضــاء ورئـيس لجنــة، ومـن المهـام التــي كلفـت بهـا وفقـا لهـذا القانون(مؤتمر الشعب العام، قانون (2) 2005):

1. اقتراح الأنظمة والإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال.
2. تسهيل تبادل المعلومات بين الجهات المختصة بمكافحة هذه الجرائم.
3. إعداد مشروع اللائحة الداخلية المنظم لعمل اللجنة.

4. إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال.
5. تمثيل ليبيا في الملتقيات والمؤتمرات الدولية.
6. إعداد نموذج التقرير عن المعاملات المشبوهة وتحديد كيفية إرسالها إلى وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي.
7. لها الحق في القيام بأي اختصاصات أخرى يخولها لها مصرف ليبيا المركزي.

وفي عام 2006 صدر قرار رقم (395) من اللجنة الشعبية العامة بشأن تشكيل لجنة التحقق من إقرارات الذمة والشفافية التي طالبت اللجنة الشعبية العامة بها جميع المواطنين الذين تقلدوا مناصب إدارية وضباط القوات المسلحة وأمناء المؤتمرات والشعبيات واللجان الشعبية وكل من هو مسؤول أو تقلد مسؤولية فيما سبق، ولقد لخص القرار الأشخاص المعنيين في أربع فئات هي(اللجنة الشعبية العامة، قرار رقم (395) 2006):

1. المصعّدون من مؤتمر الشعب العام(الوزراء) بما في ذلك من تم تصعيدهم في السابق.
2. العاملون بالوظائف القيادية من ضباط الشعب المسلح والأجهزة الأمنية وما في حكمها.
3. أمناء اللجان الشعبية والإدارية السابقون والحاليون للأجهزة والهيئات والمؤسسات والمراكز والشركات العامة والمؤسسات العلاجية والتعليمية وما في حكمها.
4. من يتم إحالتهم للجنة من قبل الجهات المختصة.

وتتولى اللجنة فحص إقرارات الشفافية التي تتقدم بها الفئات السابقة، وذلك عن دخولهم السنوية والأصول التي تخصهم وتخص أفراد أسرهم

(أبنـاء، وأزواج، وإخـوة) مـن عقـارات ومـزارع وثـروة حيوانيـة وأيـة أنشـطة اقتصادية أخرى مباشرة أو غير مباشرة، وتقوم اللجنة بعد الفحص والتدقيق في هذه الإقرارات باتخاذ الإجراء اللازم وفقا لما تسفر عنه نتائج الفحص والتدقيق وطبقا للتشريعات النافذة.

ونلاحظ مما سبق مدى اهتمام المجتمع الليبي بمحاربة الفساد، وذلك من خلال تعدد الآليات وتنوع الخطط وكثرة اللجان التي شكلت لتحقيق هذا الهدف، ولكن يبدو على جل هذه الجهود أنها تعتمد على المبادئ البوليسية في مكافحة الفساد، بمعنى أنها اعتمدت على الإطاحة بالمفسدين والقبض عليهم، ولا تعتمد على أسس علمية وقائية لمجابهة هذه الظاهرة، فمثلا، لم تقم دراسة علمية. على حد علم الباحث . تتبناها إحدى تلك الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد تهتم بالبحث عن العوامل الكامنة وراء ارتفاع معدلات الفساد والبحث عن حلول لها حتى تاريخ هذه الدراسة، ومن هنا فإن الخطط التي وضعت اعتمدت اعتمادا تماما على التصورات التي يكونها بعض المسؤولين عن هذه الظاهرة بالواقع المعيش دون التأكد من مطابقة هذه التصورات مع الواقع، وكما نعلم، فقد أفردت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المواد (5-14) لبيان أهم مرتكزات أي خطة لمكافحة الفساد، حيث أكدت فيها على ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني وإرساء دعائم دولة القانون وحسن إدارة الدولة، كما تعرضت لأهم التدابير التي يجب اتخاذها لنأي الموظف عن الفساد، مثل، اعتماد معايير الإنصاف والجدارة، والمحافظة على الاستقرار الإداري، وتحسين الرواتب ودعم نظام الحوافز على أساس الاستحقاق والإنجاز في العمل، ووضع تدابير متعلقة بإبرام الصفقات، ووضع الميزانيات خلال فترة محددة، بمعنى أن تكون ميزانية الدولة محددة ولا تكون هنالك مصاريف خارج الميزانية.

واستنادا إلى ما سبق، فإن أي محاولة لبناء استراتيجية لمكافحة أي مشكلة اجتماعية مثل الفساد لا بد وأن تُبنى على أساس دراسة ميدانية قائمة على منهاج التعرف على أبعاد الظاهرة وآثارها وأهم مسبباتها، كما ينبغي أن تعتمد على القاعدة الشعبية بنفس الدرجة التي تعتمد فيها على تشديد العقوبات، هذا ناهيك عن تحسين وضع الإدارة وإرساء القانون ورفع رواتب الموظفين، وربما عدم توافر هذا كله في خطط مكافحة الفساد بالمجتمع الليبي هو ما يفسر مدى إخفاق تلك الخطط واللجان في القيام بمهامها على الوجه الأكمل، فبالرغم من وجود القاعدة القانونية واللجان التنفيذية والهيئات الرقابية والمصاريف المالية والكم الهائل من الموظفين العاملين بهذا الخصوص، فإن مؤشرات تعاطي الفساد تتزايد عبر السنوات تزايدا كبيرا مما يشير إلى الإخفاق الواضح في التصدي لهذه الظاهرة.

رابعا. الفساد الإداري في قطاعي الصحة والتعليم في ليبيا:

إن قطاع الخدمات يعاني في المجتمع الليبي .كما أشرنا سابقا .من مشكلة تفشي الفساد مقارنة بالقطاعات الأخرى، والمؤكد أن التعليم والصحة هما من أهم هذه القطاعات الخدمية في أي مجتمع نامٍ، فبدون تعليم قد لا تجد من ينفذ مشاريع التنمية لتحقيق الأهداف المنشودة فالتعليم هو الوسيلة المثالية لأي مجتمع لإنتاج الكوادر والأيدي العاملة المدربة والمؤهلة للقيام بالمهام. في المقابل، وبدون وجود نظام صحي يصعب على هذه الكوادر والأيدي العاملة أن تؤدي دورها في مجال العمل الإنمائي، ومن هنا اقتصرنا

في هذا الجزء على تحليل ظاهرة الفساد في قطاعي الصحة والتعليم في المجتمع الليبي.

1.الفساد في قطاع الصحة:

في سياق الحديث عن الفساد في قطاع الصحة تجدر الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي للمسؤولية الطبية في ليبيا قد أحال إلى الهيئات القضائية جملة من القضايا التي تتصل بوجود أخطاء طبية، حيث أحال عدد (1407) حالة خطأ طبي تم الفصل في عدد (1128) منها (357) حالة وجبت فيها المسؤولية الطبية، وعدد (771) لا توجد فيها مسؤولية طبية، و(279) حالة قيد الدراسة.

يتضح من خلال البيانات السابقة أن نسبة الأخطاء الطبية التي وجدت فيها مسؤولية قانونية تشكل ما نسبته (31%) من المجموع، وهذا ما يشير إلى انتشار المخالفات الطبية الناتج بعضها عن الإهمال والتقصير. وبالرغم مما قد يعكسه المؤشر من وجود فاعلية في الرقابة من قبل الجهات التنفيذية للسياسات الصحية حيال الموضوع، فإنه يشير بجلاء إلى عدم وجود حلول جذرية وخطة قصيرة المدى أو بعيدة لتفادي وقوع هذه الأخطاء مرة أخرى(علي البرغثي، و أنس بعيرة، 28).

وربما يفسر هذا الاضطراب والارتباك في النظام الصحي بتلك الحالة من عدم الاستقرار التي طرأت منذ عقد السبعينيات على إدارة هذا القطاع الحيوي، فمن خلال الجدول(10) يتضح أنه خلال عامي 2000-2006 ألغي العمل بالإدارة المركزية للنظام الصحي وتركت مهمة تنظيم وإدارة هذا القطاع إلى الشعبيات، وهذا ما قد أسهم في زيادة الأخطاء

والارتباك وتردي الخدمات لعدم وجود خطة عامة للعمل في مجال الصحة، هذا ناهيك عن التغير السريع في إدارة هذا القطاع من فترة إلى أخرى كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

جدول(10) التغير الإداري في قطاع الصحة بالجماهيرية الليبية

السنوات	الهيكل المنفذ للسياسة العامة الصحية
1992-1977	اللجنة الشعبية العامة للصحة
1992- 2000	اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي
2006-2000	غياب اللجنة الشعبية العامة للصحة
2006-2007	اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة

المصدر: موقع اللجنة الشعبية العامة: www.gpc.gov.ly

إن أي تغير يحدث في المؤسسات أو النظم الاجتماعية لا بد وأن يكون له آثار وعواقب وخيمة في استقرار سلامة ذلك النظام أو المؤسسة ونجاحها في تحقيق أهدافها، وهذا ما ينعكس سلبا على استقرار البناء الاجتماعي وتوازنه مما يؤثر في المجتمع بأكمله، وعلى هذا النحو، فلا بد وأن يكون لهذا التغير السريع في هيكلية نظام الصحة العامة في ليبيا آثار ومضاعفات سلبية على مستوى الصحة والخدمات الصحية وآليات عمل ذلك النظام والقوانين التي تحكم عمل أعضائه، فمن بين الآثار السلبية لهذا التحول والتغير السريع فقدان جزء من القدرة على تحقيق هذه النظام للأهداف الأساسية التي وجد من أجلها، كما أن هذا التبدل قد يسهم كثيرا في تفشي العديد من صور الانحراف والفساد، وهدر الكثير من الإمكانات المادية المخصصة لهذا القطاع، كما قد يسبب حالة من عدم الاطمئنان لدى العديد من العاملين بهذا النظام مما يقودهم إلى فقدان الثقة بهذا النظام، الأمر الذي

قد يقود بعضهم إلى اغتنام أول فرصة تتاح أمامه للكسب غير المشروع أو لتقاضي الرشاوى، أو التزوير ...إلخ، من صور السلوك الفاسد.

عموما، نلاحظ أن هنالك العديد من أوجه الانحراف والتقصير في قطاع الصحة بالمجتمع الليبي نوجزها في الآتي مع العلم بأن هذه الصور لا تمثل إلا تلك التي وقف عليها جهاز الرقابة الإدارية وتدخل ضمن اختصاصاته(اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة 2006، 6-7):

1. سوء الإدارة بالمستشفيات والمؤسسات العلاجية الكبرى.
2. صدور العديد من القرارات بشكل مخالف ولا يخدم المصلحة العامة.
3. التوسع الكبير في صرف العهد المالية بشكل يخالف القانون.
4. انعدام الرقابة على المصحات الخاصة والصيدليات مما يتسبب في الكثير من الظواهر السلبية مثل بيع الدواء بأسعار مخالفة وبيع الأدوية منتهية الصلاحية وغير معروفة المصدر.
5. عدم وجود رقابة على الأدوية من حيث استيرادها وتصنيعها وبيعها.
6. ضعف الرعاية الصحية الأولية ونقص بعض الأمصال والأدوية والمستلزمات الطبية خاصة مخزون الطوارئ والمحاليل الكيميائية مما فتح سوقا للتهريب والاتجار بها في السوق السوداء مما تسبب في عجز بعض المواطنين عن الحصول عليها.
7. سجلت حالات ازدواجية في العمل لدى بعض الأطباء والممرضين والفنيين بالقطاعين العام والخاص مما قاد إلى إهمالهم للعمل في القطاع العام.
8. تأخر الانتهاء من صيانة العديد من المستشفيات الرئيسية في عدد من الشعبيات مثل مستشفى الفاتح بشعبية المرج.

9. سوء توزيع العاملين بالمرافق الصحية على فترات المناوبة والقصور في تدريبهم وتأهيلهم.

10. عدم الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية في المعاهد العليا والمتوسطة التابعة لأمانة الصحة.
11. ارتفاع نسبة الإصابة ببعض الأمراض وقصور المصحات والمستشفيات في علاجها والقضاء عليها.
12. عدم التقيد بالمواصفات والأصول الفنية الضرورية في تنفيذ بعض المشاريع التابعة للقطاع.
13. ضعف الاهتمام بالصحة المدرسية وعدم توفير الاحتياجات الضرورية لها.
14. عدم الاهتمام بمتابعة برنامج الإغاثة، والإسعاف، ومواجهة الكوارث.
15. كثرة الأخطاء الطبية وعدم تحديد المسؤولية المهنية عنها.
16. عدم وضع أو إيجاد بدائل لاتجاه المواطنين للعلاج في الخارج رغم توفر الإمكانات بالداخل.
17. افتقار مؤسسات العلاج الطبيعي للمعدات والتقنيات الحديثة.
18. عدم العناية بملفات المرضى ونقص مستلزمات الإيواء وعدم تجهيز غرف العمليات والعناية، وغرف العناية الفائقة بالمعدات اللازمة وفقا للمواصفات والمعايير المعمول بها.
19. تعاني أغلب المستشفيات من نقص في وسائل المواصلات.
20. تدني مستوى الوجبات الغذائية المقدمة للمرضى والأطباء والمناوبين، وعدم متابعة إدارة المستشفيات بالجهات المتعاقد معها بالخصوص.

21. عدم وجود برنامج للتخلص من الأدوية منتهية الصلاحية إضافة إلى افتقار أغلب المستشفيات إلى المحارق للتخلص من الفضلات المؤذية للبيئة والصحة العامة.

إن إجمالي الملاحظات السابقة تؤكد بجلاء مدى انتشار العديد من صور التقصير والإهمال في قطاع الصحة العامة، كما تبيّن بعض صور الفساد الإداري والانحرافات السلوكية وإهدار المال العام وتبذيره وإنفاقه فيما لا يعود بالنفع على صحة المواطنين إضافة إلى بروز ظواهر سلبية مثل الإتجار بالأدوية والمعدات الطبية، واستغلال المرضى، والمشاريع الوهمية، ونقص المعدات في غرف العناية، وتسريب المعدات والمواد الطبية والأدوية لاستخدامها وتوفيرها في عيادات ومصحات القطاع الخاص، هذا ناهيك عن أن هذا الإهمال وعدم المسؤولية من قبل بعض المسؤولين قد ترتب عليه إهمال الصحة العامة وقد تسبب في تلوث البيئة خاصة إذا ما عرفنا أن أكثر المستشفيات لا توجد بها محارق لإعدام النفايات وفضلات العمليات الجراحية من ضمادات وحقن وحفاضات وأدوية منتهية الصلاحية...إلخ.

إن الإهمال والتقصير وعدم الجدية في العمل، وعدم الاستقرار الإداري الذي ينتاب قطاع الصحة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتدخل علاقات القرابة في مجال العمل، كلها عوامل أسهمت مجتمعة في خلق حالة الارتباك التي تعتري هذا النظام في تأدية مهامه ودوره في المجتمع، فجعلت الكثير من المؤسسات العلاجية تفتقر إلى العديد من التقنيات والمعدات إما لإتلافها أو التحايل في شرائها وتوريدها، وهذا ما أسهم كثيرا في فقدان ثقة غالبية أفراد المجتمع في نجاح التطبب وتشخيص

الحالات المرضية في مؤسسات هذا النظام، مما دفعهم إلى البحث عن أسباب الشفاء خارج المجتمع الليبي، خاصة في ظل انتشار العديد من قصص الأخطاء الطبية التي ترتب عليها في أحيان كثيرة إما إعاقة دائمة أو موت المريض.

إن مثل هذا الوضع من الارتباك في إدارة هذا القطاع لا بد وأن يدفع بعض العاملين بهذا القطاع لتبني جملة من الاعتقادات والأفكار التي تشجع على اختراق القانون والانحراف، والعمل على اغتنام المهنة في تحقيق مصالح خاصة مادية كانت أو اجتماعية، بل إن هذا الوضع من الارتباك وانعدام الرقابة وتدخل العلاقات الشخصية قد يدفع الكثيرين إلى احتكار تلك الخدمات التي يفترض بهم تقديمها إلى عامة الناس ومنع صرفها لاستغلال من يتقدمون لطلب هذه الخدمة بخاصة الأدوية والتحاليل الطبية وما في حكمها من خدمات طبية...إلخ، وهذا ما يزيد من رواج علاقات الأخذ والعطاء بين الموظفين والمترددين الى المستشفيات والعيادات، وبالتالي فإن من لا يملك ما يقدمه لا يتسنى له الحصول على تلك الخدمة الطبية المستحقة بموجب حقوق المواطنة.

2. الفساد في قطاع التعليم:

إن نظامي الصحة والتعليم هما من أهم أنظمة المجتمعات الحديثة لأنها تعنى ببناء الإنسان وإعداد الكوادر المؤهلة وتسعى إلى الارتقاء بمستوى حياة الفرد الفكرية والبدنية والثقافية، وهذا بدوره ما يعرف بالتنمية البشرية، والحقيقة أن انهيار مشاريع مادية معينة أو مؤسسات وفشل أنظمة معينة في تأدية مهامها لن يوازي من حيث الأثر السلبي فشل هذين النظامين في تأدية مهامهما. فالفشل في بناء الإنسان عواقبه وخيمة ويحتاج

إلى ميزانيات ووقت قد يصعب تقديره لإعادة إصلاح ما عطب في البني الفكرية والعقائدية والثقافية لدى مواطني ذلك المجتمع؛ وكمثال على ذلك تفشي مرض ساري مزمن مثل مرض نقص المناعة أو الوباء الكبدي أو أي مرض فيروسي أخرى، أو انتشار قيم وأفكار هدامة وثقافة منحرفة بين الشباب، حتما فإن التغلب على مثل هذه المشاكل يتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال لإنجازه.

من هنا جاء التركيز على النظام التعليمي وبحث مظاهر الفساد في هذا النظام لما لذلك من أثر سلبي في تقدم المجتمع ورقيه وتحقيق المستوى المتطلع إليه من الرفاهية، وفيما يلي نعرض أهم الملاحظات التي سجلها جهاز الرقابة الشعبية على الأمانة العامة للتعليم العام والتعليم العالي في الجماهيرية(اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة 2006، 9-10):

1. تأخر الصيانة في بعض المدارس والمؤسسات التعليمية مما ترتب عليه تأخر الدراسة وتردي الأداء التعليمي .
2. سوء توزيع المعلمين في العملية التعليمية حيث لم يراع التخصص والخبرة في تكليف المعلمين بتدريس المواد مما يترتب عليه ضعف وتردي العملية التعليمية.
3. كما وجد أيضا ظاهرة تمكين بعض الأشخاص غير المؤهلين علميا وتربويا في التعليم.
4. تفشي ظاهرة الغش رغم كل التدابير التي اتخذت في هذا الصدد كجلب لجان امتحانات من مناطق مختلفة لتسيير الامتحانات والإشراف عليها.

5. وجود مشاكل فنية في إعداد المعامل المدرسية وتنفيذ البرنامج الوطني للحاسوب.
6. افتقار الكثير من المؤسسات التعليمية إلى التجهيزات والوسائل التعليمية والعناصر المؤهلة إضافة إلى المكتبات والكتب التعليمية والثقافية .
7. عدم توافر خطط لصيانة المعامل وتوفير قطع غيار للمعدات التي تتعطل عن العمل، مما يدفع البعض إلى التوجه نحو شراء معدات جديدة رغم إمكانية تصليح القديمة.
8. عدم ملاءمة المناهج التعليمية للوعاء الزمني للدراسة، ناهيك عن تأخر بداية العام الدراسي والنقص في هيئة التدريس ببعض المناطق خاصة النائية.
9. عدم الاهتمام الكافي في أغلب الجامعات بالكتاب الجامعي والمراجع والمنشورات التعليمية، والقاعات الدراسية والمدرجات والمكتبات المركزية.
10. عدم الالتزام بإنفاق المخصصات ضمن ميزانية التحول على الدراسات العليا بالداخل والخارج.
11. افتقار بيوت الطلبة إلى الكثير من المستلزمات الضرورية ومتطلبات العيش فيها، مما جعل منها وكرا للجريمة والانحراف والظواهر السيئة.
12. ضعف الاهتمام بمتابعة الطلاب الدارسين بالخارج ومعالجة المشاكل التي تواجههم وتذليلها لتفرغ الطلاب للعملية التعليمية.
13. كما يلاحظ على التعليم التشاركي أن أغلب المؤسسات تفتقر إلى المقومات الأساسية لأداء هذه العملية التعليمية إضافة إلى أن أغلب

تلك المؤسسات يديرها أناس غير متخصصين تربويا وليسوا على الكفاءة المطلوبة لإدارة تلك المؤسسات.

14. أخيرا، يلاحظ على أغلب الجامعات الليبية عدم اهتمامها بإدخال المنظومات الالكترونية لإنجاز الأعمال الإدارية، إضافة إلى ضعف الأداء بالأقسام العلمية واهتمام الأساتذة بالتعليم التعاوني خارج كلياتهم وجامعاتهم.

مما تقدم عرضه يمكن استنتاج أن نظام التعليم في ليبيا سواء العام أو الجامعي الحكومي أو الخاص يعاني الكثير من المشاكل التي قد تعوق إلى حد كبير أداءه لدوره والنجاح في المهام الموكلة إليه وربما هذا ما قد يفسر ارتفاع نسبة الأمية في بعض المناطق، والتسرب من التعليم وانخفاض نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية أو ما فوق الجامعي، ولا بد من الوضع في الاعتبار أن اهتمام الإدارة التعليمية عندما ينصب على الجانب المادي بشكل مفرط فيه، فالنتيجة تكون إهمال الجانب المعنوي وهو الأهم في العملية التعليمية، فالملاحظ أن إدارة النظام التعليمي في ليبيا خاصة في مجتمع الدراسة ينصب اهتمامه على صيانة الأبنية التعليمية، والأثاث، والحدائق والملاعب، والقرطاسية، والمطعم المدرسي، بدرجة أكبر من اهتمامها بالكتاب المدرسي والمكتبة وكفاءة المدرسين والوسائل التعليمية وكفاءة الأداء والتنسيق بين مخرجات هذا النظام واحتياجات سوق العمل.

ونعتقد أن هذه المشكلة ترجع لبحث بعض المسؤولين عن مسالك قانونية لصرف الأموال العامة، فصرف وحركة المال العام يتيح للبعض ممن فسدت ذممهم فرصة الحصول على الرشاوى والهبات مقابل استلام المشاريع دون

المستوى المطلوب، وصرف النثريات والعهد المالية التي تنفق في غير الشأن المخصص لها، وهنا تحديدا يكمن الفساد في مشروعات قطاع التعليم، أما عن الفساد في العملية التعليمة فيكمن في التعيينات الوهمية أو الموظفين الأشباح، وفي تعيين من هم غير مؤهلين تربويا للعمل التعليمي، وغياب المدرسين وتهربهم من أداء العمل، وعدم وجود نظام تدرجي لتصنيف المدرسين، وعدم وجود معايير دقيقة لاختيار مدراء المؤسسات التعليمية مما ترك المجال واسعا أمام العلاقات الشخصية والمصالح المتبادلة لتقلد هذا المنصب.

خامسا. بعض خصائص القوى العاملة في المجتمع الليبي وعلاقتها بالفساد:

إن اهتمام هذه الدراسة ينصب على دراسة أبعاد الفساد الإداري، وذلك من خلال بحث أوضاع الموظفين العامين أو العاملين بمؤسسات القطاع العام، ولأن هذه الفئة هي جزء أساسي من القوى العاملة، من جهة، ولأنه لا توجد إحصائية عامة مخصصة للموظفين العامين، عليه استند الباحث إلى إحصاءات القوى العاملة وتقاريرها للتعرف على أبرز خصائص العاملين اقتصاديا بالمجتمع الليبي حيث إن البحث في خصائص هذه الفئة قد يسهم إلى حد كبير في تفهم أبعاد ظاهرة الفساد الإداري، وسيتم التركيز في هذا المبحث على أبرز الخصائص التي قد تسهم في دفع الموظف أو العامل إلى تبني أفكار واعتقادات تقوده إلى ارتكاب سلوك منحرف ضد المال العام والمؤسسة التي يعمل بها.

1. التوزيع العام للقوى العاملة في ليبيا:

إن إجمالي القوى العاملة اقتصاديا في ليبيا بلغ (928.699) عاملا، وذلك حتى عام 2001، منهم (13.2%) من غير الليبيين، وتشكل القوى العاملة النسائية من إجمالي القوى العاملة الليبية ما يعادل(28%)، ومن ناحية عمرية فقد بلغت الفئة العمرية ما بين (20-49) ما نسبته (81%) من إجمالي القوى العاملة الليبية، ولقد بلغ متوسط العمر لأفراد القوى العاملة الليبية حوالي (37.5) سنة بانحراف معياري قدره(8.4) درجة(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2001، 18)، هذا، ولقد حصلت المهن العلمية والفنية والفنيون الذين يعملون تحت إشرافهم على نسبة تعادل (37%)، أما نسبة العاملين بالإنتاج ومن ينتمي إليهم ممن يديرون الآلات والمعدات والعمال العاديين فقد بلغت (19%) في مقابل ذلك نجد أن نسبة العاملين في الجامعات من مراقبي الكليات والإداريين والكتبة ومن يعمل معهم بلغت (17%)، والملاحظ هنا أن نسبة العاملين بالقطاعين التعليمي والصحي تصل إلى ما يقدر بحوالي (56%) من إجمالي القوى(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2001، 40).

وفيما يتعلق بالوضع الوظيفي الخاص بالقوى العاملة الليبية فقد تبيّن أن (67%) من هذه القوى العاملة مصنفون على درجة وظيفية بمعنى أنهم موظفون عاملون بالمؤسسات العامة الخدمية أو الإنتاجية بالمجتمع الليبي، في مقابل أن (11%) فقط من هذه القوى العاملة اقتصاديا تدير مشاريع إنتاجية أو تجارية أو خدمية خاصة بهم، وأن (3.8%) فقط يديرون مشاريع إنتاجية أو خدمية بالتشارك(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2001،

34)، ولا بد من الوضع في الاعتبار أن ما يعادل نسبتهم(40%) من إجمالي القوى العاملة في ليبيا لا تتعدى خبرتهم خمس سنوات، أي أنهم لا يزالون مبتدئين في مجال الأعمال التي يؤدونها، أما من تتراوح خبرتهم ما بين (6–10) سنوات فقد بلغت نسبتهم (18%) وبهذا فإن أكثر من نصف القوى العاملة في ليبيا لا تزيد خبرتهم عن عشر سنوات، وربما يسهم هذا الوضع في تفهم وتفسير انتشار الفساد في مجال العمل الإداري في ليبيا .

2. التوزيع النوعي للقوى العاملة في ليبيا:

(1.2) حسب الحالة التعليمية:

إن من أهم الخصائص النوعية التي يظن الباحث أنها تسهم في تفسير مدى ارتفاع وتفشي ظاهرة الفساد الإداري بالمجتمع الليبي هي أن ما يعادل (9.2%) من القوى العاملة في ليبيا أميون لا يجيدون القراءة والكتابة ويقدر عددهم بحوالي(74357) فردا، إضافة إلى أن ما نسبتهم (6.5%) تعليمهم دون المستوى الابتدائي، ناهيك عن أن من يحملون الشهادة الإعدادية لم تتعد نسبتهم عن (23.7%)، وبهذا فإن ما يعادل نسبته (39%) أي أكثرا من ثلث القوى العاملة في ليبيا مستواهم التعليمي دون الإعدادي(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2001، 21)، والمعروف أن التعليم يسهم كثيرا في بناء شخصيات الأفراد وتكوين جانب قيمي وفكري وعقائدي مما يسهم في تبلور قيم الضبط الذاتي لدى الأفراد، الأمر الذي قد يجنب الكثيرين منهم تعاطي الانحراف والفساد، والجدول الآتي يوضح بجلاء مدى ضعف المستوى التعليمي لدى القوى العاملة بالمجتمع الليبي في عصر أصبح فيه قياس الأمية يعتمد على مؤشرات أخرى مثل إتقان استخدام الكمبيوتر والإنترنت والتعامل مع التقنيات الحديثة.

يوضح الجدول الآتي أن القوى العاملة في ليبيا تتمركز عند مستوى تعليمي متوسط فما يقارب نصف القوى العاملة بليبيا لم يتعد مستوى تعليمهم المتوسط إذ بلغت نسبة هذه الفئة حوالي (48%)، يليه التعليم الأساسي الذي يضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية(24%)، إن نسبة هاتين الفئتين قد بلغت(72%) من إجمالي القوى العاملة، ولا يبدو هذه النسبة صغيرة إذا ما أضفنا إليها نسبة الأميين والذين لا يحملون مستوى تعليميا، وعموما، فإن نسبة العمالة المؤهلة في ليبيا لم تتعد عن (12%)، ويشير هذا بوضوح إلى مدى مشكلة انخفاض الخبرة والتأهيل والإعداد لأغلب أفراد القوى العاملة في ليبيا، مما ينعكس سلبيا وبشكل كبير على العمل والإنتاجية والإنجاز.

جدول(11) توزيع القوى العاملة حسب الحالة التعليمية وفقا لنتائج حصر 2001:

الحالة التعليمية	عام	ذكور	إناث
أمي	9.2	11.2	5.1
دون الابتدائي	6.5	8.7	1.8
أساسي(ابتدائي وإعدادي)	23.7	29.3	12.0
ثانوي ومعاهد متوسطة	48.4	40.4	65.1
جامعي وما فوق	12.2	10.4	16.0

المصدر:الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة، 2002، ص 22.

من جهة أخرى، يلاحظ أن القوى العاملة النسائية رغم ضآلة حجمها الذي يقدر بنسبة (28%) من إجمالي القوى العاملة الليبية، إلا أنه يبدو تمتعها بحالة دراسية أفضل من القوى العاملة الذكورية، حيث يلاحظ انخفاض نسبة الأمية بين النساء العاملات مقارنة بالرجال، كذلك نسبة من هم دون التعليم الابتدائي والأساسي. أيضا، نلاحظ أن نسبة من تعليمهن

جامعي فما فوق من القوى النسائية أكبر من نظيرتها لدى الذكور، وبكلمات أوضح فإن الحالة التعليمية لدى النساء أفضل مما هو عليه الحال لدى القوى العاملة من الذكور.

في اعتقاد الباحث أن هذا الفارق النسبي راجع إلى عدة عوامل، من أهمها أن الرجال هم أكثر مطالبة بالعمل من النساء منذ سنوات مبكرة من العمر بعكس الحال لدى النساء، وذلك وفقا للثقافة السائدة والتي تؤكد السلطة الأبوية في الأسرة، وهذا ما قد يدفع الكثيرين من الشباب للالتحاق بالمعاهد المتوسطة والاكتفاء بالتعليم المتوسط للبحث عن عمل في عمر مبكر، من جهة ثانية، فإن النساء تتوفر لهن الفرص المواتية للتعلم من قبل أغلب الأسر فالفتاة مدعومة ماليا من رب الأسرة بحكم كونها أنثى أكثر من الابن الذكر الذي قد يُطالب في بعض الأحيان بالعمل من أجل توفير مصاريفه وبناء حياته من حيث توفير المسكن وبناء الأسرة، وتوفير احتياجات تلك الأسرة. ومن جهة ثالثة، فإن أغلب النساء يرين أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة أمامهن للعمل في المستقبل حيث ظروف البيئة الاجتماعية تعوق أغلب النساء عن مزاولة الأعمال الحرة خاصة في المناطق التي تتسم بالطابع الريفي والبدوي، ومن هنا يتضح الفرق النسبي بين الذكور والنساء في التعليم.

(2.2) الحالة الاجتماعية:

لقد بلغت نسبة من لم يسبق لهم الزواج (العزاب) من إجمالي القوى العاملة الليبية حوالي(42%) حتى عام 2001، وتمثل فئة الذكور منهم ما يعادل نسبته (37%) من إجمالي العزاب بالقوى العاملة الليبية، في مقابل

ذلك نجد أن العائلين (المتزوجين) قد بلغت نسبتهم (62%)، وكانت نسبة الإناث المتزوجات (44%) من إجمالي النساء العاملات اقتصاديا(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2001، 25)، ومن هنا يتضح أن نسبة العزاب مرتفعة إلى حد كبير بين أفراد القوى العاملة الليبية، والملاحظ أن هذه الفئة أكثر طموحا وأكثر مجازفة من الفئة المتزوجة، كما أنها قد تكون أكثر تحررا من الضوابط الاجتماعية وانفتاحا على الغير وأكثر تقبلا للتغيير، وهذا قد يسهم بشكل أو بآخر في تفسير ارتفاع معدلات تعاطي الفساد الإداري في المجتمع الليبي إذ نلاحظ أن ما يقارب على نصف القوى العاملة هم من فئة العزاب المقبلين على الحياة باندفاع والراغبين في تكوين حياتهم.

(3.2) الدخل الشهري:

وفيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة حسب الدخل، فقد تبين أن ما نسبتهم (85%) من العاملين اقتصاديا في ليبيا لم تتعد دخولهم الشهرية عن (300) دينار، منهم (18%) دخولهم الشهرية لم تصل إلى (150) دينارًا ليبيًا، أما من دخولهم الشهرية تتراوح ما بين (150–249) فقد بلغت نسبتهم (22%) وفقط (10%) من هم دخولهم الشهرية تتراوح بين (250–300) دينار ليبي(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2001، 35).

ومع افتراض أن الفرد الواحد يحتاج إلى ما يعادل(3) دينار ليبي للأكل والشرب يوميا كحد أدني للكفاف، فإن الفرد الواحد يحتاج إلى ما يقارب (90) دينارًا، وأن الأسرة التي تتألف من سبعة أفراد (وهو متوسط الأسر الليبية) تحتاج شهريا إلى ما يعادل (630) دينارا، وهذا يعني بوضوح أن ما يقارب على نصف احتياجات أغلب الأسر الليبية من أكل وشرب وملبس لن تتوفر في ظل منظومة المرتبات التي كانت سائدة عند إجراء مسح القوى

العاملـة عـام 2001، وربمـا هـذا مـا يفسـر إلـى حـد كبيـر خضـوع بعـض الموظفين إلى مغريات الفساد الإداري.

سادسا. آثار الفساد في التنمية بالمجتمع الليبي:

لقد حاولنـا فـي الفصـل الثـاني إيضـاح معـالم العلاقـة الكامنـة بـين ظـاهرة الفسـاد والتنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية، وذلـك مـن خـلال اسـتعراض آراء ووجهـات نظـر مجموعـة مـن العلمـاء والبـاحثين الـذين عنـوا بهـذه العلاقـة وعلى رأسهم "دايتر افريش" Dieter Frisch 1996 حيث ذهب للقول: بأن الفساد هو سبب ونتيجة للفقر في نفس الوقت فالفساد يزيد من كلفة السلع والخدمات، ناهيك عن أنه يساهم في إهمال المشاريع ذات الأولوية والأكثر أهمية، وهذا ما يسهم في ازدياد عبء الديون الخارجية، وهذا بدوره يسهم في ضعف أو تدني مستوى الخدمات الاجتماعية أو انعدامها أحيانا، وفي ظل هذا الوضع تضيع أخلاقيات المهنة العامة حيث تستغل من قبل الكثير من الموظفين في تحقيق مكاسب شخصية، كما أكد بعض الباحثين العرب هذه الأفكـار حيـث ذهبـوا إلـى أن الفسـاد يسـهم كثيـرا فـي فشـل مشـاريع التنميـة الاجتماعيـة ويهـدد مسـتوى الخـدمات الاجتماعيـة ويقلـل مـن جـودة وكفـاءة المخرجات التعليمية ويضر كثيرا بالخدمات الصحية.

وهذا تقريبا ما ذهبت إليه منظمة الشفافية في تقريرها لعام (2005) عندما ركزت بشكل أساسي على الفساد في المشاريع الإنشائية أي المشاريع الحكوميـة الكبيـرة والتـي تعتمـد عليهـا الـدول فـي إحـداث النقلـة الاجتماعيـة والاقتصـادية المستهدفة لتحقيق مستوى أعلـى مـن الرفاهيـة والرخـاء، فالفسـاد يعتبر ـ من وجهة نظر هذه المنظمة ـ عائقا أمام التنمية البشرية خاصة في دول العالم النامي(تقرير منظمة الشفافية 2005).

ولا يبدو المجتمع الليبي بمعزل عن باقي مجتمعات العالم ولا أحسن منها حالا، فلقد انتهى بعض الباحثين في هذا الخصوص للقول: بأن الفساد يؤثر في معدل النمو في الدخل الفردي بما مقداره (0.66) نقطة، حيث إن ارتفاع الفساد بنقطة واحدة يعنى انخفاض معدل النمو في الدخل الفردي بمقدار (0.66) نقطة، والعكس صحيح فإذا انخفض الفساد ارتفع معدل الدخل الفردي بنفس القيمة(محمد المغيربي، عبد الجليل منصور، 331-332).

كما تبيّن أن الفساد يؤثر سلبا في نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كذلك تبيّن أن الفساد يضر إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي، فانخفاض الفساد يعمل على جذب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية للاستثمار في اقتصاد المجتمع، وهذا ما يسهم في خفض نسبة البطالة وارتفاع الدخل الفردي...إلخ.

كذلك تبيّن أن الفساد يفسر الانخفاض في نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي (0.207) والعلاقة دالة عند مستوى دلالة (0.5)، كما يؤثر الفساد سلبا في نسبة الطرق الجديدة إلى إجمالي الطرق المعبدة، كذلك فالعلاقة بين الفساد وإهدار الطاقة الكهربائية والمياه علاقة دالة إحصائيا وذات معنوية.

كما ألحق الفساد خسائر مالية ضخمة بالاقتصاد الليبي منذ عام 1992، حيث يقدر مقدار التدني في الدخل الفردي الراجع لانتشار الفساد بمقدار (1.14) نقطة مئوية سنويا، والجدول الآتي يوضح القيمة التقديرية

للخسائر المترتبة على الفساد في الناتج القومي الإجمالي والاستثمار المحلي والأجنبي وفي الإيرادات العامة:

ومن خلال الجدول الآتي يتضح أن الفساد يستهلك الكثير من إمكانات المجتمع ومقدراته والتي لو أنفقت على مشاريع التنمية لكان مستوى تطور المجتمع الليبي أفضل مما هو عليه اليوم، إذ تقدر قيمة إجمالي الخسائر المترتبة على انتشار الفساد بالمجتمع الليبي بحوالي، أي حوالي أربعة مليارات ونصف مليار دينار ليبي خلال عامي 1999-2000، وفي الحقيقة أن هذه القيمة تقديرية، أي ربما تزيد الخسائر عن ذلك إذا ما روعيت الأبعاد الاجتماعية المترتبة على انتشار الفساد كالفاقد في التعليم وانتشار الأمية، وتدهور مستوى المخرجات التعليمية بسبب الفساد في المؤسسات التعليمية، وانتشار الأمراض، وتدني مستوى الصحة العامة، والعلاج في الخارج، وإتلاف الأدوية، والمعدات الطبية نتيجة انتشار الفساد في قطاع الصحة.

جدول(8) مقدار الخسائر التي سببها الفساد في الاقتصاد الليبي خلال 1999 -2000:

الأرقام بالمليون دينار ليبي(بأسعار 1980)

البند / السنة	الناتج القومي الإجمالي	الاستثمار المحلي الإجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر (بالدولار الأمريكي)	الإيرادات العامة	المجموع
1999	553.85	472.84	243.18	450.05	412.05	2132.79
2000	653.77	485.12	249.49	461.73	422.75	2273.86
المجموع	1207.62	957.96	492.67	911.78	834.8	4.404.650

المصدر: محمد زاهي المغيربي، عبد الجليل ادم منصور، الإدارة العامة في ليبيا، (الواقع والطموح)، الهيئة القومية للبحث العلمي (ليبيا - طرابلس)، 2004، ص 339.

من جهة ثانية، فإن تفشي الفساد في القطاع الخدمي خاصة في مجال التعليم والصحة أفقد أغلب أفراد المجتمع ثقتهم في هذه الخدمات وانعكس ذلك على كافة المشاريع التنموية حيث فقدت أغلبها قيمتها وأهميتها بالنسبة لأغلب أفراد المجتمع، فصور الفساد التي تخللت تطبيق مشاريع التنمية والتحول في المجمع الليبي وفي مجال الخدمات خاصة الصحية والتعليمية، وفشل أغلب المسؤولين في تسيير تلك المؤسسات ومحاربتهم لمظاهر الفساد، وعدم قدرتهم على كبح جماح المفسدين، كل ذلك أسهم في خلق حالة من **الاغتراب** عند بعض الأفراد عن واقعهم المعاش، مما أسهم في تكون **تصورات** سلبية **وقيم** هدامة تجاه المرافق العامة والمال العام، وبهذا سادت **ثقافة منحرفة** تدعم الفساد وتشجع عليه حيث يستمد منها أغلب المفسدين مبررات لسلوكياتهم الفاسدة، ويستخدمونها في إقناع أغلب المعارضين على الفساد من القوى النظيفة . إن جازت التسمية. في تبني أطروحاتهم وأفكارهم والعمل بخططهم(المختار إبراهيم، 66-67).

ومن أبعاد الفساد الاجتماعية والأخلاقية أيضا، أنه يصيب النسيج الأخلاقي للمجتمع بالانهيار خلال سيادة ثقافة الفساد التي تضر بقيم العمل وأخلاقيات المجتمع، وتسود إثر ذلك ذهنية(اعتقادات) لدى الأفراد تتقبل الفساد كأسلوب في العمل وطريقة سريعة للحصول على المزايا والربح، وهذا ما يزيد من انتشار هذه الظاهرة ويسهم في تفاقم آثارها السلبية حيث يصبح الفساد نظاما بديلا لنظام الحوافز القديم، خاصة إذا ما تفوق نظام الدخول الخفية الناتجة عن الفساد على الدخول الأساسية أو الظاهرة والناتجة عن العمل(نادية بن يوسف، 2005، 97).

من جهة أخرى، يبدو أن الفساد قد أسهم إلى حد كبير في فشل تحقيق المجتمع الليبي لطموحه الذي يصبو إليه من خلال تطبيق مشاريع التنمية الاجتماعية ألا وهو الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية والمنتجات الزراعية، فلقد ساهم انتشار هذه الظاهرة في فشل أغلب . أن لم يكن كافة. المشاريع الزراعية والصناعية في تحقيق هذا الهدف الأسمى، فالتي لم تقفل بعد ليس بمقدورها إنتاج ما ينبغي أو يوافق قدراتها الإنتاجية الافتراضية، والجدول (9) يوضح بجلاء التدني الحادث في القدرة الإنتاجية لأغلب المؤسسات الصناعية في ليبيا ويبيّن تدني نسبة استغلال تلك المؤسسات لقدرتها الإنتاجية.

الملاحظ من الجدول (9) أن أيا من المصانع المذكورة لم تحقق نصف القدرة الإنتاجية التي تمتلكها لإنتاج السلعة الأساسية والضرورية في عملية التحول والتنمية الاجتماعية، هذا ولا تفوت الإشارة إلى أن حوالي (23) مصنعا للصناعات الخفيفة، و(8) مصانع للصناعات الاستراتيجية في ليبيا لا تزيد قدرتها الإنتاجية عن (30%) حتى عام 1999(سيف الإسلام القذافي، 32 – 33).

جدول(9) نسبة استغلال القدرات الإنتاجية لبعض المصانع الأساسية بليبيا:

المصنع	مطحنة المرج	مطحنة بنينة	مطحنة طبرق	أعلاف بنغازي	أعلاف طبرق	اسمنت الهواري	اسمنت الفتايح	مصنع الأنابيب	مصنع الأكسجين	العصير البيضاء	المشروبات بنغازي	الأسلاك الرقيقة	البطاطين المرج
نسبة استغلال القدرة الإنتاجية	18	17	23	54	33	21	29	4	61	35	17	48	19

المصدر: سيف الإسلام معمر القذافي، **ليبيا والقرن الواحد والعشرون**، دار المهى للثقافة والآداب،(بيروت) 2002، ص 43.

وإذا ما أمعنا النظر في نتائج التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2002 لتبيّن لنا بجلاء مدى الأثر السلبي لاستشراء الفساد في التنمية الاجتماعية وبخاصة البشرية في ليبيا، فلقد تبين مثلا، أن (15) شعبية من أصل (26) شعبية بالجماهيرية لا تتعدى نسبة من تحصلوا على الشهادة الجامعية (3%)، منها شعبية المرج، هذا ناهيك عن أن ما يقارب (121) ألف أسرة تعيش في وضع سكني متدنٍ جدا، كما لوحظ انخفاض كبير في حالة الصرف الصحي للمنازل في العديد من الشعبيات على رأسها شعبية المرج، إذ بلغت نسبة الأسر التي تعيش في مساكن متردية التصريف الصحي(15%)، وربما الأهم من ذلك هو استنتاج أن هنالك فجوة تنموية بين الشعبيات، فبعض الشعبيات الكبيرة تحصلت على معدلات عالية وفقا للقياس الاجتماعي الذي اعتمد في هذا التقرير، في حين توجد بالمقابل شعبيات أخرى تنخفض معدلاتها عن المتوسط بشكل كبير، ولقد انتهى التقرير إلى بيان أكثر الشعبيات حرمانا من الخدمات الاجتماعية حددها في خمس شعبيات هي: الكفرة، مزدة، وغات، والمرج، وترهونة، فهذه الشعبيات هي الأسوأ على مستوى المجتمع الليبي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية فيها(الهيئة القومية للبحث العلمي، **2002** ، 66، 70، 74، 76، 79، 80).

هكذا، فإن العلاقة بين الفساد والتنمية الاجتماعية .كما أشرنا سابقا. هي علاقة تبادلية، فكليهما يتأثر ويؤثر في الآخر، فالفساد يسهم في الإخلال بمؤسسات ومشاريع التنمية الاجتماعية، حيث يحط من مستوى العمليات الإدارية والرقابة والمتابعة ومحاسبة الموظفين، وهذا يسهم في هدر المال العام وزيادة تكلفة المشاريع، وفي المقابل فإن ضعف وتدني مستوى

إنتاجية المؤسسات التنموية يسهم في تفشي ظواهر اجتماعية منحرفة في مجال العمل الإداري مثل: الوساطة، والمحسوبية، والتزوير، والاختلاس، والابتزاز، وهدر المال العام، والتحايل على القوانين، وإنتاج سلع رديئة أو توريدها ...إلخ من صور الفساد.

سابعا. النموذج النظري للدراسة:

نخلص مما سبق إلى أن الفساد ينتشر في المجتمع الليبي بشكل كبير حيث تبيّن من خلال مقارنته بوضع بعض المجتمعات العربية وغير العربية أن متوسط درجات الفساد في المجتمع الليبي مرتفع، ويتسم بدرجة من الثبات مما يشير بوضوح إلى استقرار تفشي هذه الظاهرة والفشل الواضح في خطط مكافحة الفساد، ومن خلال تحليل تقارير الجريمة اتضح أن المجتمع الليبي يعاني من انتشار العديد من صور الفساد الاجتماعي والأخلاقي على رأسها *المخدرات والخمور، ثم الزنا والمواقعة، و الإيذاء والضرب الخطير الناتجة عن المشاجرات، والقتل والشروع فيه، والخطف، وأخيرا الإجهاض وتسييب الوليد.*

من ناحية ثانية، اتضح أن هنالك عددا من صور الفساد الاقتصاد والإداري حيث تبيّن أن *جرائم السرقات تأتي في المرتبة الأولى، ثم النصب والاحتيال والصك بدون رصيد، و خيانة الأمانة، وتزوير الأوراق والأختام الرسمية المتعلقة بالمعاملات الإدارية، والحريق العمد أو الجنائي، ثم جريمة*

تزييف النقود وتزوير العملات، فالرشوة والاختلاس، ثم انتحال الصفات الشخصية، وأخيرا تهريب الأموال والأرصدة والبضائع.

كما يتضح من تقارير الرقابة الشعبية أن هنالك العديد من صور الفساد التي تعاني منها المؤسسات العامة بالمجتمع الليبي منها عدم وضع الشخص المناسب في العمل المناسب، وإصدار قرارات إدارية خاطئة أو مغلوطة، ودفع مرتبات لبعض الموظفين أثناء تغيبهم عن العمل أو موتهم أحيانا، إضافة إلى إساءة استعمال المعدات والآليات المساعدة كذلك وجود اختلاسات وتلاعب بالمال العام، ناهيك عن وجود بعض المشاريع الوهمية، والتزوير الضريبي، والتحايل في جبي الإيرادات.

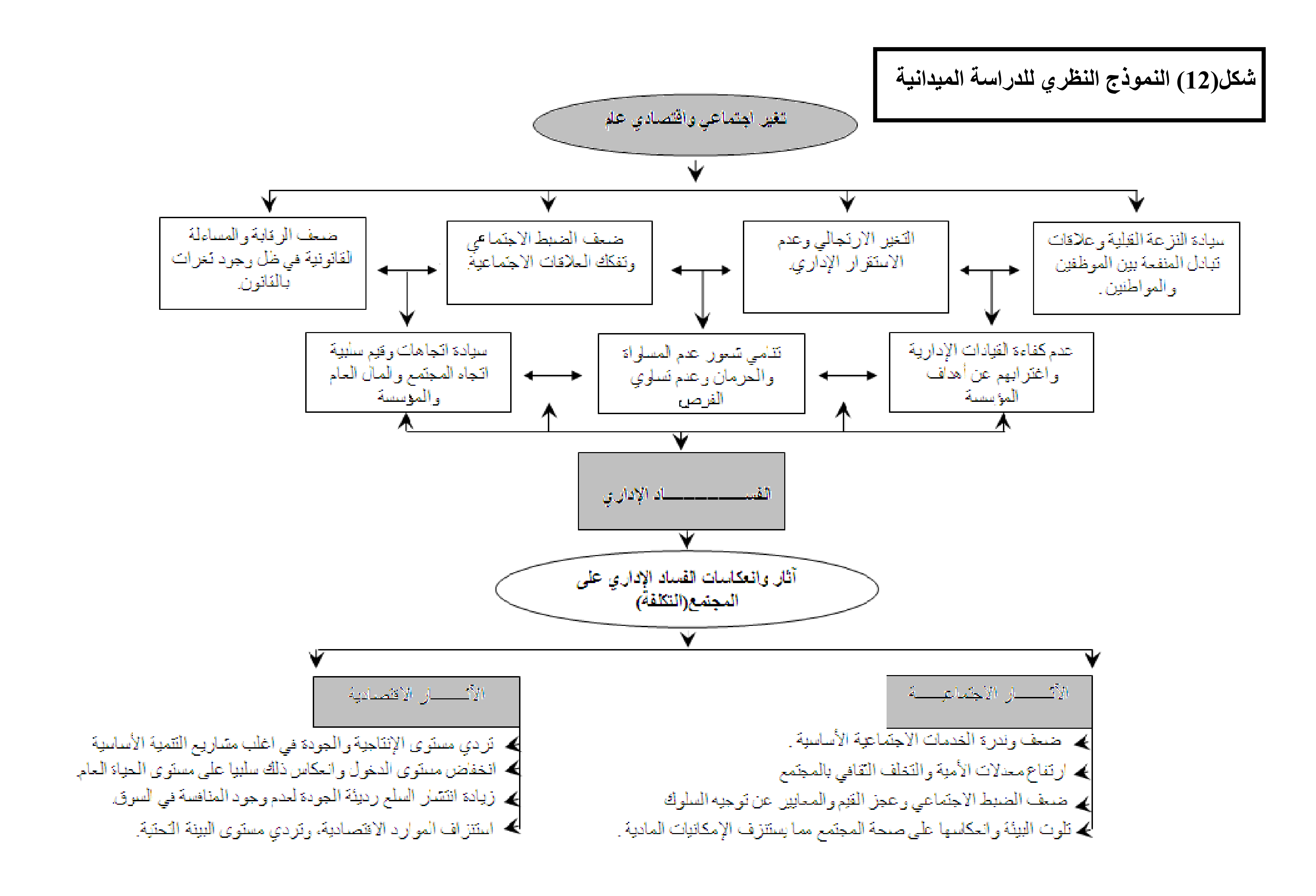
وهذا ما تؤكده إحصاءات محكمة الشعب حيث تبيّن أن أكثر القطاعات معاناة من الفساد هي القطاع الخدمي، ويليه قطاع اللجان الشعبية ثم القطاع الإنتاجي، كما تبين من هذه الإحصاءات أيضا أن أكثر صور الفساد التي عُرضت على محكمة الشعب هي قضايا إساءة استعمال السلطة، والتقصير في صيانة وحفظ المال العام، والاختلاس والكسب غير المشروع والوساطة والمحسوبية.

ومن خلال استعراض مسيرة المجتمع الليبي في مكافحة الفساد الإداري قد نجد تفسير لهذا الوضع، فقد تبيّن أن هنالك قاعدة قانونية كبيرة وعميقة تعالج العديد من صور الفساد والانحراف في مجال الوظيفة العامة سواء كانت بادرة من قبل الموظفين أو من المواطنين، كما تشكلت العديد من اللجان والأجهزة والإدارات التي عنيت بمكافحة الفساد، غير أن أغلب تلك اللجان والأجهزة لم تعمل وفقا لخطة مدروسة ومستمدة من معاينة الواقع

المعاش لمكافحة صور الفساد، كما أنها عانت من مشكلة أخرى وهي أن جل جهدها ارتكز على مكافحة الفساد من خلال القبض على المفسدين ولم تعتمد على خطة وقائية تعتمد على معالجة العوامل التي تدفع الأفراد إلى الوقوع في منزلقات الفساد والخضوع إلى مغرياته.

وعن آثار الفساد وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، فقد اتضح أن الفساد يفقد المجتمع الليبي الكثير من إمكاناته المادية والبشرية، فمن الناحية الاقتصادية تبيّن أن الفساد يفقد المجتمع مبالغ كبيرة تقدر أربعة مليارات ونصف المليار دينار ليبي خلال الفترة 1999-2000، ومن هنا يؤثر الفساد سلبيا في الدخل الفردي على الاستثمار المحلي والأجنبي، كما امتد أثر الفساد إلى البعد الاجتماعي والبشرة يبدو أن الفساد يؤثر في منظومة القيم الاجتماعية والضبط الاجتماعي من خلال سيادة ثقافة تدعم الفساد وتشجع عليه أثر تبني الأفراد مجموعة من الأفكار والاعتقادات والقيم الناتجة بدورها عن حالة الاغتراب التي يعيشها الأفراد والمنبثقة عن حالة الفشل التي تصيب بعض المؤسسات والنظم الاجتماعية في تأدية وظائفها داخل المجتمع.

ومن خلال ما تقدم قام الباحث بتصور نموذج نظري للدراسة يلخص من خلاله الفرضية العامة لهذه الدراسة هو كما يلي:


شكل(12) النموذج النظري للدراسة الميدانية
تغير اجتماعي واقتصادي علم
سيادة النزعة القبلية وعلاقات تبادل المنفعة بين الموظفين والمواطنين .
التغير الارتجالي وعدم الاستقرار الإداري
ضعف الضبط الاجتماعي وتفكك العلاقات الاجتماعية
ضعف الرقابة والمساءلة القانونية في ظل وجود ثغرات بالقانون
عدم كفاءة القيادات الإدارية واغترابهم عن أهداف المؤسسة
تنامي شعور عدم المساواة والحرمان وعدم تساوي الفرص
سيادة اتجاهات وقيم سلبية اتجاه المجتمع والمال العام والمؤسسة
الفســـــــــــــاد الإداري
آثار وانعكاسات الفساد الإداري على المجتمع(التكلفة)
الآثـــــار الاجتماعيـــــة
ضعف وندرة الخدمات الاجتماعية الأساسية .
ارتفاع معدلات الأمية والتخلف الثقافي بالمجتمع
ضعف الضبط الاجتماعي وعجز القيم والمعايير عن توجيه السلوك
تلوث البيئة وانعكاسها على صحة المجتمع مما يستنزف الإمكانيات المادية .
الآثـــــار الاقتصادية
تردي مستوى الإنتاجية والجودة في اغلب مشاريع التنمية الأساسية
انخفاض مستوى الدخول وانعكاس ذلك سلبيا على مستوى الحياة العام
زيادة انتشار السلع رديئة الجودة لعدم وجود المنافسة في السوق.
استنزاف الموارد الاقتصادية، وتردي مستوى البيئة التحتية.

الباب الثاني

نحو اختبار ميداني للنموذج النظري

Ehab Alakab

الفصل الأول

(صياغة المشكلة)

تمهيد...

أولا. موضوع الدراسة

ثانيا. أهمية الدراسة

ثالثا. أسباب اختيار الموضوع

رابعا. تعريف أهم المفاهيم

خامسا. تساؤلات الدراسة

سادسا. أهداف الدراسة

تمهيد:

درج الباحثون، تحريا للموضوعية والدقة والوضوح، على استهلال دراساتهم بجزء أو فصل يخصص لبيان المنطلقات والتوجيهات النظرية لبحوثهم ودراساتهم، إضافة إلى أهدافهم والتساؤلات التي يطرحونها، وبيان المدلول الذي تنطوي عليه أهم المصطلحات التي استخدموها، ومن هذا المنطلق خُصص هذا الفصل للتعريف بالدراسة وتحديد مشكلة البحث ودواعي اختيارها، وتعريف أهم المفاهيم ذات الصلة بالموضوع وتأصيلها النظري، كما تم بيان تساؤلات الدراسة والتي ترمي للإجابة عنها من خلال إطارها النظري والدراسة الميدانية، وختاما عرضنا أهم الأهداف التي تسعى الدراسة جاهدة إلى تحقيقها والتقيد بها، وهي كما يلي:

أولا. موضوع الدراسة:

يتحدد موضوع هذه الدراسة في ظاهرة الفساد الإداري بوصفها ظاهرة اجتماعية وسلوكا أو فعلا اجتماعيا منحرفا يُرتكب في مجال الوظيفة العامة، ويصدر عن أشخاص محددين هم الموظفون، أي العاملون بالقطاع العام، ولقد تم تنفيذ هذه الدراسة بالمجتمع الليبي وتحديدا في مدينة المرج، حيث تم التركيز على الموظفين العاملين بمختلف القطاعات الإدارية بمجتمع الدراسة كبارا كانوا أو صغارا ذكورا أو إناثا، كما تم التركيز على *جانبين أساسيين* في دراسة هذه الظاهرة يمثل **الأول:** الجانب التفسيري وهو يشمل البحث عن العوامل الكامنة وراء ارتكاب هذه الفئة أو الشريحة من الأفراد لهذا السلوك المنحرف، والعوامل هنا يراد بها تلك المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية. أما المحور **الثاني** في هذه الدراسة، فيشمل البحث عن أهم الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة على

الصـعيدين الاجتمـاعي والاقتصـادي، حيـث يسـهم هـذا الإجـراء فـي تقـديم الدراسة لجملة من الاقتراحات والتوصيات للحد من هذه المشكلة على صعيد المجتمع الليبي.

ولمزيد من التحديد نصوغ مشكلة البحث في التساؤل البحثي الآتي:

مـا مـدى انتشـار ظـاهرة الفسـاد الإداري بمجتمـع الدراسـة؟ ومـا أبـرز صوره؟ وما العوامل الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وراء انتشاره؟ وما أبرز آثـاره السـلبية؟ ومـا أهـم التـدابير والسياسـات التـي ينبغـي اعتمادهـا فـي مواجهة هذه الظاهرة ؟ .

عمومـا، فـإن الدراسـة الحاليـة تقـوم علـى افتـراض عـام مـؤداه أن الفسـاد ظاهرة اجتماعية تتسم بطابع العمومية والانتشار، وهي مثل أي ظاهرة أخرى تكون نتيجـة لمجموعـة من المتغيرات أو العوامـل المتنوعـة تتداخل من حيث العلاقة في انتشارها بالمجتمع، وأن السلوك الفاسد هو فعل اجتماعي منحرف يتصف بكونه يرتكب في مجال العمل الإداري لذا فهو يصدر عن الموظفين وبتـالي فهـم المجتمـع الأمثـل لدراسـة هـذه الظـاهرة وأبعادهـا الاجتماعيـة والاقتصـادية.

ثانيا. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال العديد من المؤشرات، منها مثلا الآثار السلبية التي يلحقها انتشار الفساد الإداري بمنجزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بل والبشرية أيضا، فانتشار **الفساد في التعليم**، مثلا، يسهم إلى حد كبير في تدني مستوى مخرجات هذا النظام الذي يعتمد عليه المجتمع اعتمادا كليا في تأهيل العاملين في جميع القطاعات، وكذلك الحال بالنسبة لانتشاره **في قطاع الصحة** حيث تنتشر الأمراض والأوبئة وترتفع نسبة الوفيات ويتدنى مستوى الخدمات وتتزعزع الثقة العامة في المؤسسات العلاجية والمستشفيات والأطباء مما يرهق كاهل الميزانية العامة بالإنفاق على العلاج بالخارج إضافة إلى العلاج بالداخل والإنفاق على مشاريع مكافحة الأوبئة والأمراض وفي ظل هذا كله تكثر الأخطاء الطبية وتزهق أرواح أناس، كذلك الحال فإن للفساد آثارا وخيمة في نجاح كل القطاعات الخدمية والصناعية في تحقيق أهدافها، وهذا ينعكس على نجاح مشروع التنمية البشرية، ومن هنا تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع.

من ناحية ثانية فإن **أهمية** هذه الدراسة تكمن في أن الفساد الإداري مثل غيره من المشاكل الاجتماعية قد يكون له بالغ الأثر في استقرار الحياة الاجتماعية وتوازن المجتمع والتكامل البنائي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة، كما قد يعرقل عمل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع، فتكلفة الفساد يدفعها كل فرد من أفراد المجتمع في شكل تدهور الخدمات وتدني مستواها وارتفاع التكلفة وانخفاض الجودة وانعدام العدالة الاجتماعية في التوزيع، حيث يعجز من لا يمتلك المال للرشاوى، أو من لا توجد لديه العلاقات القرابية أو التبادلية(النفعية) أن يحصل على تلك الخدمات التي قد تكون مجانية أحيانا ومشروعة للكل في الغالب...إلخ، ومن هنا فإن دراسة

موضـوع الفسـاد وآثـاره وتجلياتـه فـي أحـد المجتمعـات الناميـة هـو مـن الموضوعات ذات الأهمية البالغة.

كما تأخذ هذه الدراسة أهميتها من جانب آخر مهم، وهو السعي نحو الوقوف على سبل للحد من تفاقم هذه الظاهرة وانتشارها في المجتمع الليبي، إذ إن أي مشكلة اجتماعية لكي تعالج لا بد من دراسات علمية معمقة لوضع تلك الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية العامة لمكافحة تلك الظاهرة أو المرض الاجتماعي على مستوى المجتمع.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال السعي إلى تطوير مقياس محكم للتمكن من القياس الإجرائي الدقيق لهذا المتغير، وتحديد المؤشرات التي ينبغي الاعتماد عليها في القياس الاجتماعي لهذا المتغير، فمن خلال الإطلاع على ما وقع بين يدي الباحث حول هذا الموضوع لم يجد اهتماما بهذا الجانب، أي القياس الإجرائي الميداني لهذه الظاهرة، وهذا هو الإسهام الذي تحاول الدراسة إضافته، ناهيك عن السعي نحو اختبار العلاقات بين هذه الظاهرة ومتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وإدارية تؤدي دور المتغيرات المفسرة هنا.

من جهة أخرى فإن أهمية هذا الدراسة تكمن في محاول سد النقص الذي يبدو جليا في المكتبة العربية وبخاصة الليبية حول هذا الموضوع، فحسب علم الباحث واستطلاع آراء بعض أساتذة علم الاجتماع بالجامعات الليبية حول الموضوع اتضح أنه – وحتى لحظة الشروع في كتابة هذا العمل– لم تطرح أي دراسة اجتماعية بالجامعات الليبية ولا بالمؤسسات الرسمية اللهم

إلا بعض البحوث الاجتماعية النظرية والتي ترتكز على التحليل النظري لهذه الظاهرة وعرضت ملخصاتها في بعض المجلات العلمية.

ثالثا. أسباب اختيار الموضوع:

إن أي دراسة تحتاج إلى ما يبرر إقامتها والإنفاق عليها من حيث كونها جهدا علميا لا بد وأن يسفر عن نتائج مفيدة على المستوى العملي والعلمي، ومن هنا تتجلي دواعي اختيار هذا الموضوع في الآتي:

1. يعد المجتمع الليبي من المجتمعات العربية التي تتسم بصغر الحجم والتجانس الاجتماعي والثقافي الواضحين، فأغلب أفراده يعودون إلى أصول ريفية وبدوية كما أن جميع أفراده يدينون بالدين الإسلامي، وهذا ما زاد من التجانس الثقافي بهذا المجتمع، ووفقا للنظريات المفسرة للجريمة والانحراف وبخاصة نظرية "الانومي" فإن هذا التجانس الاجتماعي والثقافي يؤدي دورا قويا في الحد من انتشار الجريمة والانحراف بوجه عام في المجتمع، ولكن يبدو في حالة المجتمع الليبي أن هذه الفرضية غير كافية لتفسير ارتفاع معدلات الفساد والجريمة بهذا المجتمع[*]، أو بمعنى آخر، فإن هنالك عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى قد تسهم في تفسير التطور الكمي والكيفي للجريمة بالمجتمع.

ففي ظل عصر العولمة والفضائيات والاقتصاد الحر وتأكيد العمل بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية وتحوّل العالم إلى قرية صغيرة، الأمر الذي جعل من الصعب تصور وجود مجتمع معزولا عما

[*] من خلال تقارير الشفافية وتقارير الجريمة وتقرير جهاز الرقابة الإدارية بالمجتمع الليبي يمكن القول: بأن الفساد مستشري إلى حد كبير في قطاعات المجتمع الليبي. هذا، و سيتم عرض هذه الإحصاءات في المؤشرات الكمية والكيفية للفساد بالمجتمع الليبي في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

يحدث في العالم من تغيرات، كما يصعب توقع خلوه من ظاهرة استشرت في شتى مجتمعات العالم، فالعولمة جعلت من الجريمة والفساد ظاهرة عالمية حيث استفاد المجرمون كثيرا من تخفيف قيود الانتقال عبر الدول وتطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات لنشر أساليب الجريمة المعاصرة(معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية، 1997، 19) ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث عن العوامل الكامنة لدى الأفراد والتي تدفعهم لارتكاب سلوك إجرامي، وهذا تحديدا ما دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع.

2. من ناحية أخرى، لا يبدو وجود اتفاق في وجهات النظر حول تعريف الفساد وتفسيره بالرغم من الكم الهائل من الدراسات التي تنتمي إلى فروع علمية مختلفة والتي أجريت حول هذه الظاهرة، حيث تجد التأكيد يتزايد على الخصوصية الثقافية والنسبية الاجتماعية في دراسة هذا الموضوع، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبحث هذه الظاهرة في المجتمع العربي الليبي بوصفه أحد المجتمعات العربية النامية التي شهدت تغيرا كبيرا في العقود القريبة الماضية.

3. ومن خلال استعراض التراث النظري المتعلق بدراسة هذا الموضوع في المجتمع الليبي وجد الباحث ندرة في الدراسات الاجتماعية وبخاصة الميدانية، والتي تبحث في موضوع أبعاد وتفسير هذه الظاهرة، وإيضاح آثارها في هذا المجتمع ورصد وحجمها أهم أنماطها، خاصة تلك التي تتخذ من المدخل الاجتماعي منهجا لها، ومن هنا جاء اهتمام الباحث بهذا الموضوع في المجتمع الليبي.

رابعا. تعريف أهم المصطلحات:

تتعرض الدراسة إلى جملة من المصطلحات التي وجب الوقوف على تعريف دقيق لها من أجل التدقيق في المعنى خلال استعمالها بهذه الدراسة، ومن هذه المفاهيم:

1. الفساد الإداري: Administrative Corruption

من أكثر تعريفات الفساد تداولا ذلك الذي اعتمدته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر 2006 والمخصص لتشريح الفساد في قطاع الصحة، حيث جاء فيه أن الفساد *عبارة عن" سوء استخدام السلطة(الموقع العام) لأجل تحقيق مكاسب خاصة* "(منظمة الشفافية الدولية ، التقرير العالمي للفساد،2006).

يشير جريدل كايدن Gerald E. Caiden إلى أن الفساد يعني فساد الشيء فهو ملوث ومعيب، ومن وجهة نظر شمولية هو عبارة عن: "السلوك الذي انحرف عن الواجبات الرسمية... أو هو الانحراف المتعمد لتحقيق مكاسب شخصية"(Gerald E. Caiden, net link).

ويعرفه "منفذ داعي" في دراسته عن علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة بأنه : " إضعاف أو إفساد للاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخلقية"، وهو أيضا "الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى" ويضيف "داعي" بأن الفساد عبارة عن: "القصور القيمي عند الأفراد الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة"(منفذ داعي، 2001، 8).

من ناحية أخرى يرى "جواد الموسوي" أن الفساد الإداري يقابل أو يرادف مفاهيم أخرى هي : الرشوة، استغلال السلطة، الثراء غير المشروع، الاختلاسات، وتزوير الانتخابات أو التدخل فيها، تعيين الأقارب والأصدقاء (الوساطة والمحسوبية) في مناصب ليسوا كفئا لها، وهدر الأموال العامة وتبذيرها أو عدم الحرص في إنفاقها (جواد الموسوي، 3).

عموما يمكن النظر إلى هذا السلوك بوصفه سلوكا منحرفا عن المعايير الاجتماعية والأخلاقية وقيم المجتمع، ومن هنا يعرف بأنه: " استخدام السلطة العامة من اجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقية، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكا للواجب العام وانحرافا عن المعايير الأخلاقية في التعامل" (السيد شتا ، 1999، 4443).

2. الإصلاح: Reform

يعرف الإصلاح بأنه: "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرابة والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة (المحاباة) بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية"، فالإصلاح بهذا المفهوم مضاد للفساد وهو وسيلة ترميم ما انهار وتهدَّم بسبب الفساد(عماد داوود، 2003، 41).

3. الشفافية: Transparency

تعنـي الشـفافية لغـةً الخفـة رقـة الحـال، بمعنـى الوضـوح **Obvious** والبيـان، أمـا علميـا فهـو مصـطلح "يطلـق علـى مـا يمكـن اسـتيعابه بسـهولة وفهمـه أو مـا يمكـن استيضـاحه بسـهولة واكتشـافه"(عمـاد داوود، 2003، 45). الشـفافية فـي الإجـراءات الإداريـة تعنـي الوضـوح والإفصـاح والبيـان وإمكانيـة المراجعة والتأكد من صحة وسلامة الإجراء والتزام تلك الإجراءات بالقوانين واللوائح المعمول بها(Kopits and Caring 1998,158).

4. النزاهة : Integrity

النزاهة لغةً كما وردت في المعجم الوسيط تعني" البعد عن السوء وترك الشـبهات" ويقـال نزهــه عـن الشــيء أبعـده عنــه، ويقـال نــزه نفســه عـن الأقذار(المعجم الوسيط ، مادة (ن ز ه)) ، وبهذا فالنزاهة تعني الابتعاد عن مواطن الشبهات ومواضع الغموض بحيث تفتقد الشفافية، فالنزاهة والشفافية عكس الفساد وهي الضد له.

5. التسيب(الإهمال) الإداري: Administrative negligence

يعرف التسيب الإداري بأنه: "إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل" (محمد الضبعان، مقال إلكتروني).

ويعد التسيب مظهرا من مظاهر الفساد ومؤشرا واضحا عليه، ومن هنا جاء الارتباط الوثيق بين المفهومين، ويمكن اعتبار التسيب الإداري حالة تعبر عن قيام الموظفين بأدوارهم بدون احترام لتلك القوانين والضوابط واللوائح لكي يكون الأداء على الوجه الأكمل، مما يترتب عليه استهتار

الموظفين بالمهنة وعدم أدائهم لواجبهم بالشكل المفروض، الأمر التي ينجم عنه ضياع المعاملات والغياب والتأخير المستمر عن الدوام...، وغير ذلك من صور تبقى في إطار الانحراف ولا تتعداه إلى مستوى السلوك المجرم قانونيا، أما الفساد فهو يشمل أكثر من السلوك المنحرف أي يشمل السلوك المجرم قانونيا مثل الرشوة والاختلاس والنصب والتزوير، والابتزاز، والسرقة، وانتحال الصفات الشخصية والاتجار بالدمغات، وسوء استغلال السلطة، وهدر المال العام ... الخ، وغير ذلك من صور يكون القانون قد جرَّمها وحدد لفاعليها جزاءً عقابيا.

6. الإدارة: Administration

تعرف الإدارة عدة تعريفات منها مثلا التعريف الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية والذي يرى أن الإدارة عبارة عن " العملية التي يمكن بواسطتها تنفيذ غرض معين والإشراف عليه" (بشير العلاق، 18) .

وبمعنى أدق فهي عملية مخططة ومحسوبة بدقة تهدف لتحقيق الأهداف المنشودة والمحددة مسبقا، وهي قائمة على أساس التخصص والتكامل بين عناصرها، واحتساب الأولويات في تحقيق الأهداف المنشودة.

ويعرف "تايلر" F. W. Tylor الإدارة بأنها: "التحديد الدقيق لما يجب على الأفراد عمله، ثم التأكد من أنهم يقومون بهذه الأعمال بأفضل وأكمل الطرق" ويضيف كل من "ففنر و برستوس" T. pfiffner and R. Presthus بأنها تمثل علمية "توجيه وتنظيم الموارد البشرية والمالية لتحقيق أهداف مرغوبة"(حسين رشوان، 2006، 5).

7. البيروقراطية: Bureaucracy

هـي تنظـيم يتميـز بتقسـيم العمـل وتسلسـل القواعـد والأنظمـة(**قــاموس المصـطلحات الإداري)**. فالبيروقراطيـة هـي مفهـوم يسـتخدم فـي علـم الاجتمـاع والعلوم السياسية للإشارة إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة. وتعتمـد هـذه الأنظمـة علـى الإجـراءات الموحـدة وتوزيـع المسـؤوليات بطريقـة هرميـة. وهنالك العديـد مـن الأمثلـة علـى البيروقراطيـة المسـتخدمة اليـوم منهـا: الحكومـات، القـوات المسـلحة، الشـركات، المستشـفيات، المحـاكم، والمـدارس. ويعـود أصـل كلمـة البيروقراطيـة Bureaucracy إلـى كلمـة مكتـب bureau المسـتخدمة فـي بدايـة القـرن الثـامن عشـر، لـيس للتعبيـر عـن كلمـة المكتـب المسـتخدم للكتابـة فقـط بـل للإشـارة إلـى أمـاكن العمـل بوجـه عـام(موسوعة وكبيديا على الإنترنت).

هـذا وتعـرف كـذلك بوصـفها "اسـتراتيجية تنظيميـة يخضـع فيهـا الأفـراد لمجموعـة مـن القواعـد والإجـراءات المكتوبـة، دون تحيـز لأحـد وتعتمـد علـى التخصـص وتقسـيم العمـل، وسلسـلة مـن الأوامـر تحـدد سـلطة ومسـؤولية كـل فـرد، والكفـاءة الوظيفيـة، وذلـك مـن أجـل تحقيـق الإنجـاز الإداري لـدى الموظفين" (حسين رشوان، 23).

فـي حـين يـذهب آخـرون للقـول: بـأن البيروقراطيـة تمثـل نموذجـا مثاليـا تتفاوت الإدارات في درجة وصولها إلى ذروته، ويشمل هذا النموذج مجموعة خصائص أو مميزات هي: "الرشد في اتخاذ القرار، لا شخصية في العلاقات الاجتماعيـة، استقرار المهـام الإداريـة والوظيفيـة، ومركزيـة السـلطة"(محمد غيث، 42).

8. الموظف العام: Syndic (functionary)

وفقا لما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن مصطلح الموظف العمومي يقصد به:"أي شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا لدى دولة طرف، سواءٌ أكان مُتعينا أم منتخبا، دائما أم مؤقتا، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص"(اتفاقية الأمم المتحدة، 2005، ملف كمبيوتر). فالموظف الإداري أو العمومي في هذه الدراسة يقصد به كل من يؤدي وظيفة معينة في أحد القطاعات العامة، أي الحكومية، بالمجتمع سواء كان رجلا أو امرأة، معينا أو يعمل بالقطاع الذي ينتسب إليه بعقد.

9. الوظيفة العامة : public job

إن الوظيفة العامة في ابسط صورها عبارة عن" مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي تتطلب تعين فرد لأدائها"(أحمد بدوي، 1993، 210)، أي أنها مجموعة من المهام والواجبات المحددة قانونا وعلى الشخص الموكل بأدائها أن يتفاني في عمله لخدمة الصالح العام مقابل ما يتقاضاه من أجر مادي.

9. التنمية الاجتماعية : Social Development

يعد مفهوم التنمية أحد أبرز المفاهيم الاجتماعية والتي دار حولها جدل طويل ولا يزال قائما حتى الآن، غير أن العديد من الباحثين في التنمية يكادون يجمعون على كون التنمية الاجتماعية عبارة عن عملية ديناميكية مستمرة تعبر عن تزايد احتياج المجتمع، وتأخذ في اعتبارها كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك، كما تهدف تحقيق رفع المستوى الاجتماعي

وتـوفير الاحتياجـات المتطـورة والمتزايـدة للأفـراد والجماعـات، فهـي تهـتم بمجالات التعليم والصحة والتدريب والإسكان والمرافق العامة والقوى البشرية وكافة الخدمات الاجتماعية الأخرى (سعيد أبو حليقة، 12).

والتنمية بمفهوم "فيلب روب" philip roupp هي عبارة عن "عملية استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغيير العمدي لهذه الظروف... (فهي) التغير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه"(نبيل السمالوطي، 1981، 120).

كما أن التنمية الاجتماعية لها أكثر من منظور، منها مثلا السياسي ومنها الاقتصادي والديني والاجتماعي والنفسي، وهو يرى أنها تمثل عملية ديناميكية موجهة إلى الإنسان بوصفه يمثل العنصر البشري الذي تقوم عليه التنمية ورقي المجتمع، وهدفها يتمثل في إحداث جملة من التغيرات المرغوبة في بنى المجتمعات الإنسانية، فهي بهذا المعنى أكثر من مجرد عملية تستهدف تقديم وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة، بل لا بد أن تستهدف استحداث بنى جديدة تتمشى مع معطيات العصر الحديث(محمد محمد، 2002، 49-55).

10. الجريمة: Crime

للجريمة العديد من التعريفات، من بينها مثلا ذلك التعريف الذي يرى أنها "كل فعل أو امتناع فيه قدر من الخطورة الاجتماعية ويصدر عن إرادة آثمة، أي قصد فاعله الإضرار بالآخرين في أنفسهم أو أعراضهم أو ممتلكاتهم، سواء صدر هذا السلوك عن فرد واحد أو أكثر، أو كان لأول مرة أو يمثل حالة عود. المهم أنه سلوك يحظره القانون المعمول به في المجتمع

ويمثل انتهاكا واضحا للقيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والأوامر والنواهي الدينية"(عبد الله المصراتي، 2003، 15). هذا تحديدا ما ذهب إليه "بهنام وأبو عامر"1999 حيث بيّنا أن للجريمة مفهوما قانونيا وآخر اجتماعيا وثالثا يجمع بين المفهومين الاجتماعي والقانوني ليكون السلوك الإجرامي عبارة عن سلوك خالف قيم المجتمع وخالف القواعد القانونية المعمول بها في المجتمع(رمسيس بهنام، ومحمد أبو عامر، 32-40).

11. الانحراف الاجتماعي : **Social Deviance**

يشير مصطلح الانحراف وفقا لما ذهب إليه "كلينارد" "M. B. Clinard" إلى المواقف التي يتجه فيها السلوك اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي تجعله يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي" (محمد غيث، 130) ، وبهذا، فإن الانحراف عبارة عن سلوك خرج عن المعايير الاجتماعية، أي لا يمتثل للتوقعات الاجتماعية(سامية جابر، وحسن حسن،2001، 225- 226)، وهو سلوك يستقبل بالاستهجان والرفض من قبل العامة، وهذا ما يعرف بالانحراف المعيب عند ميرتون.

12. جريمة الرشوة: **Crime of Payola**

على الرغم من الاختلافات الثقافية بين المجتمعات الإنسانية إلاّ أنه يبدو أن هنالك نوعا من الاتفاق النسبي على تعريف الرشوة، ومن هنا رأينا الاقتصار على التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث جاء فيها أن الرشوة عبارة عن: " وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحها إياه بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما

أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية"(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 8).

13. جريمة غسل الأموال (التبييض): Money Laundering

لقد عُرفت جريمة غسل الأموال في القانون الليبي الصاد عن مؤتمر الشعب العام لعام 2005 وفقا لنمط السلوك إذ تحددت في(مؤتمر الشعب العام، قانون (2)، 2005):

- تملك الأموال غير المشروعة، أو حيازتها أو استعمالها أو نقلها أو إيداعها أو إخفاؤها، بقصد تمويه مصدرها غير المشروع.

- تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة أو إخفاء مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها أو حيازتها.
- الاشتراك فيما سبق بأي صورة من صور الاشتراك .

ووفقا لدليل اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال 1990 تعرف هذه الجريمة على أنها: "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص على ارتكاب جرم ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم"(يونس عرب ، موقع نت)، وعملية الإخفاء أو الإنكار تمتد لحقيقة أو مصدر أو موقع أو حركة أو ترتيبات أو طبيعة الحقوق المتحصل عليها من هذه الأموال أو ملكيتها مع توفر العلم بأن هذه الأموال المتحصل عليها من جريمة جنائية، ووفقا لهذا التعريف فإن غسيل الأموال بالمعنى

البسيط هو إظهار المال المتحصل من مزاولة نشاطات إجرامية مثل ترويج المخدرات أو الإرهاب أو الفساد أو غيرها وأظاهره بصورة أموال لها مصدر قانوني ومشروعة.

خامسا. أهداف الدراسة :

تتطلع هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام يتمثل في الوقوف على أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري بالمجتمع الليبي والتعرف على أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وللتمكن من تحقيق هذا الهدف تمت تجزئته إلى مجموعة من الأهداف والغايات الفرعية منها ما هو وصفي ومنها ما هو تحليلي، وهذه الأهداف هي:

1. **تطبيق مقياس الفساد الإداري على عينة الدراسة وتحليل مدى امتلاكهم لخاصية الفساد الإداري.**
2. **تقدير حجم انتشار ظاهرة الفساد بمجتمع الدراسة.**
3. **بيان أهم أشكال أو صور الفساد الإداري الأكثر انتشارا بمجتمع الدراسة، والفئات الأكثر تعاطيا له.**
4. **التعرف على أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المساهمة في انتشار ظاهرة الفساد من وجهة نظر المبحوثين.**
5. **التعرف على آراء المبحوثين نحو أهم الآثار السلبية للفساد الإداري بمجتمع الدراسة.**

6. **جمع مجموعة من الاقتراحات والحلول لمجابهة ظاهرة الفساد الإداري والحد منها.**
7. **اختبار دلالة العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبين الفساد الإداري.**

سادسا. تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات التي تهدف التعرف على أبعاد ظاهرة الفساد الإداري الاجتماعية والاقتصادية والكشف عن مواطن العلاقة بين هذه الظاهرة وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، فهي تسعى للإجابة عن تساؤل عام يتمثل في: **ما الدور الذي يمكن أن تؤديه العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تفسير ظاهرة الفساد الإداري؟ وما هي ابرز آثار هذه الظاهرة في واقع المجتمع الليبي عامة ومجتمع الدراسة بخاصة؟ وكيف يمكن الحد من انتشار هذه الظاهرة ؟**، ولكي يستطيع الباحث الإجابة عن هذا السؤال تمت تجزئته إلى جملة **من الأسئلة الفرعية** وهي كالأتي:

1. **ما مدى انتشار الفساد؟ وما ابرز صوره؟، وما أهم آثاره على التنمية الاجتماعية والنسق الاجتماعي؟ وما ابرز صور وآليات مكافحته؟**
2. **هل للخصائص السكانية(الديموغرافية) مثل**: النوع، والعمر، الحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وحجم الأسرة، ومكان السكن، **دور في تفسير الفساد الإداري؟**
3. **هل للعوامل الاجتماعية والثقافية** والمتمثلة في: سيادة النزعة القبلية وعلاقات القرابة وتبادل المنافع في الإدارة، وضعف الضبط الاجتماعي

والرقابة الإدارية، والتأثر بالنزعة القبلية، والعجز عن تحقيق الطموحات المادية والاجتماعية، والشعور بالاغتراب عن الدور الوظيفي، وضعف الولاء الاجتماعي للمجتمع والمؤسسة، وانتشار بعض القيم السلبية جراء تنامي شعور الحرمان وعدم المساواة، **دور في تفسير الفساد؟**

4. هل للعوامل الاقتصادية والإدارية المتمثلة في:(عدم كفاءة القيادات الإدارية ونزاهتها، ومستوى الدخل الشهري، والمسكن، ونوع المهنة، وعدد سنوات الخبرة، وعدم اعتماد معايير موضوعية في التوظيف وتقلد المناصب)، **دور في تفسير الفساد الإداري؟.**

الفصل الثاني

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.تحديد المتغيرات وتعريفها الإجرائي.
2. فروض الدراسة.
3. المنهج ونوع الدراسة.
4. مجالات الدراسة.
5. إجراءات المعاينة وخصائص العينة.
6. أداة جمع البيانات.
7. إجراءات بناء المقياس.
8. الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة.

تمهيد:

إنه بالرغم من الأهمية العلمية للأبحاث النظرية في مجال فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية وذلك من خلال تطوير نماذج نظرية تهدف للوقوف على أهم العوامل المفسرة للظواهر وتقديمها فهما منطقيا للعلاقات السببية والارتباطية التي تصورها تلك النماذج بين العوامل، فإن الاتجاه السائد بين الباحثين الاجتماعيين المعاصرين يؤكد جليا على ضرورة التوليف بين طريقتي البحث الاجتماعي الكيفي (النوعي)، والكمي في دراستهم للظواهر الاجتماعية المختلفة، وذلك بهدف بلوغ أكبر قدر ممكن من القدرة على كشف حقيقة مواطن العلاقات بين العوامل الاجتماعية

المختلفة والظاهرة محل الدراسة، فيستخدم المنهج الكيفي لتطوير النماذج النظرية المفسرة، ويستخدم المنهج الكمي في التحقق من صحة هذه التصورات النظرية لهذه الظاهرة أو تلك ميدانيا، بحيث يمتلك النموذج النظري خاصية التجريبية(امبيريقي) ويتصف بدرجة مقبولة من القدرة على التعميم حتى يكون نواة لنظرية اجتماعية تفسر الظاهرة المدروسة.

من هذا المنطلق شرعنا في استيفاء هذا الجانب الامبيريقي لهذه الدراسة لكي تجمع شرطي المعرفة العلمية وهما المنطقية والتجريبية. وفيما يلي استعراض لخطوات الدراسة الميدانية التي اتبعها الباحث:

1. تحديد المتغيرات وتعريفها الإجرائي:

(1-1) متغيرات الخلفية (الديموغرافية):

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات أو الخصائص التي يرى الباحث أنها قد تسهم بشكل أو بآخر في تفسير الظاهرة وهذه المتغيرات هي: (الجنس، العمر، مستوى التعليم، الدخل، مدة الخبرة بالوظيفة الحالية، حجم الأسرة، كفاية المسكن، مكان الإقامة) فمن خلال الدراسات السابقة تبيّن أن لهذه المتغيرات أهمية في تفسير الفساد الإداري؛ ومنها دراسة: زكي حنوش1997، ومحمد الصواف1994، وسامية جابر 1977، وحنان

سالم2000، ومنفذ داغر 2001، وحسين زويل2006، وعبد السلام دويب 2005، والمختار إبراهيم 2005، كل هذه الدراسات أكدت على متغير أو أكثر من هذه المتغيرات.

(1-2) المتغيرات المستقلة (العوامل factors):

إن المتغيرات المستقلة بهذه الدراسة هي جملة المتغيرات أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي وجد الباحث من خلال تحليل النظريات الاجتماعية والدراسات السابقة أنها أسهمت بدرجة معينة في دفع الأفراد نحو ارتكاب سلوك فاسد أو ساهمت في تبنيهم اتجاهات واستعدادات لارتكاب تلك السلوكيات، بمعنى آخر، هي العوامل التي لها علاقة إحصائية دالة أو معنوية **significant** بأحد أو كل مؤشرات الفساد الإداري، أو بتبني الموظف اتجاها إيجابيا نحو العمل بالفساد أو الموافقة عليه وتأييده، وفيما يلي عرض لهذه العوامل :

- تناسب المهنة مع العمل الحالي للموظف(الاغتراب المهني)، ولقد تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 12 بالاستمارة.
- الخضوع لمطالب الأقارب وسيادة علاقات القرابة، ولقد تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 13 بالاستمارة.
- عدالة توزيع العلاوات والترقيات وبدل المبيت على الموظفين...إلخ، ولقد تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 17 بالاستمارة.
- مدى إعاقة القبيلة وعلاقات القرابة لجهود الرقابة وتطبيق القانون في المجال الإداري، ولقد تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 19 بالاستمارة.

- توقع الموظف أن يطبق عليه القانون في حال أخطأ، وتم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 28 بالاستمارة.
- الاتجاه نحو جهود جهاز الرقابة الإدارية، وتم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 29.
- مدى سيادة الضبط الاجتماعي والالتزام بالقانون في المؤسسة، وتم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 30 بالاستمارة الأساسية للدراسة.
- عمومية تطبيق القانون في المؤسسة، ولقد تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 32.
- الاتجاه نحو كفاءة المدراء وقدراتهم على إدارة المؤسسة، ولقد تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 33 بالاستمارة.

- شعور الحرمان وعدم الرضا بين الموظفين، ولقد تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 34 بالاستمارة الأساسية للدراسة.

(3.1) **المتغير التابع(الظاهرة) ومؤشراته :**

إن المتغير التابع لهذه الدراسة هو **الفساد الإداري**، وهو عبارة عن سلوك غير اجتماعي (منحرف اجتماعيا) يقوم به الموظف العمومي أثناء الدوام أو خارج الدوام الرسمي، ويشمل الفساد في هذه الدراسة كل صور التسيب الإداري والتي تشير إلى السلوكيات التي من شأنها أن تخل بنظام سير العمل بالمنظمات والمؤسسات، إضافة إلى شتى صور الأفعال التي تشكل ضربا إجراميا من منظور القانون الجنائي من قبيل الرشوة والتزوير وسرقة المنشآت وسرقة الأموال العامة والنصب والابتزاز واستغلال الوظيفة... هذا وسيتم تعريفه إجرائيا من خلال المؤشرات الآتية :

- **تقدير المبحوث لانتشار الفساد بمجتمع الدراسة**، وتم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال رقم 35.
- **الدرجة الكلية لمقياس الفساد الإداري**، تم تعريفه إجرائيا من خلال السؤال 40.
- **الدرجة الكلية للبعد القيمي من مقياس الفساد الإداري** تم تعريفه إجرائيا من خلال الجزء الأول من مقياس الفساد الإداري.
- **الدرجة الكلية للبعد السلوكي من مقياس الفساد الإداري** تم تعريفه إجرائيا من خلال الجزء الثاني من مقياس الفساد الإداري بهذه الدراسة.

2. فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراض عام مفاده أن هنالك علاقة دالة إحصائيا بين الفساد الإداري وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها، وللتمكن من اختبار هذا الفرض ميدانيا قام الباحث بصياغة الفروض الفرعية الآتية:

- توجد علاقة دالة إحصائيا بين متغيرات الخلفية وبين مؤشرات الفساد الإداري.
- توجد علاقة دالة إحصائيا بين ضعف وسائل الضبط الاجتماعي، ومؤشرات الفساد الإداري.

- توجد علاقة دالة إحصائيا بين متغيرات الشعور بالحرمان وعدم المساواة بين الموظفين، ومدى عدالة توزيع الحوافز الإدارية(العلاوات والترقيات وبدل المبيت ..إلخ) على الموظفين وبين مؤشرات الفساد الإداري.
- توجد علاقة دالة إحصائيا بين متغيرات تناسب المهنة مع العمل الحالي للموظف(الاغتراب الوظيفي)، ومدى إعاقة القبيلة وعلاقات القرابة لجهود الرقابة وتطبيق القانون في المجال الإداري، والاتجاه نحو كفاءة المدراء وقدراتهم على إدارة المؤسسة والخضوع لمطالب الأقارب وسيادة علاقات القرابة في مجال العمل الإداري، وبين مؤشرات الفساد الإداري.

3. المنهج ونوع الدراسة :

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها التي غلب عليها الطابع الوصفي التحليلي اعتمد الباحث على الدراسة الوصفية، فالأهداف الوصفية هي تلك التي يسعى الباحث من خلال الإجابة عنها إلى تقديم وصف شامل للظاهرة موضوع الدراسة وتتجلى في الإجابة عن الأسئلة من الأول إلى السؤال الرابع، أما الأهداف التحليلية فهي التي تسعى إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين مؤشرات ظاهرة الفساد الإداري وتتجلى في السؤالين الأخيرين(الفروض).

إن للدراسات الوصفية التحليلية عدة طرق وأساليب يستخدمها الباحث أو يلجأ إليها في وصف الظاهرة موضع الدراسة، ومن أكثر هذه الطرق

استخداما وانتشارا بين الباحثين **طريقة المسح الاجتماعي**(*) والتي إما أن تكون كلية شاملة أو بواسطة العينة الاحتمالية أو غير الاحتمالية ذلك حسب مدى القدرة على تحديد معالم مجتمع الدراسة(مصطفى التير، 1986، 61- 68). ويرى الباحث أن هذه الطريقة أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها لذا اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة.

أما **نوع الدراسة فهي وصفية تحليلية**، تعتمد على مصادر بيانات ميدانية تجمع من خلال استمارة استبيان مقننة، إضافة إلى اعتماد الباحث على مصادر بيانات أولية أو أساسية تمثلت في التقارير الرسمية للجريمة وسجلات تقارير الرقابة الإدارية والجهات القضائية بالمجتمع الليبي تلك التي تهتم بجرائم الموظفين، والتي ستعتبر مصدرا للبيانات الخام والتي تمد الباحث بمجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية عن الظاهرة موضوع البحث بهذه الدراسة، هذا ولم يغفل الباحث تحليل محتوى التقارير الدولية المتعلقة بهذه الظاهرة لمعرفة حجم الظاهرة بالمجتمع الليبي مقارنة بالمجتمع العالمي من جهة والمجتمع العربي من جهة ثانية.

4. مجالات الدراسة:

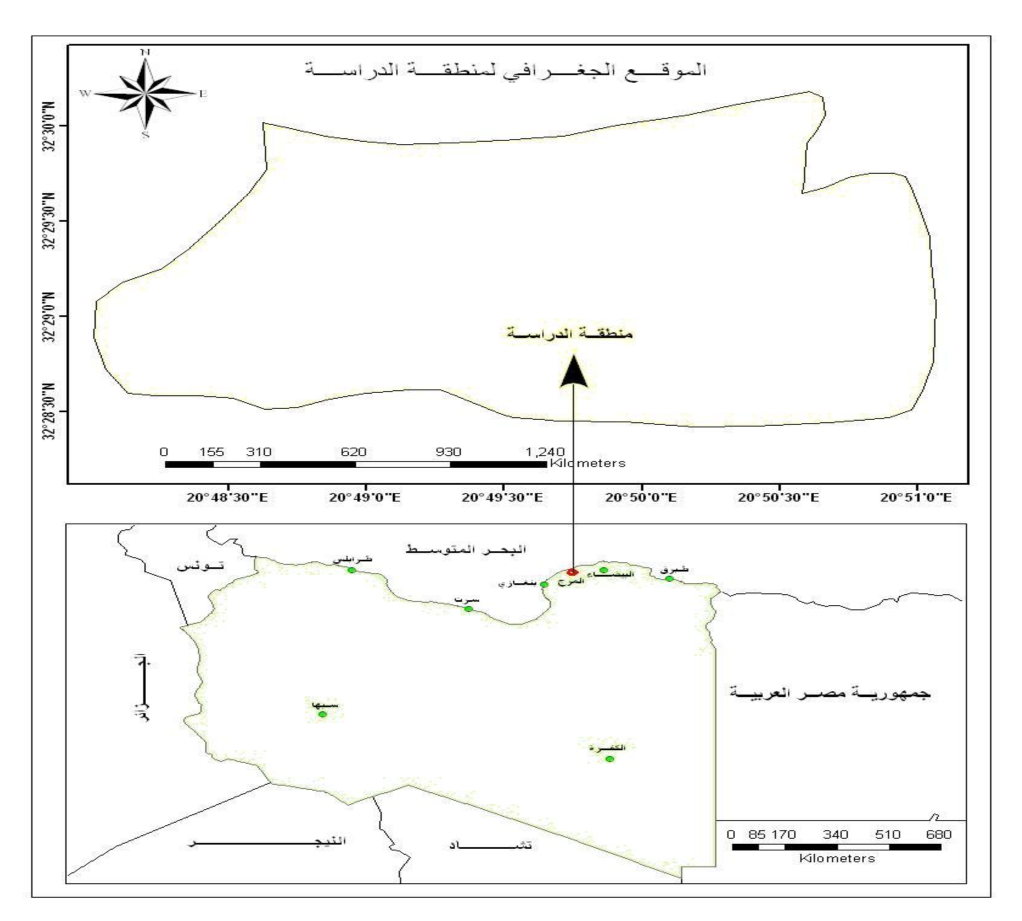
تتمثل مجالات الدراسة في المجال المكاني والزمني والبشري، **فالمجال المكاني** أو الجغرافي لهذه الدراسة يتمثل في حدود مدينة المرج(*) بالمجتمع الليبي، ولقد اقتصرت على حدودها الإدارية كما في الشكل(13).

(*) قد تختلف الآراء في كون المسح الاجتماعي منهج بحث مستقلا أو أنه يمثل أسلوب من أساليب المنهج الوصفي، وإن الباحث ليرجح كونه أسلوبا من أساليب المنهج الوصفي.

(**) المرج من المدن الليبية القديمة. عرفت قديما باسم برقة وتتميز بطبيعة ريفية خلابة. كانت مدينة المرج القديمة عاصمة الإقليم المسمي باسمها وتبعد شرقا عن مدينة بنغازى ثاني أكبر مدن ليبيا بحوالي 100كم، وبنفس المسافة تقريبا عن مدينة

أما **المجال البشري** فقد اشتمل على مجموع الوحدات التي سحبت منها عينة الدراسة. وبمعنى آخر، هو عامة الموظفين العامين العاملين طرف الدولة الليبية ويتقاضون مرتبات شهرية من خزينة الدولة في كافة القطاعات الإدارية بمدينة المرج، ذكورا كانوا أو إناثا كبارا أو صغارا، مصنفين أو يعملون بعقد، باستثناء المتقاعدين والعجزة، والعمال والموظفين غير الليبيين، في حين أن **المجال الزمني** قد تمثل في فترة إجراء الدراسة الميدانية بمجتمع الدراسة حيث أجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين 1-3 إلى 1-4-2009 .

البيضاء غربا. بنيت "المرج الجديدة" عام 1970 بعد زلزال المرج الذي أتى على مدينة المرج القديمة وأحدث فيها دمارا واسعا سنة 1963 وأدى إلى وفاة 300 شخص تقريبا، وقد كانت قوته 4.8 درجة ومركزه في منطقة سيدي دخيل 10كم شمال المرج، ويبلغ حجم سكان هذه المدينة وفقا لإحصاء 2006 حوالي 76.433[1] ألف نسمة، أما عن عدد الأسر المقيمة فيها حتى عام 2006 فقد بلغ 23.857 ألف أسرة، بمتوسط بلغ 7.4 فردا، انظر : اللجنة الشعبية العام، الهيئة العامة للمعلومات، **النتائج النهائية للتعداد العام 2006**، الجماهيرية العربية الليبية، 2008، ص 74، جدول 1.



شكل (13)الموقع الجغرافي لمجتمع الدراسة على الخارطة العامة للمجتمع الليبي

5. إجراءات المعاينة وخصائص العينة:

تشمل إجراءات المعاينة العديد من الإجراءات الفرعية، من أهمها تحديد مجتمع الدراسة ووحدة التحليل ونسبة التمثيل وإطار ونوع وحجم العينة وما في حكمها من إجراءات تحدد آليات اختيار عينة الدراسة، وفيما يلي عرض هذه الخطوات:

(1.5) مجتمع الدراسة ووحدة التحليل :

يتحدد مجتمع دراسة أي بحث في إجمالي الوحدات التي يستهدف الباحث الحصول على بيانات عنها أو منها(عبدالله الهمالي، 2003، 12). بناءً على ذلك فإن مجتمع هذه الدراسة هو *جملة الموظفين العموميين من الليبيين العاملين بالقطاع العام بمدينة المرج .ليبيا* ، ولأن التساند الوظيفي والتكامل البنائي بين قطاعات المجتمع المختلفة أمر من أهم ما يمكن أن يكون لتحقيق استقرار أي مجتمع، وأن الفساد لا يقتصر على قطاع بعينه أو يصدر من موظفين معينين، عليه تراءى للباحث أهمية اختيار عينة عشوائية من جميع القطاعات بالمجتمع، وهذا يتطلب حصر العاملين أو الموظفين العامين بالقطاعات المختلفة بمجتمع الدراسة، ومن خلال جدول(12) يتحدد حجم مجتمع الدراسة ونسبة التمثيل لكل قطاع وحجم العينة الكلي.

أما **وحدة التحليل** فتتمثل في(الفرد) الليبي الموظف البالغ للسن القانونية والعامل بأحد القطاعات العامة بمدينة المرج.

(2.5) نوع العينة وحجمها :

إن حجم العينات أمر مختلف عليه، وهناك بعض الاعتبارات التي يأخذها أي باحث عند اختيار العينة وتحديد الحجم الأمثل لها، من أهمها: حجم مجتمع الدراسة، ومدى التباين بين أفراد ذلك المجتمع، والوقت والإمكانات المتاحة للباحث، ودرجة الدقة التي يسعى إلى تحقيقها. ولأن مجتمع الدراسة (العاملين بالقطاع العام بمنطقة المرج) يمتاز بدرجة كبيرة من التجانس في المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والديني، إضافة إلى صغر حجمه نسبيا– مقارنة بالمجتمعات المحلية المجاورة– لذا اعتمد

الباحث في تحديد حجم العينات الفرعية من القطاعات على أسلوب **العينة العشوائية النسبية**، حيث تم تحديد نسبة تمثيل كل قطاع من القطاعات من خلال تقسيم حجم العمالة فيه على المجموع الكلي لمجتمع الدراسة مضروبا في (100)، ولاستخراج حجم التمثيل ضربت نسبة التمثيل في الحجم الكلي للعينة.

تحدد الحجم الكلي للعينة في (315) مفردة بناءً على ما ورد في جدول كريجس وموجان Krejcie and Morgan ، والذي طوراه لتحديد الحجم الأمثل للعينات بناء على حجم المجتمع،(krejcie. R, and Morgen., 1970, 607-610) فعندما يكون حجم مجتمع الدراسة 17677 مفردة، وعليه فان حجم العينة الأمثل يكون (315) مفردة، وعند حساب نسبة التمثيل فإنها ستكون تقريبا (0.018) وهي نسبة تمثيل مقبولة إذا ما وضع في الاعتبار تجانس المجتمع وصغر حجمه وإمكانات الباحث المادية إضافة إلى الوقت المخصص للبحث.

جدول(12) حجم مجتمع الدراسة ونسب التمثيل وحجم العينة الكلي ولكل قطاع وفرع:

القطاع	حجم العمالة*	نسبة التمثيل	حجم العينة
التعليم (العام والمتوسط والعالي)	11714	66.26	208
العدل والأمن العام	1792	10.14	32
الزراعة	1226	6.94	22
الصحة	1755	9.93	31
المواصلات والنقل	256	1.45	5
المرافق	294	1.66	6
الثروة الحيوانية	202	1.14	4
السياحة	137	0.78	2
المالية	170	0.96	3
التخطيط	131	0.74	2
المجمـــــــــــــوع	17677	100	**315**

المصدر: استمدت بيانات هذا العمود من خلال: **اللجنة الشعبية لشعبية المرج، مكتب القوى العاملة** ، إحصاءات ونماذج حصر الموظفين بالقطاعات والأمانات العامة بشعبية المرج، 2006 .

(3.5) طريقة سحب العينة:

بعد أن حدّد الباحث حجم تمثيل كل قطاع من القطاعات السابقة في العينة الكلية قام بزيارة تلك القطاعات بمجمع الدراسة وقابل مدير الإدارة أو الأمين الإداري للقطاع أو المؤسسة التي تمثل ذلك القطاع وبعد الحصول على موافقة المسؤلين على استبيان المبحوثين؛ تم توزيع الاستمارات على العاملين المتواجدين وقت الزيارة، وذلك تجنبا للوقوع في إشكالية دخول الموظفين المفرغين والمندوبين لجهات أخرى والحاصلين على إجازات مرضية في العينة في حال اعتماد الباحث على قوائم الموظفين والسحب العشوائي، منها لذا اعتمد الباحث على أسلوب الصدفة في اختيار مفردات العينة ميدانيا معتمدا على أسلوب الصدفة في سحب مفردات العينة تجنبا للتحيز والذاتية.

(4.5) خصائص العينة الأصلية:

(1.4.5). اختبار اعتدالية توزيع البيانات:

نستعرض فيما يلي مجموعة من الخصائص الوصفية للمتغيرات الكمية لأفراد العينة وهي الدخل والعمر وحجم الأسرة وعدد الأبناء الذكور والإناث، بهدف التعرف على طبيعة التوزيع إذا ما كان طبيعيا أو ملتويا حيث يساعد هذا على اختيار الإحصاء المناسب للتعامل مع بيانات الدراسة الميدانية إذا ما كان بارومتري أو غير بارومتري. فإذا كانت البيانات موزعة توزيعا اعتداليا جاز استعمال الباحث لنوعي المعاملات الإحصائية، أما إذا كان غير معتدل فلا يجوز إلا استخدام الإحصاءات غير البارومترية (أي الحرة وغير المقيد بمعالم المجتمع).

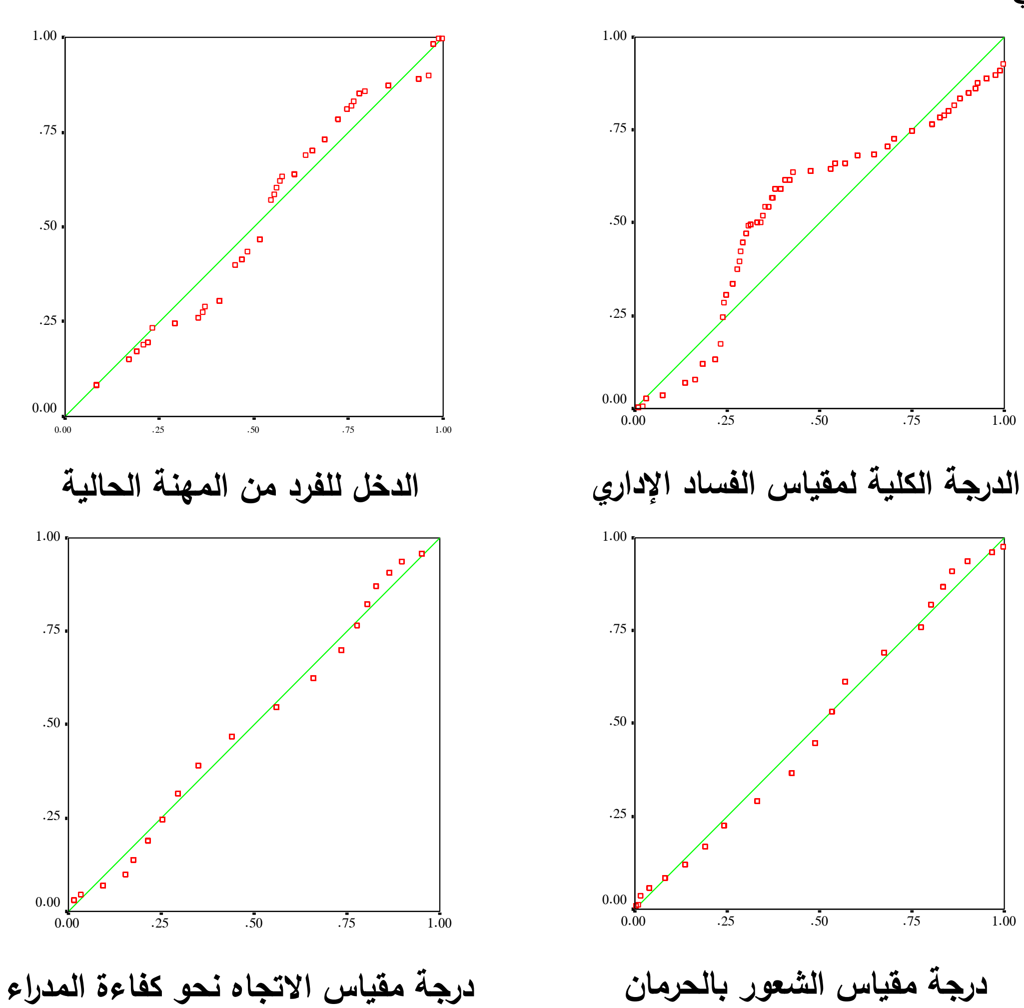
وعموما يتضح من الجدول (13) مدى اعتدالية توزيع البيانات حيث يلاحظ مدى تساوي المتوسط والوسيط والمنوال في كل هذه الصفات، من ناحية أخرى وكدليل على اعتدالية التوزيع نلاحظ أن قيمة الالتواء لم تخرج عن الحد المقبول في أغلب الدراسات الاجتماعية والنفسية وهو(±3) درجات، وبذلك يمكن القول: بأن التوزيع اعتدالي أي طبيعي، وبهذا يمكن للباحث أن يستخدم الإحصاء المعلمي (البارومتري) كما يمكنه أيضا استخدام الإحصاء غير البارومتري في اختبار الفروض، كذلك يمكن الجزم بالتجانس بين العينة والمجتمع مما يشجع على تعميم نتائج هذه الدراسة على مجتمع الدراسة.

جدول(13) الخصائص الكمية الوصفية لبيانات العينة الأصلية:

الخصائص الوصفية للعينة الأصلية	الدخل الشهر	العمر	حجم الأسرة	عدد الأبناء الذكور	عدد الأبناء الإناث
المتوسط Mean	364.4	38.1	4.0	4.0	4.0
الوسيط Median	364.4	38.0	4.0	4.0	4.0
المنوال Mode	364.4	36.0	4.0	4.0	4.0
الانحراف المعياري Std. Deviation	88.6	8.4	2.5	2.5	2.2
التباين Variance	7855.9	69.9	6.0	6.0	4.9
الالتواء Skewness	2.06	0.50	0.44	0.43	0.44
القيم الأصغر Minimum	200.0	21.0	2	2	2
القيمة الكبيرة Maximum	1100.0	63.0	9.0	9.0	9.0

ويتضح من نفس الجدول السابق أن متوسط دخل أفراد العينة بلغ(364) دينارا ليبيا وأن متوسط حجم الأسرة في العينة بلغ(4) أفراد كذلك الحال متوسط الأبناء الذكور والإناث، أما متوسط العمر فقد بلغ 38 سنة .

ولإثبات اعتدالية التوزيع بواسطة الرسم البياني قمنا بتمثيل بعض المتغيرات الكمية السابقة في شكل خط الانتشار، ولقد تبيّن مدى اعتدالية التوزيع، بمعنى أن بيانات هذه المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعي، وهي كما يأتي:



شكل(14) توزيع بعض المتغيرات الكمية في الدراسة على شكل خط الانتشار

(2.4.5). البيانات الأولية لأفراد العينة الأصلية:

(1.2.4.5). توزيع العينة حسب الجنس(النوع):

من المعلوم أن التوازن النسبي للقوى العاملة في المجتمع الليبي ليس متساويا تماما من حيث نسبة النوع، فنسبة الذكور أكبر في أغلب القطاعات، ومن خلال الجدول الآتي يتضح أن هذه الخاصية توفرت في العينة بشكل واضح حيث بلغت نسبة الذكور (63%) في مقابل بلغت نسبة الإناث (37%)، وبهذا يمكن القول: بأن العينة ممثلة للمجتمع من حيث هذه الخاصية.

جدول(14) توزيع المبحوثين حسب متغير النوع(الجنس):

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	195	63.1
أنثى	113	36.6
مجموع المجيبين	308	99.7
غير محدد	1	0.3
المجموع	309	100.0

(2.2.4.5). توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

من جدول المستوى التعليمي لأفراد العينة يتضح أن ما يعادل (44%) من المبحوثين كان مستواهم التعليمي جامعيا فما فوق، في مقابل ذلك لم تتعد نسبة من تعليمهم أساسي (7%) وهذا ما يشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي عند أغلب أفراد العينة، الأمر الذي يسهم كثيرا في زيادة قدرتهم على استيعاب أبعاد الموضوع وأسئلة الاستبيان التي طرحت عليهم، وبالتالي فإنه بالإمكان الاعتماد على آرائهم ووجهات نظرهم حول موضوع الفساد الإداري.

جدول(15) توزيع أفراد العينة الأصلية حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	4	1.3
إعدادي	17	5.5
ثانوي و متوسط	147	47.6
جامعي أو ما يعادله	121	39.2
فوق الجامعي	16	5.2
مجموع المجيبين	305	98.7
غير محدد	4	1.3
المجمـــــــــــــوع الكلــــي	309	100.0

(3.2.4.5) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية:

إن المجتمع الليبي، ومجتمع الدراسة خاصة، مجتمع فتي، بمعنى أن نسبة الشباب فيه كبيرة مقارنة بالعديد من المجتمعات الأخرى، ويتضح ذلك جليا من خلال الإحصاء السكاني الأخير2006، فقاعدة الهرم السكاني أعرض بكثير من رأسه حيث تزيد نسبة من هم دون (15) سنة (32%)(عبد السلام الدويبي ، 2007، ملف إلكتروني). وعند وضع هذه الملاحظة في الاعتبار والنظر إلى الجدول الآتي نلاحظ أن العينة تأثرت بهذه الخاصية وجاءت مقاربة للمجتمع الأصلي حيث بلغت نسبة الشباب دون سن الزواج (42%) في مقابل ذلك بلغت نسبة المتزوجين (56%) وبذلك نستطيع القول: إن العينة جاءت متجانسة مع المجتمع في هذه الخاصية الأمر الذي يزيد من تأكيد اعتدالية التوزيع والتجانس مع المجتمع العام.

جدول(16) توزيع العينة الأصلية حسب متغير الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	130	42.1
متزوج	172	55.7
مطلق	2	0.6
أرمل	3	1.0
مجموع المجيبين	307	99.4
غير محدد	2	0.6
المجموع الكلي	309	100.0

(5.5). عينة خبراء مكافحة الفساد:

لمزيد من الدقة في النتائج والموضوعية، قام الباحث بالاعتماد على عينة من بعض الخبراء في مجال الفساد الإداري، ولقد حدد الباحث مجموعة من الشرائح والفئات التي توقع أن يجد عندها معلومات وافية حيال انتشار الفساد وعوامله وآثاره في مجتمع الدراسة، وهذه الفئات هي:

1. أساتذة العلوم الاجتماعية والاقتصاد والإدارية والقانون بجامعة قاريونس - ليبيا.
2. القضاة ووكلاء النيابة العاملين بالمحكمة والنيابة بمجتمع الدراسة .
3. بعض المسؤولين في القطاع العام.
4. موظفو ومسؤولو جهاز التفتيش والرقابة الإدارية بمجتمع الدراسة.
5. أعضاء فريق العمل الثوري بمجتمع الدراسة.

وقد بلغ حجم عينة الخبراء (40) مفردة موزعين بين الذكور والإناث من الموظفين العامين الذين تم اختيارهم بشكل عمدي من قبل الباحث، ولقد توزعوا على النحو التالي:

(1.5.5) توزيع عينة الخبراء حسب النوع:

يشير الجدول (17) إلى أن عينة الخبراء قد اشتملت على النوعين الذكور والإناث، وبحكم المشاركة في العمل بين النوعين فقد اشتملت العينة على ما نسبته (82.5%) من الذكور، أما الإناث فقد كانت نسبتهن تعادل(15%) .

جدول(17) توزيع أفراد عينة الخبراء حسب متغير النوع(الجنس):

النوع	التكرارات	النسبة المئوي
ذكر	33	82.5
أنثى	6	15.0
مجموع المجيبين	39	97.5
غير محدد	1	2.5
المجموع الكلي	40	100.0

(2.5.5) توزيع عينة الخبراء حسب المهنة:

أما عن توزيع الخبراء حسب المهنة، فقد جاءت ممثلة لأغلب الشرائح أو الفئات التي استهدفها الباحث، فمنهم أساتذة الجامعة في اختصاصات القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والإدارة، إضافة إلى بعض المسؤولين الإداريين من رؤساء الأقسام والأمناء المسؤولين، إضافة إلى أعضاء الرقابة ومسؤولي التحقيق في قضايا الفساد الإداري بمجتمع الدراسة، كما اشتملت العينة على بعض القضاة والمحامين ووكلاء النيابة وبعض العاملين بالمحكمة بمجتمع الدراسة.

(3.5.5) توزيع عينة الخبراء حسب سنوات الخبرة

تم التركيز على اختيار عينة الخبراء على أساس الخبرة والنزاهة والالتزام، ومن هنا يتضح أن (60%) من عينة الخبراء هم ممن تزيد خبرتهم عن 10 سنوات في مجال العمل الإداري، كذلك تبيّن أن (42.5%) مستواهم التعليمي أعلى من الجامعي (ماجستير– دكتوراه)، هذا ولقد بلغت نسبة من تعليمهم جامعي (32.5%) مفردة.

6. أداة جمع البيانات:

(1.6) استمارة البحث الأساسية:

لقد تم الاعتماد في جمع البيانات الأساسية من الموظفين العامين(العينة الأصلية) على أداة **الاستبيان** ، وذلك لتوافر المستوى التعليمي لدى الموظفين العامين، مما يتيح لهم إمكانية قراءة الأسئلة واستيعابها واختيار الإجابة التي تتوافق مع ما يرونه حيال القضية المطروحة، ولقد اشتملت الاستمارة على (42) سؤالا، توزعت على (8) محاور أساسية.

أشتمل المحور **الأول** على المعلومات العامة الخاصة بالموظف العام من قبيل العمر والجنس والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية، أما **الثاني** فقد أشتمل على مجموعة الأسئلة التي حاول الباحث من خلالها قياس مدى سيادة النزعة القبلية وعلاقات القرابة في الإدارة وتتمثل في الأسئلة من (13–20)، وفي المقابل، أشتمل المحور **الثالث** على (6) أسئلة تهدف إلى قياس التغير الارتجالي والسريع الذي حدث في مجال الإدارة، وفي المحور **الرابع** ركز الباحث على قياس مدى الضبط والرقابة الإدارية في مجال العمل الإداري وأشتمل المحور على (6) أسئلة، وفي المحور **الخامس** تم

التركيز على قياس اتجاهات الموظفين العامين حيال كفاءة المدراء واغترابهم عن الدور الوظيفي وأشتمل على مقياس مكون من (9) فقرات، واستعملنا معها مقياس ليكرت الثلاثي (موافق بشدة، موافق، غير موافق).

أما المحور **السادس** فقد ضم مقياس تنامي شعور الحرمان وعدم المساواة عند الموظف العام ولقد أشتمل هذا المقياس على (12) عبارة مقيسة بمقياس ليكرت الثلاثي ولقد كانت العبارات الخمس الأولى مصاغة بشكل سلبي، في حين صيغت العبارات الأخرى بشكل موجب(*)، وفي المحور **السابع** تم التركيز على مؤشرات الفساد الإداري ولقد عُرِض في هذا المحور (5) أسئلة أساسية مفرعة إلى مجموعات فرعية(انظر استمارة الدراسة)، وأخيرا المحور الثامن الذي أشتمل على مقياس الفساد الإداري الذي سيأتي الحديث عنه في إجراءات بناء المقياس.

(2.6) استمارة الخبراء:

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان في جمع البيانات من الخبراء، حيث أشتمل على (15) سؤالا موزعة على محورين، ركز المحور الأول على البيانات العامة أو خصائص العينة وجاء في (7) أسئلة، أما المحور الثاني فقد أشتمل على مجموعة أسئلة تستهدف استبيان آراء واتجاهات الخبراء

(*) **الصياغة الموجبة للعبارة** تعني: تلك الفقرة التي صِيغت في المقياس بحيث تقيس عكس الخاصية المقيسة وهي عدم الشعور بالحرمان والشعور بالمساواة، فعند إجابة المبحوث عن هذه الفقرة بموافق بشدة فإنه يحصل على درجة (1) وإذا أجاب عنها بعدم الموافقة فإنه يحصل على ثلاث درجات(3)، أما الفقرة السالبة فهي على العكس تماما، فهي مصوغة بشكل يقيس الخاصية أي تقيس الشعور بعدم الحرمان والمساواة، فإذا أجاب الفرد عن الفقرة بموافق بشدة فإنه يحصل على ثلاث درجات(3)، أما إذا أجاب عنها بعدم الموافقة التامة فإنه يحصل على درجة واحدة ، وبذلك كلما زادت درجات الفرد على المقياس نمّ على شعوره بالحرمان وعدم المساواة.

حيال انتشار الفساد وأنواعه وعوامله وآثاره والقطاعات والمهن التي ينتشر فيها أكثر من غيرها.

7. إجراءات بناء المقياس:

(1.7) تحديد مجالات المقياس:

من خلال مراجعة النظريات الاجتماعية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفساد الإداري تبيّن أن الفساد سلوك أو فعل منحرف اجتماعي يصدر عن الأفراد بمحض الإرادة ويتأثر بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي الموجود فيه الفرد، وهو كأي فعل اجتماعي لا يصدر في معزل عن الثقافة بما تحويه من قيم واعتقادات وعادات، ومن هنا فقد استوحى الباحث فكرة قياس الفساد من خلال بعدين هما:

أ- البعد العقائدي (القيمي). ب- البعد السلوكي (الفعلي).

ففي الوقت الذي يركز فيه البعد الأول على قياس مدى تبني الفرد مجموعة من الاعتقادات والقيم والأفكار والتوجهات التي تشجع على اقتراف السلوك الفاسد أو التشجيع عليه، يركز البعد الثاني على قياس مدى إبداء الفرد لذلك السلوك فعليا، فمن الناحية الاجتماعية النفسية (السوسيوسيكولوجية) يُصدر الفرد أي سلوك من واقع ما يحمله من أفكار وقيم واعتقادات فهي المولد الداخلي أو الدافع لإبدائه أي فعل أو سلوك.

(2.7). عينة المحكمين والدراسة الاسترشادية:

(1.2.7) عينة المحكمين:

لقد تم اختيار عينة عمدية من المحكّمين بلغ حجمها (20) مفردة، منهم (10) أساتذة من قسم علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية والباقي من قسم الاجتماع بجامعة قاريونس بليبيا، بهدف تقييم الاستمارتين من حيث قياسهما للموضوع المراد دراسته، وأنهما لا تقيسان أي موضوع آخر،(الصدق الظاهري للأداتين)، وللحصول على استجابات دقيقة من المحكمين مدّهم الباحث باستراتيجية الدراسة التي اشتملت على التعريف بالموضوع والأسباب والأهداف والفروض والتساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، ولقد تم تحديد أرقام الأسئلة التي ستستخدم في قياس كل فرض لييسر عملية التقييم على المحكم، وبعد أن أعطيت العينة وقتها لقراءة الأداتين قام الباحث بجمع الاستبيانات منهم وتفريغ التعديلات والاقتراحات والتوصيات التي قدموها بخصوص الأسئلة والمقاييس، ولقد تم العمل بجميع الملاحظات قبل إجراء الدراسة الاسترشادية.

(2.2.7) الدراسة الاسترشادية:

بعد أن تم العمل بالتعديلات والاقتراحات التي قدمها المحكِّمون، قام الباحث بإعداد استمارة الاستبيان في شكلها النهائي وتم اختيار عينة عمدية من مجتمع الدراسة لتجريب استمارة الاستبيان الأساسية عليها، بلغ حجمها(47) مفردة، تم سحبها بالصدفة من قطاعات إدارية مختلفة، وبعد تقديم الاستمارات إليهم تم تسجيل جميع الملاحظات التي أبداها هؤلاء المفحوصون وتم الأخذ بها لإظهار الاستبيان في شكله النهائي.

بعد الانتهاء من إدخال هذه الاستمارات إلى برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS-17) قام الباحث باحتساب معامل الثبات لمقياس الفساد الإداري

ومقياس شعور الحرمان وعدم المساواة، وسيأتي الحديث عنها في اختبار ثبات المقياس.

(3.7) ثبات المقياس:

يعني الثبات(المأمونية)، أي أن تقود الأداة أو الميزان scale المستخدم للحصول على نفس النتائج التي تم الحصول عليها حين تطبيقه لأول مرة، عند تطبيقه مرة ثانية في نفس الواقع، ولحساب الثبات طرق عديدة من أهمها وأكثرها تداولا في مجال القياس والإحصاء معامل كونباخ الفا (Cronbach) Alpha وهو قائم على أساس الانشقاق النصفي أي تجزئة البيانات إلى نصفين متساويين وتحتسب درجة الارتباط بينهما، كما أنه يمثل المعامل المحسن للاتساق الداخلي بين درجات الأفراد على أبعاد المقياس ودرجتهم الكلية.

ومن خلال حساب معامل الفا لبيانات مقياس الفساد الإداري المتحصل عليها من الدراسة الاستطلاعية اتضح أن درجة هذا المعامل قد بلغت (0.95)، وتعد هذه الدرجة مرتفعة. وبذلك يمكن الحكم على المقياس أنه متسق داخليا، وفي نفس الوقت فهو ثابت ثباتا مقبولا، أما البعد القيمي أي العقائدي فقد حصل على درجة ثبات بلغت(0.84)، في حين تحصل مقياس البعد السلوكي على ثبات مقداره (0.96) والجدول الآتي (19) يوضح بعض الخصائص الوصفية للمقياس وأبعاده.

جدول (18) الخصائص الوصفية للمقياس وأبعاده الأساسية قبل التقنين:

البعد	توزيع الفقرات	*عدد الفقرات*	*قيمة الثبات*	*قيمة المتوسط*	*درجة الانحراف*	*درجة الالتواء*
القيمي	18-1	18	0.85	39.65	6.54	1.12-
السلوكي	34-19	16	0.96	43.40	6.89	2.88-
المقياس ككل	34-1	34	0.94	83.04	12.24	2.63-

ولما كان من الممكن أن يطور الباحث مقياسا أو ميزانا على درجة من الثبات أو المامونية إلا أنه لا يقيس نفس الظاهرة المستهدف قياسها في الدراسة (أي غير صادق) (مصطفي التير،192) كان من الضروري أن يتحقق الباحث من صدق المقياس، وفيما يلي اختبار صدق المقياس بثلاث طرائق أولاها تعتمد على التقديرات الشخصية (الصدق الظاهري) والأخريان تعتمدان على العمليات الإحصائية هما:(الصدق الذاتي، والصدق العاملي) وفيما يلي عرض لها:

(4.7) صدق المقياس:

(7-4-1) الصدق الظاهري للمقياس:

جرت العادة بين الباحثين عند التحقق من الصدق الظاهري للمقياس أن يعمدوا إلى استفتاء آراء جملة من الخبراء أو المحكمين تجاه مدى تناسب فقرات المقياس مع التعريفات الإجرائية للأبعاد أو المجالات بعد أن تتحدد لهم الفقرات التي تقيس كل مجال على حدة (مصطفي التير،190).

ومن خلال عينة المحكمين التي استعان بها الباحث في الدراسة الاسترشادية ، على نحو ما بيناه في عينة المحكمين يمكن الجزم بأن المقياس صادق ظاهريا حيث أكد (90%) من الخبراء على تناسب الفقرات مع المحتوى في حين أبدى الباقي ملاحظات لغوية وشكلية تم العمل بها في الصيغة النهائية للمقياس.

(7-4-2) الصدق الذاتي:

" يعرف الصدق الذاتي بأنه صدق الدرجات التجريبية للاختبار بالنسبة للدرجات الحقيقية التي خَلُصت من شوائب أخطاء القياس، ويستخرج من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار"(عباس عوض، 237). ولقد وجد الباحث أن معامل الثبات للمقياس ككل قد بلغ (0.94) أما الجذر التربيعي له فيساوي (0.97) وهذا هو معامل الصدق الذاتي للمقياس، ومن ثم، يمكن القول: إن المقياس على درجة عالية من الصدق الذاتي.

(7-4-3) الصدق العاملي للمقياس:

نحتاج لحساب الصدق العاملي للمقياس إلى احتساب درجة تشبع العوامل أو الأبعاد بالعامل العام الذي يقيسه المقياس (الفساد الإداري). وليتم حساب درجة التشبع لأبعاد المقياس نحتاج إلى مصفوفة الارتباط بين جملة الأبعاد (عبد الحسين الجبوري ،131) ، عليه قام الباحث بواسطة البرنامج الإحصائي(SPSS-17) بحساب مصفوفة الارتباط بين أبعاد المقياس وهي الموضحة في الجدول (20).

ولحساب درجة تشبع كل بُعد قام الباحث بإتباع الخطوات الآتية(عبد العزيز القوصي، 195–225):

*جمع كل معاملات الارتباط عموديا.

*جمع المجاميع للحصول على المجموع الكلي لمعاملات الارتباط.

*استخراج الجذر التربيعي للمجموع الكلي.

*قسمة كل مجموع فرعي للعمود على الجذر التربيعي للمجموع الكلي.

جدول (19) درجات الارتباط بين أبعاد الجذر التربيعي للمجموع الكلي.

الأبعاد**	البعد القيمي	البعد السلوكي	المقياس الكلي
البعد القيمي	1.00	0.663	0.907
البعد السلوكي	0.663	1.00	0.917
المقياس الكلي	0.907	0.917	1.00
المجموع	2.57	2.58	2.82

** جميع الارتباطات دالة عند مستوى(0.01) علما بأن حجم العينة 49 مفردة، واختبار ثنائي الجانب.

ومن الجدول السابق يتضح أن المجموع الكلي لمعاملات الارتباط يساوي (7.97) والجذر التربيعي لهذا الرقم يساوي (2.823) وبقسمة كل مجموع فرعي للعمود نجد أن درجات التشبع للأبعاد على النحو الآتي:

1. البعد القيمي (العقائدي)...(0.91) 2. البعد السلوكي... (0.91)
3. المقياس ككل ....(0.99)

بهذا تكون درجات التشبع للعوامل بالعامل العام (الفساد الإداري) تتراوح ما بين (0.91–0.99)، وعلى هذا النحو يمكن القول: إن المقياس صادق عامليا ومتسق اتساقا داخليا مقبولا، وبهذا يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدى امتلاك الأفراد لخاصية الفساد الإداري.

(5.7) وضع تعليمات المقياس:

بعد وضع المقياس في صياغته النهائية شرع الباحث في وضع جملة من التعليمات والتي يرمى من خلالها إطلاع المبحوثين عليها إلى الحصول على بيانات ذات درجة من الدقة والصدق، إذ أوضح لهم الباحث أنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة إنما الصحيح هو ما ينطبق على المبحوثين، كما أكد الباحث على أن البيانات المدونة من قبل المبحوث ستكون غاية في السرية ولن تستخدم إلا في الأغراض العلمية.

8. الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة:

لقد تنوعت الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذا الدراسة، وذلك حسب الهدف المنشود من معالجة البيانات، فمثلا، في توصيف خصائص مجتمع الدراسة والمتغيرات الخلفية ودرجات الأفراد على المقياس قام الباحث بالاعتماد على بعض المعاملات الإحصائية الوصفية كمعاملات التشتت

والنزعة المركزية، هذا مع المتغيرات الكمية، أما مع المتغيرات الكيفية فقد استخدم الباحث الرسومات البيانية مثل الدائرة والأعمدة وخط الانتشار، فضلا عن الجداول التكرارية ومعامل النسب المئوية.

أما في تحليل البيانات واختبار العلاقات فقد استخدم الباحث لاختيار دلالة العلاقة بين المتغيرات معامل مربع الكاي (X2) إذ تعد هذه المعامل الإحصائية من بين أكثر المعاملات الإحصائية انتشارا واستخداما في مجال البحوث الاجتماعية لاسيما في اختبار دلالة الفروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة(عبدالله الهمالي، 316-319) ، أما في اختبار قوة واتجاه العلاقات فقد اعتمد الباحث على ما يناسب مستوى القياس من معاملات إحصائية، فمع المتغيرات المقيسة على المستوى الاسمي Nominal (2×2) استخدم الباحث معامل (الفاي phi)، في حين أن المتغيرات المقيسة على المستوى الترتيبي فقد استخدمنا معها معامل(كندل تاو C).

والمتغيرات الاسمية والترتيبية الأكثر من (2×2) استخدم معها الباحث معامل (التوافق)، في حين أن العلاقات التي تختلف فيها مستويات قياس المتغيرات بين الكمي والكيفي فقد استخدم الباحث معها معامل(اتا Eta) (*).

هذا ولقد استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون مع البيانات الكمية غير المبوبة، أما البيانات الترتيبية فقد استخدم معها الباحث معامل ارتباط سبرمان، كما استخدم الباحث لاختبار الفروق بين الفئات في الدرجة الكلية

(*) هو معامل إحصائية تستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين، ويشترط في استخدامها أن يكون احد المتغيرين كميا، أي مقيسا على مستوى القياس الفئوي أو النسبي، والأخر كيفيا أي مقيسا على المستوى الاسمي أو الترتيبي

للمقياس معامل الاختبار التائي T- TEST ، هذا في حالة المقارنة بين متوسطي مجموعتين، أما لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات أكثر من مجموعتين فقد استخدمنا معامل تحليل التباين ANOVA، كما استخدم الباحث أيضا في هذه الدراسة التحليل العاملي باعتباره تقنية إحصائية تساعد الباحث على تلخيص العوامل أو المتغيرات المستقلة(رجاء محمود أبو علام،358-404)، واستخدم الباحث لاختبار نموذج الدراسة معامل الانحدار المتعدد Multi-Regression (أحمد غنيم، نصر صبري،181186). إضافة إلى معامل التحديد (R2) المتمثلة في مربع الارتباط، والتي تسهم في تقدير مقدار تفسير المتغيرات المستقلة للتباين في الظاهرة، إضافة إلى اعتماد الباحث على معامل الانحدار اللوجستي الاسمي المتعدد Multi-nomial Logistic regression (Quantitative research in public administration) الذي استخدمه الباحث في اختبار النماذج النظرية للفروض بالدراسة حيث تتشكل هذه النماذج من متغيرات اسمية لا يمكن معها استخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد لأن مثل هذا المعامل الإحصائي يستخدم في التنبؤ بالمتغيرات الكمية بواسطة متغير أو أكثر كمي أيضا، أما الانحدار اللوجستي الاسمي المتعدد فهو يستخدم للتنبؤ متغير كمي من خلال عدد من المتغيرات الاسمية الثنائية.

الفصل الثالث

"عرض البيانات وتحليلها، واستخلاص النتائج "

تمهيد:

لقد عرضنا في الفصل الخامس الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، إضافة إلى عرض الخصائص الأولية لعينتي البحث، العينة الأصلية وعينة الخبراء. أما في هذا الفصل فسوف ينصب الاهتمام على عرض البيانات وتحليل واختبار الفروض بحيث ينتهي الباحث من الفصل إلى إجابة وافية عن أسئلة الدراسة.

عموما، سنعرض في هذا الفصل خصائص العينة الأساسية التي لم تعرض ضمن الإجراءات المنهجية، ويرى الباحث أنها ذات أهمية في تفهم خلفية المبحوثين، ثم نعرض البيانات المتعلقة بانتشار النزعة القبلية وعلاقات القرابة داخل العمل الإداري ومدى تأثيرها في سير العمل واتخاذ القرارات الإدارية، أما المحور الثالث فسوف يخصص للتعرف على مدى ضعف الضبط الاجتماعي والرقابة الإدارية ومدى سيادة احترام القانون لدى الموظفين، وفي المقابل خصص المحور الرابع لاستيضاح وعرض مدى حدوث تغيرات سريعة وارتجالية في مجال الإدارة وأهم أسباب ذلك التغير وانعكاساته على انتشار الفساد الإداري في المجتمع، بعد ذلك سنستعرض بشيء من الاختصار اتجاه الموظفين نحو المدراء الذين عملوا معهم وكيف يرونهم بالتحديد، وفي المحور السادس نعرض بيانات مقياس تنامي شعور الحرمان وعدم المساواة لدى الموظف العام.

ثم نقوم بعرض مؤشرات الفساد الإداري في مجتمع الدراسة كما تراه عينة البحث من حيث حجم انتشاره والقطاعات التي ينتشر فيها أكثر، إضافة إلى المهن التي تتسم بالفساد، هذا وسنقارن بين آراء أفراد العينة الأصلية وبين آراء عينة الخبراء حيال أكثر صور الفساد انتشارا في مجتمع البحث، وعوامل الفساد الإداري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي ختام هذا الفصل سيتم اختبار الفروض الأساسية التي تنطلق منها الدراسة واستخلاص أهم وأبرز النتائج وتقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات كحلول لهذه المشكلة، وفيما يلي استعراض لهذه المحاور:

أولا. عرض خصائص عينة الدراسة :

1. خصائص العينة الأساسية:

لقد استعرضنا في الفصل السابق أبرز خصائص عينة البحث الأصلية المتمثلة في الموظفين ولأن المجال لم يتسع لعرض جميع الخصائص، فقد اقتصرنا على الأساسية منها في الفصل الخامس، أما الآن فنعرض ما تبقى منها لبيان مواصفات وخصائص عينة البحث.

(1.1) توزيع العينة حسب متغيرات الأسرة:

تتمثل متغيرات الأسرة في هذه الدراسة في حجم الأسرة الكلي وعدد الأبناء الذكور وعدد البنات، ولقد وقع اختيار الباحث على هذا المتغير من باب أنه كلما زاد حجم الأسرة تطلب ذلك مزيدا من المصاريف وارتفاع حجم الإنفاق، مما يتسبب في خلق ضغوط على رب الأسرة، الأمر الذي قد يدفعه إلى البحث عن طرق بديلة لتوفير تلك المتطلبات والالتزامات الأسرية.

جدول(20) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الأسرية:

المتغير	بدائل الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
حجم الأسرة	3-1	85	27.5
	6-4	73	23.6
	9-7	19	6.1
	مجموع المجيبين	177	57.3
	لا ينطبق*	132	42.7
	المجموع	309	100.0
عدد الأبناء الذكور	3-1	85	27.5
	6-4	73	23.6
	9-7	19	6.1
	مجموع المجيبين	177	57.3
	لا ينطبق *	132	42.7
	المجموع الكلي	309	100.0
	3-1	93	30.1

عدد الأبناء الإناث	**6-4**	76	24.6
	9-7	8	2.6
	مجموع المجيبين	177	57.3
	لا ينطبق*	132	42.7
	المجموع الكلي	309	100.0

* تشمل هذه الفئة غير المتزوجين(130) مفردة والباقي هم من المتزوجين الذين ليس لهم أطفالا.

عموما، يتضح من جدول(20) أن (51%) من أفراد العينة يتراوح حجم أسرهم ما_بين فرد واحد إلى ستة أفراد، في حين أن من تزيد أسرهم عن ستة أفراد لم تتعد نسبتهم_عن (6.1%) وهي نسبة ضعيفة، وإذا ما نظرنا إلى التركيبة السكانية للمجتمع الليبي فإننا نجد أن متوسط حجم الأسرة لعام 2006 يصل إلى (6) أفراد(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2006، 2008)، أما متوسط حجم الأسرة في العينة فقد بلغ (4) وهذا ما يشير إلى تقارب العينة في خصائصها مع المجتمع ككل، أما الفرق ما بين المتوسطين فقد يُفسر بالحداثة العمرية عند أغلب أفراد العينة حيث بلغت نسبة من هم متزوجون ولم تتعد أعمارهم عن (46) سنة حوالي (72%) وهذه نسبة كبيرة قد تكون أمامها فرص كثير لزيادة حجم أسرهم .

جدول(21) توزيع العينة حسب متغيري الحالة الزواجية و العمر:

الحالة الاجتماعية	العمر مبوب			المجموع
	اقل من 29سنة	46-30	47 فما فوق	
أعزب	35	94	1	130
	%26.9	%72.3	%8.	%100.0
متزوج	8	115	49	172
	%4.7	%66.9	%28.5	%100.0
مطلق	--	2	--	2
	--	%100.0	--	%100.0
أرمل	--	2	1	3
	--	%66.7	%33.3	%100.0
المجموع	43	213	51	307
	%14.0	%69.4	%16.6	%100.0

(2.1) توزيع العينة حسب المتغيرات الاقتصادية:

(1.2.1) توزيع العينة حسب الدخل:

من الجدولين (23.22) يتضح بجلاء مدى ضعف المرتبات والأجور الممنوحة للموظفين العامين، ففي ظل الغلاء الذي اعترى العالم بأسره إبان الأزمة الاقتصادية الحالية نلاحظ أن الذين أجورهم فوق (454) دينارًا ليبيًا لم تتعد نسبتهم عن (12%)، وإذا ما وضع في الاعتبار السعر الحالي للدينار الليبي مقارنةً بالدولار الأمريكي والذي يبلغ (1.30) دينار وثلاثمائة درهم لكل دولار واحد، فإن فقط (12%) من العينة مرتباتهم تزيد عن 350 دولارا شهريا أما باقي أفراد العينة وهم حوالي(88%) كانت دخولهم الشهرية أقل من 350 دولارا في الشهر، هذا ولقد بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة (364) دينارا ليبيا.

ولمعرفة نسبة الفئة العائلة (المتزوجين) التي دخولها تقل عن(454) دينارا نسوق الجدول الآتي الذي يتوزع فيه أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية والدخل، عموما نجد من الجدول(22) أن (20%) من المتزوجين دخولهم الشهرية تزيد عن (453) دينارا شهريا أي أن (80%) من الموظفين (أفراد العينة) تقل مرتباتهم عن (450) دينارا في الشهر الواحد. وهذا إن نم عن شيء إنما ينم على تدني الدخول الشهرية للموظفين العامين مما يعكس مستوى اقتصاديا متردیا لهذه الفئة، ومع التحفظ على مثل هذه النتيجة لحساسية موضوع الدخل وعدم توقع توفر مصدقية تامة عند المبحوثين إبان إجابتهم عن هذا السؤال إلا انه لا يمكن تجاهل هذه النتيجة كاملة.

جدول(22) توزيع العينة حسب متغيري الحالة الاجتماعية والدخل:

الدخل		الحالة الاجتماعية				المجموع
		أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	
اقل من 274	التكرار	12	20	0	0	32
	النسبة	9.2	11.6	--	--	10.4
453-274	التكرار	116	117	2	2	237
	النسبة	89.2	68.0	100.0	66.7	77.2
454 فما فوق	التكرار	2	35	0	1	38
	النسبة	1.5	20.3	--	33.3	12.4
المجموع	التكرار	130	172	2	3	307
	النسبة	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ومن خلال تحليل مضمون الجدول(22) نلاحظ الوصف الدقيق لدخل الفئة أو الشريحة المتزوجة من أفراد العينة حيث يتضح جليا أن متوسط دخل هذه الفئة لا يختلف كثيرا عن المتوسط العام للعينة حيث بلغ (388) دينارا في الشهر، أما فئة الدخل الوسطية للمتزوجين تتراوح بين(272–502)[*] دينارا شهريا، وهذا ما يشير إلى وجود اسر تعيش شهريا على 270 دينارًا ليبيًا، وإذا افترضنا أن الأسرة مؤلفة من طفل والزوج والزوجة وأن الفرد يحتاج إلى(5) خمسة دنانير يوميا ليقتات بها(حد الكفاف)، أي حوالي (3.80)[**] دولارا، فإن الفرد الواحد يحتاج إلى حوالي (150) دينارا شهريا أي ما يعادل (115) دولارا، أي أن هذه الأسرة المؤلف من ثلاثة أشخاص تحتاج في المتوسط (450) دينار ليبي شهريا أي حوالي (345) دولارا لتصل إلى حد

(*) هذه الفئة الوسطية للدخل هي ناتج جمع وطرح المتوسط والانحراف المعياري (المتوسط ± الانحراف المعياري).

(**) حسب الدولار على أساس أن الدولار الواحد يعادل (1.30) دينار وثلاثمائة درهما ليبيا وهذا سعره وقت إجراء الدراسة وكتابة الباحث لهذا الفصل.

الكفاف وسد الرمق، وبهذا فإن ما يقارب على (80%) من أرباب الأسر في العينة تعيش أسرهم حد الكفاف تقريبا.

جدول(23) التوصيف الإحصائي لمتغير الدخل للمتزوجين من المبحوثين:

الحالة الاجتماعية	المعامل الإحصائي	القيمة
شريحة المتزوجين	المتوسط	387.88
	الوسيط	418.00
	الانحراف المعياري	115.765
	اصغر قيمة	200
	اكبر قيمة	700
	الالتواء	-.159

(2.2.1). توزيع العينة حسب المهنة وسنوات الخبرة:

عند تحليل بيانات توزيع المبحوثين حسب نوع المهنة التي يعملون بها حال إجراء الدراسة تبيّن أن العينة قد اشتملت على فئات مهنية متنوعة وإن كان أغلبهم قد أفادوا أنهم موظفين عامين دون تحديد دقيق لمهنهم حيث جاءت نسبتهم تعادل(76%) مفردة كان أغلبهم من العاملين والإداريين والعمال في أقسام الصيانة والحركة والمخازن والسكرتارية وما في حكمهم، كما اشتملت العينة على الأساتذة الجامعيين والمدرسين والموجهين التربويين والدكاترة والمصرفيين والماليين والقانونيين وغيرهم.

ومن الجدول (24) يتضح أن من خبرتهم تزيد عن (10) سنوات بلغت نسبتهم (48%) من إجمالي العينة، وهذا ما يشير إلى مدى خبرة العديد من أفراد العينة في مجال العمل الوظيفي، أما من تراوحت خبرتهم ما بين (4-10) سنوات فقد بلغت (31%) أي أنه وصلت نسبة من خبرتهم في

العمل أكثر من أربع سنوات (79%) أما باقي الأفراد فلم تزد خبرتهم عن أربع سنوات وهم حديثو الخبرة في مجال العمل.

جدول(24) توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 4 سنوات	58	18.8
من4 سنوات إلى أقل من 7سنوات	65	21.0
من 7 سنوات إلى أقل من 10	31	10.0
من 10 سنوات فما فوق	148	47.9
مجموع المجيبين	203	97.7
غير محدد	7	2.3
الكلي المجموع	309	100.0

من زاوية أخرى، آثر الباحث السؤال عن مدى تناسب المهنة الحالية للمبحوثين مع مؤهلاتهم العلمية التي يحوزونها للتعرف على حجم المبحوثين الذين يعانون من الاغتراب المهني، ولقد تبّين أن ما نسبتهم (45%) قد أكدوا على أن مهنهم تتناسب جدا مع مؤهلاتهم، أما (37.5%) من أفراد العينة فيرون أن مهنهم تتناسب إلى حدّ ما مع المؤهلات العلمية التي يحوزونها أي مع تخصصاتهم الأصلية، أما الباقي وهم حوالي (11.6) فقد أكدوا على أن مهنهم الحالية لا تتناسب مع اختصاصاتهم العلمية، وهذا ما يشير إلى أن هناك نسبة اغتراب مهني بين أفراد العينة، وإذا ما جمعت النسبتين الأخيرتين فإنها ستعطي مؤشرًا واضحا على مقدار انتشار ظاهرة الاغتراب المهني بين الموظفين حيث تبلغ حوالي(49%) من المبحوثين يعانون هذه المشكلة أي أنهم يعملون في مجالات لا تمت لتخصصاتهم بصلة، وهذا ما يجعلهم مغتربين عن هذا المهن والمؤسسات التي يعملون بها.

(3.2.1). توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات المسكن:

إن ما يزيد عن ثلث العينة يسكنون بيوتا شعبية إذ بلغت نسبتهم (36%) في حين أن من أفاد أنه يسكن في بيت من زنك أو صفيح بلغت نسبتهم (2%) من إجمالي العينة، كما تبين أن (16%) من المبحوثين يسكنون بيوتا زراعية بمعنى بيوت في مزارع في ضواحي المدينة، أما من يسكنون الشقق فإن نسبتهم لم تتعد (12%).

وعن تقييم المبحوثين لمنازلهم السكنية فقد أفاد ما يعادل نسبتهم (85%) أن منازلهم كافية، وممتازة. وفي المقابل أفاد (16%) من المبحوثين أن منازلهم غير كافية وغير جيدة أو هي رديئة جدا، وعن حالة ملكية المنزل فقد تبيّن أن نصف العينة بالضبط يملكون مسكنا لأنفسهم، أما الباقي فهم إما يسكنون في بيوت مستأجرة أو أنهم يسكنون طرف الوالد أي مع أسرة الزوج الأصلية، ولمزيد من الدقة في هذا الخضم فقد ربطنا بين الحالة الاجتماعية وحالة ملكية المنزل لنعرف حالة ملكية الأسرة للمنزل بالنسبة للمتزوجين وهي الأهم من وجهة نظر الباحث، وقد تبيّن من هذا الربط أن (34%) من المبحوثين المتزوجين لا يملكون منزلا، فهم إما يسكنون بطرف آبائهم أو قد استأجروا بيتا.

جدول (25) توزيع عينة الدراسة حسب متغيري النوع وحالة ملكية المنزل:

الحالة الاجتماعية	حالة ملكية المسكن				المجموع
	ملك	إيجار	انتفاع	سكن طرف الوالد	
أعزب	9	0	0	1	10
	90.0	--	--	10.0	100.0
متزوج	88	16	12	40	156
	56.4	10.3	7.7	25.6	100.0
أرمل	2	0	0	0	2
	100.0	--	--	--	100.0

المجموع	99	16	12	41	168
	58.9	9.5	%7.1	24.4	100.0

ثانيا. سيادة النزعة القبلية وعلاقات القرابة في مجال العمل الإداري:

لقد أكدت بعض الدراسات السابقة والتي منها مثلا دراسة المختار إبراهيم 2005، ودراسة عبد السلام الدويب 2005، ودراسة حسين ازويل 2006، أكدت على أهمية متغير النزعة القبلية وسيادة علاقات القرابة في مجال العمل الإداري في تفسير الفساد الإداري، حيث يسهم هذا المتغير في اختلال موازين التقييم ومنح الحوافز واختلال الضبط الاجتماعي وسيادة العديد من القيم السلبية عند الموظفين مما يُشعر البعض بعدم العدل وعدم الرضا عما يجري في المؤسسة، خاصة إذا تدخلت العلاقات القبلية والشخصية والقرابة في تنصيب الأفراد على الأدوار التي يقومون بها، فيصبح هؤلاء الأفراد أعلى من القانون بحكم علاقاتهم وعدم توقعهم تطبيق القانون عليهم في حال اقترفوا الخطأ عن عمد أو إهمال أو تقصير أو عن غير قصد، وهذا بدوره يسهم في تفشي العديد من صور الفساد الإداري، على رأسها عدم العمل بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب(كل مختص في مكان اختصاصه)، وسيادة العلاقات النفعية (علاقات العطاء مقابل الأخذ) والوساطة والمحسوبية والتزوير والاختلاس والرشوة والابتزاز وتفريغ الموظفين الأقارب، والتجاوز عن أخطائهم...إلخ.

من هنا اتخذ الباحث مجموعة من المؤشرات للتعرف على مدى تغلغل القبيلة وعلاقات القرابة في مجالات العمل الإداري ولقد تبين من خلال

تحليل البيانات أن ما_نسبتهم (78%) قد أكدوا على أن *القبيلة وعلاقات القرابة تؤثر سلبيا في سير العمل الإداري واتخاذ القرار بالمؤسسة.* في مقابل ذلك أكد (20%) من أفراد العينة أن القبيلة وعلاقات القرابة لا تؤثر أبدا في العمل الإداري ونزاهة العملية الإدارية واتخاذ القرار بالمؤسسات التي يعملون بها، ومن جهة ثانية، وكمؤشر أقوى على مدى تأثير النزعة القبلية في العمل الإداري أكد حوالي (33%) أنهم على استعداد تام لمساعدة أقاربهم في حال حضروا إليهم يطلبون منهم إجراءً إدارياً معينًا ولو كان هذا الإجراء غير قانوني أو شرعي، في مقابل ذلك أكد (65%) على رفض تقديم تلك الخدمات والتهرب من الأقارب في حال ضغطوا عليهم للحصول على تلك الخدمات.

هذا ولقد أكد (88%) من المبحوثين على أن زملاءهم في العمل يخضعون لمطالب أقاربهم ولو كانت مخالفة للقانون، ولقد أكد (24%) أن زملاءهم في العمل يخضعون لمطالب أقاربهم غير الشرعية بشكل كبير جدا، وقد لا يكون من الغريب أن يؤكد (91%) على أن القبيلة وعلاقات القرابة تتدخل (بشكل سلبي أو غير عادل) في توزيع الحوافز والعلاوات والمكافآت والحوافز...إلخ. هذا ولقد أكد (52%) أن هذا التدخل كان كبيرا جدا، أي قد يصل إلى مستوى عالٍ من السلطة في تلك الإدارات.

جدول(26) مدى

جدول(27) مدى تأثير القرابة والقبيلة

الإجابات	التكرار	النسبة
تأثير بالغ جدا	105	34.0
تأثير كبير	63	20.4
تأثير ضعيف	72	23.3
لا تؤثر أبدا	62	20.1
مجموع المجيبون	302	97.7

خضوع الموظفين إلى مطالب أقاربهم:

الإجابات	التكرار	النسبة
يخضعون لها جدا	73	23.6
يخضعون بشكل كبير	36	11.7
بشكل متوسط	102	33.0
بشكل ضعيف	62	20.1
لا يخضعون لها أبدا	27	8.7
مجموع المجيبون	300	97.1
غير مبين	9	2.9
المجموع الكلي	309	100.0

غير مبين	7	2.3
المجموع الكلي	309	100.0

في سير العمل الإداري واتخاذ القرارات

وكمؤشر آخر، بيّنت الدراسة أن (18%) من المبحوثين فقط يرون أن القيادات الشعبية ومشايخ ورموز القبائل الموجود بالمنطقة لا تتدخل في مسار الإجراءات الإدارية، أما من أكدوا على أن القيادات الشعبية ورموز ومشايخ القبائل يتدخلون في صنع القرارات الإدارية وسير العملية الإدارية بلغت نسبتهم (79%)، منهم ما نسبته (48%) أكدوا على أن القيادات والرموز والمشايخ القبيلة يتدخلون بشكل قوى وواضح لعامة الناس في سير العمل الإداري، وربما هذا مؤشر آخر على مدى تفاقم مشكلة تدخل قوى خارجية في سير العمل الإداري واتخاذ القرارات الإدارية مما قد يجنح بالمؤسسة عن أهدافها الأساسية، ويربك العمل ويعطل تحقيق الأهداف المخطط لها.

جدول(28) مدى تدخل علاقات القرابة والقيادات والقبلية في توزيع الحوافز الإدارية:

الإجابة	التكرار	النسبة
كبير جدا	162	52.4
متوسط	77	24.9
ضعيف	42	13.6
لا تتدخل أبدا	23	7.4
مجموع المجيين	304	98.4
غير مبين	5	1.6
المجموع الكلي	309	100.0

جدول(29) مدى تدخل القيادات الشعبية في صنع القرارات الإدارية بالمؤسسة:

الإجابات	التكرار	النسبة
تتدخل بشكل قوي وواضح لعامة الناس	148	47.9
لها تأثير ضعيف وواضح	33	10.7
.تتدخل بقوة ولكن بشكل غير واضح لعامة الناس	62	20.1
لا تتدخل في الإدارة بأي شكل	56	18.1
مجموع المجيبين	299	96.8
غير مبين	10	3.2
المجموع الكلي	309	100.0

لعل من بين أبرز الأبعاد الاجتماعية لتدخل القبيلة في العمل الإداري واتخاذ القرار تغييب الضبط الاجتماعي أو ضعف عملية المحاسبة للمخالفين، (الضبط غير المتوازن)[*] أي عدم تطبيق القانون على عامة الموظفين مما يخلق درجة عالية من الشعور بعدم العدالة وعدم الرضا وتبني الموظفين اتجاها سالبا وقيما منحرفة تجاه الإدارة والمدير والمؤسسة بوجه عام، الأمر الذي ينعكس سلبا على سير العمل بتلك المؤسسة، ولمعرفة ذلك طرح الباحث سؤالا على المبحوثين حول مدى تأثير النزعة القبيلة وعلاقات الأقارب في قيام جهاز الرقابة والمتابعة الإدارية بعمله في مجتمع الدراسة، فتبين أن (76.4%) أكدوا على أنها تؤثر في سير عمل هذا الجهاز الذي وضع للحد من الفساد ومحاسبة المخالفين والجانحين في مجال العمل الإداري والمحافظة على_المال العام، وقد بلغت نسبة من أكدوا على أن النزعة القبلية تؤثر تأثيرا كبيرا جدا في في تأدية جهاز الرقابة الإدارية لمهامه حوالي(53%)، وهذا ما يشير بوضوح إلى ضعف أساليب الضبط الاجتماعي في مجال الإدارة، وهذا ما سنستعرضه فيما يلي:

ثالثا. ضعف أساليب الضبط الاجتماعي والرقابة الإدارية:

يعني ضعف الضبط الاجتماعي غياب معايير تنظيم السلوك الإنساني وتوجيهه الوجهة التي يرتضيها المجتمع لأفراده، فوسائل الضبط الاجتماعية داخلية كانت أو خارجية تفقد وظيفتها جراء التغير السريع فيُغيّب القانون وتضعف قدرة المعايير الاجتماعية على توجيه السلوك أو الفعل الاجتماعي، مما يدعو لانحرافه عن المسار المألوف اجتماعيا(Bryan Turner,

[*] لاستجلاء أهمية هذا المتغير وعلاقاته بانتشار العديد من صور الفساد الإداري وصور الانحراف الاجتماعي في مجال الإدارة انظر : دراسة سامية جابر،1977، ودراسة محمد الصواف 1994، التي عرضت ضمن الدراسات السابقة.

.571-572)، والانحراف الاجتماعي في مجال الإدارة يعني ارتكاب الفرد الموظف مخالفات إدارية قد تصل إلى مستوى الجناية من حيث الخطورة الاجتماعية ونظرة المجتمع إليها(الفساد الإداري).

من هنا قصد الباحث قياس مدى سيادة القانون وامتثال الأفراد له واحترامه، فتبيّن أن (26.2%) من أفراد العينة يرون أن زملاءهم لا يهابون القانون ولا يحترمونه، أي أنهم لا يخافون المثول أمام القانون والمساءلة القانونية، في نفس السياق تقريبا أكد (13%) من أفراد العينة أنهم لا يتوقعون أن يطبق عليهم القانون في حالة وقوعهم في الخطأ أثناء العمل، أما من أكدوا على أنه نادرا ما توقعوا أن يطبق عليهم القانون في حالة وقوعهم في الخطأ فقد بلغت نسبتهم (19%)، وبهذا فإن (22%) من أفراد العينة لا يخشون المساءلة القانونية ولا يتوقعون أن يُساءلوا قانونيا في حال وقوعهم في الخطأ وربما يفسر هذا الوضع اكتساب هؤلاء الموظفين تلك الاستعدادات التي تدفعهم إلى الانزلاق في منحدرات الفساد الإداري خاصة إذا وجدوا من يدفعهم ويحفزهم إلى اقتراف السلوك الفاسد، فمن ناحية هم يتوقعون الحصول على مردود مادي أو معنوي من ذلك السلوك (الفساد) ومن ناحية أخرى هم لا يخشون المساءلة القانونية ويتوقعون الإفلات من القانون في حالة ما فشلوا في التستر عن ذلك السلوك الفاسد.

جدول(30)

الإجابات	التكرارات	النسبة
يخشونه كبير بشكل	83	26.9
متوسط يخشونه بشكل	138	44.7
لا يخافونه ابد	81	26.2
مجموع المجيبين	302	97.7

جدول(31)

غير محدد	7	2.3
المجموع الكلي	309	100.0

حجم تقدر خوف الموظفين من القانون :

رأي أفراد العينة في جهود جهاز الرقابة

الإجابات	التكرارات	النسبة
ضعيفة جدا	103	33.3
ضعيفة	38	12.3
متوسطة	146	47.2
قوية	13	4.2
قوية جدا	6	1.9
مجوع المجيبين	306	99.0
غير مبين	3	1.0
المجموع الكلي	309	100.0

وربما يؤكد ذلك أن ما نسبتهم (67.3%) من أفراد العينة يرون أن القانون لا يطبق على عامة الموظفين وإنما يطبق على فئة معينة منهم، وأن (51%) من العينة أكدوا على أن الشؤون الإدارية في مؤسساتهم إما أنها منفلتة تماما أو أنها تعاني من ضعف شديد، كما أن حوالي (70%) من أفراد العينة أكدوا أن في القانون واللوائح المعمول بها ثغرات يستخدمها زملاؤهم لتمرير المعاملات غير القانونية، وفي المقابل أكد ما نسبتهم (46%) أن جهود جهاز الرقابة الإدارية بمجتمع البحث ضعيفة أو أنها ضعيفة جدا، في حين أكد (47%) أنها جهود متوسطة مما يؤكد عدم نجاحها في الحد من انتشار الفساد بمجتمع الدراسة.

جدول(32) مدى

انضباط الأمور الإدارية والمالية في المؤسسة

الإجابات	التكرارات	النسبة
كبيرا جدا	19	6.1
كبير	129	41.7
ضعيفا	113	36.6
منفلتة وغير مضبوطة	43	13.9
مجموع المجيبين	304	98.4
غير مبين	5	1.6
المجموع الكلي	309	100.0

جدول (33) من

الذين يطبق عليهم القانون:

الإجابات	التكرارات	النسبة
عامة الموظفين	90	29.1
بعض الموظفين	116	37.5
فئة قليله منهم	92	29.8
لا يطبق على احد	3	1.0
مجموع المجيبين	301	97.4
غير مبين	8	2.6
المجموع الكلي	309	100.0

رابعا. التغير الارتجالي والسريع في مجال الإدارة:

تكاد تجمع نظريات التغير الاجتماعي وعلى رأسها نظرية اللامعيارية أن التغير الاجتماعي السريعة يُحدث حالة من الإرباك وعدم التوازن الاجتماعي، مما يسبب حالة من ضعف أو بهتان المعايير الاجتماعية الأمر الذي ينعكس سلبا على الأفراد وتنظيم حياتهم، حيث تصبح توقعاتهم غير منظمة في ضوء غياب المعايير واضطراب القيم وحالة الصراع الناشبة بين ما هو قديم وما هو حديث(علي جلبي، وآخرون، 2008، 39-41).

ولما كان الفساد الإداري نمطًا من أنماط الفعل الاجتماعي، لذا فهو لا يمكن أن يكون في معزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينشأ فيها، وعليه، فإن ما ينطبق على الأنواع الأخرى للفعل الاجتماعي ينطبق على الفساد الإداري، بمعنى أن حدوث التغيرات الاجتماعية السريعة وغير المخطط لها في واقع الإدارة يسهم في إرباك منظومة الضبط الاجتماعي أو سيادة نظام غير متوازن من الضبط الاجتماعي داخل المؤسسة الإدارية، الأمر الذي يدفع أو يشجع الكثيرين على إتباع السبل غير المشروعة في تحقيق أهدافهم الثقافية المشروعة والتي تمتاز بالإجبار الاجتماعي.

من هنا اهتم الباحث بالسؤال عن مدى حدوث تغير اجتماعي سريع وغير متوازن وغير مخطط له في الوسط الإداري بمجتمع الدراسة، وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه التغيرات في تبني الأفراد اتجاهات إيجابية نحو الفساد الإداري أو ارتكابهم سلوكا فاسدا، ولقد تبيّن من بيانات الدراسة الميدانية أن (62%) من أفراد العينة يرون أن التغيرات التي حدثت في مجال العمل الإداري بمجتمع الدراسة كانت سلبية وضارة ومسببة للفوضى وعدم الاستقرار الإداري، في مقابل ذلك أكد (28%) من أفراد العينة أن تلك

التغيرات كانت مفيدة ونافعة للعمل الإداري، أما عن تقييم هذه التغيرات فقد أكد (71%) أن تلك التغيرات كانت ارتجالية وغير مخطط لها، وفي السياق نفسه أكد (53%) أن تلك التغيرات لم تأت بما تخدم الأهداف العامة، وأن (52%) يرون أن تلك التغيرات منطلقة من رغبة في التغيير، وأن (72%) يرون أن تلك التغيرات التي حدثت في مجال الإدارة يحركها أناس مستفيدون من حدوثها، وربما هذا ما يؤكد تدخل أطراف خارجية في العملية الإدارية واتخاذ القرار وهي عادة ما تكون مستفيدة ماديا أو اجتماعيا من إحداث تلك التغيرات، خاصة تلك التغيرات التي تحدث على الشخصيات القيادية(الأمناء) والمدراء الإداريين، هذا ولم تتعد نسبة من أكد على أن تلك التغيرات كانت مفيدة وجيدة وكانت في صالح المواطنين (25%).

جدول (34) تقييم للتغيرات التي حدثت في المؤسسة خلال الأربع سنوات الماضية:

تقييم التغيرات	التكرار	النسبة
كل التغير الذي حدث في مجال الإدارة كان سلبيا جدا وغير نافع	109	35.4
أغلب التغير كان سلبيا وسبب الفوضى في العمل	82	26.5
بعض التغيرات التي حدثت كانت غير مفيدة	27	8.7
بعض التغيرات التي حدثت كانت مفيدة	74	23.9
كل التغيرات التي حدثت كانت جدا مفيدة وضرورية	14	4.5
مجموع المجيبين	306	99.0
غير مبين	3	1.0
المجموع الكلي	309	100.0

لمزيد من التفاصيل عن **مقدار التغيرات** التي حدثت في مجال الإدارة بمجتمع الدراسة، اهتم الباحث بالسؤال عن مقدار التغيرات التي حدثت على الشخصيات الإدارية الأساسية في المؤسسة أو الأدوار الأساسية مثل الأمين(

رئيس أو مدير المؤسسة) والمدير الإداري والمراقب المالي*، ولقد تبيّن أن (48%) من المبحوثين أكدوا على أن أمناء اللجان الشعبية قد تغيروا مرة أو مرتين على الأقل خلال الأربع سنوات الماضية، كما أكد (41%) من المبحوثين على أن المدراء الإداريين قد تغيروا أكثر من ثلاثة مرات خلال الأربع سنوات السابقة، هذا ولقد أكد ما نسبتهم (6%) من المبحوثين أن هؤلاء المدراء تغيروا أكثر من ست مرات خلال الأربع سنوات الماضية، في مقابل ذلك بيّن (40%) أن المراقبين قد تغيروا من ثلاث مرات فأكثر خلال الأربع سنوات الماضية، أما من قالوا بأن هذه الفئة قد تغيرت من (1−2) مرة خلال الأربع سنوات الماضية فقد بلغت (45%) في حين أكد (33%) أن مدراء الشؤون الإدارية قد تغيروا أكثر من ثلاث مرات خلال الأربع سنوات الماضية.

جدول (35) تكرار تغير أمين اللجنة الشعبية:

الإجابة	التكرار	النسبة
2-1	147	47.6
4-3	75	24.3
6-5	37	12.0
أكثر من 6	22	7.1
مجموع المجيبين	281	90.9
غير مبين*	28	9.1
المجموع الكلي	309	100.0

جدول (36) تكرار تغير مدراء الإدارات:

الإجابة	التكرار	النسبة
2-1	119	38.5
4-3	92	29.8
6-5	18	5.8
أكثر من 6	18	5.8
مجموع المجيبين	247	79.9
غير مبين*	62	20.1
المجموع الكلي	309	100.0

جدول (37) تكرار تغير المراقبون الماليون

الإجابة	التكرار	النسبة
2-1	138	44.7
4-3	50	16.2
6-5	29	9.4
أكثر من 6	45	14.6
مجموع المجيبون	262	84.9

* **المراقب المالي**: هو موظف عام يتبع الخزانة العامة يُكلف من قبلها في مؤسسة إدارية معينة لضبط العملية المالية فيها ومتابعة صرف المال العام من قبل الأمين والمحاسبين الماليين بحيث تخضع للموازنة وشروط وقوانين صرف المال العام المحددة سلفا.

غير مبين*	47	15.1
المجموع الكلي	309	100.0

* لقد امتنع بعض المبحوثين عن الإجابة عن هذا السؤال تجنبا للإحراج مع السؤولين في المؤسسة.

بهذا يمكن استنتاج أن البيئة الإدارية في مجتمع الدراسة قد شهدت تغيرات عديدة ومتنوعة وصلت إلى هرم العملية الإدارية أي إلى عمق الإدارة، كما أنها كانت سريعة ومتوالية في فترة زمنية قصيرة نسبيا، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن (85%) قد أكدوا على حدوث تغيرات على اللوائح والقوانين المنظمة للعمل الإداري، وهذه التغيرات لا يمكن تصور حدوثها دون آثار سلبية جانبية على سير العمل وعلى التزام الأفراد بقواعد وقوانين العمل، وبمبادئ وأخلاقيات المهنة العامة في التعامل مع المال العام ومع المواطنين، فالتغيرات السريعة والعميقة تُحدث في الغالب . وفقا لنظرية الانومي . حالة من الارتباك الاجتماعي وبهتان في المعايير وضعف في الضبط الاجتماعي، الأمر الذي يسهم كثيرا في انحراف السلوك بوجه عام وخروجه عن القانون(الفساد).

جدول(38) تقييم التغيرات على أنها ارتجالية وغير مخطط لها :

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	130	42.1
أوافق	88	28.5
لا أوافق	55	17.8
مجموع المجيبين	273	88.3
غير مبين	36	11.7
المجموع	309	100.0

جدول(39) تقييم التغيرات على أنها لا تخدم الأهداف العامة :

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	94	30.4
أوافق	70	22.7
لا أوافق	111	35.9
مجموع المجيبين	275	89.0
غير مبين	34	11.0
المجموع	309	100.0

جدول(40) تقييم التغيرات

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	95	30.7
أوافق	66	21.4

جدول(41) تقييم التغيرات

لا أوافق	103	33.3
مجموع المجيبين	264	85.4
غير مبين	45	14.6
المجموع	309	100.0

على أنها منطلقة من رغبة في التغيير:
على أنها يحركها أناس مستفيدين من حدوثها:

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	156	50.5
أوافق	67	21.7
لا أوافق	63	20.4
مجموع المجيبين	286	92.6
غير مبين	23	7.4
المجموع	309	100.0

وعن **أسباب هذه التغيرات** التي حدثت على هؤلاء الإداريين فقد أكد (42%) من أفراد العينة أن السبب وراء تلك التغيرات هو أن أولئك الأفراد غير أمناء وغير جديين في العمل المكلفين به، في مقابل أكد (34%)، أن سبب تغيير أولئك الأفراد هو مخالفتهم للقانون ووجود مستمسكات قانونية عليهم تدينهم في قضايا فساد، أما من رأوا أن تلك التغيرات ترجع إلى عدم كفاءة أولئك الأشخاص في تأدية مهامهم فقد بلغت (48%)، في مقابل أن من رأوا أن سبب التغير كان تحيزهم لأقاربهم وأصدقائهم بلغت نسبتهم (37%) من إجمالي العينة .

جدول(42) مدى تغير اللوائح والقرارات بالمؤسسة خلال الأربع سنوات الماضية :

الإجابة	التكرار	النسبة
بشكل جذري	50	16.2
بشكل بسيط	132	42.7
بشكل ضعيف	79	25.6
لم تتغير	43	13.9
مجموع المجيبين	304	98.4
غير مبين	5	1.6
المجموع	309	100.0

خامسا. عدم كفاءة القيادات الإدارية واغترابها:

لقد انتهت بعض الدراسات(*) التي عرضت ضمن الدراسات السابقة إلى التأكيد على أن هذا المتغير ذو أهمية بالغة في فهم وتفسير انتشار الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، وبين الموظفين العامين عموما، إذ يمثل شخص المدير موجها وأداة ضبط وقدوة يحتذي بها الموظفون، فإن تبنى الموظفين اتجاهات سلبية نحو هذه الشخصية تؤكد أنها غير قادرة في أداء مهامها القيادية، فإن تلك الشخصية ستفقد تأثيرها ونفوذها على من يعمل معها، خاصة إذا أحس أو تيقن الموظفون أن هذا المدير يبتعد كثيرا عن اللوائح والقوانين المعمول بها أو أنه عاجز عن ضبط الأمور الإدارية والمالية بالمؤسسة، أو أنه غير قادر على تسيير العمل أو غير أمين، أو شكوا في نزاهته، أو أنهم أحسوا أن مديرهم يخضع لضغوط خارجية غير قادر على مقاومتها ومنعها من التدخل في القرار الإداري بالمؤسسة، كل هذه الأفكار، إذا ما انتشر فإنها تقود الأفراد إلى العمل بمعزل عن الإدارة وعدم احترام القوانين والتجرد من أخلاقيات المهنة العامة وهذا ما يقودهم إلى تبني اتجاهات ايجابية حيال الفساد الإداري والعمل بها متى أتيحت لهم الفرصة.

ومن خلال الجدول (43) نجد أن أغلب المبحوثين يوافقون على أن الشخصيات القيادية والمدراء الذين عملوا معهم يتصفون بالعديد من الصفات السلبية والتي إن نمت على شيء إنما تشير بجلاء إلى ضعف تلك القيادات وعجزها عن تسيير الأمور الإدارية بمؤسساتهم وأنهم مغتربون عن تلك المؤسسات التي يديرونها، فقد تبيّن أن (42%) يرون أن مدراءهم غير مؤهلين علميا لإدارة المؤسسة التي يعملون بها، في مقابل (53%) من أفراد

(*) من بين الدراسات التي أكدت على أهمية **متغير عدم كفاءة القيادات الإدارية واغترابها** في تفشي الفساد بالإدارة دراسة كل من: حنان سالم 2000، وبول سالم 2000، وعلى منصور ومصباح يونس 1981، كما أكدت دراسة سامية جابر 1977 على متغير الشخص المناسب في المكان المناسب (اغتراب القيادات الإدارية).

العينة يرون أن المدراء الذين أداروا شؤون المؤسسة التي عملوا بها كانوا غير جادين في أداء عملهم، أما من رأوا أن المدراء غير حريصين على المال العام وليسوا أمناء على الصالح العام فقد بلغت نسبتهم (55%)، وربما يعكس رأي حوالي (74%) من المبحوثين والذي مفاده أن أغلب المدراء الذين عملوا معهم لم يهتموا إلا بتحقيق مصالحهم الخاصة، هذا الموقف يعكس بجلاء مدى اغتراب تلك القيادات الإدارية بمجتمع الدراسة ومدى ابتعادهم عن تطوير وتسيير المؤسسة بنجاح، فاهتمام المدراء (الأمناء) بمصالحهم الخاصة يشير إلى مدى تبنيهم اتجاه نفعي(براجماتي) مما يوحي بأنهم أصبحوا على درجة عالية من الأنانية، بحيث أنهم لم يعودوا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة المتمثلة في تحقيق فوائد مادية وعينية من إدارتهم لتلك المؤسسة وهتا قد نجد تفسير لفساد الصفوة الإدارية.

جدول(43) اتجاه أفراد العينة نحو القيادات الإدارية التي يعملون معها:

الفقرات**	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	غير مبين*
أكثر المدراء الذين عملت معهم غير مؤهلين علميا.	16.8	24.9	56.3	1.9
أغلب المدراء الذين عملت معهم غير جادين في عملهم.	21.7	31.4	45.0	1.9
جل المدراء الذين عملت معهم ليسوا أمناء على الصالح العام.	23.6	31.4	42.7	2.3
إن المسؤولين اليوم لا يهمهم إلا بتحقيق مصالحهم الخاصة.	41.4	33.0	23.0	2.6
المسؤولون اليوم لا يهتمون بالعدل والإنصاف بين الموظفين.	33.3	39.8	24.3	2.6
أغلب المسؤولين الذين عرفتهم لا يعملون في مجال تخصصهم.	20.7	42.4	34.4	2.6
المسؤولون اليوم لا يعرفون أهم أهداف المؤسسات التي يديرونها	37.9	32.4	27.2	2.6
بعض المسؤولين والمدراء تقودهم شلل وعصابات مستفيدة ماديا.	43.7	29.1	24.6	2.6
أغلب المدراء الذين عملت معهم غير متخصصين في الإدارة	29.1	36.6	31.7	2.6

المجموع الكلي لأفراد العينة كان (309) .
* اختلف عدد الأشخاص الذين لم يجيبوا عن هذه الفقرات ولقد تراوح عددهم من(6-8) أفراد.
** لقد قام الباحث بمعاملة كل فقرة على أساس أنها تمثل متغيرا مستقلا، لذا فإن المجموع يكون في نهاية كل صف .

وقد يكون من الطبيعي ألا يتصف أولئك المدراء بالأمانة والعدل والإنصاف بين الموظفين إذا ما كانوا غير مؤهلين علميا وغير جادين

وفرديين وأنانيين...الخ، ومن هنا أكد (70%) من المبحوثين أن مدراءهم غير أمناء ولا يتصفون بالعدل والإنصاف، وما يؤكد اغتراب المدراء من وجهة نظر المبحوثين أن (63%) من العينة يرون أن المدراء الذين عملوا معهم لا يعملون في مجال تخصصهم، وأن (70%) من المبحوثين يرون أن المدراء الذين عملوا معهم لا يعرفون أهداف مؤسساتهم التي يديرونها، وأن (73%) يؤكدون أن مدراءهم تقودهم شلل وعصابات مستفيدة ماليا، وأن (66%) يؤكدون أن مدراءهم ليسوا اختصاصيين في الإدارة أو في مجال الخدمة التي تقدمها تلك الإدارة.

مما تقدم يمكن القول: إن أغلب المبحوثين غير راضين عن المدراء والمسؤولين وعن مستوى أمانتهم وجديتهم في العمل وإدارتهم للشؤون الإدارية والمالية بالمؤسسة، كما أن أغلبهم يرى أن المدراء الذين عملوا معهم في مجال الإدارة وعايشوهم أثناء فترة إدارتهم لتلك المؤسسة التي يعمل بها أفراد العينة كانوا مغتربين عن تلك المؤسسات ولم يكونوا مختصين علميا في مجال العمل الذي يديرونه، وربما الأخطر من ذلك أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرون أن المسؤولين بالمؤسسة تقودهم شلل وعصابات مصلحة تؤثر في قراراتهم وإدارة للمؤسسة، مما يشير بجلاء إلى الارتباك الواضح الذي تعاني منه العديد من المؤسسات التي ينتمي المبحوثون لها.

سادسا. تنامي شعور الحرمان وعدم المساواة لدى الموظف العام:

تؤكد الدراسات[*] التي سعت إلى تفسير الفساد الإداري على أهمية متغير شعور الموظفين بالحرمان وعدم المساواة بينهم وبين زملائهم في العمل، من حيث حصولهم على حقوقهم ورضاهم عن عملهم وعن مستوى تحقيق أهدافهم وطموحاتهم، ونظرا لأهمية هذا المتغير فقد قرر الباحث اعتماده من ضمن المتغيرات المستقلة بهذه الدراسة، ولأنه متغير متعدد الأبعاد بحيث يصعب قياسه من خلال سؤال واحد، وبعد الإطلاع على بعض المقاييس الأخرى مثل مقاييس الاغتراب الوظيفي والتكيف الاجتماعي والطموح...إلخ، طور الباحث مقياسا لقياس هذه الخاصية، ولقد صيغ هذه المقياس في (12) فقرة، كان منها (5) فقرات موجبة والباقي مصاغة بشكل سالب، وكلما زادت الدرجة التي يتحصل عليها الفرد زاد مقدار اكتسابه للخاصية، والمقياس في صورته النهائية كما في جدول (44-2).

عموما، ومن خلال الدراسة الاسترشادية(الاستكشافية) لأداة الدراسة تحصل هذا المقياس على ثبات بواسطة معامل كربماخ الفا يعادل(0.80) ويعتبر ثباتا مقبولا إذا ما وضع في الاعتبار حجم العينة، وفيما يلي عرض للخصائص الوصفية لهذه الخاصية:

جدول(44-1) يلخص خصائص مقياس الشعور بالحرمان وعدم المساواة :

الخاصية	القيمة
المجيبون عن المقياس	283
لم يجيب عن المقياس	26
المتوسط الحسابي	24.62
الوسيط	24.00

[*] من هذه الدراسات انظر دراسة كل من: علي منصور ومصباح يونس1981، عماد الدين نجم 203، حسين ازويل 2006.

الانحراف المعياري	4.79
التباين	22.98
الالتواء	0.91

عند إمعان النظر في الجدول السابق نجد أن متوسط أفراد العينة على مقياس الشعور بالحرمان وعدم المساواة قد بلغ (24.62) درجة مع العلم أن المتوسط النظري للمقياس يعادل (24)[*]، وبهذا فإن الأفراد يمتلكون الخاصية المقيسة وهي الشعور بالحرمان وعدم المساواة، ومن خلال اختبار T لعينة واحدة تبيّن أن الفرق بين المتوسطين دال أي حقيقي، مما يؤكد أن هذه الخاصية موجودة فعلا عند أفراد العينة حيث بلغت قيمة (T= 2.17،بدرجة حرية =282[**]،وهي دالة عند مستوى دلالة 0.05).

يتضح من خلال الجدول (44−2) مدى شعور الأفراد بالحرمان وعدم الرضا عما حققوه من أهدافهم وعما يدور في مؤسساتهم الإدارية، وعدم السعادة والارتياح في أعمالهم الحالية فقد بلغت نسبة من يقولوا بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم الوظيفية (74%) في مقابل أكد(72%) على أنهم غير راضين على مستوى أدائهم للعمل المكلفين به، إضافة إلى أن (63%) غير راضين عن المستوى الذي حققوه من طموحاتهم وأهدافهم، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة لديهم طموح عالٍ ورغبة في الإنجاز، كما أن البيانات تؤكد أن هنالك نسبة كبيرة من أفراد العينة يعانون من مشكلة عدم الرضا عن أوضاعهم، إضافة إلى شعور بالحرمان من الحقوق الوظيفية، كما تشير إلى وجود شعور كبير بعدم العدالة في التوزيع إذا يعتقدون أن

---

[*] **المتوسط النظري للمقياس** هو ناتج قسمة مجموع رمز الإجابات على عددها، فإذا كانت الإجابات (موافق بشدة 1، موافق2، غير موافق3) إذا المتوسط النظري يساوي (1+2+3 / 3)=(2) وعدد الفقرات (12) لذا فإن المتوسط النظري يساوي(24).

[**] درجة الحرية بهذا الاختبار هي (N-1).

أقارب المدير هم من يظفرون بالنصيب الأوفر من تلك الامتيازات الوظيفية، وربما هذا كله ما جعل نسبة من يشعرون بأنهم غرباء في المؤسسة التي يعملون بها عالية حيث وصلت إلى(59%)، وفي الوقت نفسه يفسر الاتجاه السلبي حيال المؤسسة والمدراء التي يرأسونهم في العمل.

جدول (44−2) توزيع المبحوثين على مقياس الشعور بالحرمان وعدم المساواة :

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	غير موافق	غير مبين
سعيد ومرتاح في عملي الحالي.	20.4	40.1	36.9	2.6
راضٍ عن مستوى دخلي من هذه الوظيفة.	14.2	38.2	45.0	2.6
قد تحصلتُ على جميع حقوقي في هذه الوظيفة.	5.8	17.8	73.5	2.9
راضٍ على مستوى أدائي للعمل المكلف به بهذه الوظيفة.	18.1	51.5	27.2	3.2
راضٍ عن المستوى الذي حققته من طموحاتي وأهدافي .	6.1	27.2	63.1	3.6
أشعر بأن زملائي قد حصلوا على فرص لم أتحصل عليها إلى الآن.	46.9	29.4	17.5	6.1
أشعر بأني محروم من أهم حقوقي الوظيفية بهذه المؤسسة.	47.9	24.6	24.6	2.9
أقارب المدير هم وحدهم من يحصلون على أكثر من حقوقهم في المؤسسة.	50.2	25.2	21.4	3.2
أشعر باني غريب في عملي ولا أفهم ما يجري من حولي داخل المؤسسة.	58.6	9.4	29.1	2.9
متضايق من هذه المؤسسة لدرجة أني أصبحت أكره العمل فيها.	49.2	25.6	22.3	2.9
كثيرا ما فكرت في الانتقال من وظيفتي إلى وظيفة أخرى.	33.7	25.2	38.2	2.9
لدي العديد من الملاحظات السلبية على سير العمل في مؤسستي.	21.4	36.6	39.2	2.9

ومن خلال معطيات جدول (44-3) نجد أن ما نسبتهم (76%) من المبحوثين يعانون من مشكلة الشعور بالحرمان وعدم الرضا والشعور بعدم العدالة وعدم الانسجام في العمل، وأنهم غير راضين عن المستوى الذي حققوه من طموحاتهم المادية، فنجد هؤلاء الأفراد قد زادت درجاتهم عن (21) درجة، وهي بداية الفئة المتوسطة لدرجات الأفراد، أما نسبة من يعانون بشكل كبير من هذه المشكلة (الشعور بالحرمان وعدم الرضا) فقد

بلغت(38%) من المبحوثين، ولا يبدو أن هذه النسبة بسيطة، خاصة وأنها تمثل الأكثر شعورا بالحرمان بين الموظفين، ومع افتراض أن عامة الناس لديهم درجة من الشعور بالحرمان، لكن الباحث يعتقد أن المستوى المقبول من هذا الشعور لا يتعدى الحد المتوسط، فقد تبيّن أن الدرجات التي أحرزتها هذه الفئة من الموظفين على مقياس الفساد قد تراوحت بين (27–34) درجة أي أنها أعلى من المتوسط الحسابي للمقياس.

جدول (44-3)درجة مقياس الشعور بالحرمان وعدم المساواة مبوبة

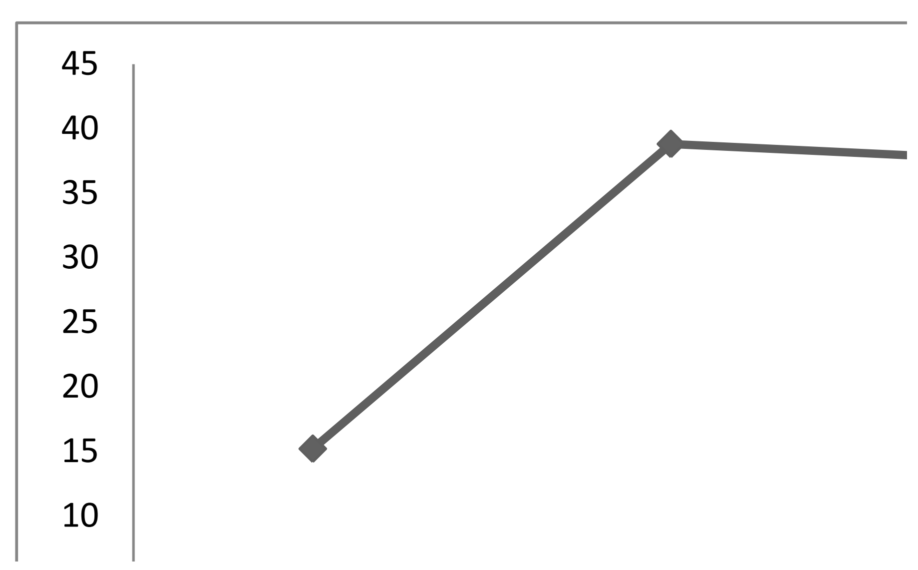
الدرجة	التكرار	النسبة
19-13	47	15.2
26-20	120	38.8
34-27	116	37.5
مجموع المجيبون	283	91.6
غير مبين	26	8.4
المجموع الكلي	309	100.0

ومن خلال المقارنة بين الذكور والإناث في مدى اكتساب هذه الخاصية تبيّن من اختبار T.Test أن الفرق بين متوسط الذكور ومتوسط الإناث دال إحصائيا وكان الفرق لصالح الذكور حيث بلغت قيمة T (4.02) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.01) بدرجة حرية(281)(*)، وهذا ما يشير بجلاء إلى أن الذكور أكثر شعورا بالحرمان من الإناث وربما يفسر ذلك من واقع الضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها الرجال باعتبارهم العائلين لأسرهم، كما يمكن أن يرجع ذلك إلى الفارق في مستوى الطموح وطبيعة العمل الذي

(*) درجة الحرية لهذا المعامل هي (N-2) لأن الاختبار أشتمل على عينتين، ولأن المجيبين على مقياس الشعور بالحرمان عددهم 283 لذا فإن درجة الحرية تساوي 281.

يتقلده كل من الرجال والنساء في واقع مجتمع الدراسة، وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية الثقافية الأخرى.

كما تبين من خلال تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) أن هنالك فروق دالة إحصائيا بين فئات الدخل فيما يتعلق بالشعور بالحرمان فقد تبيّن أن الأقل دخلا أكثر شعورا بالحرمان وعدم العدالة، فالفئة الأقل دخلا أي التي دخولها أقل من (274) تحصلوا على متوسطات أعلى على مقياس الحرمان من الفئة التي دخلها تراوح بين(275-453) حيث بلغت قيمة F (9.74) بدرجة حرية تساوي 282، وهي دالة عند مستوى (0.01)، وقد يكون هذا منطقيا، لأن أصحاب الدخول الأقل أكثر عجزا عن تحقيق أهدافهم وطموحاتهم مما يجعلهم أقل رضا وأكثر شعورا بعدم المساواة بالآخرين من ثم الشعور بالحرمان.



شكل(15) توزيع الأفراد على مقياس الشعور بالحرمان

سابعا. مؤشرات الفساد الإداري بمجتمع الدراسة:

سنتناول في هذا الجزء أهم مؤشرات وأبعاد الفساد الإداري بمجتمع الدراسة وهي تتجلى في مدى انتشار الفساد الإداري في مجتمع الدراسة وأهم أنماط أو صور الفساد الأكثر انتشارا، ثم الاهتمام بأهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى اندفاع الأفراد نحو الفساد الإداري، يليها نعرض أهم الآثار السلبية للفساد الإداري من وجهة نظر المبحوثين، بعد ذلك نعرض أهم خصائص وأبعاد مقياس الفساد الإداري والذي تم تطبيقه على المبحوثين، وأخيرا نعرض أهم الاقتراحات التي قدمها المبحوثون لعلاج هذه المشكلة، هذا وسيتم الاستشهاد بآراء واتجاهات الخبراء في هذا الصدد.

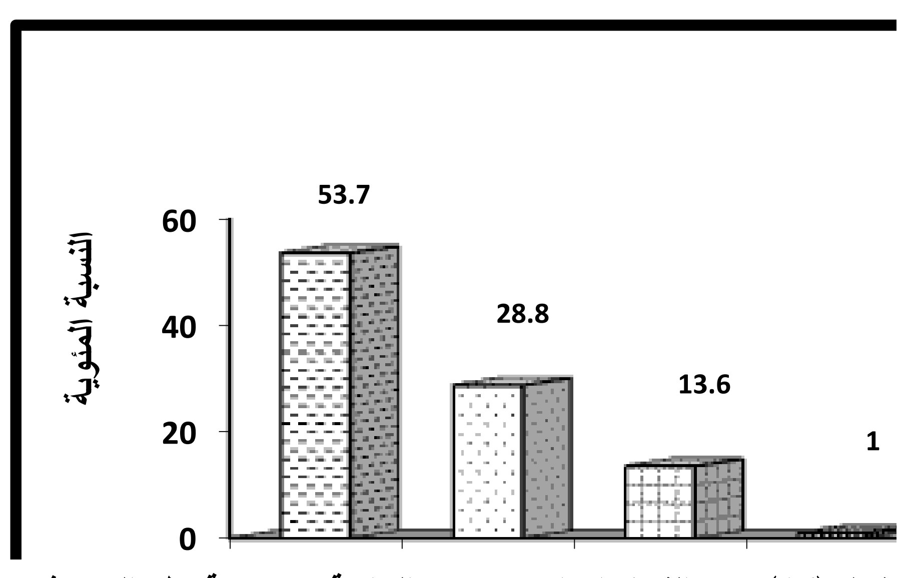
1. حجم انتشار الفساد الإداري:

(1.1) حجم انتشار الفساد من وجهة نظر المبحوثين:

لقد حاول الباحث التعرف على حجم انتشار الفساد الإداري في مجتمع الدراسة من خلال مؤشرات متعددة فلقد تم طرح سؤال على أفراد عينتي الدراسة (الأصلية وعينة الخبراء) حول مدى انتشار الفساد في مجتمع الدراسة فتبيّن من خلال استطلاع رأي عينة الموظفين أن (54%) من المبحوثين قد أكدوا على أن الفساد منتشر بشكل كبير جدا في مجتمع الدراسة، كما أكد (28.8%) على أن الفساد منتشر بشكل كبير في مجتمع الدراسة وبهذا فإن (83%) يؤكدون انتشار هذه الظاهرة في القطاع العام بمجتمع الدراسة، في المقابل أفاد ما يقارب عن (15%) أن الفساد منتشر بشكل ضعيف في هذا المجتمع.

جدول (45) توزيع انتشار الفساد الإداري بشعبية المرج من وجهة نظر المبحوثين:

الاتجاه	التكرارات	النسبة
كبير جدا	166	53.7
كبير	89	28.8
ضعيف	42	13.6
ضعيف جدا	3	1.0
منعدم تماما	5	1.6
مجموع المجيبون	305	98.7
غير مبين	4	1.3
المجموع الكلي	309	100.0



شكل (16) حجم الفساد الإداري بمجتمع الدراسة من وجهة نظر المبحوثين

وكمؤشر أخرى على مدى انتشار الفساد الإداري في مجتمع الدراسة، هو معرفة أي القطاعات العامة ينتشر فيها الفساد الإداري أكثر من غيرها، حيث يشكل هذا المحور أحد الأهداف الوصفية للدراسة، ومن هنا طرح

الباحث سؤالا لتحقيق هذا الهدف، فقد قدم للمبحوث مجموعة من القطاعات والمؤسسات العامة من أجل تقييم مدى انتشار الفساد في كل منها، وتركت له خيارات للإجابة كما هي مبينه في الجدول(46)، ولقد تبيّن عند تفريغ البيانات أن قطاع **الصحة** أكثر القطاعات معاناةً من انتشار الفساد فيها، يليه قطاع **التعليم** حيث بلغت نسبة من قالوا أن الفساد منتشر جدا بهذين القطاعين على التوالي(62%، 58%)، وبهذا فقد حاز قطاعا الصحة والتعليم الترتيب الأول والثاني على مستوى العشرين قطاع التي أهتم بها الباحث.

يلي هذين القطاعين قطاع **المرافق** والإسكان والتخطيط العمراني حيث بلغت نسبة من أكد انتشار الفساد فيه حوالي(51%)، وبذلك جاء في الترتيب الثالث، يليه مباشرةً وفي **الترتيب الرابع** جاء **قطاع القوى العاملة** حيث تحصل على نسبة تأكيد بلغت(48%)، في **المرتبة الخامسة** جاء قطاع **النقل والمواصلات** حيث أكد ما يعادل(45%) أن الفساد منتشرا جدا في هذا القطاع، أما في **الترتيب السادس** فقد جاء قطاع **الصناعة** حيث تحصل على نسبة تأكيد انتشار الفساد بلغت(45%).

على نحو ما تقدم فإن الست قطاعات الأكثر فسادا في مجتمع الدراسة هي على التوالي(الصحة، التعليم، المرافق والإسكان، القوى العاملة، النقل والمواصلات، والصناعة) وقد تراوحت نسبة التأكيد على انتشار الفساد بهذه القطاعات ما بين(45-62%). هذه **هي المجموعة الأولى** من القطاعات الأكثر انتشارا للفساد من وجهة نظر عينة الموظفين بمجتمع الدراسة، أما **المجموعة الثانية** والتي ينتشر فيها الفساد بشكل متوسط فهي تشمل (أمانات

المؤتمرات، والاقتصاد والتجارة، والزراعة، والبلدية والحرس البلدي، والبريد والاتصالات، والخزانة والمالية) ولقد تراوحت نسبة تأكيد أفراد العينة على انتشار الفساد فيها ما بين (33%-45%).

جدول(46) توزيع القطاعات العامة بمجتمع الدراسة حسب آراء المبحوثين في انتشار الفساد فيها:

القطاعات والمؤسسات	الترتيب	منتشر جدا	منتشر	منتشر إلى حد ما	غير منتشر	غير منتشر أبدا
الصحة	1	62.1	15.9	16.8	0.6	3.2
التعليم	2	57.6	13.9	22.3	1.6	3.6
المرافق(الإسكان والتخطيط العمراني)	3	50.5	20.4	22.0	1.0	3.6
أمانة القوى العاملة	4	48.2	22.0	21.4	3.2	1.9
النقل والمواصلات	5	45.3	21.4	22.7	3.6	3.9
الصناعة	6	45.0	22.0	21.7	3.9	3.6
أمانات المؤتمرات الشعبية	7	44.7	27.2	20.7	2.3	2.6
الاقتصاد والتجارة	8	41.1	23.3	23.6	3.2	4.2
البنوك والمؤسسات المالية	9	38.2	13.6	29.8	10.4	5.2
الزراعة	10	37.2	30.7	21.7	4.5	3.2
البلدية والحرس البلدي	11	36.9	23.9	25.2	4.2	2.9
البريد والاتصالات	12	33.3	18.1	22.7	16.5	5.8
الخزانة والمالية	13	32.7	29.1	24.3	5.8	3.6
مؤسسة الكهرباء	14	31.4	26.9	23.9	9.7	4.9
الأمن والعدل	15	29.1	22.0	37.9	4.2	3.6
الشباب والرياضة	16	22.7	33.3	25.9	6.1	5.2
العلاقات الخارجية	17	21.7	23.3	22.3	8.7	7.1
الأمن الداخلي والخارجي	18	21.4	17.5	38.2	9.4	5.8
القضاء والنيابة	19	19.4	26.5	39.2	8.7	3.6
الجوازات والجنسية	20	15.2	29.8	32.7	13.3	4.5

أما المجموعة الثالثة وهي الأقل فسادا فقد اشتملت على (مؤسسة الكهرباء، والأمن والعدل، والشباب والرياضة، والعلاقات الخارجية، والأمن

الداخلي والخارجي، والقضاء والنيابة، وأخيرا الجوازات والجنسية)، ولقد تراوحت نسبة التأكيد على انتشار الفساد فيها ما بين (19-31%) .

من ناحية أخرى وكمؤشر على انتشار الفساد اهتم الباحث بتقييم عدد من الوظائف العامة والأدوار الوظيفية الاستراتيجية في مجتمع الدراسة لمعرفة في أي تلك الأدوار ينتشر الفساد الإداري أكثر من غيرها وفقا لوجهة نظر المبحوثين بحكم تعاملهم اليومي مع الإدارة والاحتكاك المستمر مع هذه الأدوار والوظائف، ومن خلال سؤال وضع في الاستمارة حصلنا على الجدول(47) الذي يبيّن أن مشكلة الفساد تتفاقم في قمة الهرم الإداري حيث السلطة والمال وحرية التصرف والإفلات بسهولة من العقاب في ظل غياب القانون جراء سيادة علاقات القرابة والمصالح بين الشخصيات القيادية.

ويبدو هذا جليا إذا ما عرفنا أن أمناء اللجان الشعبية قد حازوا الترتيب الأول في انتشار الفساد إذ يرى (67%) من أفراد العينة أن الفساد ينتشر بين هذه الشريحة انتشارا كبيرا جدا، يلهم وفي **الترتيب الثاني** يأتي المراقبون الماليون إذ حصلوا على نسبة تأكيد تعادل(56%) ويلي هذه الفئة المسؤولة ماليا، يأتي الجزء المكمل لهم وهم المدراء والمدراء الماليون، حيث حازوا **الترتيب الثالث.**

يليهم مباشرة وفي **المرتبة الرابعة** مدراء المخازن والمشرفون على استلام وتسليم المعدات والآلات وكل الأغراض التي تدخل للمؤسسة وتخرج منها، ويبدو جليا ارتباط هذه الشرائح الأربعة بعض ببعض في ارتكاب الفساد الإداري، فلكي يُفسد الأمين لا بد له من موافقة المراقب المالي أولا ثم

المدير الإداري والمالي ومن ثم مدير المخازن فالمراقب المالي الذي يسمح بمرور المعامل وإن كانت غير مطابقة للواقع أو غير منطقية (بخاصة الفواتير والعقود...الخ) والمدير المالي هو من سيعد هذه الإجراءات الإدارية ومن بعد الصرف (خاصة إن كانت الصفقة مشتريات بأسعار غير صحية) يأتي دور مدير المخازن ليُدخل ويستلم هذه السلع أو المعدات التي تم شراؤها بأسعار غير مناسبة أو بشكل غير قانوني.

هذه هي المجموع الأولى من المهن أو الأدوار التي ينتشر فيها الفساد الإداري بشكل أكبر من غيرها، أو ذات المعدلات العالية من الفساد، أما المجموع الثانية فقد اشتملت على المحاسبين وموظفي الخزانة (36%)، والمدرسين ومدراء المدرسة(34%) والموظفين العامين(33%)،والدكاترة والممرضين والصيادلة والفنيين المساعدين(30%). أما **المجموع الأخيرة** وهي الأقل فسادا فقد اشتملت على المهندسين والمشرفين الفنيين(29%)، والمستشارين القانونيين والمحامين(22%)، وأساتذة الجامعة(18.4%) وموظفي الاستقبال (17.5%).

وبهذا فإنه يمكن استنتاج أن الفساد الإداري منتشر أو مستشرٍ في كل الوظائف السابقة غير أن بعضها يتسم بمعدلات أعلى من الفساد بحكم السلطة الممنوحة للقائمين بتلك الأدوار وبحكم علاقاتهم وتبادل المنافع العينة والمادية مع غيرهم من المسؤولين خاصة من المراقبين الماليين والمسؤولين القانونيين.

جدول(47) حجم انتشار الفساد في أهم الوظائف العامة من وجهة نظر عينة الموظفين:

الوظيفة*	الترتيب	كبير جدا	كبير	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
أمناء اللجان الشعبية	1	66.7	17.8	7.8	1.3	3.2
المراقبون الماليون	2	56.3	19.7	12.9	4.9	2.3
المدراء والمدراء الماليون	3	42.1	25.2	19.1	5.8	4.2
مدراء المخازن	4	39.2	19.1	13.6	12.6	9.7
المحاسبون وموظفو الخزانة	5	35.9	15.9	20.7	12.6	10.0
المدرسون ومدراء المدارس	6	34.0	17.2	22.3	14.2	6.5
الموظفون العاديون	7	33.3	12.6	25.2	12.6	11.0
الدكاترة والممرضون والفنيون والصيادلة	8	30.1	23.9	23.6	11.0	5.8
المهندسون والمشرفون	9	28.5	30.1	14.6	10.0	3.6
المستشارون القانونيون	10	22.3	20.7	29.4	17.8	5.5
أساتذة الجامعة	11	18.4	19.1	33.0	12.9	7.4
موظفو الاستقبال والأرشيف (السكرتريا)	12	17.5	26.2	20.1	21.7	10.4

- اختلف عدد من امتنعوا عن الإجابة عن فقرات هذا المتغير لذا قد لا تصل النسبة إلى (100.0%).

(2.1) حجم انتشار الفساد من وجهة نظر الخبراء:

أما عن عينة الخبراء فقد تبين أن (43%) من الخبراء قد أكدوا على أن الفساد مستفحل في المجتمع الليبي بصفة عامة كما أكد (33%) منها أن الفساد منتشر بشكل كبير في المجتمع الليبي، هذا ولقد أكد (50%) من عينة الخبراء أن الفساد ينتشر في_جميع القطاعات العامة بالمجتمع الليبي .

ولقد اهتم الباحث بمعرفة مدى انتشار الفساد بمجتمع الدراسة مقارنة بباقي المجتمعات المحلية بالمجتمع الليبي بهدف تحديد حجم الفساد الإداري بمجتمع الدراسة، ومن خلال سؤال الخبراء عن هذه القضية اتضح – كما يبدو من جدول(48-3)- أن (25%) من الخبراء يرون أن مجتمع الدراسة

يحتل الترتيب الثالث من حيث الفساد مقارنة بباقي المجتمعات المحلية الأخرى، في حين بلغت نسبة من رأوا أن مجتمع الدراسة يحتل المرتبة الأولى حوالي(17.5%) في مقابل ذلك لم تتعد نسبة من يعتقدون أن مجتمع الدراسة يحتل المرتبة الأخيرة عن (2.5%)، على أي حال، بلغت نسبة من يرون أن ترتيب مجتمع الدراسة حسب حجم الفساد مقارنة بباقي المجتمعات الأخرى تتراوح من الأولى إلى الثالثة حوالي(57.5%) مما يشير بجلاء إلى مدى تفاقم المشكلة في هذا المجتمع المحلي.

جدول(48-1)
انتشار الفساد بالمجتمع الليبي:

الاتجاه	التكرار	النسبة
كبير جدا	17	42.5
كبير	13	32.5
متوسط	7	17.5
لا أستطيع التقرير	3	7.5
المجموع	40	100.0

جدول(48-2) مدى انتشار
الفساد في قطاعات المجتمع الليبي:

الاتجاه	التكرار	النسبة
أوافق	20	50.0
أوافق إلى حد ما	14	35.0
لا أوافق	6	15.0
المجموع	40	100.0

جدول (48-3) مرتبة شعبية المرج
بين الشعبيات الأخرى حسب انتشار الفساد :

الترتيب	التكرار	النسبة
الأولى	7	17.5
الثانية	6	15.0
الثالثة	10	25.0
الرابعة	4	10.0
الخامسة	5	12.5
السادسة	3	7.5
ما قبل الأخيرة	4	10.0
الأخيرة	1	2.5
المجموع الكلي	40	100.0

ومن خلال جدول (49) يتضح أن هناك تصنيف جديد للقطاعات من وجهة نظر الخبراء الذين اعتمد عليهم الباحث في تقييم مدى انتشار الفساد في تلك القطاعات الإدارية، وهذا التصنيف يختلف عن ذلك الذي انتهينا إليه من خلال تحليل آراء الموظفين ففي الوقت الذي تحصل فيها قطاع الصحة على الترتيب الأول بالنسبة للموظفين تحصل على الترتيب الرابع بالنسبة لعينة الخبراء، أما الترتيب الأول بالنسبة للخبراء فقد تحصل عليه قطاع النقل والمواصلات حيث بلغ متوسطها (7.7).

يليها أمانات المؤتمرات الشعبية بمتوسط درجات بلغ(7.4)، وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع البلدية والحرس البلدي بمتوسط(7.2)، أما المرتبة الرابعة فقد حازت عليها ثلاثة قطاعات هي الصحة، المرافق والإسكان، الزراعة، وبهذا فإن هذه هي **المجموعة الأولى** من القطاعات الأكثر فسادا في مجتمع الدراسة، من وجهة عينة الخبراء، وهي تشمل كل من أمانة النقل والمواصلات، وأمانات المؤتمرات الشعبية، والبلدية والحرس البلدي، والصحة، والمرافق والإسكان، والزراعة.

أما **المجموعة الثانية** فتشمل مجموعة أخرى من القطاعات هي قطاع القوى العاملة (6.9)، وقطاع الاقتصاد والتجارة (6.8)، والخزانة والمالية(6.5) والتعليم والصناعة ومؤسسة الكهرباء، جميعها تحصلت على نفس المتوسط الحسابي حيث بلغ(6.4)، أما باقي القطاعات فهي من وجهة نظر الخبراء الأقل فسادا من القطاعات التي سبق ذكرها، وهي **المجموعة الثالثة** وتشمل قطاع الشباب والرياضة، والأمن الداخلي والخارجي بمتوسط متساوٍ بلغ (5.8)، ثم البنوك والمؤسسات المالية، والأمن والعدل بمتوسط

متساوٍ بلغ(5.3)، والبريد والاتصالات بمتوسط بلغ (5.1)، يليه العلاقات الخارجية(4.8) ثم القضاء والنيابة (4.7) وأخيرا الجوازات والجنسية بمتوسط (4.4) .

ونظرا لاختلاف جمهور البحث من الموظفين العامين مع الخبراء في هذا الخضم وعدم اتفاقهم في تصنيف أي القطاعات أكثر فسادا، عليه يحتاج الباحث إلى أن يعتمد أحد الرأيين وتبنيه، وإنه ومن خلال معايشة الباحث لمجتمع الدراسة، من جهة، وبناءً على درجة احتكاك كل من الخبراء والموظفين العامين بالإدارة، حيث يبدو أن الموظفين أكثر إطلاعا على الجانب الخفي للإدارة من الخبراء، عليه يقترح الباحث اعتماد وجهة النظر الأولى والتي قال بها جمهور المبحوثين من الموظفين العامين، مع التحفظ على آراء الخبراء في هذا المجال.

جدول(49) متوسط الفساد الإداري بالقطاعات بمجتمع الدراسة من وجهة نظر الخبراء:

القطاعات والمؤسسات	**الترتيب**	المتوسط	الانحراف المعياري
النقل والمواصلات	1	7.7	2.64
أمانات المؤتمرات الشعبية	2	7.4	2.74
البلدية والحرس البلدي	3	7.2	2.88
المرافق(الإسكان والتخطيط العمراني)	4	7.1	2.85
الصحة	4	7.1	2.53
الزراعة	4	7.1	2.80
أمانة القوى العاملة	7	6.9	2.90
الاقتصاد والتجارة	8	6.8	2.43
الخزانة والمالية	9	6.5	2.77
التعليم	10	6.4	2.60
الصناعة	10	6.4	2.55
مؤسسة الكهرباء	10	6.4	2.80

القطاعات والمؤسسات	**الترتيب**	المتوسط	الانحراف المعياري
الشباب والرياضة	13	5.8	3.04
الأمن الداخلي والخارجي	14	5.3	3.02
الأمن والعدل	14	5.3	2.59
البنوك والمؤسسات المالية	14	5.3	2.89
البريد والاتصالات	17	5.1	2.86
العلاقات الخارجية	18	4.8	2.91
القضاء والنيابة	19	4.7	2.53
الجوازات والجنسية	20	4.4	2.68

2. أكثر أنماط الفساد الإداري انتشارا في مجتمع الدراسة:

من بين أهداف هذه الدراسة التعرف على أبرز صور أو أنماط الفساد الإداري الأكثر انتشارا في مجتمع الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف طرح الباحث سؤلا على المبحوثين في العينتين (الموظفين والخبراء) لتحديد أي أنماط الفساد أكثر انتشارا في مجتمع الدراسة من وجهة نظرهم.

عموما، تبيّن بعد تفريغ بيانات العينة الأصلية أن أكثر صور الفساد الإداري انتشارا هي **استخدام المعدات والآلات المساعدة** على أداء المهنة من قبيل السيارات والهواتف وأجهزة الكمبيوتر وما في حكمها من آلات يمكن الاستفادة منها أو بيعها والاستحواذ على ثمنها، يلي هذا النمط في الترتيب تأكيد أفراد العينة أن **اختلاس الأموال العامة** بشكل مباشر أو غير مباشر يأخذ الترتيب الثاني، كما أكدوا على أن **إساءة التصرف في المال العام، والإهمال والتغيّب والتقصير** في أداء الدور والتهرب من السؤولية تأخذ على التوالي الترتيب الثالث والرابع أما في الترتيب الخامس فقد جاء **سرقة المواد الخام والقرطاسية** التابعة للجهة العامة، وبهذا فإن أفراد العينة يرون أن هذه

الخمسة أنماط من الفساد هي الأكثر انتشارا في مجتمع الدراسة حيث تراوحت نسبة التأكيد على أنها منتشرة جدا ما بين (67%- 77%) .

أما **المجموعة الثانية** وهي الأقل انتشارا مقارنة بالمجموعة الأولى، أو ذات المعدل المتوسط من الانتشار فهي تشمل **الرشوة** والهدايا العينية للمسؤولين وأصحاب القرار، يليها **أخذ عمولات** عن الخدمات العامة من المواطنين، ثم **التحيز** للأقارب في منح الحوافز والإجازات والتعيين والعلاوات..وغيرها من صور التحيز والتمييز القبلي، ثم **تزوير** المعاملات الرسمية مثل التقارير والفواتير الشهادات وأخر هذه المجموعة هو **تفريغ بعض الموظفين من العمل** ومنحهم إجازات غير رسمية وبدون مبرر، عموما تراوحت نسب التأكيد على انتشار هذه الأنماط بين(53- 63%).

جدول(50) أكثر أنماط الفساد انتشارا بمجتمع الدراسة من وجهة العينة الأصلية:

أنماط وصور الفساد الإداري	منتشرة جدا	منتشرة	غير منتشرة
الرشوة والهدايا العينية والمالية للمسؤولين وأصحاب القرار.	62.5	27.8	7.4
اختلاس الأموال العامة بطرق مباشرة وغير مباشرة.	72.2	23.0	3.9
سرقة المواد الخام والمعدات والقرطاسية التابعة للجهات العامة.	67.3	25.6	5.8
أخذ عمولات عن الخدمة العامة، والتربح من الوظيفة.	61.8	22.3	14.2
الإهمال والتغيب والتقصير في أداء المهنة والتهرب من المسؤولية	68.6	23.9	5.8
التحيز للأقارب في منح الحوافز والإجازات والتعيين والعلاوات..الخ	61.2	28.2	8.7
إساءة التصرف في المال العام وتبذيره بشكل غير نافع.	68.9	24.9	5.2
تزوير المعاملات الرسمية والشهادات (العقود والفواتير والإيصالات المالية، والصكوك والشهادات العلمية والتقارير الطبية...الخ).	57.3	34.0	6.8
تفريغ بعض الموظفين من العمل لوقت طويل وبدون مبرر.	52.8	39.2	6.5
إفشاء المعلومات السرية بخاصة فيما يتعلق بالعطاءات والمشاريع.	44.0	35.3	11.3
مرتبات الأشباح(صرف مرتبات أو مكافآت لأشخاص إما وهميين أو أموات).	45.3	40.1	12.5
المشاريع الوهمية، أو استلام بعضها دون المستوى المطلوب.	35.6	51.8	7.8
الإتجار بالدمغات المفروضة على الخدمات العامة والاستيلاء على ثمنها.	30.1	39.8	22.7
استخدام الآليات والمعدات المساعدة على أداء الوظيفة في الأغراض الشخصية (مثل السيارات والهواتف والكمبيوترات ...إلخ).	77.0	19.4	2.3

تبقي **المجموعة الأخيرة** من أنماط الفساد الإداري وهي أقل انتشارا في مجتمع الدراسة، وهي تشمل **مرتبات الإشباع**(*)، و**إفشاء المعلومات السرية** خاصة فيما يتعلق بالعطاءات والمشاريع المخطط لها في المؤسسة، **المشاريع الوهمية** أو استلام بعضها دون المستوى المطلوب من الجودة، وأخيرا **الاتجار بالدمغات والرسوم** المفروضة والجباية المتحصلة من تقديم الخدمات العامة للموطنين.

على هذا النحو، يمكن استخلاص أن هنالك العديد من أنماط الفساد المنتشرة في مجتمع الدراسة، غير أن هذه الأنماط منها ما هو منتشر بشكل كبير وأخرى منتشرة بشكل متوسط، والأخرى ضعيفة الانتشار أو أنها موجودة ولكن غير شائعة في المجتمع، فالمجموعة الأولي تشمل اختلاس المال العام وإساءة التصرف فيه، استعمال المعدات والآلات المساعدة على أداء الدور في قضاء المصالح الشخصية إضافة إلى التقصير والإهمال في أداء الدور، أما المجموعة الثانية فهي تشمل الرشوة وأخذ عملات والتزوير والتحيز للأقارب وتفريغ بعض الموظفين من العمل، في حين اشتملت المجموعة الثالثة على مرتبات الأشباح، والمشاريع الوهمية وإفشاء المعلومات السرية للعمل والاستيلاء على ثمن الضرائب والرسوم المفروضة على الخدمات العامة.

(*) **مرتبات الأشباح:** هي مرتبات تمنح لأناس إما أنهم متوفون أو أنهم شخصيات وهمية لا وجود لهم على أرض الواقع تدرج أسماؤهم ضمن قوائم العمال والموظفين بالمؤسسة ويمنحون مرتبات شهرية، وذلك بناء على ملفات مزورة ومستندات غير صحيحة وقرارات تعيين مغلوطة أو مزورة.

هذا من وجهة نظر الموظفين العامين أي العينة الأصلية، أما **الخبراء** فهم أيضا شبه اجمعوا على أن جميع صور الفساد التي ذكرت بالجدول (51) موجودة في مجتمع الدراسة غير أن هذا الوجود له حجم يختلف من نمط أو صورة إلى أخرى، وعن تصنيف هذه الصور أو الأنماط لم يختلفوا كثيرا عن آراء العينة الأصلية، فمن خلال النسبة المئوية نجد أن **المجموعة الأولى**، وهي الأكثر انتشارا، قد اشتملت على التوالي (الإهمال والتغيب والتقصير في أداء العمل، والتحيز للأقارب والأصدقاء، وتفريغ بعض الموظفين دون مبرر، واستخدام الآلات والمعدات المساعدة، وإساءة التصرف في المال العام).

جدول(51) أكثر أنماط الفساد انتشارا بمجتمع الدراسة من وجهة نظر الخبراء:

غير منتشرة	منتشرة	منتشرة جدا	أنماط وصور الفساد الإداري
7.5	50.0	40.0	الرشوة والهدايا العينية والمالية للمسؤولين وأصحاب القرار.
2.5	45.0	52.5	اختلاس الأموال العامة بطرق مباشرة وغير مباشرة.
5.0	35.0	52.5	سرقة المواد الخام والمعدات والقرطاسية التابعة للجهات العامة.
5.0	52.5	35.0	أخذ عمولات عن الخدمة العامة، والتربح من الوظيفة.
5.0	25.0	65.0	الإهمال والتغيب والتقصير في أداء المهنة والتهرب من المسؤولية
7.0	30.0	60.0	التحيز للأقارب في منح الحوافز والإجازات والتعيين والعلاوات..الخ
5.0	37.5	55.0	إساءة التصرف في المال العام وتبذيره بشكل غير نافع.
5.0	55.0	37.5	تزوير المعاملات الرسمية والشهادات (العقود والفواتير الإيصالات المالية، والصكوك والشهادات العلمية والتقارير الطبية...الخ).
5.0	35.0	60.0	تفريغ بعض الموظفين من العمل لوقت طويل وبدون مبرر.
10.0	42.5	45.0	إفشاء المعلومات السرية بخاصة فيما يتعلق بالعطاءات والمشاريع.
10.0	45.0	45.0	مرتبات الأشباح(صرف مرتبات أو مكافآت لأشخاص إما وهميين أو أموات).
10.0	55.0	35.0	المشاريع الوهمية، أو استلام بعضها دون المستوى المطلوب.
10.0	50.0	35.0	الإتجار بالدمغات المفروضة على الخدمات العامة والاستيلاء على ثمنها.
2.5	37.5	60.0	استخدام الآليات والمعدات المساعدة على أداء الوظيفة في الأغراض الشخصية (مثل السيارات والهواتف والكمبيوترات ...الخ).

أما **المجموعة الثانية** فهي تشمل من وجهة نظر الخبراء (اختلاس المال العام، سرقة المواد والمعدات والقرطاسية، وإفشاء المعلومات السرية، ومرتبات الأشباح، والرشوة والهدايا العينة والمالية)، في المقابل اشتملت **المجموعة الثالثة** على (التزوير والمشاريع الوهمية والاتجار بالدمغات وأخذ العملات عن الخدمات العامة).

ومن خلال مقارنة تصنيف عينة الخبراء بتصنيف عينة الموظفين(الأصلية) نجد أن أفراد العينتين يكادوا يجمعوا على أن كل صور الفساد المذكورة موجودة في مجتمع الدراسة، وإن اختلفوا نسبيا في تحديد حجم انتشار كل منها إلا أنهم شبه اتفقوا على تصنيف الأنماط الأكثر انتشارا، حيث اتفق أفراد العينتين أن الإهمال والتغيب والتقصير في أداء العمل واستخدام الآلات والمعدات المساعدة على أداء الدور وإساءة التصرف في المال العام هي أكثر صور الفساد الإداري انتشارا في مجتمع الدراسة، أما بالنسبة **للمجموع الثانية** فقد اتفقوا على أنها تشتمل على الرشوة والهدايا العينة والمالية المقدمة للمسؤولين، أما فيما يخص **المجموعة الثالثة** فقد اتفق أفراد العينتين على أنها تتضمن المشاريع الوهمية وأخذ عمولات عن الخدمات العامة الممنوحة للمواطنين مجانا.

3. عوامل الفساد الإداري بمجتمع الدراسة:

لقد استخلص الباحث عدد من العوامل التي أكدت الدراسات السابقة على أهميتها في تفسير الفساد الإداري، ولقد تم عرضها على عينة الموظفين لأخذ آرائهم في مدى أهمية كل منها ومعرفة أكثرها تأثيرا في الظاهرة بمجتمع الدراسة، ولقد صنفت هذه المتغيرات في مجموعتين هما العوامل

الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية والإدارية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام تقنية التحليل العاملي Factor Analysis لمعرفة مدى مصدقية أن تكون هنالك مجموعتان من العوامل(العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية) ومدى تشبع كل متغير على كل من العاملين وبذلك يتحدد انتماء المتغير للعامل فإن كان تشبع المتغير على العامل الأول أكبر يعني ذلك أنه ينتمي إليه ويدخل ضمنه والعكس بالعكس، وبهذا نكون قد تمكنا من تصنيف المتغيرات المتعددة ودمجها في عامل واحد أي قمنا بنمذجة هذه المتغيرات.

جدول(52) **عوامل الفساد المستخلصة من التحليل العاملي بعد التدوير لدى عينة الموظفين:**

المتغيرات	الاقتصادي	الاجتماعي
انتشار الجهل وارتفاع الأمية بين الموظفين.	---	.466
انتشار ثقافة تشجع على الفساد.	---	.443
عجز المؤسسات التعليمية وفشلها في تأدية دورها التربوي والأكاديمي	---	.482
ضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم، القانون...الخ)	---	.599
سيادة القيم الاستهلاكية التي تشجع على الترف والبذخ.	--	.724
الأزمات والنكبات الاقتصادية.	---	.507
انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة العامة عند فئة كبيرة من الموظفين.	---	.656
عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر للهيكلية والمدراء والمسؤولين.	---	.619
تضخم الجهاز البيروقراطي(بطالة مقنعة)	---	.726
غياب معيار الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف المستويات.	---	.743
تعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام المواطن.	---	.717
ضعف كفاءة الكادر الوظيفي وقلة خبرته.	---	.706
غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة الدور (واجبات الوظيفة وحقوقه)	.673	---
شعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة.	.473	---
ضعف الولاء الوطني والمجتمعي.	.599	---
عجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية.	.613	---
غلبة حب النفس والطمع لدى الموظفين.	.520	--
تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي	.808	---
خصخصة القطاع العام دون وجود استراتيجية مخططة لإتمام ذلك.	.848	---

المتغيرات	الاقتصادي	الاجتماعي
ضعف أو انعدام المنافسة في السوق الأمر الذي قاد لظهور مصادر الاحتكار.	.844	---
عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص(تداخل الحدود والعمالة والتمويل)	.882	---
عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.	.810	---
عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية.	.729	---
ضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة.	.629	---

لقد بلغ معامل ارتباط العاملين (0.66) أما نسبة تشبع المتغيرات بالعامل الأول فقد بلغ (32.26%)، في حين بلغت نسبة تشبع المتغيرات بالعامل الثاني (26.79%).

- **استبعد الباحث التشبعات الصغيرة وأبقى الكبيرة لتسهيل القراءة على القارئ.**

من الجدول(52) يمكن القول: أن **العامل (الاقتصادي– الإداري)** للفساد الإداري يشتمل من وجهة نظر عينة الموظفين على العديد من المتغيرات هي كالآتي:

1. غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة الدور (واجبات الوظيفة وحقوقه)
2. شعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة.
3. ضعف الولاء الوطني والمجتمعي.
4. عجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية.
5. غلبة حب النفس والطمع لدي الموظفين.
6. تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي
7. خصخصة القطاع العام دون وجود استراتيجية مخططة لإتمام ذلك.
8. ضعف أو انعدام المنافسة في السوق الأمر الذي قاد لظهور مصادر الاحتكار.
9. عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص(تداخل الحدود والعمالة والتمويل)
10. عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.
11. عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية.
12. ضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة.

أما المتغير **(الاجتماعي-الثقافي-التربوي)** فقد اشتمل من وجهة نظر الموظفين على عدد من المتغيرات هي كالآتي:

1. انتشار الجهل وارتفاع الأمية بين الموظفين.
2. انتشار ثقافة تشجع على الفساد.
3. عجز المؤسسات التعليمية وفشلها في تأدية دورها التربوي والأكاديمي
4. ضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم، القانون...إلخ)
5. سيادة القيم الاستهلاكية التي تشجع على الترف والبذخ.
6. الأزمات والنكبات الاقتصادية.
7. انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة العامة عند فئة كبيرة من الموظفين.
8. عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر للهيكلية والمدراء والمسؤولين.
9. تضخم الجهاز البيروقراطي(بطالة مقنعة)
10. غياب معيار الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف المستويات.
11. تعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام المواطن (البيروقراطية).
12. ضعف كفاءة الكادر الوظيفي وقلة خبرته.

أما **عن ترتيب هذه المتغيرات،** وحجم تأكيد أفراد العينة على أهميتها في تفسير الفساد الإداري فقد تبيّن أن ضعف الولاء الوطني وعجز المؤسسات التعليمية وعدم الاستقرار الإداري وغياب معايير الكفاءة في اختيار الخيارين وتعيينهم قد حازت على تأكيد كبير من قبل أفراد عينة الموظفين حيث تحصلت على الأربع ترتيبات الأولى، يلي ذلك المتغيرات التي تمثل **المجموعة الثانية** وهي (عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة، غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة الدور، انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة العام عند فئة كبيرة من الموظفين، ضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم، والقانون)، الجهل وارتفاع الأمية بين الموظفين، عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية، عجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم

المستقبلية، شعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة، تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي.

جدول(53) التوزيع النسبي لعوامل الفساد الإداري من وجهة نظر عينة الموظفين:

عوامل الفساد الإداري	مهمة جدا	مهمة	غير مهمة
1. ضعف الولاء الوطني والمجتمعي.	71.5	14.9	8.7
2. عجز المؤسسات التعليمية وفشلها في تأدية دورها التربوي والأكاديمي	71.2	18.1	5.5
3. عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر للهيكلية والمدراء والمسؤولين.	70.2	11.3	12.6
4. غياب معيار الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف المستويات.	68.9	14.9	11.0
5. عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.	68.9	19.1	6.8
6. غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة الدور	68.3	18.8	8.1
7. انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة العامة عند فئة كبيرة من الموظفين.	65.0	20.1	9.1
8. ضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم، القانون).	65.0	18.4	8.4
9. الجهل وارتفاع الأمية بين الموظفين.	64.7	21.7	9.4
10. عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية.	64.7	22.0	8.1
11. عجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية.	64.7	19.7	10.7
12. شعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة.	64.1	24.3	6.5
13. تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي	63.1	18.8	10.8
14. غلبة حب النفس والطمع لدي الموظفين.	61.8	22.0	11.3
15. عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص (تداخل الحدود والعمالة والتمويل).	60.8	17.8	15.9
16. ضعف أو انعدام المنافسة في السوق الأمر الذي قاد لظهور مصادر الاحتكار.	59.5	23.3	12.0
17. تضخم الجهاز البيروقراطي (بطالة مقنعة).	59.5	21.0	14.2
18. ضعف كفاءة الكادر الوظيفي وقلة خبرته.	56.0	24.6	14.6
19. خصخصة القطاع العام دون وجود إستراتيجية مخططة لإتمام ذلك.	56.3	18.8	17.2
20. تعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام المواطن.	55.7	24.3	15.2
21. انتشار ضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة.	55.3	29.8	10.0
22. الأزمات والنكبات الاقتصادية.	55.0	22.3	14.6
23. انتشار ثقافة تشجع على الفساد.	54.7	28.2	8.7
24. سيادة القيم الاستهلاكية التي تشجع على الترف والبذخ.	47.9	31.1	1.7

لقد جاءت هذه المتغيرات في الترتيب الأخير وهي: غلبة حب النفس والطمع لدى الموظفين، وعدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص(تداخل الحدود والعمالة والتمويل)، وسيادة القيم الاستهلاكية التي تشجع على الترف والبذخ، وتضخم الجهاز البيروقراطي (بطالة مقنعة)، وضعف كفاءة الكادر الوظيفي وقلة خبرته، وخصخصة القطاع العام دون وجود إستراتيجية مخططة لإتمام ذلك، وتعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام المواطن، وضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة، والأزمات والنكبات الاقتصادية، وانتشار ثقافة تشجع على الفساد، وضعف أو انعدام المنافسة في السوق الأمر الذي قاد لظهور مصادر الاحتكار.

4. توزيع أفراد العينة على مقياس الفساد الإداري:

إن التعرف على مدى امتلاك الأفراد لخاصية الفساد الإداري يعد من بين الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الأفراد قيم واتجاهات وأفكار تشجع على الفساد، والتعرف على مدى اقترافهم لسلوكيات تنتمي إلى هذا الضرب من الفعل، ولما كان من الصعب بمكان تحقيق ذلك بسؤال واحد نظرا لتعدد أبعاد ومؤشرات قياس هذا الهدف لذا لجأ الباحث إلى تقنية المقاييس، ولقد تم الحصول على الجدول(54) نتيجة لتطبيق هذا المقياس على الموظفين وهو يعرض التوزيع النسبي للمبحوثين على كل فقرة من فقرات المقياس.

ومن خلال تحليل معطيات الجدول (54) يمكن القول: أن هنالك العديد من القيم المحفزة على تبني سلوك فاسد منتشرة في مجتمع الدراسة أو على الأقل بين أفراد العينة حيث يتضح أن (28%) من أفراد العينة لديهم اعتقاد

قوى بأن المجتمع مسؤول عن فشلهم في تحقيق أهدافهم وأن (19%) منهم يوافقون بشدة على أنهم لن يضيعوا فرصة تتاح أمامهم لتحقيق أهدافهم الشخصية إذا أصبحوا مسؤولين يوما ما، كما أن(16%) يوافقون بشدة على تجاوز القانون من أجل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم، في ظل هذه الاعتقادات والقيم نجد أن (50%) من المبحوثين يوافقون بشدة على وجود الظلم وعدم العدالة في التوزيع والمساواة بين الموظفين وأن (52%) يؤكدون بشدة أن أغلب المدراء فاسدون وغير أمناء على المال العام، كما أن (33%) منهم يؤكدون بشدة على أن لهم حق في المال العام ولا بد من أخذه بأي وسيلة كانت.

هذا ولقد أفاد ما يعادل (68%) من أفراد العينة بإمكانية إفلاتهم من القانون والعقاب في حال تورطهم في قضية فساد مالي أو إداري، من ناحية أخرى أكد(28%) من أفراد العينة أنهم لا يمانعون في أخذت أتعاب(بقشيش) من المواطنين نظير قيامهم بأعمالهم الوظيفية أو ربما تجاوز القانون، وربما يرجع هذا إلى أن (45%) من العينة يرون أن القانون مغيب في الإدارات التي يعملون بها مما يجعلها بيئة خصبة للفساد، وأن (37%) من العينة قد اختلط عليهم الحلال بالحرام الأمر الذي أعاق قدرتهم على اتخاذ القرار السديد والمتفق مع القيم الدينية، وربما يؤكد ذلك أن(36%) قد أخذوا سُلفا مصرفية بفوائد رغم قناعتهم بأنها تمثل ربا وهي حرام شرعا، وهذا ما يؤكد حال التخبط والبهتان في المعايير الاجتماعية، والصراع القيمي الذي يعيشه بعض الأفراد.

جدول(54) توزيع أفراد العينة الأصلية على مقياس الفساد الإداري:

لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة	العبارات
4.9	22.7	71.8	إني مؤمن بأن الفساد الإداري منتشر بشكل كبير جدا في المجتمع الليبي.
56.3	9.1	33.0	لنا الحق في اخذ نصيبنا من المال العام بأي وسيلة كانت
17.5	28.8	52.4	أغلب المسؤولين فاسدو الذمة وغير أمناء على المال العام
69.6	6.8	19.7	أؤيد العمل بمقولة (كول ووكل) التي يستعملها بعض المسؤولين اليوم
71.5	8.7	19.1	إذا أصبحت مسؤولا يوما ما، فلن أضيع فرص تتاح أمامي لتحقيق أهدافي وطموحاتي الشخصية.
71.5	11.3	16.2	لا اهتم أبدا إذا تجاوزت القانون في تحقيق أهدافي وغاياتي.
18.1	35.9	45.0	اعتقد إن القانون مغيب في أغلب الإدارات.
9.4	38.8	50.2	مقتنع بأن هنالك عدم عدالة ومساواة بين الموظفين في كل شيء.
37.5	26.2	34.6	اشعر أني محروم من الفرص التي تتاح أمام العديد من زملائي في العمل
69.6	4.5	23.6	لا أمانع في أن يأخذ الموظف أتعاب (بكشيش) من المواطنين .
71.8	8.1	17.8	مقتنع بمبدأ أعطي وخوذ (تبادل الخدمات بين المسؤولين).
52.8	29.8	15.2	أبادر في مساعدة من احتاج إلى خدماته يوما ما ومساعدته في إنهاء إجراءات الإدارية.
34.6	35.9	28.2	المجتمع حتما مسؤول عن عدم قدرتي على تحقيق أهدافي وطموحاتي
27.5	43.7	24.6	من السهل أن تفلت من القانون لأن المحامين يمكنهم مساعدتك في أي مشكلة إدارية أو مالية
29.1	32.4	36.9	اشعر أحيانا أني غير قادر على اتخاذ قراري بسبب تداخل الحرام والحلال هذه الأيام
24.3	38.8	35.9	قد يضطر الواحد منا لأخذ سُلفة أو قرض رغم قناعتنا بأنه سلوك محرم دينيا.
30.1	28.5	40.1	كل مسؤول يواجه ضغط غير عادي من قبل أقاربه وأصدقائه مما يدفعه لتجاوز القانون
64.1	20.1	14.2	تدفعني الفوضى الإدارية إلى إتباع مسالك غير قانونية لخدمة مصالحي أو مصالح أصدقائي
66.7	12.6	18.8	عرضت على أكثر من مرة هدية أو مساعدة (رشوة).
69.3	19.4	9.4	أخذت عهد مالية ولم أسوي بعضها إلى الآن
70.2	12.3	16.2	أنا معتاد على تأجيل المعاملات المالية للاستفادة من أصحاب تلك الخدمات
69.9	20.4	8.1	سبق وأن طلبت أتعابي مقابل موافقتي على بعض الإجراءات الإدارية غير القانونية
66.7	19.1	12.6	سبق وأن ضغط على زملائي للحصول على خدمات وإنهاء إجراءات غير قانونية
68.9	11.3	18.8	لقد اضطررت مرارا لدفع رشوة لموظفين آخرين لإتمام إجراءاتي ومعاملاتي الإدارية
75.4	11.7	12.0	لقد ساعدت أصدقائي وأقاربي في الحصول على فرص عمل وصفقات كبيرة بطرق غير شرعية
64.4	10.0	23.0	احصل على مرتب ثاني من جهة عامة أخرى(ازدواجية عمل).
72.5	15.2	11.3	سبق وأن أخذت إلى بيتي أشياء من العمل كالمعدات أو القرطاسية أو المكيفات أو الهواتف...الخ
57.9	22.3	17.2	كثيرا ما تسترت على زملائي في العمل عند وقوعهم في الخطأ متعمدا كان أو غير متعمد
66.0	4.9	27.8	حدث معي أن ساومت بعض المواطنين المسولين في جهات أخرى (اخدمه مقابل أن يخدمني)
67.0	19.1	11.3	نجحت مرة أو أكثر في الهروب من دفع الضرائب المستحقة عليّ.
46.3	23.6	29.1	سبق وأن أنهيت أكثر من إجراء إداري وأنا غير مقتنع به تماما.
65.4	19.1	14.2	قمت مرة أو أكثر بتحريف أو تغيير(تزوير) شهادات رسمية أو فواتير أو معاملات إدارية
68.6	14.6	15.9	لدي رخصة تجارية أو حرفة مع عملي الحكومي
54.7	30.2	14.2	أكثر من مرة غبت عن العمل وبالتنسيق مع زملائي يتم تسجيل حضوري

ومن منطلق ما تبيّن من خلال تحليل البعد القيمي للفساد عند أفراد العينة، فقد لا يكون غريبا أن يؤكد (31%) من أفراد العينة على أنه قد عرضت عليه رشوة أو هدية من قبل أشخاص آخرين، كما يؤكد(30%) على أنهم اضطروا مرة على الأقل لدفع رشوة لموظف آخر لتسهيل بعض الإجراءات وإنهائها، أو أن يؤكد (33%) من العينة أنهم سبق وأن ساوموا بعض الموظفين في جهات أخرى على تبادل الخدمات (اخدمني مقابل أن أخدمك)، ولو كانت تلك الخدمة شرعية لما اضطر الموظف للمساومة عليها ، وربما هذا ما جعل (50%) من أفراد العينة تقريبا يؤكدون على أنهم قد سبق لهم أن انهوا إجراءات إدارية وهم غير مقتنعين بها.

وكمؤشر على مدى انتشار الفساد بين الموظفين تبين أن (29%) أكدوا على أنهم سبق وأن طلبوا أتعاب من المتعاملين مع الإدارات التي يعملون بها لإنهاء إجراءات غير قانونية ، كما أكد (33%) على أنهم قاموا مرة أو أكثر بتحريف بعض الإجراءات الرسمية (التزوير)، وكدليل على التحريف والتزوير فقد أكد(30%) من أفراد العينة على أن لديهم رخص تجارية إضافة إلى عملهم الحكومي، ومعلوم أن الحصول على مثل هذا الترخيص بحاجة إلى إجراءات تثبت أن المتقدم للحصول على هذه الرخصة لا يعمل موظفا بالقطاع العام، وعلى هذا فإن معنى حصول (30%) من أفراد العينة على هذا الرخص يعنى أنهم قدموا ما يفيد أنهم ليسوا موظفين عامين وهو في الحقيقة كذلك أي أنهم قاموا بتزييف وتزوير في المستندات الرسمية التي قدموها للجهة المختصة بمنح هذه الرخصة أو أنهم دفعوا رشاوى للحصول على هذه الرخص.

5. التحليل العاملي لبنود وفقرات المقياس:

يلجأ الكثير من الباحثين إلى استخدام التحليل العاملي مع بيانات المقاييس التي يستخدمونها في دراستهم بهدف التأكد من مدى تناسب كل فقرة مع البعد الذي تنتمي إليه، أو بمعنى أخرى، الحكم على مدى صحة افتراض أن تلك الفقرة التي وضعت في البعد الأول أو الثاني هي فعلا تنتمي إليهما، وذلك من خلال مقدار تشبع الفقرة أو المتغيرات(Variables) على العامل العام(Factor).

عموما يشتمل المقياس الذي طوره الباحث على بعدين أساسيين، هما البعد القيم والبعد السلوكي، وعلى الرغم من أن الباحث انطلق نظريا من افتراض أن كلا منهما يشتمل على تلك الفقرات أو المتغيرات التي وضعت ضمنهما، وبالرغم من تأكيد الصدق الظاهري للمقياس على تناسب الفقرات مع البعدين، إلا أن الاختبار الميداني ونتائج اختبار التحليل العاملي أجبرت الباحث على أن يعيد توزيع تلك الفقرات، حيث تغير وضع بعض الفقرات، وهي كما يلي توزيعها على البعدين في الجدولين الآتيتين بعد اختبار تشبعها على العامل العام:

الملاحظ أن الدرجة الكلية للمقياس لم تتغير، حيث لم تحذف أي عبارة في المقياس جراء استخدام التحليل العاملي، فجميع الفقرات تشبعت بدرجة مقبولة على العاملين، وهذا ما دفع الباحث لعدم حذف أي فقرة، الأمر الذي جعل الدرجة الكلية كما هي ولم تتغير.

جدول(55) تشبع الفقرات على البعد القيمي بواسطة التحليل العاملي بعد التدوير:

البعد القيمي للفساد	التشبع
إني مؤمن بأن الفساد الإداري منتشر بشكل كبير جدا في المجتمع الليبي.	0.315
أغلب المسؤولين فاسدي الذمة وغير أمناء على المال العام	0.409
إذا أصبحت مسؤولا يوما ما، فلن أضيع فرصا تتاح أمامي لتحقيق أهدافي وطموحاتي الشخصية.	0.853
لا أهتم أبدا إذا تجاوزت القانون في تحقيق أهدافي وغاياتي.	0.843
اعتقد إن القانون مغيب في أغلب الإدارات.	0.446
مقتنع بأن هنالك عدم عدالة ومساواة بين الموظفين في كل شيء.	0.337
اشعر أني محروم من الفرص التي تتاح أمام العديد من زملائي في العمل	0.551
لا أمانع في أن يأخذ الموظف أتعاب (بكشيش) من المواطنين ليسعد بها الحال	0.826
مقتنع بمبدأ أعطي وخوذ(تبادل الخدمات بين المسؤولين).	0.845
من السهل أن تفلت من القانون لأن المحامين يمكنهم مساعدتك في أي مشكلة إدارية أو مالية	0.468
اشعر أحيانا أني غير قادر على اتخاذ قراري بسبب تداخل الحرام والحلال هذه الأيام	0.338
قد يضطر الواحد منا لأخذ سُلفة أو قرض رغم قناعتنا بأنه سلوك محرم دينيا.	0.366
كل مسؤول يواجه ضغط غير عادي من قبل أقاربه وأصدقائه مما يدفعه لتجاوز القانون	0.322
تدفعني الفوضى الإدارية إلى إتباع مسالك غير قانونية لخدمة مصالحي أو مصالح أصدقائي	0.787
عرضت عليّ أكثر من مرة هدية أو مساعدة (رشوة).	0.884
أخذت عهد مالية ولم أسوي بعضها إلى الآن.	0.876
أنا معتاد على تأجيل المعاملات المالية للاستفادة من أصحاب تلك الخدمات.	0.899
سبق وأن طلبت أتعابي مقابل موافقتي على بعض الإجراءات الإدارية غير القانونية.	0.860
لقد اضطررت مرارا لدفع رشوة لموظفين آخرين لإتمام إجراءاتي ومعاملاتي الإدارية الخاصة.	0.875
أحصل على مرتب ثاني من جهة عامة أخرى(ازدواجية عمل).	0.772
حدث معي أن ساومت بعض المواطنين المسولين في جهات أخرى(أخدمه مقابل أن يخدمني)	0.737
سبق وأن أنهيت أكثر من إجراء إداري وأنا غير مقتنع به تماما.	0.640
قمت مرة أو أكثر بتحريف أو تغيير(تزوير)شهادات رسمية أو فواتير أو معاملات إدارية أخرى	0.815
لدي رخصة تجارية أو حرفة مع عملي الحكومي	0.721

ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول(57) نلاحظ أن المتوسط الحقيق لدرجات الأفراد على المقياس ككل أكبر من المتوسط النظري للمقياس، فالمتوسط الحقيقي بلغ (83). في حين بلغ المتوسط النظري

(68)[*]، وهذا يعني أن أفراد العينة يمتلكون درجة أعلى من الدرجة المتوسطة لمقياس الفساد الإداري، وكما يتضح ذلك على مستوى البعدين السلوكي والقيمي فكلا المتوسطين الحقيقيين أكبر من المتوسطين النظريين فالمتوسط النظري للبعد السلوكي يساوي(20) والمتوسط الحقيقي بلغ (22)، أما البعد القيمي فقد بلغ متوسطه النظري (48) في مقابل بلغ المتوسط الحقيقي(61) وفي كلى الحالتين يمكن القول: إن الخاصيتين متوافرتان عند أفراد العينة من الموظفين، وهذا ما يؤكد انتشار الفساد لدى أفراد العينة وتبنيهم له.

جدول(56) تشبع الفقرات على البعد السلوكي بواسطة التحليل العاملي بعد التبويب:

التشبع	البعد السلوكي للفساد
0.588	لنا الحق في اخذ نصيبنا من المال العام بأي وسيلة كانت
0.398	أؤيد العمل بمقولة (كول ووكل)التي يستعملها بعض المسؤولين
0.560	أبادر في مساعدة من احتاج إلى خدماته يوما ما ومساعدته في إنهاء الإجراءات الإدارية.
0.661	المجتمع حتما مسؤول عن عدم قدرتي على تحقيق أهدافي وطموحاتي
0.770	أكثر من مرة غبت عن العمل وبالتنسيق مع زملائي يتم تسجيل حضوري
0.827	نجحت مرة أو أكثر في الهروب من دفع الضرائب المستحقة عليّ.
0.522	سبق وأن ضغط عليّ زملائي للحصول على خدمات وإنهاء إجراءات غير قانونية
0.838	لقد ساعدت أصدقائي وأقاربي في الحصول على فرص عمل وصفقات بطرق غير شرعية
0.817	سبق وان أخذت إلى بيتي أشياء من العمل كالمعدات أو القرطاسية أو المكيفات أو الهواتف
0.483	كثيرا ما تسترت على زملائي في العمل عند وقوعهم في الخطأ متعمدا كان أو غير متعمد

[*] حسب المتوسط النظري من خلال ضرب عدد الفقرات (34) في متوسط الرمز الذي أعطي للإجابات (1+2+3)، أي أنه ناتج المعادلة التالية: $68 \equiv \{34 \times 2\} \equiv \left\{\frac{1+2+3}{3}\right\} \times 34$.

جدول (57)الخصائص الكمية الوصفية للمقياس بعد التبويب:

الخصائص	البعد السلوكي	البعد القيمي	الدرجة الكلية
المتوسط الحسابيMean	22.481	60.854	83.34
الوسيط Median	24.000	65.000	88.00
الانحراف المعياري Std. Deviation	4.3197	13.7553	16.867
التباين Variance	18.6596	189.2093	284.496
الالتواء Skewness	-1.292	-1.043	-1.083

ولمزيد من الدقة في الحكم نستخدم اختبار T-TEST لاختبار الفروق بين المتوسطات النظرية والمتوسطات الحقيقية للتأكد من أن الفروق دالة إحصائيا وليست ناتجة عن الصدفة، ومن خلال استخدام هذا الاختبار نلاحظ الآتي:

1. أن الفرق بين المتوسط النظري والمتوسط الحقيقي لمقياس الفساد الإداري (الدرجة الكلية) هو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).
2. كذلك فإن الفرق بين المتوسطين النظري والحقيقي لمقياس البعد القيمي للفساد كان فرقا دالا إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي(0.01).
3. أن الفرق بين المتوسط النظري والمتوسط الحقيقي لمقياس البعد السلوكي في مقياس الفساد فرق دال إحصائيا عند مستوى (0.01).

جدول(58) نتائج اختبار T-TEST للفرق بين المتوسطين النظري و الحقيقي:

المقياس	قيمة اختبارT	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطين
البعد السلوكي	10.095	308	0.01	2.481
البعد القيمي	16.427	308	0.01	12.854
الدرجة الكلية	15.982	308	0.01	15.34

هكذا يمكن الجزم بأن أفراد العينة لديهم الخاصية أو يكتسبون الخاصية المقيسة (الفساد) بدرجة أعلى من المتوسطة، كما أنهم يكتسبون القيم التي تشجع على إبداء السلوك الفاسد، بل ومنهم من ارتكب ذلك السلوك، ويتضح ذلك من جلال الجدول (59) حيث يتبين أن (80%) من أفراد العينة تحصلوا عند تطبيق المقياس عليهم على درجة أكبر من (67)، أما البعد السلوكي فقد تحصل (83%) على درجات ما بين (18−27) درجة مع العلم أن المتوسط النظري يساوي(20) كذلك الحال بالنسبة للبعد القيمي حيث تحصل(80%) من المبحوثين على درجة تراوحت بين(47−81) حيث(81)هي الدرجة العظمى Maximum.

جدول (59) توزيع أفراد العينة حسب درجاتهم على مقياس الفساد الإداري:

البعد القيمي	التكرار	النسبة
أقل من47	62	20.1
75-47	216	69.9
76 فما فوق	31	10.0
مجموع المجيبين	309	100.0
البعد السلوكي	**التكرار**	**النسبة**
أقل من 18 درجة	52	16.8
27-18	257	83.2
المجموع	309	100.0
الدرجة الكلية للمقياس	**التكرار**	**النسبة**
أقل من 67	62	20.1
100-67	215	69.6
101 فما فوق	31	10.0
المجموع	308	99.7
غير مبين	1	0.3
المجموع الكلي	309	100.0

6. أنماط ونماذج الشخصية التي ارتكبت فسادا إداريا:

لقد حاول الباحث استبيان آراء الخبراء حيال أهم أو أبرز خصائص الشخصية المفسدة في مجال الإدارة ولقد انتهى من طرحه لذلك السؤال إلى أن أفراد عينة الخبراء يرون أن أبرز ما تتصف به تلك الشخصية هو أنها محبة للمال وتتسم بالطمع الشديد حيث أكد(83%) من الخبراء على ذلك، كما جاء تأكيد عينة الخبراء على أن الشخصية المفسدة لديها اعتقادات وأفكار خاطئة تبيح لها العمل بكل ما هو محرم وممنوع قانونا، حيث أكد ذلك (65%) من الخبراء.

جدول(60-1)
الطمــع وحب المـــال

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	33	82.5
موجودة إلى حد ما	6	15.0
غير مبين	1	2.5
المجموع	40	100.0

جدول(60-2)
لديهم اعتقادات وأفكار خاطئة

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	26	65.0
موجودة إلى حد ما	12	30.0
غير مبين	1	2.5
مجموع المجيبين	39	97.5
غير مبين	1	2.5
المجموع	40	100.0

جدول(60−3)
غير متخصصين ويفتقدون الكفاءة

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	25	62.5
موجودة إلى حد ما	11	27.5
غير موجود	2	5.0
مجموع المجيبين	38	95.0
غير مبين	2	5.0
المجموع	40	100.0

جدول(60−4)
حب الترف والتباهي والبذخ

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	23	57.5
موجودة إلى حد ما	14	35.0
غير موجود	2	5.0
مجموع المجيبين	39	97.5
غير مبين	1	2.5
المجموع	40	100.0

الخاصية الثالثة هي أنهم غير متخصصين ويفتقدون الكفاءة في أعمالهم حيث أكد على انتشار هذه الخاصية ما يعادل(63%) من إجمالي الخبراء، كما أكد (50.0%) من الخبراء أن هؤلاء الأشخاص عادة يفتقرون إلى المستوى العالي من التعليم والثقافة العامة.

جدول(60-5)

6)ضعاف في التعليم و الثقافة العامة

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	20	50.0
موجودة إلى حد ما	15	37.5
غير موجود	4	10.0
مجموع المجيبين	39	97.5
غير مبين	1	2.5
المجموع	40	100.0

جدول(60–

غير أكفاء ويفتقدون الثقة بأنفسهم

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	19	47.5
موجودة إلى حد ما	14	35.0
غير موجود	4	10.0
مجموع المجيبين	37	92.5
غير مبين	3	7.5
المجموع	40	100.0

كما يري الخبراء أن هذه الشريحة من الموظفين لا يحترمون العادات ولا التقاليد ولا يهتمون أو يعنون بأمر الرأي العام أو ما سيقال عنهم في حال ما ثبت عليهم الفساد الإداري حيث أكد ذلك ما نسبتهم (47.5%)، أما من يرون أن هؤلاء الأشخاص يتصفون بأنهم انتهازيون ويتسمون الفردية والأنانية فقد بلغت نسبتهم (45.0%)، هذا ولقد أكد (40.0%) من العينة أن هذه الشخصية تتسم بكونها منحرفة أصلا، حيث تشربت قبل اقترافها لهذا السلوك ثقافة فاسدة منذ الصغر وترعرعت فيها مما جعلها مفسدة عند كبرها وتوليها مناصبا إدارية، أيضا أكد(32.5%) من المبحوثين على أن هذه الشخصية لديها الدراية القانونية الكافية ولكن لديهم مشكلة احترام القانون بالتالي العمل به أو تطبيقه. كذلك أكد (30%) على أن هذه الشخصية مغامرة لا تخشى على نفسها من الوقوع تحت طائلة القانون.

جدول(60-7)
لا يحترمون العادات والتقاليد ولا يهتمون بالرأي العام

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	19	47.5
موجودة إلى حد ما	16	40.0
غير موجود	3	7.5
مجموع المجيبين	38	95.0
غير مبين	2	5.0
المجموع	40	100.0

جدول(60-8)
انتهازيون ويتسمون بالفردية والأنانية

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	18	45.0
موجودة إلى حد ما	19	47.5
غير موجود	2	5.0
مجموع المجيبين	39	97.5
غير مبين	1	2.5
المجموع	40	100.0

جدول(60-9)
منحرفون وتشربوا ثقافات فاسدة منذ صغرهم

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	16	40.0
موجودة الى حد ما	15	37.5
غير موجود	7	17.5
مجموع المجيبين	38	95.0
غير مبين	2	5.0
المجموع	40	100.0

جدول(60-10)
ضليعون في القانون ولا يحترمونه أو يطبقونه

الإجابة	التكرار	النسبة
موجودة فيهم	13	32.5
موجودة إلى حد ما	20	50.0
غير موجود	6	15.0
مجموع المجيبين	39	97.5
غير مبين	1	2.5
المجموع	40	100.0

7. أبرز آثار الفساد الإداري:

من وجهة نظر عينة الموظفين فإن انعدام الثقة لدى المواطنين في نزاهة الإدارة والمؤسسة هي أكثر الآثار السلبية للفساد الإداري حيث أكد على ذلك (72%) من أفراد العينة، في **الترتيب الثاني**، ومن وجهة نظر هذه العينة تبيّن أن الفساد يسهم في انتشار الأمية وارتفاع معدلاتها مما يزيد التخلف الثقافي بالمجتمع حيث أكد ذلك (69%)، يلي ذلك جاء في **الترتيب الثالث** استنزاف الموارد الاقتصادية وهدرها فيما لا يعود بالنفع على المجتمع حيث أكد ذلك (68%)، أما في **الترتيب الرابع** فقد جاء ضعف الضبط

الاجتماعي وعجز القيم والمعايير عن توجيه سلوك أغلب الأفراد فقد أكد على سلبية تأثير هذا المتغير حوالي(65.7%) وآخر هذه الآثار السلبية للفساد جاء تردي مستوى البنية التحتية والمرافق العامة، وبنفس النسبة جاء زيادة انخفاض مستوى الدخول وانعكاس ذلك سلبيا على مستوى الحياة العام حيث تحصل كل منهما على نسبة تأكيد بلغت (65.4%).

جدول(61) آثار الفساد الإداري من وجهة نظر عينة الدراسة:

الآثار السلبية للفساد	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
الارتفاع المتزايد لمعدلات الأمية والتخلف الثقافي بالمجتمع.	69.3	20.1	9.1
ضعف الضبط الاجتماعي وعجز القيم والمعايير عن توجيه سلوك أغلب الأفراد .	65.7	28.7	4.2
تردي مستوى الإنتاجية والجودة لعدم وجود الرقابة والمتابعة .	57.9	33.7	6.8
زيادة انخفاض مستوى الدخول وانعكاس ذلك سلبيا على مستوى الحياة العام .	65.4	28.2	4.2
فشل أغلب مشاريع التنمية وانعكاس ذلك على مستوى الحياة العامة بالمجتمع.	60.2	24.9	13.3
استنزاف الموارد الاقتصادية وهدرها فيما لا يعود بالنفع على المجتمع.	68.0	20.4	10.0
تردي مستوى البنية التحتية والمرافق العامة .	65.4	27.7	4.2
ضعف الخدمات الاجتماعية أو انعدام وجود بعضها في المجتمع .	63.1	31.4	3.9
انعدام الثقة لدى المواطنين في نزاهة الإدارة والمؤسسة .	72.2	21.0	5.2
زيادة معدلات الجريمة والانحرافات الاجتماعية .	59.9	31.4	7.4
ضياع الحقوق وعدم احترام الإنسانية وحق المواطنة .	59.2	31.1	8.1
سيادة الارتباك الاجتماعي وعدم التنظيم في المؤسسات الإدارية .	57.0	32.7	9.1
انتشار الخوف وعدم الثقة لدى المواطن وارتيابه من الموظف العام .	43.4	40.1	14.9

في الترتيب السابع جاء ضعف الخدمات الاجتماعية أو انعدام وجود بعضها في المجتمع حيث أكد ذلك حوالي (63%) من أفراد العينة، يلي هذا فشل أغلب مشاريع التنمية وانعكاس ذلك على مستوى الحياة العامة بالمجتمع، حيث أكد (60%) على أن الفساد يسهم كثيرا في تردي مستوى الحياة العامة بالمجتمع، كما يعتقد (59.9%) أن الفساد يسهم في ارتفاع

معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي من المبحوثين، وبذلك تنتشر ظاهرة ضياع الحقوق وعدم احترام الإنسانية وحقوق المواطنة بين أفراد المجتمع حيث أكد ذلك (59.2%) من المبحوثين، وربما هذه هي أبرز الآثار الاجتماعية السلبية للفساد الإداري وهي انتشار الجهل والأمية وتدني العمل بالقانون وضياع الحقوق الشخصية، أما الأبعاد الاقتصادية فإضافة إلى ما سبق نجد تأكيد العينة على كل من: تردي مستوى الإنتاجية والجودة لعدم وجود الرقابة والمتابعة، وسيادة الارتباك الاجتماعي وعدم التنظيم في المؤسسات الإدارية، وانتشار الخوف، وعدم الثقة لدى المواطن، وارتيابه من الموظف العام.

وبهذا فإن أفراد العينة يؤكدون على أن للفساد الإداري العديد من الآثار السلبية على المجتمع واستقراره ومن هذه الآثار ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي، فالاجتماعية تشمل انعدام الثقة لدى المواطن بالإدارة والمؤسسات، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية والجهل والتخلف الثقافي بالمجتمع، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وانعدام بعضها، وضعف الضبط الاجتماعي مما أسهم في ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي وضياع الحقوق جراء تغييب القانون وعدم العمل به كنتيجة لانتشار الفساد في مجال ممارسة العمل القضائي وبين أفراد الأمن والشرطة. أما الآثار الاقتصادية فقد أكد أفراد العينة على أن من أبرزها هو تدني مستوى البنى التحتية، إضافة إلى تدني مستوى الدخل العام للفرد مما ينعكس سلبا على مستوى الحياة العامة بالمجتمع، إضافة إلى فشل أغلب مشاريع التنمية، مما ينعكس سلبا على مستوى الإنتاجية والجودة ذلك لعدم وجود الرقابة والمتابعة، وسيادة الارتباك الاجتماعي وعدم وجدود تنظيم في المؤسسات الإدارية.

8. أهم الاقتراحات والتوصيات للحد من الفساد:

تختلف الخطط والاستراتيجيات التي توضع للحد من مشكلة اجتماعية معينة من مكان إلى أخرى ومن زمن إلى آخر وذلك لاختلاف التكوين الاجتماعي للمجتمع في زمن معين عما هو سائد في زمن آخر وفي مجتمع آخر، ومن هنا قصد الباحث وضع حجر الأساس في بناء إستراتيجية للحد من الفساد الإداري في المجتمع الليبي عامة ومجتمع الدراسة بوجه الخصوص، ولقد اعتمد في ذلك على جمع مجموعة من الاقتراحات والحلول من أفراد العينتين (الخبراء والموظفين) على أمل الوصول إلى مصدر هذه المشكلة من وجهة نظرهم.

ومن خلال استعراض عدد من الاستراتيجيات في الفصل الثاني انتهينا للقول بأن: أي إستراتيجية لا بد وأن تبدأ من وجود إرادة سياسية لمجابهة الفساد والحد منه، كما ينبغي أن تشتمل هذه الإستراتيجية على درجة من المشاركة الشعبية للتغلب على مشكلة الفساد الإداري، هذا ناهيك عن ضرورة تعدد المحاور وتنوع البدائل ووجود أولويات في تلك الخطة.

ومن خلال الجدول(62-1) نلاحظ أن (25%) من الموظفين يرون أن العنصر الأول في تلك الإستراتيجية هو وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا إن دل على شيء إنما يشير إلى مدى تفاقم تدخل أطراف خارجية في وصول الأفراد إلى مقاليد الإدارة في المؤسسات الإدارية، الأمر الذي يؤكد على عدم اتباع معايير موضوعية في تقلد الأفراد للمناصب، وربما هذا ما يقود إلى غياب القانون حيث أكد(21%) على ضرورة تطبيق القانون ومراجعة أو إعادة النظر في المؤسسات التي تقوم بتطبيق ذلك

القانون من قبيل جهاز الرقابة الإدارية والمحكمة والنيابة ومراكز الشرطة ولجان التفتيش والمراجعة والتحقيق ...إلخ، في الترتيب الثالث أكد(10%) من أفراد العينة على ضرورة مراجعة جهاز الرقابة الإدارية ورفع كفاءة أعضاء الجهاز من خلال الدورات التدريبية والتطوير العلمي والفني لهم، ولكن يبدو أن ذلك لا يحد من المشكلة ما لم يحدث تطوير وتحسين في مستوى المرتبات باستمرار ومع تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، إضافة إلى استبعاد أثر القبيلة والتخلص مع علاقات القرابة والعلاقات الشخصية في مجال العامل الإداري ليتحقق للمجتمع القضاء أو الحد من الارتفاع الكبير لمعدلات الفساد الإداري حيث تحصل كل من العاملين السابقين على نفس النسبة المئوية.

جدول (62-1) الحلول التي اقتراحها أفراد عينة الموظفين للحد من الفساد بالمجتمع الليبي:

الاقتراحات والحلول	التكرار	النسبة
فصل الإدارة عن السلطة السياسية والقانونية	10	3.2
تطبيق القانون واللوائح وإعادة النظر في الأجهزة المسؤولة عن ذلك	66	21.4
رفع وتحسين الرواتب وأجور الموظفين العامين	22	7.1
وضع الشخص المناسب في المكان المناسب	76	24.6
خلق فرص عمل جديدة للشباب والباحثين عن العمل	7	2.3
محاسبة المقصرين والتشدد في محاربة الفساد الإداري	7	2.3
التخلص من التأثير القبلي والتخلف الثقافي في الإدارة	21	6.8
تطوير الرقابة الإدارية ورفع كفاءة أعضاء الجهاز.	31	10.0
محاسبة المسؤولين محاسبة دقيقة قبل تسليم مهامهم	2	.6
رفع كفاءة الموظفين من خلال الدورات التدريبية ورفع الكفاءة	12	3.9
ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية	9	2.9
تحقيق درجة أعلى من الاستقرار الإداري	6	1.9
إعادة النظر في العملية التعليمية وضبطها بشكل أفضل	8	2.6
مجمـــــــوع المجيبـــــــــــون	277	89.6
غيـــــر المجيبـــــــــــن	32	10.4
المجمـــــــــــــوع الكـــــــــلي	309	100.0

من وجهة نظر عينة الخبراء فإن أول اقتراح للحد من الفساد بمجتمع الدراسة هو الإسراع في تطبيق القوانين المتخصصة في محاربة هذه الظاهرة

حيث أكد ذلك (17.5%)من أفراد العينة، يلي ذلك تأكيد (12.5%) من أفراد العينة على أهمية تفعيل دور وسائل الإعلام في غرس القيم الأخلاقية والدينية، ثم إنهم يرون أن تحسين مستوى الإدارة وإعداد كفاءات محلية جديدة وتحقيق درجة أعلى من الاستقرار الإداري من حيث العمالة والقوانين سيسهم في الحد من الفساد حيث أكد ذلك (10%) من الخبراء، وآخر أهم الاقتراحات التي قدمها الخبراء هي الاختيار الجيد للموظفين وتفعيل القانون ومعاقبة المخالفين حيث أكد على ذلك (8%).

جدول (2-62) ملخص بأهم الاقتراحات والتوصيات من وجهة نظر عينة الخبراء:

الاقتراحات والحلول	التكرار	النسبة
تحديد الاختصاصات لكل وظيفة مع اعتماد التخصصية	2	5.0
تحقيق درجة اعلي من الاستقرار الإداري	4	10.0
تحسين الأجور والمرتبات	2	5.0
تحسين مستوى الإدارة وإعداد كفاءات محلية جديدة	4	10.0
الاختيار الجيد للموظفين وتفعيل القانون ومعاقبة المخالفين	3	7.5
تفعيل دور وسائل الإعلام في غرس القيم الأخلاقية والدينية	5	12.5
مراعاة المستوى التعليمي والكفاءة العالية في تقليد المناصب	2	5.0
إبعاد القبيلة عن الإدارة واعتماد القانون	1	2.5
تشجيع المنافسة في السوق والاستثمار .	1	2.5
الإسراع في تطبيق القوانين المتخصصة في محاربة هذه الظاهرة	7	17.5
وضع خطة بعيدة المدى لمكافحة الفساد	1	2.5
وضع ملاك وظيفي وفقا لدراسة شاملة مع مراعاة التسلسل الوظيفي	1	2.5
العمل بفكرة العلاوات والمكافآت بعد تحسينها	1	2.5
عدم استقرار المدراء في مناصبهم أي التدوير الإداري	1	2.5
تنمية الروح الوطنية والولاء والقيم الأخلاقية	1	2.5
وضع الشخص المناسب في المكان المناسب	1	2.5
الرجوع إلى الشريعة الإسلامية في معالجة الفساد الإداري	1	2.5
مجموع المجيبين	38	95.0
عير مبين	2	5.0
المجموع الكلي	40	100.0

ثامنا: اختبار الفروض واستخلاص النتائج

لقد حققنا في الجزء الأول من هذا الفصل الأهداف الوصفية لهذه الدراسة والمتمثلة في ببيان مدى سيادة النزعة القبلية وعلاقات القرابة بالعمل الإداري، ومدى تأثيرها في سير العمل واتخاذ القرارات الإدارية، ومدى سيادة احترام القانون لدى الموظفين، واستيضاح مدى حدوث تغيرات سريعة وارتجالية في مجال الإدارة وبيان أهم أسبابها وانعكاساتها على انتشار الفساد الإداري في المجتمع، كما انتهينا إلى بيان اتجاه الموظفين نحو المدراء الذين عملوا معهم وكيف يرونهم، كما عرضنا بالتفصيل إلى توزيع الأفراد على مقياس الشعور بالحرمان وعدم المساواة لدى الموظف العام.

كذلك استعرضنا مؤشرات الفساد الإداري في مجتمع الدراسة فبيّنا إلى أي مدى ينتشر الفساد الإداري بمجتمع الدراسة والقطاعات التي ينتشر فيها أكثر، إضافة إلى المهن التي تتسم بالفساد، كما وقفنا عند أكثر صور الفساد انتشارا من وجهتي نظر العينة الأصلية وعينة الخبراء إضافة إلى أسباب الفساد وآثاره.

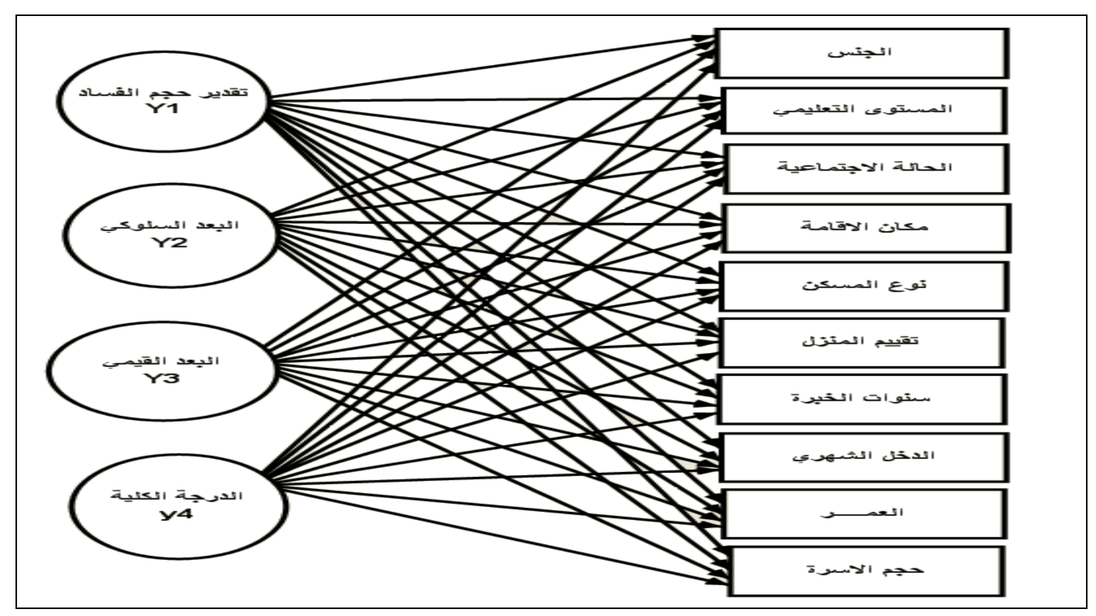
أما هذا الجزء، فسيخصص لاختبار صحة الفروض التي انطلقت منها الدراسة والتي تهدف إلى وضع تفسير اجتماعي منطقي امبيريقي لظاهرة الفساد الإداري، هذا وسيختم هذا الجزء بمجموعة من النتائج التي ستنتهي إليها الدراسة إضافة إلى التوصيات والاقتراحات التي سيضعها الباحث كأسس ومنطلقات لإستراتيجية لمكافحة هذا الظاهرة في مجتمع الدراسة.

(8-1) اختبار افتراض وجود علاقة بين متغيرات الخلفية والفساد الإداري:

ينص الفرض الأول بهذه الدراسة على وجود علاقة دالة إحصائيا بين متغيرات الخلفية وهي: ((*الجنس، العمر، مستوى التعليم، الحالة الاجتماعية، الدخل، سنوات الخبرة بالوظيفة*، حجم *الأسرة، تقييم المسكن، نوع المسكن*، مكان

الإقامة) وبين مؤشرات الفساد الإداري، ويمكن تلخيص هذه العلاقات في الشكل (17) :

يلاحظ من الشكل (17) أن هنالك عددا من المتغيرات متباينة النوع ومتنوعة في مستوى القياس يحاول الباحث اختبار علاقة كل منها بالفساد الإداري الذي يتمثل في أربعة مؤشرات، وسينتهي في الأخير إلى إصدار حكم عام على هذا الفرض.



شكل (17) نموذج الفرض الأول

نحتاج لاختبار هذا الفرض إلى الاعتماد على معامل (مربع كاي)(*) للتحقق من صحة افتراض وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وبين مؤشرات المتغير التابع، ويعتبر هذه الاختبار الإحصائي مناسبا إذا ما عرفنا أن جميع المتغيرات المستقلة هي متغيرات مبوبة كذلك الحال بالنسبة لمؤشرات المتغير

(*) يستخدم هذا المعامل لاختبار الفرق بين القيم المشاهدة والقيم النظرية أو المتوقعة، والمعادلة الشائعة لحساب قيم هذا المعامل هي : (التكرار المشاهد – التكرار المتوقع)^2 ÷ التكرار النظري . مع العلم بأن التكرار النظري فيحسب من خلال (مجموع الصف× مجموع العمود ÷ المجموع الكلي) اما درجة الحرية فهي تساوي(عدد الأعمدة -1)×(عدد الصفوف-1).
ولمزيد من المعلومات وطرق حساب هذا المعامل انظر: **عبدالله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 316-319.**

التابع، والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار (كا^{2})، ومستوى دلالة قيم (كا^{2}) ودرجة الحرية.

جدول(63-1) نتائج اختبار الفرض الأول بواسطة معامل مربع كاي:

المتغيرات المستقلة		المتغيرات التابعة (مؤشرات الفساد الإداري)			
		الدرجة الكلية	البعد القيمي	البعد السلوكي	تقدير الفساد
الجنس (النوع)	كا2	5.37	5.92	1.65	**25.92
	د.ح	2	2	1	4
المستوى التعليمي	كا2	**19.13	**19.28	**15.17	**43.71
	د.ح	8	8	4	16
الحالة الاجتماعية	كا2	*13.48	12.01	1.96	*20.68
	د.ح	6	6	3	12
مكان الإقامة	كا2	2.50	2.40	3.14	5.15
	د.ح	2	2	1	4
نوع المسكن	كا2	**34.80	**31.61	**26.73	**23.61
	د.ح	10	10	5	20
تقيم حالة المنزل	كا2	**23.59	**36.82	**23.41	**60.59
	د.ح	8	8	4	16
سنوات الخبرة	كا2	**68.67	**70.26	**49.55	**87.69
	د.ح	6	6	3	12
الدخل	كا2	**68.66	**71.85	**77.49	**119.89
	د.ح	4	4	2	8
العمر	كا2	**13.74	**14.24	3.94	13.76
	د.ح	4	4	2	8
حجم الأسرة	كا2	**37.92	**40.31	**32.18	**26.20
	د.ح	4	4	2	6

دح : درجة الحرية، كا^{2}: هي قيمة معامل مربع كاي.

* هذه القيم دالة عند مستوى دلالة (0.05).

** هذه القيم دالة عند مستوى دلالة (0.01) .

من الجدول السابق نلاحظ أن (60%) من المتغيرات المستقلة لها علاقة دالة إحصائية بجميع مؤشرات المتغير التابع، حيث تبيّن أن ستة متغيرات من عشرة متغيرات لها علاقة دالة إحصائيا بالمتغير التابع وهو الفساد الإداري وهذه المتغيرات هي:المستوى التعليمي، ونوع المسكن، وتقييم حالة

المنزل، وسنوات الخبرة، والدخل، وأخيرا حجم الأسرة، فجميع هذه المتغيرات ذات علاقة دالة إحصائيا بمؤشرات الفساد الإداري الأربعة، ولمعرفة قوة واتجاه هذه العلاقة نسوق الجدول (63-2) الذي يلخص مصفوفة العلاقة بين هذه المتغيرات.

جدول(63-2) ملخص الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومؤشرات الفساد الإداري:

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة (مؤشرات الفساد الإداري)			
	الدرجة الكلية	البعد القيمي	البعد السلوكي	تقدير الفساد
المستوى التعليمي	فاي 0.25**	فاي 0.25**	فاي 0.23**	قاما 0.42**-
نوع المسكن	فاي 0.34**	فاي 0.33**	فاي 0.30**	فاي 0.23
تقييم المنزل	فاي 0.23**	فاي 0.35**	فاي 0.29**	قاما 0.35**
سنوات الخبرة	فاي 0.49**	فاي 0.48**	فاي 0.41**	قاما 0.47**
الدخل	فاي 0.47**	فاي 0.48**	فاي 0.50**	قاما 0.61**
حجم الأسرة	قاما 0.33**	قاما 0.53**	قاما 0.45**	قاما 0.22**

مما تقدم يمكن القول: إن الفساد الإداري يرتبط بكل من (التعليم، ونوع المسكن، وتقييم المنزل، وسنوات الخبرة، والدخل، وحجم الأسرة) ارتباطا دالا إحصائيا عن مستوى (0.05)، وهي في الغالب ارتباطات متوسطة القوى وإيجابية الاتجاه، فنلاحظ، مثلا، أن جميع المتغيرات ترتبط ايجابيا بالدرجة الكلية لمقياس الفساد الإداري مما يشير إلى أنه كلما زاد مثلا، المستوى التعليمي، أو الدخل، أو حجم الأسرة زاد تبعا له تبني الموظفين للقيم التي تشجع على الفساد وبذلك زاد احتمال ارتكابه سلوكا فاسدا، فالتعليم، مثلا، يرفع مستوى الطموحات لدى الفرد ويزيد من رغبته وتطلعاته نحو تحقيق مستوى أعلى أو أفضل مما هو عليه الآن، وهذا في ظل انعدام

الفرص(السبل) المشروعة لتحقيق تلك الطموحات، الأمر الذي قد يدفع البعض إلى هوة الفساد الإداري في ظل ضعف الضبط الاجتماعي وتوافر درجة من الارتباك الاجتماعي إثر موجات التغير الاجتماعي غير الموجهة والسريع.

كما يلاحظ من جهة ثانية، أن علاقة الدخل بالفساد الإداري هي علاقة من متوسطة إلى قوية وهي ايجابية أيضا، وهذا يعني أنه كلما زاد الدخل ارتفعت تبعا درجات الموظفين على مقياس الفساد الإداري، وتبدو هذه النتيجة واقعية، حيث إن أصحاب الدخول الضعيفة هم من شريحة الموظفين غير المهرة أو من غير المسؤولين أي ليس لديهم السلطة ولا القرار الإداري، وبذلك فهم بعيدون عن وسط ممارسة الفساد الإداري، وعليه فإن أصحاب الدخول العالية هم اقرب إلى ساحة ممارسة الفساد الإداري ولديهم احتمال أكبر للوقوع في هاوية الفساد الإداري، كذلك الحال بالنسبة لعلاقة الفساد الإداري بالخبرة فهي علاقة ايجابية، فكلما زادت الخبرة ارتفعت درجات الأفراد على المقياس، وقد يفسر هذا من منطلق أن الفساد سلوك يحتاج إلى درجة عالية من المهارة كما يحتاج إلى الخبرة والإطلاع على القوانين المنظمة للعمل لكي يتمكن الموظف من الإفلات من تلك القوانين التي تعاقب على ارتكاب تلك السلوكيات المنحرفة أو جعل تلك السلوكيات تبدو قانونية وشرعية(التحايل على القانون).

وللتعرف على مدى تأثير المتغيرات المستقلة الست السابقة مجتمعة في تفسير الفساد الإداري، أي اختبار النموذج النظري لهذا الفرض، قام الباحث باستخدام تقنية تحليل الانحدار اللوجستي الاسمي المتعدد، ومن خلال الجدول (63-3) يتضح أن النموذج (النهائي) دال إحصائيا عند مستوى

(0.01) وعن المتغيرات المكونة للنموذج يتضح أن التعليم وتقييم المنزل والدخل هي متغيرات غير دالة إحصائيا في النموذج أي أنها لا تسهم في تفسير أي تباين قيم المتغير التابع (الفساد)، أما باقي المتغيرات فهي دالة إحصائيا عند مستوى مقبول مما يدعو للقول: إن النموذج مقبول إحصائيا ويمكن الاعتماد عليه في تفسير ما يعادل**(0.53)** من التباين في متغير الفساد الإداري وهذا هو معامل التفسير **(R^2)** .

جدول (63-3) معلومات تناسب النموذج الأول (الانحدار اللوجستي المتعدد):

النموذج	مقياس تناسب النموذج	اختبار نسبة الاحتمالية		
	سجل الاحتمالية	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة
التقاطع	169.796	---	---	---
النهائي	**96.089**	**73.707**	**15**	**.000**

جدول(63-4)اختبار نسبة الاحتمالية للنموذج حسب دلالة كل متغير مستقل:

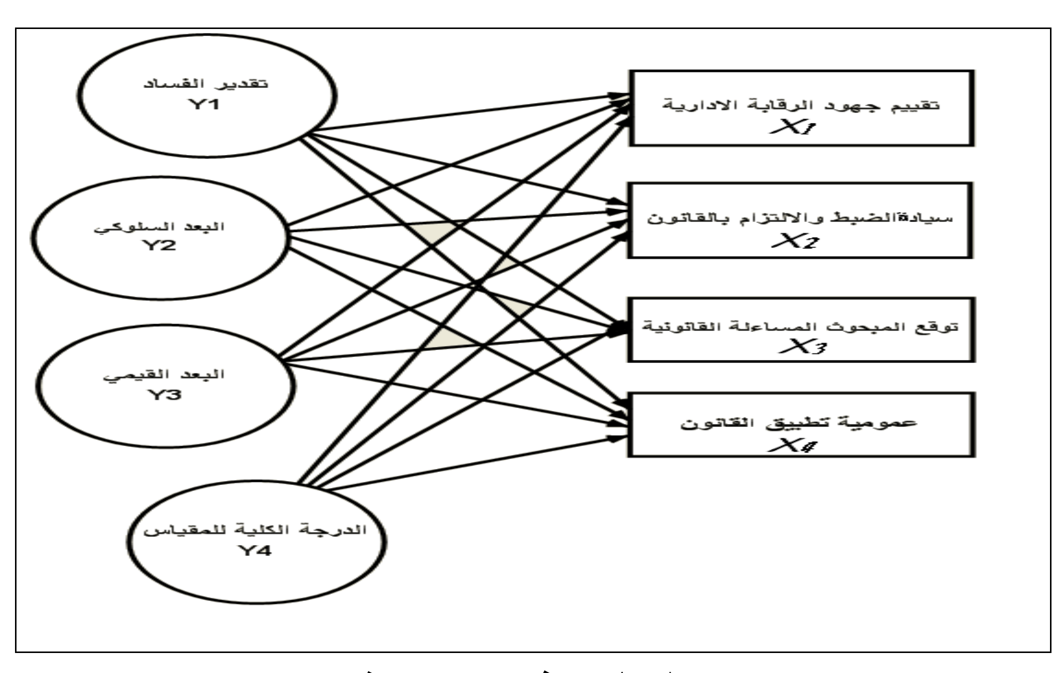
المتغيرات المستقلة	مقياس تناسب النموذج	اختبار نسبة الاحتمالية		
	سجل احتمالية ملخص النموذج	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة.
التقاطع	96.089*	.000	0	--.
التعليم	96.441	.352	2	.839
تقييم المنزل	99.266	3.177	2	.204
سنوات الخبرة	**106.597**	**10.508**	**2**	**.005**
حجم الأسرة	**106.131**	**10.042**	**2**	**.007**
الدخل	101.000	4.911	2	.086
نوع المسكن	**112.326**	**16.237**	**5**	**.006**

*هذا النموذج المخفّضِ مكافئ إلى النموذج النهائي لأن حَذْف التأثير لا يزيد درجات الحرية.

(8–2) اختبار افتراض وجود علاقة بين الضبط الاجتماعي والفساد الإداري:

ينص الفرض الثاني بهذه الدراسة على وجود علاقة دالة إحصائيا بين الفساد الإداري وبين بعض مؤشرات الضبط الاجتماعي المتمثل في درجة سيادة الضبط الاجتماعي والالتزام بالقانون من وجهة نظر المبحوثين، ومدى عمومية تطبيق القانون، ومقدار توقع المبحوثين تعرضهم للمساءلة القانونية إذا ما اقترفوا سلوكا مخالفا للقانون، وأخيرا تقييم المبحوثين لجهود الرقابة الإدارية بمجتمع الدراسة، وفيما يلي النموذج النظري يلخص العلاقة بين هذين المتغيرين (الضبط الاجتماعي، والفساد الإداري):

ومن خلال استخدام معامل مربع كاي(X^2) ومعامل ارتباط الفاي لاختبار العلاقات بين مؤشرات الفساد الإداري وبين مؤشرات الضبط الاجتماعي تحصلنا على الجدول (64–1):



شكل (18) نموذج الفرض الثاني

جدول(64–1) نتائج اختبار علاقة الضبط الاجتماعي بالفساد الإداري (الفرض الثاني) :

مؤشرات الضبط	توقع المساءلة	تقييم جهاز	سيادة الضبط	عمومية تطبيق

مؤشرات الفساد		القانونية	الرقابة	والقانون	القانون
الدرجة الكلية	كا²/دح	**4** / 50.37**	**8** / 25.03**	**6** / 36.68**	**6** / 56.29**
	ر phi	0.41**	0.29**	0.35**	0.43**
البعد السلوكي	كا²/دح	**2** / 18.46**	**4** / 2.81	**3** / 18.67**	**3**/59.01**
	رphi	0.25**	-----	0.25**	0.44**
البعد القيمي	كا²/دح	**4**/ 59.86**	**8** / 27.97**	**6** / 38.23**	**6**/55.13**
	رphi	0.45**	0.30**	0.36**	0.43**
تقدير حجم الفساد	كا²/دح	**4** / 35.93**	**8**/135.78**	**6** / 45.68**	**6**/33.80**
	رphi	0.35**	0.67**	0.39**	0.34**

تعني (كا²) تشير إلى قيمة الكاي، وتشير (د.ح) إلى درجة الحرية، أما رphi ، فهي تشير إلى معامل ارتباط الفاي.
** تشير إلى أن قيمة مربع كاي دالة عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول (1-64) أن جميع العلاقات دالة إحصائيا فيما عدا علاقة درجة مقياس البعد السلوكي للفساد الإداري بتقييم جهود الرقابة الإدارية بمجتمع الدراسة فلم تكن العلاقة دالة إحصائيا، وفي تقدير الباحث، قد يرجع ذلك إلى نسبة الخطأ في المعاينة أو في القياس، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن جميع علاقات هذا المتغير بمؤشرات الفساد الأخرى دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، كما أن جميع الارتباطات كانت دالة عند نفس المستوى السابق وهي جميعا موجبة وتتراوح ما بين المتوسطة والقوية، وبهذا فإن جميع المتغيرات المستقلة في النموذج ذات علاقة دالة إحصائيا بجميع مؤشرات الفساد الإداري .

ومما تقدم **يمكن القول:** إن العلاقة بين الضبط الاجتماعي وبين الفساد الإداري هي علاقة دالة إحصائيا عند مستوى عالٍ من الثقة، وبذلك يتم قبول الفرض الذي ينص على وجود هذه العلاقة، وبهذا نكون قد اتفقنا مع دراسة

سامية جابر،1977، ودراسة محمد الصواف 1994، والتي انتهت إلى التأكيد على أهمية هذا المتغير(الضبط الاجتماعي) في تفسير الفساد الإداري.

هذا عن علاقة كل متغير مستقل بمؤشرات متغير الفساد الإداري، أما عن علاقتها جميعا في آنٍ واحدٍ بالفساد الإداري، أو بمعنى آخر، لاختبار دلالة النموذج أو فعاليته في تفسير الفساد الإداري نستخدم نفس التقنية التي استخدمناها مع النموذج الأول وهي الانحدار اللوجستي الاسمي التعدد.

ومن خلال تطبيق هذه التقنية الإحصائية اتضح أن النموذج دال عند مستوى دلالة (0.01) مما يعنى أنه يصلح في تفسير الفساد حيث تبيّن أن معامل التحديد **R-Square** قد بلغ (0.40) وبهذا فإن النموذج يفسر ما مقداره (40%) من التباين في إحداثيات المتغير التابع وهو الفساد الإداري لدى الموظفين العامين.

جدول (2-64) معلومات تناسب النموذج الثاني (الانحدار اللوجستي المتعدد):

النموذج	مقياس تناسب النموذج	اختبار نسبة الاحتمالية		
	سجل الاحتمالية	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة
التقاطع	302.749	---	---	---
النهائي	209.200	93.549	14	.000

من ناحية أخرى، وللتعرف على أهمية كل متغير مستقل أي كل عامل في النموذج نسوق الجدول (64–3)، الذي يوضح اختبار نسبة احتمالية كل متغير في النموذج، ويتضح من الجدول أن جميع المتغيرات في النموذج ذات دلالة إحصائية في تفسير الفساد الإداري، وبهذا فإن مدى عمومية تطبيق القانون، وتقييم جهود الرقابة من قبل الموظف، وتوقع الموظف للمساءلة القانونية في حالة أخطأ، وحدوث تغير على اللوائح والقوانين، ووجود ثغرات في القانون من وجهة نظر الموظف، وانعدام أو ضعف سيادة الضبط والقانون في المؤسسة كلها متغيرات تسهم في تفسير ما يعادل (40%) من ارتكاب الأفراد سلوكا فاسدا.

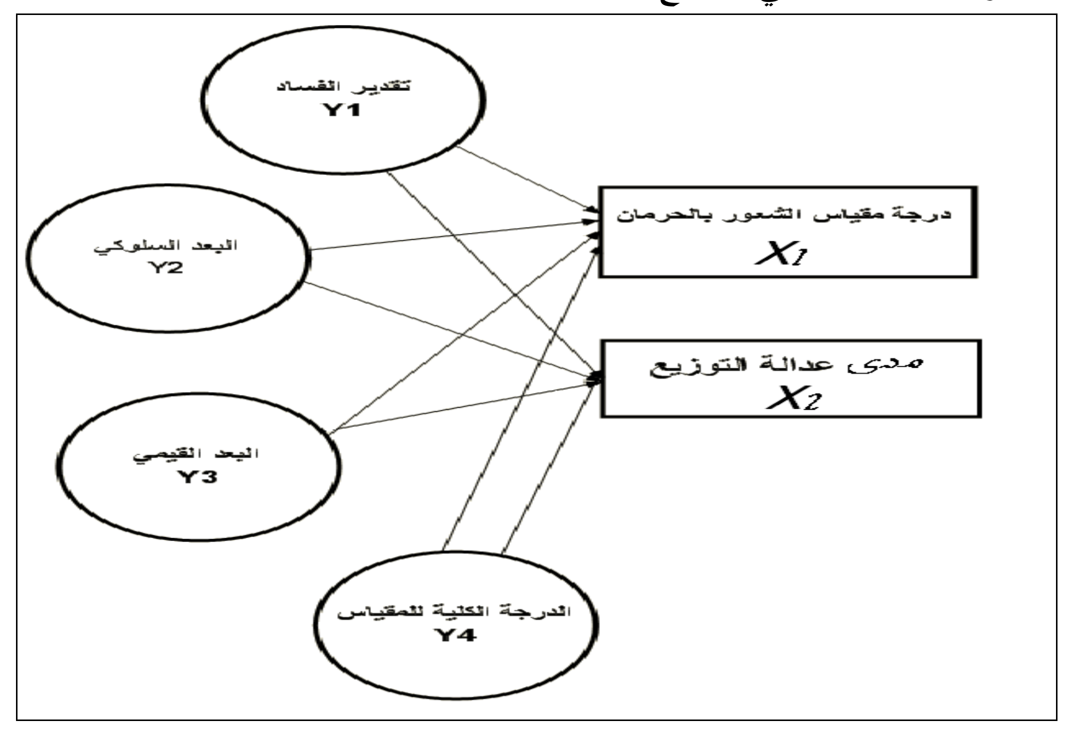
جدول(3-64)اختبار نسبة الاحتمالية للنموذج حسب دلالة كل متغير مستقل:

المتغيرات المستقلة	مقياس تناسب النموذج	اختبار نسبة الاحتمالية		
	سجل احتمالية ملخص النموذج	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة.
التقاطع	209.200*	.000	0	---
عمومية تطبيق القانون	228.447	19.247	2	.000
تقييم جهود الرقابة	218.288	9.088	2	.011
توقع المساءلة القانونية	224.470	15.270	2	.000
التغير في اللوائح والقوانين	228.781	19.581	3	.000
وجود ثغرات في القانون	215.395	6.195	2	.045
سيادة الضبط والقانون في المؤسسة	224.895	15.695	3	.001

*هذا النموذج المخفَّضِ مكافئ إلى النموذج النهائي لأن حَذْف التأثير لا يزِيد درجات الحرية.

(3–8) العلاقة بين الشعور بالحرمان وعدم المساواة وبين الفساد الإداري:

يبيّن الفرض الثالث وجود علاقة دالة إحصائيا بين شعور الموظفين بالحرمان وعدم المساواة، ومدى عدالة توزيع الحوافز الإدارية(العلاوات والترقيات وبدل المبيت ...الخ) على الموظفين وبين مؤشرات الفساد الإداري الأربعة والشكل الآتي يوضح هذه العلاقات:



شكل (19) نموذج الفرض الثالث

يوضح الشكل السابق العلاقة المتصورة ما بين الفساد الإداري وبين شعور الموظف بالحرمان وعدم العدالة في التوزيع، ومعنى ذلك أن درجة الفرد على مقياس الفساد الإداري ترتبط ارتباطاً دالا إحصائيا بدرجته على مقياس الحرمان بحيث كلما زادت الدرجة الأخير نتوقع ازديادا في درجة الفساد الإداري ولاختبار هذا الفرض استخدمنا معامل مربع الكاي ومعامل ارتباط الفاي للبيانات المبوبة، والجدول (65) يوضح ملخص نتائج اختبار هذا الفرض.

من الجدول(65) نلاحظ أن جميع مؤشرات الفساد الإداري المتمثلة في الدرجة الكلية لمقياس الفساد الإداري ودرجتي البعد القيمي والبعد السلوكي وتقدير المبحوث لحجم انتشار الفساد بمجتمع الدراسة كانت جميعها على علاقة دالة إحصائيا بالدرجة الكلية لمقياس الشعور بالحرمان مما يؤكد على دور هذا المتغير في تفسير الفساد الإداري فالشعور بالحرمان يولد في نفوس الموظفين اتجاهات وأفكارا تبيح لهم العمل بأنماط مختلفة من الفساد الإداري ذلك كردة فعل وإرضاء لرغبتهم في الانتقام، أحيانا، من نظامهم الإداري غير العادل والذي يرونه سببا في عدم قدرتهم على تحقيق طموحاتهم ورغباتهم، من ناحية أخرى اتضح أن متغير عدم العدالة في توزيع المكافآت والعلاوات وما في حكمها من حوافز إدارية يرتبط ارتباطا دالا إحصائيا بمؤشرات الفساد الإداري فيما عدا درجة البعد السلوكي، وقد يرجع ذلك إلى اجتناب الموظفين الاعتراف الفعلي بما ارتكبوه من سلوك فاسد خوفا وخشية من الوقوع في المساءلة القانونية.

جدول(65) نتائج اختبار علاقة الشعور بالحرمان وعدم عدالة التوزيع والفساد الإداري(الفرض الثالث):

مؤشرات الحرمان / مؤشرات الفساد		درجة مقياس الشعور بالحرمان	عدالة توزيع العلاوات والمكافآت...الخ
	كا^2/دح	**2/20.74****	**2/5.61****

الدرجة الكلية	ر phi	0.26**	0.14**
البعد السلوكي	كا^2/دح	2/6.20*	2/1.88
	رphi	0.15*	-
البعد القيمي	كا^2/دح	4/44.85**	4/30.35**
	رphi	0.37**	0.31**
تقدير حجم الفساد	كا^2/دح	8/47.50**	8/33.97**
	رphi	0.38**	0.33**

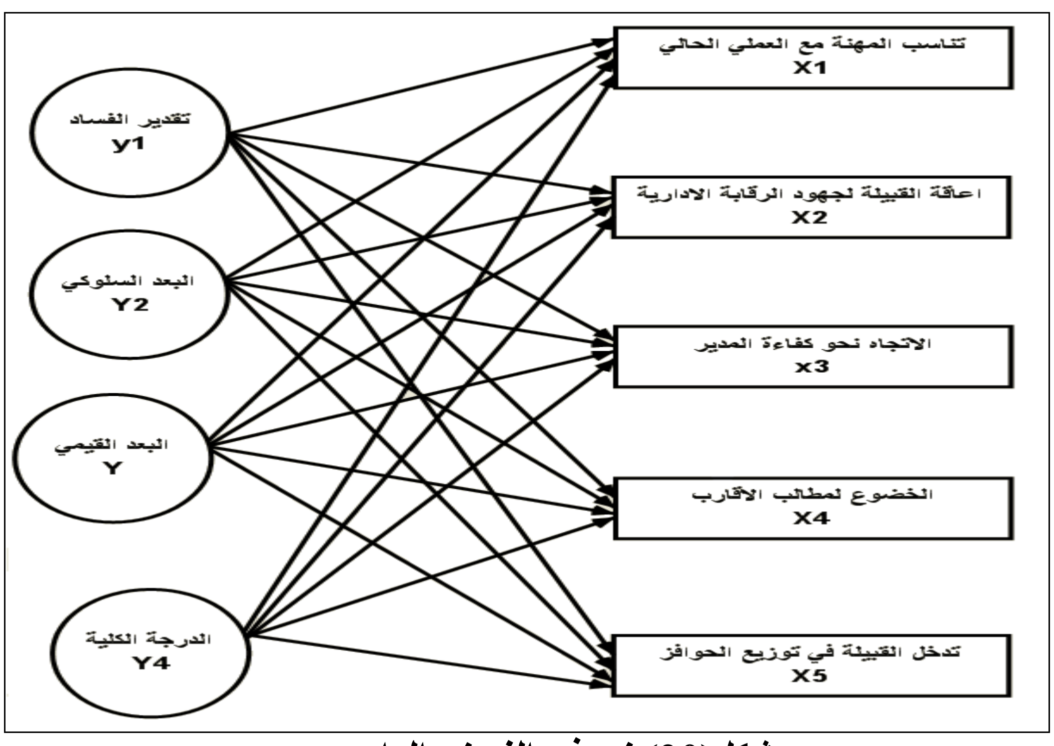
** العلاقة دالة عند مستوى (0.01).
* العلاقة دالة عند مستوى (0.05).

مما تقدم، يمكن القول: إن العلاقة بين الفساد الإداري والشعور بالحرمان وعدم المساواة هي علاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة مقبول، وبهذا فإن شعور الفرد بالحرمان وعدم العدالة في توزيع الحوافز الإدارية يسهم في تفسير اتجاه الموظف نحو العمل بالفساد الإداري واقتراف سلوكيات منحرفة اجتماعيا ومجرمة قانونيا في مجال العمل الإداري .

(8-4) العلاقة بين الاغتراب الوظيفي وتدخل القبيلة والفساد الإداري:

ينص الفرض الرابع بهذه الدراسة على وجود علاقة دالة إحصائيا بين متغيرات تناسب المهنة مع العمل الحالي للموظف(الاغتراب الوظيفي)، وإعاقة علاقات القبيلة والقرابة لجهود الرقابة وتطبيق القانون في المجال

الإداري، والاتجاه نحو كفاءة المدراء وقدراتهم على إدارة المؤسسة، والخضوع لمطالب الأقارب في مجال العمل الإداري، وتدخل القبيلة في توزيع الحوافز الإدارية، وبين مؤشرات الفساد الإداري والشكل (20) يلخص العلاقات الأساسية في هذا الفرض:



شكل(20) نموذج الفرض الرابع

ولا بد من ملاحظة أن تدخل علاقات القرابة والقبيلة في مجال العمل الإداري تسهم إلى حد كبير في خلق حالة من الاغتراب الوظيفي لدى عدد من الموظفين حيث تسهم هذه التدخلات في تنصيب أشخاص غير مؤهلين ولا يمتلكون الخبرة الكافية لإدارة تلك المؤسسات أو الأقسام التي يرأسونها، مما ينعكس سلبا على جميع جوانب الإدارة من ضبط وأمانة وجدية في العمل والحرص على المال العام.

ومن خلال معطيات الجدول (66-1) يتضح أن جميع العلاقات دالة إحصائيا إما عند مستوى (0.05) أو مستوى (0.01)، مما يدعو إلى قبول الفرض الذي ينص على وجود علاقة بين الفساد الإداري وبين التدخل القبلي في مجال العمل الإداري وبين الاغتراب الوظيفي عند بعض الموظفين الإداريين، كما أن العلاقة بين الفساد الإداري وبين الاتجاه نحو المدير أو مدى الرضا على المدير الحالي كانت علاقة دالة إحصائيا، وهذا ما يدعو للقول: إن شخصية المدير وقدرته و كفاءته في إدارة المؤسسة أو القسم أو الفرع الإداري يسهم كثيرا في توجه الموظفين نحو العمل بالفساد الإداري.

جدول(66-1) اختبار علاقة الاغتراب الوظيفي والتدخل القبلي في الإدارة بالفساد الإداري:

المتغيرات المستقلة / مؤشرات الفساد		تناسب المهنة مع العمل الحالي	إعاقة القبيلة لجهود الرقابة الإدارية	الاتجاه نحو كفاءة المدراء	الخضوع لمطالب الأقارب	تدخل القبيلة في توزيع الحوافز
الدرجة الكلية	كا^2/دح	3/7.6*	2/18.8**	1/35.1**	4/25.7**	3/21.9**
	ر phi	0.16*	0.25**	0.34**	0.29**	0.29**
البعد السلوكي	كا^2/دح	6/14.1*	2/29.2**	1/24.1**	4/18.3**	3/7.70*
	رphi	0.22*	0.31**	0.26**	0.25**	0.16*
البعد القيمي	كا^2/دح	6/15.4*	4/19.9**	2/57.2**	8/60.4**	6/36.1**
	رphi	0.23*	0.26**	0.44**	0.45**	0.35**
تقدير حجم الفساد	كا^2/دح	6/14.1*	4/72.2**	2/17.3**	8/36.4**	6/20.1**
	رphi	0.22*	0.49**	0.24**	0.35**	0.26**

** العلاقة دالة عند مستوى (0.01).
* العلاقة دالة عند مستوى (0.05).

ولمعرفة إلى أي حد يمكن الاعتماد على هذا النموذج النظري في تفسير الفساد الإداري نستخدم معامل الانحدار اللوجستي الاسمي المتعدد لاختبار النموذج والتحقق من دلالة المتغيرات المعتمدة(المستقلة) فيه، وفيما يلي نتائج اختبار نموذج الفرض الرابع.

جدول (66-2) بيانات تناسب النموذج للفرض الرابع (الانحدار اللوجستي المتعدد):

النموذج	مقياس تناسب النموذج	اختبار نسبة الاحتمالية		
	سجل الاحتمالية	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التقاطع	212.687			
النهائي	**138.392**	**74.294**	**12**	**.000**

من الجدول السابق يتضح أن النموذج النهائي مطابق لمعطيات الواقع أو القيم المشاهدة حيث تبيّن أنه دال عند مستوى دلالة (0.01) وبهذا فإنه يمكن الاعتماد عليه في تفسير التباين بين الأفراد في ارتكاب الفساد الإداري، أما عن المتغيرات فقد تبيّن أن جميع المتغيرات ذات أهمية في النموذج فيما عدا الخضوع لمطالب الأقارب ومدى تناسب المؤهل مع العمل الحالي حيث تبيّن أنه ليس لهذين المتغيرين دلالة إحصائية في النموذج وبهذا يجب استبعادهما من النموذج واعتماد باقي المتغيرات في تفسير الفساد الإداري، وهي إعاقة القبيلة لجهود الرقابة الإدارية، وتدخل القبيلة في توزيع الحوافز والاتجاه نحو المدير.

جدول(66-3)اختبار نسبة الاحتمالية للنموذج حسب دلالة كل متغير مستقل:

المتغيرات المستقلة	مقياس تناسب النموذج	اختباراتِ نسبةِ الاحتماليةِ		
	سجل احتمالية ملخص النموذج	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة

التقاطع	138.392*	.000	0	.
الخضوع لمطالب الأقارب	142.913	4.520	4	0.340
إعاقة القبيلة لجهود الرقابة الإدارية	**155.495**	**17.103**	**2**	**0.000**
تناسب المؤهل مع العمل الحالي	138.970	.578	2	0.749
الاتجاه نحو كفاءة المدراء	**152.059**	**13.667**	**1**	**0.000**
تدخل القبيلة في توزيع الحوافز	**147.186**	**8.794**	**3**	**0.032**

* : هذا النموذجِ المخفّضِ مكافئُ إلى النموذجِ النهائيِ لأن حَذْف التأثيرِ لا يَزِيدُ درجاتَ الحريةِ

ختاما: فإن معاملات التحليل الإحصائي الذي اعتمدنا عليها في اختبار الفروض بيّنت أن جميع فروض الدراسة مطابقة لما في الواقع، ولم تكن تلك التخمينات وهمية أو غير صحيحة، فمعلوم أن معامل مربع كاي مثلا، تقوم بالمقارنة بين القيم المتوقعة والقيم المشاهدة للحكم على مدى تطابق تلك القيم، فإذا ما كانت قيمة مربع الكاي المحسوبة أكبر من النظرية كان ذلك دليلا على أن الفروق جوهرية ومطابقة للواقع والعكس بالعكس.

بناءً على ما تقدم، فقد تم قبول جميع فروض الدراسة، وبذلك يمكن القول: أن متغيرات الخلفية وهي متمثلة في المستوى التعليمي، ونوع المسكن، وتقييم حالة المنزل، وسنوات الخبرة، والدخل، وحجم الأسرة؛ كلها متغيرات مهمة في فهم وتفسير إقبال الموظفين على اقتراف سلوك فاسد.

إضافة إلى ذلك يمكن القول: إن الضبط الاجتماعي المتمثل في مدى تقييم جهود الرقابة الإدارية، وسيادة الضبط الاجتماعي والالتزام بالقانون في المؤسسة الإدارية، ومقدار توقع الموظف للعقاب في حال أخطأ في عمله، واتجاه الموظف حيال عمومية تطبيق القانون، والتغيرات التي تطرأ على تلك القوانين واللوائح المعمول بها في الإدارة، واعتقاد الموظف بوجود ثغرات في

القانون، جميعها متغيرات مهمة في تفسير الفساد الإداري من الوجهة الاجتماعية – الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك نجد متغيرات الشعور بالحرمان من الحقوق، وعدم الرضا عن توزيع الحوافز، والشخصيات القيادية الإدارية. فمن الناحية الاجتماعية يسهم هذان المتغيران في دفع الموظفين إلى تبني اتجاهات إيجابية حيال الفساد الإداري خاصة إذا غاب الضبط الاجتماعي وساد الإرباك الناتج عن التغير السريع على الهيكلية الإدارية والقانون واللوائح المعمول بها.

أخيرا، ومن الناحية الاجتماعية فإن الاغتراب الوظيفي الناتج عن تدخل القبيلة في الأعمال الإدارية وتقلد المناصب الإدارية، يسهم في تبلور اتجاه سالب نحو المدير عند الموظف، هذه الحالة تساعد في فهم وتفسير الفساد الإداري وانتشاره في المجتمع، حيث يسهم التدخل القبلي والقرابي والعلاقات الشخصية في الإدارة، في وصول عدد من الأشخاص غير الأكفاء ومن غير المتخصصين في مجال عمل المؤسسة للوصول إلى مناصب إدارية تصل إلى أعلى مستوى في الهرم الإداري بالمؤسسة، هذه الحالة تزيد من احتمالية انتشار أكثر لظاهرة الاغتراب الإداري عند القيادات الإدارية مما يزيد أيضا من احتمال تكون اتجاهات سالبة حيال أولئك المدراء والقياديين، خاصة إذا كانوا يخضعون لتأثيرات خارجية، وهم غير قادرين على مقاومتها، في مثل هذه الحالة تنتشر وتسود الكثير من الاتجاهات والأفكار والقيم المنحرفة التي تدعم العمل بأنماط مختلفة من الفساد بين الموظفين بالمؤسسة.

الخاتمة النهائية:

أولا. استخلاص النتائج النهائية للدراسة:

1.النتائج المتعلقة بالخصائص العامة للمبحوثين:

(1.1) لقد اشتملت العينة الأصلية على الذكور والإناث، وقد بلغت نسبة الذكور (63%)، أما الباقي فقد كان من الإناث، كما اشتملت العينة الأصلية على (44%) من المبحوثين كان تعليمهم جامعيا فما فوق، في حين لم تتعد نسبة من كان تعليمهم أساسي فما أقل عن (7%). أما فيما يتعلق بالحالة

الزواجية فقد تبيّن أن (56%) من المبحوثين متزوجون، وبلغ متوسط أسرهم (4) أفراد، أما العزاب فقد بلغت نسبتهم (42%) من إجمالي العينة.

(2.1) وفيما يتعلق بتوزيع المبحوثين حسب الدخل، فقد تبين أن (12%) فقط من المبحوثين تزيد دخولهم الشهرية عن 450 دينارا ليبياً أي ما يعادل 350 دولارا أمريكيا، أما باقي أفراد العينة فدخولهم أقل من (450) دينارا شهريا، ولقد بلغ متوسط الدخول (389) دينارا، كما تبيّن أن (80%) من المتزوجين دخولهم الشهرية لم تصل إلى (450) دينارا.

(3.1) أما عن الخبرة، فقد تبيّن أن (48%) من المبحوثين تزيد خبرتهم في مجال العمل الإداري عن (10) سنوات، أما عن اغتراب أفراد العينة وظيفيا فقد تبين أن (49%) من المبحوثين يعملون في مجالات لا تتصل بالتخصص الذي أعدوا له علميا، أو أنها تتناسب معه بشكل تقريبي، وهذا ما يشير إلى وجود درجة عالية من الاغتراب الوظيفي بين أفراد عينة البحث.

(4.1) وعن المسكن، فقد أفاد (16%) من المبحوثين أن مساكنهم رديئة جدا، مما يشير إلى أنها لا تصلح للسكن أو لا تتوفر فيها الشروط الصحية الكفيلة بسلامة أفراد الأسرة، ومن ناحية أخرى تبين أن (44%) من المتزوجين لا يملكون مسكنا أو منزلا مستقلا بهم وإنما يسكنون بالإيجار أو في منزل الوالد.

2. النتائج المتعلقة بسيادة النزعة القبلية وعلاقات القرابة:

(1.2) لقد تبيّن أن هناك تدخلا كبيرا من قبل القيادات والرموز والمشايخ القبلية في مجال العمل الإداري، يصل إلى مرحلة صنع القرار وتنصيب الأشخاص للمناصب الإدارية، ويتضح ذلك من خلال تأكيد ما نسبتهم (78%) من العينة على أن القبيلة وعلاقات القرابة تؤثر سلبيا في سير العمل واتخاذ القرار الإداري بالمؤسسة، ومن هنا أكد (33%) من أفراد العينة أنهم على استعداد تام لمساعدة أقاربهم في حال حضروا إليهم يطلبون منهم إجراءً إداريًا معينًا، حتى ولو كان هذا الإجراء غير قانوني.

(2.2) من جهة أخرى أكد (88%) من المبحوثين أن زملاءهم في العمل يخضعون لمطالب أقاربهم ولو كانت مخالفة للقانون، كما أكد (91%) من المبحوثين على أن القبيلة وعلاقات القرابة تتدخل بشكل سلبي أو غير عادل في توزيع الحوافز الإدارية بمجال العمل الإداري.

(3.2) ولقد أكد (71%) من المبحوثين على أن مشايخ ورموز القبائل يتدخلون في صنع القرار الإداري ويؤثرون في سير العمل الإداري واتخاذ القرارات، ولقد تبيّن ،أيضا، أن سيادة النزعة القبيلة وعلاقات القرابة في مجال العمل تؤثر سلبا في تأدية جهاز الرقابة الإدارية لدوره ومهامه، حيث أكد ذلك (76%) من المبحوثين.

3. النتائج المتعلقة بضعف الضبط الاجتماعي والرقابة الإدارية:

(1.3) لوحظ من خلال بيانات الدراسة الميدانية أن هناك درجة لا يُستهان بها من ضعف الضبط الاجتماعي بمجال الإدارة بمجتمع الدراسة، حيث أكد (26%) من أفراد العينة أن زملاءهم في العمل لا يحترمون

القانون ولا يخشون الوقوع تحت طائلة العقاب، كما أكد (22%) أنهم لا يتوقعون أن يطبق عليهم القانون في حال ارتكابهم سلوكا فاسدا إداريا، كما يؤكد (67%) من المبحوثين على أن القانون لا يطبق على عامة الموظفين وإنما يقتصر تطبيقه على فئة قليلة منهم، تتمثل فيمن ليس لديه علاقات بأصحاب نفوذ، وهذا ما يدل على وجود ظاهرة الضبط غير المتوازن في مجتمع الدراسة.

(1.3) من ناحية أخرى أكد (51%) أن الأمور الإدارية في المؤسسة التي يعملون بها تعاني من انفلات تام أي من ضعف ضبط شديد، كما أكد (70%) من المبحوثين أن هنالك ثغرات كبيرة بالقانون واللوائح المنظمة للعمل الإداري يستخدمها الموظفين لتمرير الإجراءات الإدارية غير القانونية، ومن ناحية أخرى قيّم (46%) من المبحوثون جهود جهاز الرقابة الإدارية على أنها إما ضعيفة أو أنها ضعيفة جدا .

4.النتائج المتعلقة بحدوث تغيرات ارتجالية وسريعة في مجال الإدارة:

(1.4) لقد تبيّن من بيانات الدراسة الميدانية أن مجتمع الدراسة يعاني من موجة قوية وسريعة من التغيرات الارتجالية وغير المخطط لها، مما أسهم كثيرا في إرباك العملية الإدارية بمجتمع الدراسة، فقد أكد (62%) أن أغلب التغيرات التي حدثت في مجال الإدارة بمجتمع الدراسة كانت سلبية وضارة وسببت في الفوضى وعدم الاستقرار الإداري، كما أكد(71%) أن تلك التغيرات كانت ارتجالية وغير مخطط لها مسبقا. في حين أكد(53%) أن تلك التغيرات لم تخدم الأهداف العامة، ولقد بين (72%) من المبحوثين أن تلك التغيرات يحركها أناس مستفيدون من حدوثها في واقع الإدارة العامة .

(2.4) وعن حجم تلك التغيرات، فقد تبيّن أن أمناء اللجان الشعبية كانوا أكثر تغيرا من غيرهم في المجال الإداري، حيث بلغت نسبة من قالوا إن أمناءهم قد تغيروا من مرة إلى أربع مرات (72%) يليهم مدراء الإدارات الإدارية والمالية، حيث أكد حوالي (68%) أن مدراءهم قد تغيروا من مرة إلى أربع مرات، وفي الأخير يأتي المراقبون الماليون حيث بلغت نسبة من قالوا إنهم تغيروا من مرة إلى أربع مرات حوالي (61%) من إجمالي أفراد العينة، هذا ولم تقتصر التغيرات على الشخصيات القيادية بالعملية الإدارية وإنما طالت اللوائح والقوانين المعمول بها في المؤسسات الإدارية، حيث أكد ذلك ما نسبتهم(85%) من المبحوثين.

(3.4) وعن الأسباب الكامنة وراء تلك التغيرات فقد أكد(42%) من أفراد العينة أن أولئك المدراء والمراقبين الماليين ومدراء الإدارات لم يكونوا على درجة كافية من الأمانة على المال العام والجدية في خدمة المصالح العامة، الأمر الذي دعا إلى تغييرهم، وفي المقابل أكد (34%) أن سبب تغيير أولئك الأشخاص هو وجود مستمسكات ومخالفات قانونية عليهم تدينهم في قضايا فساد.

5.النتائج المتعلقة بعدم كفاءة القيادات الإدارية واغترابها:

(1.5) لقد وُجد أن العديد من أفراد العينة يعتقدون أن مدراءهم الحاليين أو السابقين عاجزون عن إدارة المؤسسة التي يعملون بها وأنهم يتصفون بالعديد من الصفات السلبية وغير الحسنة، والتي تسهم كثيرا في خلق حالة

من عدم الاحترام لهذه الشخصية لدى الموظفين، وبذا يكون فشلها في أن تكون المثل الأعلى الذي يحتذى به، فقد تبيّن أن (41%) من أفراد العينة يرون أن مدراءهم غير مؤهلين علميا لتقلد المنصب الحالي، كما أكد(53%) من المبحوثين أن المدراء الذين سبق وأن عملوا معهم لم يكونوا جادين في أدائهم للمهام الموكلة إليهم، وأن (55%) من المبحوثين يرون أن مدراءهم لم يكون محافظين على المال العام، وأن (74%) من المبحوثين يرون أن مدراءهم لم يكونوا مهتمين إلا بتحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا ما يعكس مدى اغتراب المدراء عن مؤسساتهم التي يديرونها، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن (38%) من أفراد العينة يرون أن المدراء الذين عملوا معهم لم يكونوا اختصاصيين في مجال العمل الذي يديرونه، وأن (44%) يرون أن المدراء الذين عملوا معهم كانت تقودهم شللية وعصابات مستفيدة ماديا.

6. النتائج المتعلقة بتنامي شعور الحرمان لدى الموظف العام:

(1.6) لقد تبين من تطبيق مقياس الشعور بالحرمان وعدم المساواة على أفراد عينة الموظفين أن هنالك انتشارا لهذه الخاصية بين أفراد العينة، حيث تبيّن أن المتوسط الحسابي لدرجات الأفراد على المقياس بلغ (24.6) درجة، ومن خلال اختبار T اتضح أن الفرق بينه وبين المتوسط النظري للمقياس دال إحصائيا عند مستوى (0.05)، والفارق لصالح المتوسط الحقيقي، مما يشير إلى توافر الخاصية المقيسة لدى جمهور البحث وهي الشعور بالحرمان وعدم المساواة، ولقد اتضح أن (76%) من المبحوثين يعانون من هذه المشكلة بشكل واضح حيث تحصلوا على درجات تعادل المتوسط فما فوق، وأن (38%) من أفراد العينة يعانون بشكل كبير من هذه المشكلة، حيث

تراوحت درجاتهم من (27–34) درجة مع العلم أن المتوسط الحسابي لدرجات الأفراد على المقياس قد بلغ (24).

(2.6) كما انتهت الدراسة إلى أن (37%) من المبحوثين غير سعداء وغير مرتاحين في أعمالهم الحالية، كذلك فإن (45%) غير راضين عن دخولهم الشهرية من الوظيفة التي يعملون بها، اتضح أن (63%) منهم غير راضين عن المستوى الذي حققوه من طموحاتهم وأهدافهم المادية، وكذلك اتضح أن (59%) يشعرون بأنهم غرباء في مجال عملهم ولا يفهمون ما يدور من حولهم من أمور وقضايا، ولعل هذا كله جعل (49%) من المبحوثين يؤكدون أنهم متضايقون جدا من المؤسسة التي يعملون بها لدرجة أنهم فكروا في الانتقال منها وتغيير مجال عملهم.

(3.6) هذا ولقد تبين من خلال الدراسة أن هناك فروقا جوهرية بين متوسطي الذكور والإناث على مقياس الشعور بالحرمان وعدم المساواة، وكان الفرق لصالح الذكور، وبهذا فإن الذكور أكثر شعورا بالحرمان من الإناث، وهنالك أيضا فروق دالة إحصائيا بين متوسطات فئات الدخل، حيث اتضح أن الأقل دخلا أكثر شعورا بالحرمان .

7. النتائج المتعلقة بمؤشرات الفساد الإداري بمجتمع الدراسة:

(1.7) عن **حجم الفساد** في مجتمع الدراسة، بين ما نسبتهم (83%) من المبحوثين أن الفساد منتشر في مجتمع الدراسة بشكل (كبير) إلى (كبير جدا)، كما تبيّن من تطبيق مقياس الفساد أن أغلب أفراد العينة يكتسبون هذه الخاصية، حيث بلغت نسبة من تحصلوا على درجة ما بين

(67−100) حوالي(70%) وكان متوسط الأفراد على المقياس (88.34) وهو أكبر من المتوسط النظري، فالفارق بين المتوسطين كان دالا إحصائيا مما يؤكد وجود هذه الخاصية لدى أفراد العينة.

(2.7) وعن **أكثر القطاعات معاناة من الفساد** تبين أن قطاعات (الصحة، والتعليم والمرافق، وأمانة القوى العاملة، والنقل والمواصلات) قد تحصلت على **الترتيبات الست الأولى** في انتشار الفساد الإداري فيها مقارنةً بباقي القطاعات الإدارية الأخرى، وهي تمثل المجموعة الأولى الأكثر فسادا، من وجهة نظر العينة. أما **المجموعة الثانية** وهي ذات المعدل الأقل من الفساد فتشمل قطاعات (أمانة المؤتمرات، الاقتصاد والتجارة، الزراعة، البلدية، البريد، الاتصالات، والخزينة، وأخيرًا المالية)، في حين اشتملت **المجموعة الثالثة**، وهي الأقل فساد على القطاعات الآتية:(مؤسسة الكهرباء، الأمن والعدل، الشباب والرياضة، العلاقات الخارجية، الأمن الداخلي والخارجي، القضاء والنيابة، والجوازات والجنسية).

(3.7) أما عن **الأدوار أو الوظائف التي ينتشر فيها الفساد** أكثر، فقد تبيّن أن الفساد يتفاقم أكثر في قمة الهرم الإداري حيث السلطة والمال والإفلات من العقاب بسهولة، فمن وجهة نظر العينة، أن العاملين في منصب أمانة اللجنة الشعبية أكثر ارتكابا للفساد، يليهم المراقبون الماليون ثم المدراء الإداريون والماليون ومدراء المخازن، ثم يليهم المحاسبون وموظفو الخزينة، وإذا ما درس هذا التصنيف بإمعان فإننا نجد أن هنالك شبكة منظمة تتسم بتنوع في الأدوار والوظائف وتتبادل المنافع، فالأمين لا يمكنه تجاوز القانون في صرف المال العام بدون موافقة المراقب المالي، وكذلك فإن الاثنين معا يحتاجان إلى موافقة أمين المخازن ليتم إدخال وإخراج ما

يُردونه بالشكل الذي يُردونه، أما الأدوار والوظائف الأقل فسادا فتشمل من وجهة نظر أفراد العينة على التوالي:(المهندسين والقانونيين وأساتذة الجامعة وأخيرا موظفي الاستقبال).

(4.7) أما عن **أكثر صور وأنماط** الفساد انتشارا، فقد اتضح أن مجتمع الدراسة يعاني من انتشار العديد من صور الفساد الإداري، حيث اشتملت المجموعة الأولى وهي الأكثر فسادا على الأنماط الآتية: (استخدام المعدات والآلات المساعدة، سرقة المواد الخام والقرطاسية، وإساءة التصرف في المال العام، والإهمال والتغيب والتقصير، واختلاس الأموال العامة) حيث تحصلت على أعلى نسب تأكيد على انتشارها، وقد تراوحت ما بين(67–77%)، أما المجموع الثانية من أنماط الفساد وهي ذات الانتشار الأقل فقد اشتملت على (الرشوة، والهدايا العينية للمسؤولين وأصحاب القرار، وأخذ عمولات عن الخدمات العامة من المواطنين، والتحيز للأقارب في منح الحوافز والإجازات والتعيين والعلاوات..إلخ من صور التحيز والتمييز القبلي، تزوير المعاملات الرسمية مثل التقارير والفواتير والشهادات، وأخرا، تفريغ بعض الموظفين من العمل ومنحهم إجازات غير رسمية وبدون مبرر)، ولقد تراوحت نسب التأكيد على انتشار هذه الأنماط ما بين(53 %– 63%).

5.7) هذا عن أكثر صور الفساد انتشارا أما عن أهم **عوامل الفساد الإداري** فقد اتضح من خلال تقنية التحليل العاملي أن هناك مجموعتين من العوامل، هي العوامل الاقتصادية–الإدارية، والعوامل الاجتماعية–الثقافية، وتشمل العوامل الاجتماعية– الثقافية–التربوية كلا من:

1. انتشار الجهل وارتفاع الأمية بين الموظفين.
2. انتشار ثقافة تشجع على الفساد.

3. عجز المؤسسات التعليمية وفشلها في دورها التربوي والأكاديمي.
4. ضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم، والقانون...إلخ).
5. سيادة القيم الاستهلاكية التي تشجع على الترف والبذخ.
6. الأزمات والنكبات الاقتصادية.
7. انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة العام عند فئة كبيرة من الموظفين.
8. عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر للهيكلية والمدراء والمسؤولين.
9. تضخم الجهاز البيروقراطي(البطالة المقنعة)
10. غياب معيار الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف المستويات.
11. تعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام المواطن.
12. ضعف كفاءة الكادر الوظيفي وقلة خبرته.
13.
14.
15. أما العوامل الاقتصادية–الإدارية فتشمل:
16.
17. غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة الدور (واجبات الوظيفة وحقوقها).
18. شعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة.
19. ضعف الولاء الوطني والمجتمعي.

20. عجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية.

21. غلبة حب النفس والطمع لدى الموظفين.

22. تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي.

23. خصخصة القطاع العام دون وجود استراتيجية مخططة لإتمام ذلك.

24. ضعف أو انعدام المنافسة في السوق الأمر الذي قاد لظهور مصادر الاحتكار.

25. عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص(تداخل الحدود والعمالة والتمويل).

26. عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.

27. عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية.

28. ضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة.

(6.7) **أما عن ترتيب هذه المتغيرات،** وحجم تأكيد أفراد العينة على أهميتها في تفسير الفساد الإداري فقد تبيّن أن ضعف الولاء الوطني وعجز المؤسسات التعليمية وفشلها في زرع القيم الأخلاقية وتنمية الثقافة المناهضة للفساد الإداري، وعدم الاستقرار الإداري الناتج عن التغيرات السريعة والارتجالية، وغياب معايير الكفاءة في اختيار الخيّرين والكيسين وتعيينهم في المناصب القيادية؛ جميعها حازت على التأكيد الأكبر من قبل أفراد العينة فقد تحصلت هذه العوامل على الأربع ترتيبات الأولى، ثم جاءت المتغيرات الآتية في **المجموعة الثانية وهي:** عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها

المستمرة، غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة دور كل موظف في المؤسسة، إضافة إلى انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة العام عند فئة كبيرة من الموظفين، وضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم، والقانون)، والجهل وارتفاع نسبة الأمية بين الموظفين، وعدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية، وعجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية، وشعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة، وتدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، فكل هذه المتغيرات حازت على نسبة تأكيد متقاربة بالنسبة لأهميتها في دفع الموظف نحو الفساد الإداري.

هذا، لقد جاءت في الترتيب الأخير متغيرات: غلبة حب النفس والطمع لدى الموظفين، وعدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص (تداخل الحدود والعمالة والتمويل)، سيادة القيم الاستهلاكية التي تشجع على الترف والبذخ، وتضخم الجهاز البيروقراطي (البطالة المقنعة بالجهاز الإداري)، وضعف كفاءة الكادر الوظيفي وقلة خبرته، وخصخصة القطاع العام دون وجود استراتيجية مخططة لإتمام ذلك، وتعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام المواطن، وضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة، والأزمات والنكبات الاقتصادية، وانتشار ثقافة تشجع على الفساد، وضعف أو انعدام المنافسة في السوق الأمر الذي قاد لظهور مصادر الاحتكار، والإتجار غير المشروع والتحايل على القانون...إلخ.

(6.7) أما عن **نتائج تطبيق مقياس الفساد** الإداري على أفراد عينة الموظفين، فقد بلغ متوسط درجات الأفراد (83.34) ولقد كان أكبر من المتوسط النظري للمقياس حيث كان الفرق بينهما دالاً إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) مما يشير إلى توافر الخاصية المقيسة (الفساد) لدى جمهور البحث، من ناحية

أخرى تحصل ما نسبتهم (80%) من أفراد العينة على درجة أكبر من (67) مما يشير إلى حجم أفراد العينة الذين يعانون من مشكلة الفساد الإداري، وأن لديهم الاستعداد أو أنهم فعلا ارتكبوا سلوكا فاسدا فعليا.

(7.7) وفيما يتعلق **بخصائص وصفات الشخصية المفسدة،** فقد انتهت الدراسة من خلال تحليل آراء عينة الخبراء إلى وضع نموذج تصنيفي للشخصية المفسدة يرتكز على أبرز صفاتها وهي: حب المال والطمع الشديد، إضافة إلى أنها تتبنى اعتقادات وأفكارا خاطئة تبيح لها كل ما هو ممنوع ومحرم، ناهيك عن كونها شخصية غير متخصصة أو أنها تفتقد الكفاءة في أداء عملها مما يجعلها شخصية ضعيفة التعليم وإن كانت حاصلة على مؤهل علمي، كما أنها شخصية لا تحترم العادات ولا التقاليد ولا تُعنى بالرأي العام، وأخيرا فهي انتهازية وتتسم بالفردية والأنانية وحب النفس وميالة إلى الانحراف أو لديها استعداد مسبق للفساد، فهي مغامرة لا تحترم القانون ولا تخشى العقاب، أو أنها لا تتوقع تطبيق القانون عليها في حال أخطأت.

(8.7) وفيما يتعلق **بأبرز آثار الفساد الإداري،** فقد انتهت الدراسة إلى أن انعدام الثقة لدى المواطن في نزاهة العمل الإداري من أبرز الآثار السلبية للفساد الإداري، كما يرى المبحوثون أن الفساد يسهم في رفع معدلات الأمية وانتشار الجهل وبالتالي التخلف الثقافي، كما أنه يستنزف الموارد الاقتصادية بالمجتمع، ويسهم في هدرها فيما لا يعود بالنفع على المجتمع حاضرا أو مستقبلا، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والمرافق بالمجتمع، وهذا مجتمع لا ريب يؤثر سلبا في نجاح مشاريع وخطط التنمية الاجتماعية بالمجتمع، كذلك يرى أفراد العينة أن من آثار الفساد الإداري أنه يسهم في ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف بالمجتمع كنتيجة لتغييب القانون وعدم الاعتماد عليه في فض المنازعات والخلافات بين الأفراد

وتدخل زعماء القبائل ومشايخها في حل تلك النزاعات على أساس تعويض الضحية دون وضع عقاب ولو معنوي للجاني، وهو ما يشجع الكثيرين على ارتكاب المخالفات والجنح وحتى الجنايات أيضا .

8. النتائج المتعلقة باختبار فروض الدراسة:

بادئ ذي بدء، ومن خلال التحليلات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها تم قبول جميع الفروض، حيث تبيّن أنها دالة على مستوى دلالة مقبولة إحصائيا، وبذلك يمكن القول: إن متغيرات الخلفية وهي: (المستوى التعليمي، ونوع المسكن، وتقييم حالة المنزل، وسنوات الخبرة، والدخل، وحجم الأسرة)، إضافة إلى الضبط الاجتماعي، ومتغيرات الشعور بالحرمان من الحقوق وعدم الرضا عن توزيع الحوافز، وضعف الشخصيات القيادية الإدارية، واتسامها بصفات سيئة من وجهة نظر المبحوثين، أيضا، فإن الاغتراب الوظيفي من جهة، وتدخل القبيلة في الأعمال الإدارية، والاتجاه السلبي للموظف نحو المدير، كلها متغيرات تساعد في فهم وتفسير الفساد الإداري وانتشاره في المجتمع، وبذا يمكن القول: إن النموذج النظر للدراسة والذي تم تطويره من خلال تحليل النظريات والدراسات السابقة ومراجعة الإرث النظري، قد تم التحقق من مدى صحته حيث تم قبول أغلب العلاقات التي يصورها بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أو الظاهرة المتمثلة في الفساد الإداري، وعلى هذا النحو تكون الدراسة قد أجابت عن جميع الأسئلة التي هدفت منذ البداية إلى الإجابة عنها.

ثانيا: نحو نظرية اجتماعية لتفسير الفساد الإداري اجتماعيا:

ينطلق النموذج النظري لهذه الدراسة من افتراض أن سيادة النزعة القبلية وعلاقات القرابة في مجال العمل الإداري وداخل المؤسسات الإدارية، تُحدث العديد من المشاكل على رأسها إحداث موجات متكررة من التغير السريع وغير المخطط له في المؤسسات الإدارية، خاصة على الشخصيات القيادية من أمناء

ورؤساء أقسام ومراقبين ماليين...الخ، ولعله من المنطقي أن تحدث هذه الموجات من التغيير والتبديل حالة من عدم الاستقرار الإداري مما يترتب عليها حالة مزمنة من عدم التوازن والارتباك في سير العمل، وكل هذا ينعكس بشكل سلبي على مستوى الضبط الاجتماعي في المؤسسة، وسيادة القانون مما يخلق حالة من الضبط غير المتوازن أي غير العادل، فالقانون لا يطبق على الجميع بنفس المستوى، وإنما يقتصر تطبيقه على من لا يملكون من يذود عنهم ويحميهم ويدافع عنهم بحكم علاقاته وتأثيره القيادي أو ما شابه.

مثل هذه الأوضاع، كما يصورها النموذج النظري للدراسة، تسهم في خلق حالة من تنامي الشعور بالحرمان وعدم تساوي الفرص بين الموظفين، إضافة إلى وصول أشخاص غير أكفاء إلى مناصب إدارية قد تكون غاية في الأهمية، مثل الأمين والأمن المساعد والمدير الإداري...إلخ، ذلك نتيجة لغياب معايير التقييم عند تنصيب الأشخاص المناصب الإدارية نتيجة سيادة النزعة القبيلة وعلاقات القرابة بين الأفراد في المجتمع عامة، وكذا في واقع العمل الإداري، وذلك بحكم الارتباط بين ما يسود الإدارة وما يحدث في الواقع الاجتماعي بالمجتمع.

كل هذا يسهم في انتشار الفساد الإداري بين الأفراد، حيث تدفعهم هذه الأوضاع أو الظروف إلى تبني اتجاهات إيجابية نحو العمل بالفساد الإداري، خاصة في ظل ضعف أو غياب القانون، وعدم وجود القدوة الحسنة المتمثلة في شخص المدير النزيه والأمين، ووجود درجة عالية من الشعور بالحرمان وعدم الرضا عن مستوى عدالة توزيع الحوافز الإدارية بين الموظفين وارتفاع مستوى الطموحات والأهداف المادية خاصة، ذلك نتيجة للتأثر بثقافة التحديث الاجتماعي التي تتسم بارتفاع مستوى التعليم والتعرض لوسائل الإعلام والانفتاح على العالم الخارجي، ووفقا لنظرية اللامعيارية (الانومي) عند ميرتون

فان الأهداف الثقافية تتسم بدرجة قد تكون عالية من الضغوط على أفراد المجتمع، ولأن الموظف العام هو أحد أفراد المجتمع يتأثر كغيره بما يطرأ على ثقافة المجتمع وبنائه الاجتماعي من تغير، لذا فإنه من المتوقع أن يخضع كغيره إلى ضغوط تلك الأهداف الاجتماعية، وفي حال عجزه عن تحقيق تلك الأهداف بالسبل المشروعة المتاحة أمامه فإنه قد يلجأ إلى السبل غير المشروعة (الفساد) خاصة إن غاب الوازع الديني وضعف الضبط الاجتماعي وغاب القانون وغابت القدوة الحسنة المتمثلة في شخص المدير...إلخ، من العوامل السابقة.

وفي مثل هذه الأوضاع نجد تفسيرا لارتفاع معدلات تعاطي الفساد الإداري، حيث تشكل هذه الأوضاع البيئة الخصبة لتنامي وازدياد معدلات الفساد الإداري، فالتغير الارتجالي وغير المفيد في مجال الإدارة، إضافة إلى إفلات العديد من المفسدين من قبضة العدالة والمحاسبة، يشجع الكثيرين ممن يأتون بعدهم على التفكير في ابتكار سبل لتجاوز القانون وتحقيق مغانم من المهنة التي يعملون بها أو الوظيفة التي يؤدونها.

ثالثا: بعض الاقتراحات لمجابهة الفساد الإداري بمجتمع الدراسة:

إن وضع خطة شاملة لمواجهة الفساد الإداري يتطلب الإحاطة بأهم العوامل والأسباب التي تسهم في انتشار الفساد اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو إدارية؛ وبمعنى آخر، فإن وضع خطة شاملة لمواجهة الفساد يتطلب دراسة شاملة لهذه المشكلة.

ومن خلال نتائج هذه الدراسة يمكن القول بأن مجتمع الدراسة يحتاج إلى معالجة المشكلات الآتية ليتمكن من الحد أو على الأقل التقليل من معدلات انتشار الفساد الإداري وهي كما يلي:

1.المبادرة في استبعاد تدخل وتأثير القبيلة وعلاقات القرابة والعلاقات الشخصية في مجال العمل الإداري وصنع القرار، ليتسنى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بالاعتماد على معايير الجودة في تقلد المناصب والمفاضلة الموضوعية بين الأشخاص.

2.الحرص على تفعيل تطبيق القانون ومراجعة أو إعادة النظر في المؤسسات التي تقوم بتطبيقه، بحيث ترفع كفاءة الأشخاص العاملين بها.

3. مراجعة جهاز الرقابة الإدارية ورفع كفاءة أعضائه من خلال دورات تدريبية وندوات علمية وحلقات بحثية لاطلاعهم على كل ما هو جديد في مجال الفساد من حيث صوره، وأسبابه، وطرق الكشف عنه، وطرق مواجهته.

4.تحسين مستوى المرتبات لتتناسب مع تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وارتفاع الأسعار بحيث يتسنى للموظف تحقيق أهم طموحاته المادية والاجتماعية .

5.الإسراع في تطبيق القوانين المتخصصة في محاربة هذه الظاهرة وتفعيلها من خلال تطوير أجهزة حكومية وجمعيات أهلية تعنى بردع المفسدين ومتابعتهم وتقديمهم للقضاء.

6. تفعيل دور وسائل الإعلام من خلال إقامة برامج هادفة تقدم إرشادات للمواطنين عامة والموظفين خاصة، وتقدم شروحا لطرق الفساد، والتعريف بالجهات المسؤولة عن مكافحته والقوانين التي تعاقب مرتكبيه.

7. تحقيق درجة أعلي من الاستقرار الإداري، خاصة الشخصيات القيادية، وإخضاعهم للمساءلة القانونية الدورية، كذلك الحال بالنسبة للقوانين واللوائح والإدارات العامة، فالتغير السريع والدمج العشوائي للقطاعات أو التفكيك الفجائي يصيب العمل الإداري بحالة من الإرباك تسهم في تفشي العديد من صور الفساد الإداري.

8. لا بد من استثمار جميع وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية مثل المساجد والمدارس والجامعات والمعاهد والكليات والأندية الثقافية في الحرب ضد هذه الظاهرة من خلال تقديم البرامج الإعلامية الهادفة إلى توعية الجماهير بمخاطر هذه الظاهرة، وآثارها الآنية والمستقبلية في المجتمع بأسره وفي مستقبل الأجيال الآتية.

9. ختاما فإن توفر الإرادة الحقيقية من قبل الساسة المسؤولين وصناع القرار في المجتمع والمثقفين والعلماء ورجال الدين والأدباء والمفكرين ستسهم دون ريب في تشجيع العامة من الناس على نبذ الفساد واستهجان المتعاطين به وجبرهم على تركه، الأمر الذي يخلق درجة عالية من الضبط الاجتماعي غير الرسمي مما يسهم في الحد من الفساد.

هذا والله من وراء القصد، هو الموفق، عليه توكلت، وإليه أنبت وإليه المصير، له الحمد والثناء كل الثناء.

<u>قائمة المراجع</u>

<u>أولا. الكتب والمجلات والأطروحات:</u>

1. أحمد رفاعي غنيم، نصر محمود صبري، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع(القاهرة)2000.
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، دار الكتاب المصري، ط 2، 1993.
3. إدوارد كولد سميث، جيري ماندير، **محاكمة العولمة، الجزء الثاني (آثار العولمة) الجزء الثالث(نحو إعادة التوطين)**، ط1، ترجمة رجب بو دبوس،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر(طرابلس –ليبيا) 2002.
4. أشرف عبد السلام الفيتوري، نورا عبد القادر المعداني، الفساد الإداري في القطاع العام: (مفهومه ،وأسبابه، وآثاره السلبية)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الإدارة العامة في ليبيا بعنوان: (الواقع والطموحات)، طرابلس، 11-2003-10/12
5. برنامج الأمم المتحدة، **الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية**، مركز التنمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1998.
6. **ـــ الفساد والحكم الرشيد**، ورقة مناقشة رقم 3،(عربي)، مكتب السياسات الإنمائية شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، (نيويورك) 1997.
7. بشير عباس العلاق، **الإدارة (مبادئ، وظائف، تطبيقات)**، ط1، دار الكتاب الوطني، (ليبيا/ بنغازي)، 2003.
8. بير لاكوم، **الفساد**، ترجمة: سوزان خلل، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003.

9. جبليان ديل ، **اتفاقية مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات"**، منشورات منظمة الشفافية الدولية، (النسخة العربية)، بدون تاريخ.

10. جراهام كينلوتش، **تمهيد في النظرية الاجتماعية(تطورها ونماذجها الكبرى)**، ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعارف الجامعية (الإسكندرية) 2001 .

11. جي روشية، علم الاجتماع الأمريكي، **دراسة لأعمال تالكوت بارسونز،** ترجمة: محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف (القاهرة) 1981.

12. حسن أبو حموده، **الفساد وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الأول، 2002.

13. حسن الجندي، **التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية وسياسة الإسلام في الوقاية والمنع،** مجلة حقوق حلوان، (مصر)، 2003.

14. حسين إبراهيم محمد زويل، **الفساد الإداري وعلاقته بالتغير الاجتماعي " دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري فترة ما بعد 1970**"، جامعة الإسكندرية كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2006

15. حسين عبد الحميد رشوان، **الإدارة والمجتمع: (دراسة في علم اجتماع الإدارة)**، مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية) 2006.

16. حمدي عبد الرحمن، **الفساد في أفريقيا**، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993.

17. حنان محمد حسين سالم، **التوجهات الإيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري**، دراسة في تحليل المضمون للفترة من 1980–1998، جامعة عين

شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000.

18. رجاء محمود أبو علام، التحليل الإحصائي لبيانات SPSS، دار النشر للجامعات (القاهرة) 2009

19. رمسيس بهنام، محمد أبو عامر، **علم الإجرام والعقاب**، منشأة المعارف (الإسكندرية)، 1999.

20. روبرت كايتجاد، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كل ثلاثة شهور، مارس 1998.

21. زياد عربية ابن علي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 415، السنة 36، 2005.

22. سالم ساري، **أخبار الجريمة في صحافة الإمارات(دراسة تحليلية)**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، يونيو، 1983.

23. سالم عبد العزيز محمود، **مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي**، غرفة تجارة وصناعة الكويت(23/24-5-2005)، مجلة العلوم الاجتماعية ،(الكويت)، مجلد 33، عدد 3، 2005.

24. سامية محمد جابر، حسن محمد حسن، **علم اجتماع القانون**، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 2001.

25. سعيد أحمد أبو حليقة، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مشكلة التنمية في ليبيا(دراسة ميدانية)، شركة ناس للطباعة، القاهرة (بدون تاريخ).

26. السيد على شتا، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، ط1،المكتبة المصرية، (الإسكندرية)، 1999.

27. ـــــــــــــ، **الانحراف الاجتماعي: الأنماط والتكلفة**، مكتبة الإشعاع، (الإسكندرية) 1999.

28. سيف الإسلام معمر القذافي، **ليبيا والقرن الواحد والعشرون**، ترجمة ونشر دار المهى للثقافة والآداب (بيروت)، 2002.
29. صفاء الدين إبراهيم، اكثم الصرايرة، **العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري**:"دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش"، مجلة الإداري، السنة 23، العدد 87،تصدر عن معهد الإدارة العامة بسلطة عمان 2001.
30. عباس محمود عوض، **القياس بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية1990
31. عادل عبد اللطيف، **الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها**، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2004.
32. عامر الكبيسي، **الفساد الإداري**:رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة،المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد الأول، 2000.
33. **ـــ، الفساد الإداري، الفساد والعولمة، تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 2005.
34. عايد عواد الوريكات، **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق، 2004.
35. عبد الحسين رزوقي الجبوري، **بناء مقياس مقنن للتوافق المهني لمعلمي المرحلة الابتدائية**، رسالة ماجستير غير منشورة،قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990 .
36. عبدالرحمن أحمد الهيجان، **استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، تصدر عن أكاديمية نايف للعلوم الأمنية (الرياض)، 1997.

37. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت.

38. عبد السلام بشير الدويبي، **الأبعاد السببية لظاهرة الفساد**، مجلة دراسات، عدد 21، لعام 2005، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،(ليبيا)، 2005.

39. عبد العزيز القوصي، وآخرون، **الإحصاء في التربية و علم النفس**، دار النهضة العصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

40. عبدالقادر انويجي البدري، **دراسة ظاهرة التسيب في الجهاز الإداري ببلدية بنغازي،(مدخل سلوكي)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس- ليبيا، كلية الاقتصاد قسم الإدارة،1993.

41. عبد الله أحمد المصراتي، **التحديث الاجتماعي وعلاقته بالجريمة** (دراسة ميدانية على عينة من النزلاء بمؤسسة الإصلاح والتقويم الكويفية- بنغازي) ، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، (بنغازي)، 2003.

42. عبد الله بن عبد الكريم السالم،**الفساد الإداري في الدول النامية: رؤية أكاديمية لمفهومه، أسبابه، أشكاله، آثاره، واستراتيجيات مكافحته**، مجلة البحوث الإدارية، الكويت، عدد8 ، 2003

43. عبد الله عبد الغني غانم، **علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، "الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي" (نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة)**، المكتب الجامعي الحديث،(إسكندرية) 1994.

44. عبدالله عامر الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته**، منشورات جامعة قاريونس(ليبيا)، 2003

45. عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية في علم الاجتماع، (النظرية السوسيولوجية المعاصرة)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2007.
46. عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، بدون تاريخ.
47. عماد الدين إسماعيل نجم، **ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة مع دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2003.
48. عماد صلاح عبد الرازق داوود، **الفساد والإصلاح**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق) 2003.
49. عمر أكريم عبد النبي، **الإدارة والتنمية في ليبيا:(دراسة ميدانية للإدارة ومقوماتها وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بنغازي)**، منشورات جامعة قاريونس، 1995.
50. علي عبد الرازق جلبي، وآخرون، **القاموس الحديث في علم الاجتماع**، مطبعة البحيرة، 2008.
51. علي منصور، ومصباح يونس، **دراسة حول الواقع الإداري في ليبيا**، مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية ، عدد1، خريف1981.
52. فرج صالح الهريش، **علم الإجرام**، ط1، الدار الأهلية للطباعة والنشر، (بنغازي - ليبيا) 1999.
53. فهد الثاقب،**الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام**، مجلة العلوم الاجتماعية،العدد الثاني،1984.
54. فوزية عبد الستار، **مبادئ علم الإجرام**، ط5، الناشر(غير محدد)1985.
55. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية، **حالات فوضى: (الآثار الاجتماعية للعولمة)**،

ترجمة: عمران أبو حجلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر
(بيروت)، 1997

56. اللجنة الشعبية العام، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام 2006،
الجماهيرية العربية الليبية ، 2008.

57. مؤتمر الشعب العام، **مدونة التشريعات ، قانون رقم (2) لسنة 2005،** بشأن مكافحة غسل الأموال،2005.

58. محمد أحمد بيومي، **تاريخ التفكير الاجتماعي،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001.

59. محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع،** دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، (بدون تاريخ).

60. محمد علي محمد البدوي، **الفساد في النسق الاقتصادي وانعكاساته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر،"دراسة سوسيولوجية مقارنة في الفترة من 1960-1981"،** (دراسة دكتوراه غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1996.

61. محمد علي يونس، **التسيب الإداري في الوظيفة العامة: أسبابه، آثاره، معالجته**(دراسة ميدانية في نطاق بلدية طرابلس)، (دراسة ماجستير غير منشورة)، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح (ليبيا- طرابلس) ، 1995.

62. محمد ماهر الصواف، **أخلاقيات الخدمة العامة والعوامل المؤثرة في مخالفتها،** مجلة الإدارة العامة، عدد 82، الرياض، 1994

63. محمود عبد الفضيل، **الفساد وتداعياته في الوطن العربي،** مجلة المستقبل العربي، سنة22، العدد 1243، 1999 .

64. المختار محمد إبراهيم، **التنمية والفساد في ظل تدهور القيم (تحليل اجتماعي)**، مجلة دراسات، سنة 6، عدد 21، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2005.
65. مركز الدراسات الإستراتيجية، **استطلاع للرأي العام حول بعض موضوعات الفساد في القطاعين العام والخاص،** مطبوعات الجامعة الأردنية، 2006.
66. مصطفي عبد المجيد كاره، **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، معهد الإنماء العربي(بيروت)، 1985.
67. مصطفى عمر التير، **السجون كمؤسسة اجتماعية "دراسة لآراء واتجاهات المسجونين**"، معهد الإنماء العربي (بيروت) (بدون تاريخ).
68. ـــ **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، طرابلس – ليبيا، 1980.
69. مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، **الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1999.
70. مصلح الصالح، **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2000.
71. المعجم الوسيط ، مكتبة مشكاة الإسلام.
72. منظمة الشفافية الدولية، **التقرير العالمي للفساد**، لعام 2002 .
73. ـــــــــــــــــ، **التقرير العالمي للفساد**، لعام 2003.
74. ـــــــــــــــــ ، **التقرير العالمي للفساد**، لعام 2004
75. ـــــــــــــــــ ، **التقرير العالمي للفساد**، لعام 2005.
76. ـــــــــــــــــ ، **التقرير العالمي للفساد**، لعام 2006.
77. ـــــــــــــــــ ، **التقرير العالمي للفساد**، لعام 2007.
78. ـــــــــــــــــ ، **نظام النزاهة في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005 .

79. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **تجارب عربية في الإصلاح الإداري، أوراق ووقائع جلسة الحوار للاجتماع الوزاري للجمعية العمومية بيروت 23-24/يونيو/1997**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997.
80. منفذ محمد داعي، **علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة**، مركز الأهرامات للدراسات والبحوث (القاهرة) 2001.
81. منير الحمش، **الاقتصاد السياسي والفساد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 328، السنة 29، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 .
82. ميسر زهير الطاهي" **الفساد وأخلاقيات الوظيفة العامة**، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر الإدارة العامة في ليبيا بعنوان: (الواقع والطموحات)، طرابلس- ليبيا،11-2003/10/12.
83. نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية (دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
84. نبيل رمزي، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة**(قراءات وبحوث)، دار الفكر الجامعي، 1999.
85. نزار توفيق الحسو، **الوساطة: (نظرة تحليلية في أسبابها وآثارها، وسبل علاجها)**، مجلة التنمية الإدارية، العدد7، ابريل 1979.
86. نورا عبد القادر المعداني، **العلاقة بين العوامل التنظيمية والفساد الإداري**،"دراسة ميدانية للموظفين بالشركات الخدمية العامة بشعبية بنغازي"، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس (ليبيا)، 2005
87. نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها)**، ترجمة: محمد عودة وآخرون، ط6، دار المعارف، القاهرة ، 1980.

88. وحيد سيد أحمد خلف، **الفساد السياسي كما تعكسه الصحافة المصرية (تحليل مضمون لبعض المخرجات الصحفية)**، مجلة كية الآداب، جامعة طنطا، ع 27، س 2004
89. يوسف خليفة اليوسفي، **الفساد الإداري والمالي: النتائج وطرق العلاج**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 30، عدد 2، سنة 2002.

ثانيا. مواقع شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت):

1. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (الديباجة)، 2005/9/11،(ملف كمبيوتر) انظر صفحة الإنترنت:
www.membres.lycos.fr/adre
2. جواد الموسوي، **الفساد الإداري في العراق (مظاهره، وسبل إصلاحه)** ، 2005، الموقع إلكتروني لجريدة الصباح:
www.alsabah.com
3. حيدر البصري، **موقع مجلة النبأ الالكتروني** على شبكة المعلومات، **www.annabaa.org**

4. رحيم حسن العكيلي، **وسائل وسبل مكافحة الفساد الإداري**، جريدة الصباح الإلكترونية 9/آب 2005، انظر صفحة الويب: **www.alsabah.com**

5. زكي حنوش، مظاهر **الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي: الأسباب ووسائل العلاج**(دراسة حالة)، جامعة حلب، كلية الاقتصاد. انظر موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية:
www.pogar.org/arabic/activities

6. صبحي الصالح، **الفساد الإداري من منظور العولمة: الآثار المالية والاقتصادية** www.adhwaa.org

7. **قاموس المصطلحات الإدارية** الإلكتروني الموجود على الإنترنت :

http://www.crfonline.org/orc/glossary/b.html

8. عبد الرحمن تيشوري، **الفساد والسلطة وأثر ذلك على التنمية**، مجلة منتدى الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد375، 2005، الموقع الإلكتروني: www.rezgar.com

9. عبد الرحيم احمد بلال، **مفهوم وأنواع الفساد ومجلاته**، انظر الموقع الخاص بالصحيفة السودانية الإلكترونية على شبكة الإنترنت: http://www.mafhoum.com

10. عبد السلام بشير الدويبي، وآخرون، عرض مرئي معلوماتي لأعمال المرحلة الأولى من مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية، مجلس التخطيط الوطني(ليبيا)، مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، 2007 (ملف الكتروني)، انظر الرابط التالي: **www.npc.gov.ly/doc/news/ex25432_4433.ppt**

11. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **مسح الفساد في فلسطين في الفترة ما بين (3-7، أبريل)2003** ، انظر موقع المنظمة على شبة الإنترنت وهو: http://www.aman-palestine.org

12. محمد الضبعان، **ظاهرة التسيب الإداري**:

www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah65/derasa.HTM

13. **موسوعة ويكيبيديا** على الإنترنت: http://ar.wikipedia.org/wiki

14. منظمة النزاهة الفلسطينية، الائتلاف **من أجل النزاهة والمساءلة، لمواجهة الفساد** في فلسطين:
http://www.aman-palestine.org

15. وزارة الدولة للتنمية الإدارية بجمهورية مصر العربية، **لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الأول**، انظر موقع الوزارة على الرابط :
www.ad.gov.eg/arabuic/default.aspx

16. يونس عرب، **جرائم غسيل الأموال**(دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الأموال والاتجاهات الدولية لمكافحتها وبيان بخطط المصارف لمواجهة هذه الجرائم)،
www.arablaw.org/Download/Money_Laundry_ Crimes _ Art icle.doc

ثالثا. الكتب والبحوث والمراجع الأجنبية:

1. Bryan S. Turner, **The Cambridge Dictionary of sociology**, Cambridge University Press 2006, pp 571-572. (http://social.subject-line.com/index.htm)
2. **Bribe Payers Survey1999**, for more information about this survey you can visit this link: www.transparency.org/policy.
3. Emile Durkheim**, Education and sociology**, New York: The free press, New York: 1958.
4. Emile Durkheim**, suicide: a study in Sociology**, Trans, by John A. Spaulding and Seorge Simpson, (London: Routhedge and Kegan Paule 1951).
5. Gerald E. Caiden ,**Toward a general theory of official corruption** ,Asian journal of public administration, www.sunzi1.lib.hku.hk/hkjo /view/50/5000279.pdf .
6. Global **Corruption Report 2006**, Executive Summary: http://www.transparency.org/content

7. Kopits and Caring. **Transparency in government operation**, Washington, IMF, Occasional, 1998.
8. krejcie. R, and Morgen. D. Determining sample size for research activities. Educational and psychological measurement, No 30, 1970
9. Mike Fetz, George Mclennan and Jennie Pawsoni: **Crime and Society**: Readings in History: (London : Routledge and kegan Paul, 1981).
10. Mohammad M. Khan, **political and administrative corruption: concepts**, comparative experiences and Bangladesh case, prepared for Transparency International Bangladesh, Chapter,1999. www.ti-bangladesh.org/docs/reseaech/mkhan.htm-68k
11. Paul Salem,**The impact of corruption on human development in the Arab world (**A concept Paper) ,The Lebanese Transparency Association,2002. www.transparency-lebanon.org.
12. Richard Cloward and Lioyd Ohin, Delinquency and Opportunity : **A theory of delinquent gangs**. New York: free press, 1960.
13. Robins, Theobold, **corruption. Development and Underdevelopment**, Durham: Duke University press 1990.
14. Sam Vaknin,**Crime and corruption**,1st Editon, Lidija Rangelovska ,2003.
15. Szeftel, John. **Corruption and spoiled system in Zambia**, European Journal of Political Economy, Vol. 20, Elsevier Science Inc. New York 1983.
16. The Chartered Institute of Building, **Corruption in the UK construction industry**. Survey 2006 Look this link: www.ciob.org.uk .

17. The World Bank, **Anticorruption in transition**. A Contribution to the policy debate, Washington. 2000.
18. United Nations development Programme, **The impact of corruption of the human rights based approach to development**, the democratic governance fellowship Programme، 2004، 7.
19. Dieter Frisch, Effects of corruption on development, the Courier ACP-EU No.158, August 1996. www.euforic.org.
20. United states agency international development (USAID) ,**Reducing Administrative corruption in Ukraine,2004**. www.nathan.kma.net/downloadid=18
21. United states agency international development(USAID), **Corruption Assessment: Mozambique** "final report,2005, http://pdf.dec.org/pdf_docs/Pnadf937.pdf،
22. Vronique Pujas & Martin Rhodes, A Clash of cultures: **corruption and the ethics of administration in western Europe, An article for Parliamentary Affairs, Autumn 1999**. Visit this site**:** **http://www.cidsp.upmf-grenoble.fr/cidsp/publications/articles/pujas_parlaffairs.htm**

الملاحق :

1. استمارة استبيان الخبراء

2. استمارة استبيان الموظفين
3. خطاب السادة محكمي الاستمارة

(استمارة استبيان للخبراء)

حول موضوع: (الأبعاد الاجتماعية للفساد الإداري بمدينة المرج)

السيد الأستاذ المحترم / السيدة الأستاذة المحترمة ....

بعد التحية والسلام :

أنا طالب دكتوراه بقسم الاجتماع بجامعة الإسكندرية (مصر) أقوم بدراسة حول موضوع : **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري بين الموظفين العاملين بالقطاع العام بمدينة المرج**، ونظرا لصعوبة الموضوع وتعدد محاوره وتشعبه، من جهة، ولأن الموضوع على درجة عالية من الأهمية، وكذلك يحتاج إلى العديد من الرؤى والمداخل لدراسته؛ فإنني رأيت أن أتقدم إليك بهذا الاستبيان من منطلق خبرتك في هذا المجال أو اهتمامك بأبعاد ومؤشرات هذه الظاهرة .

وفي الوقت الذي أؤكد فيه لك على مدى أهمية إجابتك عن أسئلة هذه الاستمارة، أؤكد لك أن المعلومات التي ستدلي بها لن تستخدم إلا في الأغراض العلمية المتعلقة بهذا البحث، وأن تلك البيانات ستكون غاية في السرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

(أرجو الإجابة عن جميع الأسئلة)

أولا. الأسئلة العامة:

1. **النوع (الجنس):**

1. ذكــر ( ) 2. أنثـــى ( )

2. **العمر بالسنوات**

(..........................)

3. **المستوى التعليمي :**

1. ثانوي أو متوسط( ) 2. جامعي أو ما يعادلها( ) 3. فوق الجامعي( )

4. **الحالة الاجتماعية:**

1. أعزب( ) 2. متزوج( ) 3. مطلق( ) 4. أرمل( )

5. **مكان السكن :**

1. داخل المدينة( ) 2. خارج المدينة( )

6. **المهنة** (الوظيفة) :..

7 . **سنوات الخبرة في العمل:**

1.أقــــل مــــن ســــنة( ) 2. مــــن ســــنة-أقــــل مــــن4( )

3. من4-إلى أقل من7( ) 4. من 7 سنوات إلى أقل من 10 ( )

5. 10سنوات فأكثر ( )

ثانيا. مؤشرات الفساد الإداري

8. في تصورك إلى أي حد ينتشر الفساد في القطاع العام بالمجتمع الليبي ؟

1. كبير جدا ( ) 2. كبير ( ) 3. متوسط ( )

4. غير ملحوظ( ) 5. غير موجود( ) 6.لا أستطيع التقدير( )

9. هل توافق على ان الفساد ينتشر في كل قطاعات ومؤسسات المجتمع الليبي؟

1. أوافق ( ) 3. أوافق الى حد ما ( ) 3. لا أوافق ( )

10.الى أي حد ينتشر الفساد **بشعبية المرج مقارنة بالشعبيات الأخرى ؟ هل تأخذ في تقديرك المرتبة:**

1. الأولى ( ) 2. الثانية ( ) 3. الثالثة ( ) 4. الرابعة ( )

5. الخامسة( ) 6. السادسة( ) 7. ما قبل الأخير( ) 8.الأخيرة ( )

11. فيما يلي مجموعة من القطاعات والمؤسسات نريد أن نعرف إلى أي حد ينتشر فيها الفساد الإداري ومطلوب منك تقييمها من خلال اختيار رقم علما بأن (1) يعنى نظيفة أو خالية من الفساد تماما و (10) منتشر فيها بشكل كبير جدا ورقم (5) منتشر إلى حد ما:

القطاعات والمؤسسات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التعليم										
الصحة										
الأمن والعدل										
القضاء والنيابة										
الخزانة والمالية										
الاقتصاد والتجارة										
الجوازات والجنسية										
البلدية والحرس البلدي										
الشباب والرياضة										
العلاقات الخارجية										
الأمن الداخلي والخارجي										
الإسكان والمرافق والمياه										
المؤتمرات الشعبية										

النقل والمواصلات										
البنوك والمؤسسات المالية										
أمانة القوى العاملة										
الزراعة										
الصناعة										
مؤسسة الكهرباء										
البريد والاتصالات										
التخطيط العمراني والسجل العقاري										

12. فيما يلي مجموعة من صور الفساد الإداري نرجو منك تحديد أي منها منتشرة بشعبية المرج وتحديد مدى ذلك الانتشار من خلال اختيار إحدى الإجابات في أعلي يسار الجدول الآتي:

أنواع وصور الفساد الإداري	منتشرة جدا	منتشرة	غير منتشرة
1. الرشوة والهدايا العينية والمالية للمسؤولين وأصحاب القرار.			
2. اختلاس الأموال العامة بطرق مباشرة وغير مباشرة.			
3. سرقة المواد الخام والمعدات والقرطاسية التابعة للجهات العامة.			
4. أخذ عمولات عن الخدمة العامة، والتربح من الوظيفة.			
5. الإهمال والتغيب والتقصير في أداء المهنة والهروب من المسؤولية			
6. التحيز للأقارب في منح الحوافز والإجازات والتعيين والعلاوات..الخ			
7. إساءة التصرف في المال العام وتبذيره بشكل غير نافع.			
8. تزوير المعاملات الرسمية والشهادات (العقود والفواتير الإيصالات المالية، والصكوك والشهادات العلمية والتقارير الطبية...الخ).			
9. تدخل علاقات القرابة والقبيلة في صنع القرارات الإدارية			
10. تفريغ بعض الموظفين من العمل لوقت طويل وبدون مبرر.			
11. إفشاء المعلومات السرية وخاصة فيما يتعلق بالعطاءات والمشاريع.			
12. مرتبات الأشباح(صرف مرتبات أو مكافآت لأشخاص إما وهميين أو أموات).			
13. المشاريع الوهمية، أو استلام بعضها دون المستوى المطلوب .			
14. الإتجار بالدمغات المفروضة على الخدمات العامة والاستيلاء على ثمنها.			
15. استخدام الآليات والمعدات المسعدة على أداء الوظيفة في الأغراض الشخصية (مثل السيارات والهواتف والكمبيوترات ...الخ) .			

13. أي الخصائص والصفات الآتية يمتاز بها الموظفون الأكثر فسادا إداريا في تقديرك:

خصائص الشخصية المفسدة إداريا	موجودة فيهم	موجودة إلى حد ما	غير موجودة
الطمع وحب المال			
حب الترف والتباهي والبذخ			
ضليعون في القانون ولكن لا يحترمونه لا يطبقونه			
مغامرون لا يخشون على مستقبلهم			
لديهم اعتقادات وأفكار خاطئة تبيح لهم إباحية كل ما هو محرم وممنوع			

غير أكفاء ويفتقدون الثقة بأنفسهم			
غير متخصصين ويفتقدون الكفاءة في أعمالهم			
لا يحترمون العادات والتقاليد ولا يهتمون بالرأي العام تجاههم			
منحرفون وتشربوا ثقافات فاسدة منذ صغرهم.			
ضعاف في التعليم و الثقافة العامة			
لديهم المهارة والذكاء والدراية بالقانون المنظم للعمل الإداري			
انتهازيون ويتسمون بالفردية والأنانية			

14. فيما يلي مجموعة من عوامل الفساد الإداري نرجو منك تحديد مدى أهمية كل واحد منها من وجهة نظرك وذلك بالإشارة إلى إحدى الإجابات في أعلى يسار الجدول الآتي:

عوامل الفساد الإداري	مهمة جدا	مهمة	غير مهمة
(الاجتماعية) : ارتفاع الأمية و انتشار الجهل بين الموظفين.			
ضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة.			
انتشار ثقافة الفساد (أفكار واعتقادات تدعم استغلال الوظيفة والتربح منها).			
شعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة في الفرص.			
عجز المؤسسات التعليمية عن غرس القيم الأخلاقية والولاء الاجتماعي في نفوس الناس			
ضعف الولاء الوطني والمجتمعي (انتشار قيم سلبية اتجاه المؤسسة والمجتمع والمال العام).			
ضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم والرأي العام، القانون).			
سيادة القيم الاستهلاكية والترف والبذخ والإنفاق الزائد.			
عجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية.			
غلبة حب النفس والطمع وعدم احترام الضوابط الاجتماعية لدى الموظفين.			
(الاقتصادية): الأزمات والنكبات الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع والخدمات			
تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي في ظل غلاء المعيشة			
خصخصة القطاع العام دون وجود استراتيجية مخططة لإتمام ذلك.			
التفاوت الاقتصادي الكبير بين الفئات والشرائح الاجتماعية بالمجتمع.			
ضعف أو انعدام المنافسة في السوق مما يشجع على ظهور مصادر الاحتكار.			
عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص (تداخل الحدود والعمالة والتمويل).			
عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.			
عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية.			
التحول السريع وغير المخطط نحو القطاع الخاص على حساب القطاع العام			
عدم وجود مصادر دخل جديدة أمام الأفراد لأن القانون يمنع العمل بمهنتين في آن واحد			
غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة الدور (واجبات الوظيفة وحقوقه).			
اعتماد الناس على التوظيف بالقطاع العام وترك القطاع الخاص			
انعدام أو ضعف أخلاق المهنة العام عند فئة كبيرة من الموظفين.			
عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر للهيكلية والمدراء والمسؤولين.			
تضخم الجهاز البيروقراطي (بطالة مقنعة).			
غياب معيار الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف المستويات.			
تعقد الإجراءات الإدارية وتعددها مما جعل البعض يلجأ إلى الطرق غير القانونية .			
ضعف كفاءة الكادر الوظيفي فنيا وعلميا وتقنيا.			
غلبة استخدام المعايير الشخصية على الموضوعية في تقلد المناصب الإدارية.			

15. ما هي أهم اقتراحاتك للحد من ظاهرة الفساد الإداري :

1...
.
2...
.

3...
..
4...

انتهت الأسئلة شاكرا حسن تعاونكم

الباحث

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان لدراسة بعنوان:

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري
دراسة ميدانية على العاملين بالقطاع العام بشعبية المرج

دراسة في علم الاجتماع

إعداد :

د. عبدالله احمد عبدالله المصراتي

عضو هيأة التدريس بجامعة قاريونس

السيد الموظف الكريم// السيدة الموظفة الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنا طالب دكتوراه في علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية(مصر)، مطلوب مني لإتمام الدرجة العلمية وإجازتها إعداد بحث علمي حول موضوع معين ذي أهمية، وانه لمن دواعي سروري أن أضع بين يديك هذا الاستبيان **الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة حول ظاهرة الفساد الإداري وللعلم فإن هذه الأسئلة لا تحتمل الصحة أو الخطأ**، وإنما **مطلوب منك معرفة ما ينطبق عليك منها أو ما حدث معك، أو يبدو لك (رأيك في الموضوع)**، وضع في اعتبارك أن مجمل هذه الأسئلة تهدف إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري بمدينة المرج، **ولا شيء غيره**، وإني إذ أتقدم إليك بهذه الاستمارة، فكلى ثقة في أنك ستمدني بمعلومات غاية في الأهمية، خاصة وأنك تعيش في واقع الإدارة العامة وتتفاعل معها بشكل يومي.

ولكي تتأسس الثقة فيما بيننا ثق أن هذه المعلومات ستكون غاية في السرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي، ولتتأكد من ذلك فإني لن أسألك عن أي معلومات شخصية تتعلق بتحديد هويتك، ولذا آمل أن تجيب عن جميع الأسئلة وأن تحرص على أن تكون الإجابات موافقة لرأيك أو ما حدث معك وليست آراء أشخاص آخرين.

في الختام تقبل فائق احترامي وتقديري

الباحث

هاتف ليبيا 925509228(218+)

ALMSRTY23@YAHOO.COM

أولاً. البيانات الأولية:

1. **النوع (الجنس):** 1. ذكر ( ) 2. أنثى ( )

2. **العمر بالسنوات** (......................)

3. **المســـتوى التعليمـــي: 1.** أمـــي ( ) 2. ابتـــدائي( ) 3. إعـــدادي ( )
4. ثانوي أو متوسط ( ) 5. جامعي أو ما يعادلها ( ) 6. فوق الجامعي( )

4. **الحالة الاجتماعية:** 1. أعزب( ) 2. متزوج( ) 3. مطلق( ) 4. أرمل ( )

5. **كم عدد أفراد أسرتك**

1. الأسرة بالكامل(.........) 2. عدد الذكور(......)

3. عدد الإناث (......)

6. **مكان السكن :** 1. داخل المدينة ( ) 2. خارج المدينة ( )

7. **نـــوع المســـكن :** 1. بيـت شـعبي ( ) 2. شـقة ( ) 3. بيـت بمزرعـة ( )
4. فيلا ( ) 5.بيت بناء ذاتي ( ) 6. **نوع آخر (يذكر)** ....

* **وهل منزلك:** 1. ملك( ) 2.إيجار( ) 3.انتفاع( ) 4. ساكن طرف الوالد( )

8. كيف تقييم حالة منزلك بالنسبة لاسرتك:

1. ممتاز وكاف جدا ( ) 2. جيد وكاف ( ) 3. غير جيد وغير كاف ( )
4. رديء جدا ( )

9. **المهنة** بالتحديد: (..................................)

10. **الدخل الشهري:** 1. من المهنة الأساسية (........) 2. من مهنة أخرى(........)
3. ما هي تلك المهنة (...................)

11. سنوات الخبرة في العمل:

*من سنة–أقل من4( ) *من4–إلى أقل من7( ) *من 7 سنوات إلى أقل من 10( )
*من 10سنوات فأكثر( ).

12. ما مدى تناسب مؤهلك العلمي مع مهنتك الحالية:

1. مناسب جدا( ) 2. مناسب إلى حد ما ( ) 3.غير مناسب( ) 4.لا علاقة بينهما( )

ثانيا. سيادة النزعة القبيلة وعلاقات القرابة في الإدارة:

13. هل تعتقد أن زملاءك في العمل يخضعون لمطالب أقاربهم ولو كانت مخالفة للقانون؟

1. يخضعون لها جدا ( ) 2. يخضعون بشكل كبير ( ) 3. بشكل متوسط ( )
4. بشكل ضعيف ( ) 5. لا يخضعون لها أبدا ( ).

14.إذا طلب منك أحد اقاربك أن تساعده في قضاء إجراء إداري غير مشروع؟ فهل:

الاجابات	نعم	لا
1. تفعل المستحيل من أجل أن تُلبي له طلبه	( )	( )
2. تساعده بحذر وبشكل متحفظ	( )	( )
3. تساعده عندما تتاح لك الفرصة.	( )	( )
4. تحاول التهرب منه إلى أن ييأس	( )	( )
5. ترفض مباشرة ومنعه من الاستمرار في طلبه ثانية	( )	( )
6. أخرى تذكر...		

15. إلى أي حد تعتقد أن علاقات القرابة والقبيلة تؤثر بشكل سلبي في سير العمل الإداري واتخاذ القرارات بالمؤسسة التي تعمل بها ؟

1. تـاثير بـالغ جـدا( ) 2. تـأثير كبيـر( ) 3. تـأثير ضـعيف( )
4. لا تؤثر أبدا( ).

16. ما المعايير التي يتحدد بناءً عليها المسؤول أو مدير الإدارة أو أحد فروعها في المؤسسة؟

17. <u>**(يمكن اختيار أكثر من إجابة)**</u>

1. الكفاء والمهارة( ) 2. العلاقات الشخصية( ) 3. القرابة والقبيلة ( )
4. التقارير السنوية ( ) 5. الشهرة والمكانة الاجتماعية( ) 6. المؤهل العملي ( )
7. عدد سنوات الخبرة( ) 8. أخرى(اذكرها)..............................

17. هل توزع العلاوات والترقيات والمكافآت وبدل المبيت ...الخ على الموظفين بشكل ؟

1. عادل جدا ومُرض ( ) 2. عادل إلى حد ما ( ) 3. غير عادل وغير مرضي ( )

18. هل تتدخل العلاقات القرابة والقبلية والشخصية في توزيع الحوافز الإدارية السابقة، وإلى أي حد تتدخل؟

	بشكل كبير جدا	بشكل متوسط	بشكل ضعيف
1. تتدخل	( )	( )	( )
2 . لا تتدخل أبدا ( ) 3			

3. إجابة أخرى (تذكر) ....

19. هل تعتقد أن القبيلة والعلاقات الشخصية تعوق الجهود الرقابية ومحاسبة المخالفين من المسؤلين والموظفين؟

1. تعوقها جدا( ) 2. تعوقها إلى حد ما( ) 3. لا تعوقها ( )

20. إلى أي حد تقدر تدخل القيادات الشعبية ورموز ومشايخ القبائل في صنع القرارات الإدارية بمؤسستك:

1. تتدخل بشكل قوي وواضح لعامة الناس( ) 2. لها تأثير ضعيف وواضح ( )

3. تتدخل بقوة ولكن بشكل غير واضح ( ) 4. لا تتدخل في الإدارة بأي شكل( )

<u>ثالثا. التغير الارتجالي والسريع في الإدارة:</u>

21. كيف تقيم التغيرات التي *<u>حدثت في مؤسستك</u>* خلال الأربع سنوات الماضية؟

التقييمات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
كل التغير الذي حدث في مجال الإدارة كان سلبيا ولا داعي له.			
أغلب التغير كان سلبيا وسبب الفوضى في العمل .			
فقط بعض التغيرات التي حدثت كانت غير مفيدة .			
بعض التغيرات التي حدثت كانت مفيدة.			
كل التغيرات التي حدثت كانت جدا مفيدة وضرورية.			

22. كم مرة في تقديرك حدث تغير على إدارة مؤسستك خلال الأربع سنوات الماضية؟

عدد / التغيرات / الشخصيات المتغيرة	2-1	4-3	5-4	6 فأكثر
1. أمين اللجنة الشعبية(المدير العام).				
2. مدراء الإدارات الفرعية.				
3. المراقبون الماليون.				
4. مدير الشؤون الإدارية.				

23. ما أسباب تلك التغيرات التي طرأت على أولئك المسؤولين في تقديرك:

الإجابات / الأسباب	أوافق بشدة	أوافق	غير موافق
1. عدم أمانتهم وجديتهم في العمل			
2. مخالفاتهم للقانون ووجود مستمسكات قانونية عليهم			
3. عدم كفاءتهم ومهارتهم في تأدية مهامهم			
4. تحيزهم لأقاربهم وأفراد قبيلتهم وأصدقائهم			
5. تكليفه بمهمة أخرى داخل أو خارج المؤسسة			
6.إجابة أخرى تذكر..			

24. كيف تقيم التغيرات التي حدثت في *__الإدارة في ليبيا بصفة عامة__* خلال الأربع سنوات الماضية؟

التقييم	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
ارتجالية وغير مخطط لها			
لا تخدم الأهداف العامة			
منطلقة من رغبة في التغيير			
يحركها أناس مستفيدون من التغيير			
ضرورية ومهمة لإنعاش العمل الإداري			
مقبولة إلى حد ما			
جيدة ومفيدة للمواطن			

25. إلى أي حد تم تغيير اللوائح والقرارات المنظمة للعمل خلال الأربع سنوات الماضية ؟

1. بشكل جذري( ) 2. بشكل بسيط( ) 3. بشكل ضعيف( )
4. لم تتغير( )

26. ما تقييمك لتلك التغيرات التي طرأت على تلك اللوائح والقرارات ؟

1. كلها مهمة ومفيدة للتطوير ( ) 2. بعضها مهم ومفيد ( )
3. قليل منها كان مفيدا ونافعا ( ) 4. جميعها غير مفيدة وغير مجدية ( )

رابعا : ضعف الضبط والرقابة الإدارية:

27. إلى أي حد تقدر خوف وخشية الموظفين من القانون في حال مخالفة أحدهم للوائح العمل وقوانينه؟

1. يخشـــونه بشـــكل كبيـــر( ) 2. يخشـــونه بشـــكل متوســـط ( )
3. لا يخافونه أبد ( )

28. في حال أخطأت في أداء عملك فهل تتوقع أن يطبق عليك القانون؟

1. دائمـــا أتوقـــع ذلـــك( ) 2. غالبـــا مـــا أتوقـــع ذلـــك( )
3. نادرا ما توقعت ذلك( ) 4. لا أتوقع أن يطبق عليّ( )

29. ما رأيك في جهود جهاز الرقابة الإدارية بشعبية المرج ؟

1. ضعيفة جدا ( ) 2. ضعيفة ( ) 3. متوسطة ( ) 4. قوية ( )
5. قوية جدا ( )

30. هل تعتقد أن الأمور الإدارية والمالية في مؤسستك مضبوطة بشكل:

1. كبيـــــر جـــــدا( ) 2. كبيـــــر( ) 3. ضـــــعيف ( )
4. منفلتة وغير مضبوطة( )

31. هل توجد في القانون واللوائح التي تنظم عملك ثغرات يستخدمها بعض زملائك لتمرير المعاملات غير القانونية ؟

1.كثيرة ولا تحتاج إلى مهارة ( ) 2.قليلة وتحتاج إلى مهارة( )
3.لا توجد مثل تلك الثغرات( )

32. في تقديرك من الذين يطبق عليه القانون في مجال الإدارة ؟

1.عامة الموظفين( ) 2.بعض الموظفين( ) 3.فئة قليله منهم( ) 4 .لا يطبق على أحد( )

خامسا. عدم كفاءة القيادات الإدارية واغترابها:

33. فيما يلي نعرض عليك مجموعة من الفقرات نريد أن نعرف موقفك أو رأيك اتجاه كل فقرة بدقة:

الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
أكثر المدراء الذين عملت معهم غير مؤهلين علميا.			
أغلب المدراء الذين عملت معهم غير جادين في عملهم.			
جل المدراء الذين عملت معهم ليسوا أمناء على الصالح العام.			
إن المسؤولين اليوم لا يهتمون إلا بتحقيق مصالحهم الخاصة.			
المسؤولون اليوم لا يهتمون بالعدل والإنصاف بين الموظفين.			
أغلب المسئولين الذين عرفتهم لا يعملون في مجال تخصصهم.			
المسؤولون اليوم لا يعرفون أهم أهداف المؤسسات التي يديرونها			
بعض المسؤولين والمدراء تقودهم شلل وعصابات مستفيدة ماديا.			
أغلب المدراء الذين عملت معهم غير متخصصين في الإدارة			

سادسا. تنامي شعور الحرمان وعدم المساواة لدى الموظف العام:

34. فيما سيأتي مجموعة من العبارات نريد أن نعرف إلى أي حد توافق عليها:

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
سعيد ومرتاح في عملي الحالي			
راضٍ عن مستوى دخلك من هذه الوظيفة			
قد تحصلت على جميع حقوقي في هذه الوظيفة			
راضٍ على مستوى أدائي للعمل المكلف به بهذه الوظيفة			
راضٍ عن المستوى الذي حققته من طموحاتك وأهدافك المادية والاجتماعية			
اشعر بأن زملائي قد حصلوا على فرص لم أتحصل عليه إلى الآن			
اشعر بأني محروم من أهم حقوقي الوظيفية بهذه المؤسسة			
أقارب المدير هم وحدهم من يحصلون على أكثر من حقوقهم في المؤسسة			
اشعر بأني غريب في عملي ولا افهم ما يجري من حولي داخل المؤسسة			
متضايق من هذه المؤسسة لدرجة أني أصبحت اكره العمل فيها			
كثير ما فكرت في الانتقال من وظيفتي إلى وظيفة أخرى			
لدي العديد من الملاحظات السلبية على سير العمل في مؤسستي			

سابعا: مؤشرات الفساد الإداري:

35. ما تقديرك لانتشار الفساد الإداري بالقطاع العام بشعبية المرج بصفة عامة؟

1. كبير جدا ( ) 2.كبير ( ) 3.ضعيف( ) 4.ضعيف جدا ( )

5.منعدم تماما( )

36. فيما يلي مجوعة من القطاعات والمؤسسات بشعبية المرج ونريد أن نعرف مدى انتشار الفساد فيها من وجهة نظرك فنأمل منك تحديد اختيار لكل قطاع:

القطاعات والمؤسسات	منتشر جدا	منتشر	منتشر لحد ما	غير منتشر	غير منتشر أبدا
التعليم					
الصحة					
الأمن والعدل					
القضاء والنيابة					
الخزانة والمالية					
الاقتصاد والتجارة					
الجوازات والجنسية					
البلدية والحرس البلدي					
الشباب والرياضة					
العلاقات الخارجية					
الأمن الداخلي والخارجي					
والمرافق (الإسكان والمياه والتخطيط العمراني)					
أمانات المؤتمرات الشعبية					
النقل والمواصلات					
البنوك والمؤسسات المالية					
أمانة القوى العاملة					
الزراعة					
الصناعة					
مؤسسة الكهرباء					
البريد والاتصالات					

37. أي الموظفين الآتي ذكرهم أكثر فسادا إداريا من وجهة نظرك:

الوظيفة	كبير جدا	كبير	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

أمناء اللجان الشعبية					
المراقبون الماليون					
المستشارون القانونيون					
المدراء والمدراء الماليون					
المحاسبون وموظفو الخزانة					
مدراء المخازن					
المهندسون والمشرفون					
الدكاترة والممرضون الفنيون والصيادلة					
المدرسون ومدراء المدارس					
أساتذة الجامعة					
الموظفون العاديون					
موظفو الاستقبال والأرشيف (السكرتريا)					
آخرون					
آخرون...					

38. أي الأنواع الآتية من الفساد الإداري أكثر انتشار في إطار القطاع العام بشعبية المرج؟

أنواع وصور الفساد الإداري	منتشرة جدا	منتشرة	غير منتشرة
الرشوة والهدايا العينية والمالية للمسؤولين وأصحاب القرار.			
اختلاس الأموال العامة بطرق مباشرة وغير مباشرة.			
سرقة المواد الخام والمعدات والقرطاسية التابعة للجهات العامة.			
أخذ عمولات عن الخدمة العامة، والتربح من الوظيفة.			
الإهمال والتغيب والتقصير في أداء المهنة والهروب من المسؤولية			
التحيز للأقارب في منح الحوافز والإجازات والتعيين والعلاوات..الخ			
إساءة التصرف في المال العام وتبذيره بشكل غير نافع.			
تزوير المعاملات الرسمية والشهادات (العقود والفواتير الإيصالات المالية، والصكوك والشهادات العلمية والتقارير الطبية...الخ).			
تفريغ بعض الموظفين من العمل لوقت طويل وبدون مبرر.			
إفشاء المعلومات السرية بخاصة فيما يتعلق بالعطاءات والمشاريع.			
مرتبات الأشباح(صرف مرتبات أو مكافآت لأشخاص إما وهميين أو أموات).			
المشاريع الوهمية، أو استلام بعضها دون المستوى المطلوب.			
الإتجار بالدمغات المفروضة على الخدمات العامة والاستيلاء على ثمنها.			
استخدام الآليات والمعدات المساعدة على أداء الوظيفة في الأغراض الشخصية (مثل السيارات والهواتف والكمبيوترات ...الخ).			

39. فيما يلي مجموعة من عوامل الفساد الإداري نريد أن نعرف مدى أهمية كل منها من وجهة نظرك:

عوامل الفساد الإداري	مهمة جدا	مهمة	غير مهمة
انتشار الجهل وارتفاع الأمية بين الموظفين.			
ضعف دور وسائل الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة.			
انتشار ثقافة تشجع على الفساد.			
شعور بعض الموظفين بالظلم وعدم العدالة.			
عجز المؤسسات التعليمية وفشلها في دورها التربوي والأكاديمي			
ضعف الولاء الوطني والمجتمعي.			
ضعف الضبط الاجتماعي (الوازع الديني، والقيم، القانون).			
سيادة القيم الاستهلاكية التي تشجع على الترف والبذخ.			
عجز الموظفين عن تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية.			
غلبة حب النفس والطمع لدي الموظفين.			
الأزمات والنكبات الاقتصادية.			
تدني رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي			
خصخصة القطاع العام دون وجود إستراتيجية مخططة لإتمام ذلك.			
ضعف أو انعدام المنافسة في السوق الأمر الذي قاد لظهور مصادر الاحتكار.			
عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص (تداخل الحدود والعمالة والتمويل).			
عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.			
عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التنموية.			
غياب القواعد والإجراءات المكتوبة والتي تحدد بدقة الدور (واجبات الوظيف وحقوقه).			
انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة العام عند فئة كبيرة من الموظفين.			
عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر للهيكلية والمدراء والمسؤولين.			
تضخم الجهاز البيروقراطي (بطالة مقنعة).			
غياب معيار الكفاءة في اختيار وتعيين الموظفين على مختلف المستويات.			
تعقد الإجراءات الإدارية وتعددها أمام المواطن.			
ضعف كفاءة الكادر الوظيفي وقلة خبرته.			

ثامنا. مقياس الفساد الإداري:

40. فيما يلي مجموعة من العبارات نأمل منك قراءتها بدقة وتحديد ما توافق عليه وما لا يتناسب معك وفقا لوجهة نظرك وخبرتك الشخصية، مع العلم بأنه لا توجد عبارة صحيحة وأخرى خاطئة فالصحيحة هي التي تنطبق عليك فقط:

العبارات (البعد القيمي)	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
إني مؤمن بأن الفساد الإداري منتشر بشكل كبير جدا في المجتمع الليبي.			
لنا الحق في أخذ نصيبنا من المال العام بأي وسيلة كانت			
أغلب المسؤولين فاسدو الذمة وغير أمناء على المال العام			
أؤيد العمل بمقولة (كول ووكل) التي يستعملها بعض المسؤولين اليوم			
إذا أصبحت مسؤولا يوما ما، فلن أضيع فرصا تتاح أمامي لتحقيق أهدافي وطموحاتي الشخصية.			
لا أهتم أبدا إذا تجاوزت القانون في تحقيق أهدافي وغاياتي.			
اعتقد ان القانون مغيب في أغلب الإدارات.			
مقتنع بان هنالك عدم عدالة ومساواة بين الموظفين في كل شيء.			
اشعر أني محروم من الفرص التي تتاح أمام العديد من زملائي في العمل			
لا أمانع في أن يأخذ الموظف أتعاب (بقشيش) من المواطنين ليسعد بها الحال			
مقتنع بمبدأ أعطي وخذ (تبادل الخدمات بين المسؤولين).			
أبادر إلى مساعدة من احتاج إلى خدماته يوما ما ومساعدته في إنهاء إجراءات الإدارية.			
المجتمع حتما مسؤول عن عدم قدرتي على تحقيق أهدافي وطموحاتي			
من السهل أن تفلت من القانون لان المحامين يمكنهم مساعدتك في أي مشكلة إدارية أو مالية			
أشعر أحيانا أني غير قادر على اتخاذ قراري بسبب تداخل الحرام والحلال هذه الأيام			
قد يضطر الواحد منا لأخذ سلفة أو قرض رغم قناعتنا بأنه سلوك محرم دينيا.			
كل مسؤول يواجه ضغط غير عادي من قبل أقاربه وأصدقائه مما يدفعه لتجاوز القانون			
تدفعني الفوضى الإدارية إلى اتباع مسالك غير قانونية لخدمة مصالحي أو مصالح أصدقائي			
(البعد السلوكي)			
عرضت على أكثر من مرة هدية أو مساعدة (رشوة).			
أخذت عُهد مالية ولم أسوي بعضها إلى الآن			
أنا معتاد على تأجيل المعاملات المالية للاستفادة من أصحاب تلك الخدمات			
سبق وأن طلبت أتعابي مقابل موافقتي على بعض الإجراءات الإدارية غير القانونية			
سبق وأن ضغط على زملائي للحصول على خدمات وإنهاء إجراءات غير قانونية			
لقد اضطررت مرارا لدفع رشوة لموظفين آخرين لإتمام إجراءاتي ومعاملاتي الإدارية الخاصة			
لقد ساعدت أصدقائي وأقاربي في الحصول على فرص عمل وصفقات كبيرة بطرق غير شرعية			
احصل على مرتب ثانٍ من جهة عامة أخرى(ازدواجية عمل).			
سبق وان أخذت إلى بيتي أشياء من العمل كالمعدات أو القرطاسية أو المكيفات أو الهواتف...الخ			
كثيرا ما تسترت على زملائي في العمل عند وقوعهم في الخطأ متعمدا كان أو غير متعمد			
حدث معي أن ساومت بعض المواطنين المسولين في جهات أخرى (اخدمه مقابل أن يخدمني)			
نجحت مرة أو أكثر في الهروب من دفع الضرائب المستحقة عليّ.			
سبق وان أنهيت أكثر من إجراء إداري وأنا غير مقتنع به تماما.			
قمت مرة أو أكثر بتحريف أو تغيير(تزوير) شهادات رسمية أو فواتير أو معاملات إدارية أخرى			
لدي رخصة تجارية أو حرفة مع عملي الحكومي			
أكثر من مرة غبت عن العمل وبالتنسيق مع زملائي يتم تسجيل حضوري			

41. فيما يلي مجموعة من الآثار السلبية للفساد الإداري، ونريد أن نعرف إلى أي حد ترى أن هذه الآثار موجودة في شعبية المرج إثر انتشار الفساد فيها.

الآثار السلبية للفساد	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
الارتفاع المتزايد لمعدلات الأمية والتخلف الثقافي بالمجتمع			

ضعف الضبط الاجتماعي وعجز القيم والمعايير عن توجيه سلوك أغلب الافراد			
تردي مستوى الإنتاجية والجودة لعدم وجود الرقابة والمتابعة			
زيادة إنخفاض مستوى الدخول وانعكاس ذلك سلبيا على مستوى الحياة العام			
فشل أغلب مشاريع التنمية وانعكاس ذلك على مستوى الحياة العامة بالمجتمع.			
استنزاف الموارد الاقتصادية وهدرها فيما لا يعود بالنفع على المجتمع.			
تردي مستوى البينة التحتية والمرافق العامة			
ضعف الخدمات الاجتماعية أو انعدام وجود بعضها في المجتمع			
انعدام الثقة لدى المواطنين في نزاهة الإدارة والمؤسسة			
زيادة معدلات الجريمة والانحرافات الاجتماعية			
ضياع الحقوق وعدم احترام الإنسانية وحق المواطنة			
سيادة الارتباك الاجتماعي وعدم التنظيم في المؤسسات الإدارية			
انتشار الخوف وعدم الثقة لدى المواطن وارتيابه من الموظف العام			
أخرى..			
أخري..			

سبل العلاج والمقترحات:

42. ما أهم السبل والطرق التي تراها مناسبة وفعالة في القضاء على مشكلة الفساد الإداري:

1. ....
2. ....
3. ....

انتهت الأسئلة

وأشكرك على المجهود

سيرة ذاتية

أولا. بيانات أساسية:

الاسم: عبدالله احمد عبدالله عبد المولى

اللقب : المصراتي

تاريخ ومكان الميلاد : ليبيا / المرج / أوائل مارس 1975/

التخصص العام : علم الاجتماع/ تربية

التخصص العالي : الجريمة / والتغير والتحديث الاجتماعي

الجهة المناحة للدرجة : كلية الآداب / جامعة قاريونس 2003.

التخصص الدقيق: الانحراف و الفساد الإداري.

الجهة المناحة للدرجة كلية الآداب جامعة الإسكندرية 2010

المهنة الحالية : أستاذ علم الاجتماع الجنائي بجامعة قاريونس/ ليبيا

البريد الالكتروني: ALMSRTY23@YAHOO.COM

الموقع الالكتروني : http://almsrtyarabicsociology.blogspot.com

ثانيا. الإسهامات والمشاركات العلمية:

1. كتاب بعنوان: (علم الاجتماع الجنائي) منشورات المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2010.
2. له بحث منشور على شبكة الإنترنت بعنوان (العولمة: المفهوم الاجتماعي والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية الأخرى2009 منشور بموقع دراسات لصاحبة محمد المنشاوي(*).
3. له بحث منشور على الانترنت بالموقع السابق بعنوان"قراءات معاصر في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة" 2008(*).
4. له بحث بعنوان (حوادث المرور في المجتمع الليبي) 2006 منشور في الموقع نفسه(*).
5. له بحث أخر نشر بمجلة العلوم الاجتماعية التي تصدرها جامعة الكويت بعنوان: (في علم الضحية، دراسة تحليلية من واقع تقارير الجريمة بالمجتمع الليبي)، سنة 2005.

(*) لمطالعة هذه البحوث والدراسات أنظر الموقع الآتي http://www.minshawi.com

6. **له بحث مقبول للنشر في مجلة المختار بكلية الآداب بجامعة عمر المختار، ليبيا بعنوان (تقنيات التحليل الآلي لبيانات البحوث الاجتماعية)2004.**
7. **اعدد و اشرف على نافذة خاصة في جريدة أخبار مدينة المرج المحلية تحث عنوان نوافذ اجتماعية عرض فيها العديد من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية مثل الفساد الإداري وتعالي سيادة القبلية على القانون، والعنف العائلي (عقوق الوالدين)، وحوادث المرور، وأطفالنا ومقاهي الإنترنت... وغيرها من الموضوعات .**
8. **عالج عدد من بيانات الدراسات الميدانية مثل دراسة مركز البحوث الاقتصادية /بنغازي. وكذلك عالج بيانات عدد كبير من الطروحات العملية(الماجستير، والدكتوراه) بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .**
9. **شارك في دراسات علمية لجهات رسمية بالدولة منها دراسة مركز البحوث والدراسات بالمؤتمر الشعبي العام عن عزوف المواطنين عن حضور المؤتمرات الشعبية (دراسة ميدانية) 2005. وكما شارك في دراسة مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية بجامعة قاريونس عن مشاكل الطلاب للعام 2004.**
10. **درس مقررات دراسية مثل مناهج البحث، والإحصاء، والمشكلات الاجتماعية، وعلم اجتماع المعرفة والتغير الاجتماعي، وتاريخ الفكر الاجتماعي، في عدد من الكليات الفرعية لجامعة قاريونس، ومعهد الخدمة الاجتماعية بنغازي، وكلية التربية المرج.**
11. **ألقى بعض المحاضرات الفكرية في ملتقيات ثقافية متنوعة مثل ملتقى ضباط الأمن العام المقامة بمدينة المرج ليبيا عام 2004.**

ثالثا. المؤتمرات الندوات التي شارك فيها:

1. **شارك في عدد من المؤتمرات والندوات المحلية مثل الندوة التي نظمتها أمانة الأمن العام بمدينة بنغازي لمكافحة الجريمة عام 2003، والندوة التي نظمها قسم علم الاجتماع بكلية الآداب المرج عام 2004 .**
2. **حضر عدد من المؤتمرات العربية مثل المؤتمر الذي نظمه قسم علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية عن العولمة والعالم العربي عام 2009، والمؤتمر الذي نظمته مكتبة الإسكندرية عن دور الإعلام في معالجة مشكلة الألغام بالوطن العربي ومصر عام 2008.**

رابعا. بعض الشهادات العلمية الحائز عليها:

1. **أجاز بتقدير جيد جدا دورة اللغة العربية 2007 التي أقيمت في جامعة الإسكندرية**
2. **حائز على شهادة التوفل من جامعة الإسكندرية لعام 2008.**
3. **حاصل على شهادة مركز IWI في قيادة الحاسب الآلي ICDL بتقدير عام ممتاز.**
4. **حاصل على شهادة استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS بتقدير ممتاز من جامعة كامبردج** University **of** Cambridge **عام 2010**

خامسا. المهام الإدارية التي تقلدها :

1. **ترأس قسم علم الاجتماع بالكلية في الفترة ما بين بداية 2004 إلى نهاية عام 2006.**
2. **كُلف برئاسة لجنة الامتحانات للعام الجامعي 2006 الدورين الأول والثاني .**
3. **كلف برئاسة عدد من لجان التحقيق والتأديب في إطار الكلية.**

4. **كلف برئاسة لجنة احتفال الخرجين للعام 2006 وتكريم أولى الطلاب المتخرجين في كل الدفعات منذ افتتاح الكلية.**
5. **نسق واشرف على أول دراسة حقلية لقسم علم الاجتماع بكليته لشعبية الواحات بالجنوب الشرقي لليبيا.**





الناشر
المكتب العربى الحديث
٣٠ ش سوتير - الازاريطة - الاسكندرية
ت : ٤٨٤٦٤٨٩ / ٠٣